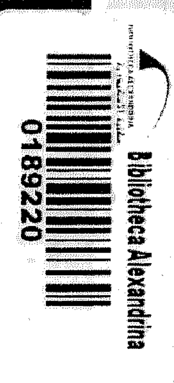
د. إبراهيم القادري بوتشيش

مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين





دار الطليعة - بيروت





مباحث في

التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس

خلال عصر المرابطين



مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين

د. إبراهيم القادري بوتشيش

شعبة التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة مولاي إسماعيل - مكناس

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

إهداء

إلى روح والدي

تقديم

لا سبيل لإنكار موقع التاريخ الاجتماعي في أي دراسة تطمح إلى الإلمام بالعناصر الفاعلة في حركة التاريخ، وريادته في تأسيس تاريخ شمولي يتجاوز مستوى التاريخ التقريري الحدثي، ويسعى إلى نسج خيوط منظور جديد يتوخى تحرير الكتابة التاريخية من طابعها الرسمي ونصّها السلطوي المهيمن.

ولا شك أن المتأمل في الدراسات التاريخية للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، يلاحظ أن معظمها انصبّ على معالجة الجوانب السياسية، في حين تمّ إسدال ستار من الصمت على تاريخ المجتمع في هذه المنطقة من الغرب الإسلامي. والحاصل أن هذا الموضوع لا تزال تعتريه المحدودية والإبتسار، ولا يزال الغموض والإبهام يلف بعض جوانبه، مما يجعله حلقة من الحلقات المعتمة في تاريخ المرابطين.

في هذا المنحى، سبق أن جعلنا في منطقة الضوء بعض القضايا الاجتماعية من خلال كتابنا **المغرب والأندلس في عصر المرابطين** الصادر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٩٣. واستكمالاً لهذا المشروع، نروم بهذه الدراسة الجديدة سدّ بعض الثغرات التي نرى أنها في حاجة إلى ترميم، وذلك من خلال تسليط الضوء على مكونات المجتمع في المغرب والأندلس من حيث عناصره الإثنية والطائفية وخريطته الديموغرافية وبنائه الطبقي وتكوينه القبلي.

وتتجلى أهمية دراسة مثل هذه الظواهر الاجتماعية إذا وضعنا في عين الاعتبار أنها عرفت خلال الحقبة المرابطية تحولات عميقة ومنعطفات حاسمة. ولا غرو فقد أصبح إيقاع المجتمع خلال هذه الحقبة التاريخية أكثر سرعة بسبب دخول عناصر إثنية جديدة تحت ظلّ السلطة المرابطية. وبالمثل أسفرت الهجرات والتحركات القبلية الواسعة عن تغيرات في الخريطة الديموغرافية، وساهمت في خلق مجالات جغرافية جديدة. وفي خضم ذلك ظهر تصنيف طبقي يعتمد في بنائه على الإيديولوجية السياسية والمذهبية للدولة وتوجهاتها الاقتصادية، مع بقاء الإطار القبلي متجذراً في بنية المجتمع، لكن بصيغة فرضتها الظرفية الجديدة.

هذه التحولات العميقة هي ما تحاول الدراسة الحالية الوقوف عندها، معتمدة في ذلك على قراءة تمتد عبر مساحات معرفية متنوعة، ومنهج يقوم على رصد الظاهرة الاجتماعية من خلال ربطها ببنائها السياسي وأنماط الإنتاج السائدة، ووضع بعض الأطروحات الأجنبية تحت مجهر التحقيق، فضلاً عن الاستغلال المكثف للنصوص وتوثيقها، وهو صمام الأمان من كل

مزالق وتأويلات خاطئة وأحكام فجة، بغية الإمساك بخيوط موضوع الدراسة وإثارة أسئلة مفتوحة في حقل لم تُسبر أغواره بشكل عميق.

ومن حصاد هذا المنهج وما تجمّع من مادة تاريخية، تمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الأول منها دراسة عناصر السكان وهجراتهم وتطورهم الديموغرافي، بينما عالج الفصل الثاني أوضاع أهل الذمة، في حين اهتم الفصل الثالث بمعالجة البناء الطبقي في المدن، وخصص الفصل الأخير لدراسة التكوين القبلي بالبوادي.

ولا سبيل إلى الشك فيما اعتور هذا العمل من مشاق وصعوبات تتمثل أساساً في فقر المادة التاريخية، وتكتم الإسطوغرافيا الوسيطية عن ذكر العديد من القضايا الاجتماعية، حتى أن هذه الصعوبات كادت أن تجهض البحث لولا رجوعنا إلى مصادر من مصنفات تراثية أنارت الزوايا المظلمة من الموضوع، بل مكّنت من اختراق أسوار المسكوت عنه في تاريخ المجتمع المغربي ـ الأندلسي، ونجحت في إبراز قضايا كادت أن تحشر في طي النسيان.

والأمل معقود على الباحثين لنقد هذا العمل المتواضع وإثرائه بآرائهم وأفكارهم بما يخدم تاريخنا العربي.

وأختم هذا التقدير بتوجيه الشكر ـ والشكر في هذا المقام واجب ـ إلى أستاذي الدكتور محمود إسماعيل الذي أعتز بالانتماء إلى مدرسته، ولولاه لما كان لهذه الدراسة أثر. والله أسأل المزيد من العون والسداد.

مسقط في ١٩٩٧/١٢/٢٨

الرموز والاختزالات المستخدمة في الكتاب

١ ـ الرموز الخاصة بأسماء خزانات المخطوطات:

خ. ع. و. م. ر. = الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط.

خ. ح. = الخزانة الحسنية.

خ. د. ك. ق. = خزانة دار الكتب بالقاهرة.

٢ ـ رموز المجلات الأجنبية:

Hes.: Hesperis.
O. H.: Orientalia Hispanica.
F.F.H.O.M.: Revue Française d'histoire d'outre mer.
R.H.C.M.: Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb.
R.O.M.M.: Revue d'Occident musulman et de la méditerranée.
S.I.: Studia Islamica.

٣ ـ الاختزالات المستخدمة في الهوامش:

أ: وجه الورقة في المخطوط.

ب: ظهر الورقة في المخطوط.

د. ت.: دون تاريخ.

د. م.: دون ذكر مكان الطبع.

ع: عدد.

ط: طبعة.

ق: القسم.

مج: مجلد.

مخ: مخطوط.

م. س.: مصدر / مرجع سبق ذكره.

م. ن.: المصدر / المرجع نفسه.

ص. ن: الصفحة نفسها.

الفصل الأول

السكان والديموغرافيا

عند دراسة الخريطة الديموغرافية والعناصر الإثنية المكونة للمجتمع المرابطي، تواجه الدارس صعوبات يكمن معظمها في ضياع أهم كتب الأنساب[١]. فباستثناء **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم، و **المقتبس من كتاب الأنساب** للبيدق، فضلاً عن **تاريخ** ابن خلدون ومصنفات أخرى لم تنشر بعد[٢]، يجد الباحث نفسه أمام فقر مدقع في النصوص. وقد فطن القدامى إلى الإشكالية بعينها فأشار ابن حوقل[٣] في معرض حديثه عن أنساب الزناتيين إلى أن «العلماء بأنسابهم وأخلاقهم وآثارهم هلكوا». ورغم أن هناك مصادر نقلت أحياناً عن بعض المصنفات الضائعة، فإنها سجلت روايات تخلط بين الحقيقة والأسطورة، ويتواتر فيها الوضوح أحياناً، والغموض والإبهام أحياناً أخرى، مما يجعل مهمة الدارس من الصعوبة بمكان. غير أنه يمكن ترميم هذه الثغرات بنصوص الرحّالة والجغرافيين، فضلاً عن كتب النوازل والحسبة، ناهيك عن بعض المصنفات التاريخية التي تساهم في إنارة الجوانب المظلمة من الموضوع.

من خلال تتبع النصوص ـ على اختلاف أنواعها ومشاربها ـ يتضح أن أهم العناصر التي شكلت خريطة سكان المغرب والأندلس في الحقبة المرابطية، تجلت في العنصر البربري الذي مثّل السواد الأعظم من سكان حواضر المغرب الأقصى وبواديه على الخصوص، ثم العنصر العربي الذي لم يشكل سوى أقلية استوطنت المدن، على غرار العنصر السوداني والروم واليهود والنصارى والأتراك الغز، في حين وجد العرب بكثرة في الأندلس، إلى جانب المولدين وأقلية من الصقالبة والمستعربين.

---

(١) من أشهر النسّابة المغاربة الذين ضاعت مصنفاتهم نذكر سابق بن سليم المطماطي، وهاني بن مسدور الكومي، وأيوب بن أبي زيد، وكهلان بن أبي لو، وصالح بن عبدالحليم، وابو المجد المغيلي، وهانىء الضريسي. وقد بدأ تدوين الانساب في المغرب في القرن الرابع الهجري. أما اشهر النسّابة المشارقة الذين تعرّضوا لانساب البربر فنذكر من بينهم ابن الكلبي والهمذاني إضافة إلى الطبري.

(٢) اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض كُتب الانساب المخطوطة أهمها «كتاب الانساب» لابي علي صالح بن أبي صالح عبدالحليم الايلاني المصمودي والموجود بالخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط تحت رقم ك ١٢٧٥.

(٣) **صورة الأرض**، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩، ص ١٠٣.

وقبل الاستطراد في دراسة مختلف هذه العناصر، ننوه بضرورة ربطها بخلفيتها الاقتصادية. ومعلوم أن الدولة المرابطية بنت اقتصادها على موارد الغزو وغنائم الفتح، لذلك كان طبيعياً أن تعمل على ضم الشعوب التي اكتسحتها، ومن ثم فإن أبرز خاصية ميَّزت المجتمع المرابطي تتجلى في كونه مجتمعاً أصبح متعدد الاثنيات، تتعايش فيه عدة عناصر بشرية تختلف عرقياً ودينياً ولغوياً؛ إنه بعبارة أخرى، مجتمع الكثرة والتعدد، إحدى السمات الأساسية لدول المغازي القائمة على التوسع.

والجدير بالإشارة كذلك، أن البنية القبلية بقيت أساس التنظيم الاجتماعي لمعظم هذه العناصر، وفي المغرب الأقصى على الخصوص، لغلبة البيئة البدوية[1]، باستثناء بعض الحواضر التي تتوسطه كما لاحظ ذلك ابن خلدون[2]. فعلى الرغم من قيام حكم مركزي قوي، ظلت التنظيمات القبلية تتحكم في شرايين الحياة الاجتماعية. بينما بدأت الأندلس تتجاوز البنية القبلية لأسباب سنحللها في موضعها.

انطلاقاً من هذا الإطار العام، سنحاول تحديد أهم العناصر البشرية المكونة للمجتمع المرابطي، مع دراسة التحولات التي طرأت عليها، ثم تتبع الهجرات والتحركات القبلية التي شهدتها الحقبة المرابطية، وأثر ذلك في تغيير الخريطة البشرية ومناطق الاستيطان والتعمير، فضلاً عن دراسة ديموغرافية للسكان، ورصد لأحوالهم الاجتماعية.

أولاً: البربر

وقع اختلاف بين المؤرخين والنسّابة حول الأصل الذي اشتقت منه كلمة بربر[3]. كما تباينت تحقيقاتهم حول أصول مختلف العناصر البربرية. وخلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، استغلت المدرسة الأوروبية هذه الاختلافات، فحاولت تقديم أطروحات

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة**، تحقيق عبدالواحد وافي، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٢، ج ٣، ص ٨٥٥ ـ ٨٥٦.

(٢) نفسه، ص ٨٧٢.

(٣) يرى الحسن الوزان (المعروف بليون الإفريقي) أن الكلمة مشتقة من الفعل العربي بربر بمعنى همس، أو انها مشتقة من أصل الموطن الذي سكنه البربر وهي الصحراء (بر). انظر: **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، الشركة المغربية لدور النشر المتحدة، ١٩٨٠، ج ١، ص ٣٠. وهو بالضبط ما ذكره مارمول الذي نقل هذا التفسير عن ابن الرقيق. ويضيف بأن الرومان هم الذين أطلقوا هذا الاسم على البربر بسبب عجمة لسانهم. انظر: **افريقيا**، ترجمة محمد حجي وآخرين، الرباط، ١٩٨٤ ج ١، ص ٢٥. بينما حاول ابن خلدون تفنيد الرأي القائل بان إفريقش بن قيس هو الذي سمّاهم بهذا الاسم حين سمع رطانتهم. انظر: **المقدمة**، ج ١، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣. والبربرة في اللغة كما يقول المؤرخ نفسه هي تخليط الكلام من غضب ونفور. يُقال بربر فلان أي أكثر الكلام في جلبة وصياح، وبربر التيس أو الأسد علا صوته عند الهياج، وسمي الأسد برباراً بسبب ذلك. انظر ابن خلدون: **كتاب العبر**، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١، ج ٦، ص ١١٧. وكانت العامة تنطق هذا الاسم بكسر البائين (بِربِري). انظر الاهواني: «الفاظ مغربية من كتاب إبن هشام اللخمي في لحن العامة»، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، م ٣، ج ١، سنة ١٩٥٧، ص ١٤٧.

مشبوهة تخدم أغراضها الاستعمارية تحت غطاء العلمانية. وتمحورت تفسيراتها وفرضياتها حول نموذجين من الأبحاث[١]: الأول من الصنف اللغوي، والثاني أركيولوجي أو أنتروبولوجي[٢]. وقد حاول هذا الاتجاه قدر المستطاع إبراز الأصل السالتي للبربر، ونفي أي حسّ وطني أو وحدة جنسية لديهم[٣]، محاولاً بذلك إضفاء المشروعية الحضارية على خططه الاستعمارية.

ونحن في غنى عن التذكير بوطنية هذا الشعوب التي رفضت الذوبان في الحضارات الأخرى، وتسمت بالأحرار (أمازيغ)[٤]. والحقيقة أن البربر، كما أكد ابن خلدون[٥]، هم من ولد كنعان بن حام. وقد ترجع بعض القبائل البربرية إلى أصل قبطي كما يقرر ذلك ابن حزم[٦].

ومهما كان الاختلاف حول هذه الإشكالية التي اختصرناها حتى لا نتجاوز حدود الدراسة، فقد وقع إجماع بين المؤرخين والنسابة وغيرهم على تقسيم البربر إلى فرعين رئيسيين: البتر والبرانس[٧]. يقول ابن خلدون[٨] في هذا الشأن: «وأما شعوب هذا الجيل وبطونهم، فإن علماء النسب متفقون أنهم يجمعهم جذمان عظيمان، وهما برنس ومادغيس ويلقب مادغيس بالابتر، فكذلك يقال لشعوبه البتر، ويقال لشعوب برنس البرانس وهما معاً ابْنَا بَرٍّ».

حاول بعض المؤرخين والسوسيولوجيين إعطاء تفسير لهذا التصنيف انطلاقاً من نمط العيش. فالبرانس في نظرهم جبليون مستقرون والبتر رحالة[٩]. بينما رأى البعض أن هذا التقسيم ينبني على أساس ثقافي، إذ تأثر البرانس المستقرون بمظاهر الحضارة البونيقية واللاتينية والإغريقية، بينما بقيت قبائل البتر بمعزل عنها لبداوتها وتنقلها المستمر[١٠]. وفي

(١) عن اختلاف آراء النسّابة حول أصل البربر انظر: أبو علي صالح «كتاب الأنساب» (مخطوط خ. ع. و. م. ر. - رقم ك ١٢٧٥)، ص ١٩ - ٢٠. ابن عبدالبر: **القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم وأول من تكلم بالعربية من الأمم**، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٥٠ هـ، ص ٢٤ - ٢٥؛ القلقشندي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، القاهرة، المؤسسة العامة للتاليف (د. ت.) ج ١، ص ٣٦٠ - ٣٦١؛ الحسن الوزان: م .س، ج ١، ص ٣٠ - ٣١؛ مارمول: م .س، ج ١، ص ٨٩ - ٩٠؛ الناصري: **كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، البيضاء، دار الكتاب، ١٩٥٤، ج ١، ص ٦٠ - ٦٢.

(٢) Camps, «L'origine des berbères». *In: Islam, société et Communauté*. Sous la direction de E. Gellener, Paris, C.S.N.R.S., 1981, pp. 16 - 17.

(٣) *Ibid.*, p. 19.

(٤) محمد حسن: **الأرياف والقبائل المغربية في العصر الوسيط**، تونس، دار الرياح الاربع، ١٩٨٦، ص ٢١.

(٥) **العبر**، ج ٦، ص ١٢٧.

(٦) **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة، دار المعارف (د. ت)، ص ٤٩٨.

(٧) الاصطخري، **المسالك والممالك**، تحقيق الحيني، مراجعة شفيق غربال. القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٦.

(٨) **العبر**، ج ٢، ص ١١٧.

(٩) Gautier, Felix *Le passé de L'Afrique du Nord: Les siècles obscurs*. Paris, Payot, 1973, p. 224.

(١٠) بنمنصور: **قبائل المغرب**، الرباط، المطبعة الملكية، ١٩٦٨، ج ١، ص ٢٩٣.

السياق نفسه حاول وليام مرسي W. Marçais تفسير لفظتي البتر والبرانس تفسيراً لغوياً فقسم البربر على أساسه إلى طائفتين انطلاقاً من اسم اللباس الذي تلبسانه أي البرنس الطويل المخروطي، مقابل البرنس القصير المبتور[١].

غير أن مثل هذه الآراء لا يمكن تقبلها إلا بحذر، ذلك أن الحضارة والبداوة والثقافة كانت ظواهر متبادلة باستمرار بين القبائل من هذا الفرع أو ذاك. أما معيار اللباس الذي يتبناه مرسي فلا يقوم على أساس منطقي، وقد انتقده غوتييه[٢] حين أكد أن هذا الافتراض لا ينطبق على القبائل البربرية برمتها، ويصعب معه إدراج صنهاجة اللثام في طائفة من الطائفتين.

وذهبت جمهرة من الباحثين إلى جعل أساس التمييز بين الفرعين شبه سلالي، فذكروا أنهما يمثلان موجتين مختلفتين تجسد إحداهما أهل البلاد الأصليين، بينما تمثل الأخرى الوافدين الجدد الذين اغتصبوا بلادهم. ولعل هذه النظرية أصح النظريات لوجود ما يدل عليها من روايات النسابين واستنتاجات السوسيولوجيين[٣].

ومن الأهمية بمكان أن نورد رأي الحسن الوزان[٤]، الذي قدم تفسيراً اجتماعياً يستحق التنويه، إذ ذكر أن البربر شهدوا حروباً طاحنة بينهم، وأن المغلوبين صاروا أرقاء للمنتصرين، فاضطروا إلى السكن في المدن، في حين استولى الغالبون على البوادي واستقروا فيها.

ومن ذلك يتضح ما يلف مسألة البتر والبرانس من غموض، ناهيك عن عدم ثبات أصولها التاريخية[٥].

ومع إقرارنا بصعوبة إبداء رأي حاسم في هذه التصنيفات نظراً لعدم خضوعها لمعايير علمية مضبوطة، نكتفي بالقول إن البربر البرانس في عصر المرابطين والحقبة الوسيطية عموماً، استقر معظمهم في المناطق الساحلية أو الجبلية الممتدة على طول البحر، وعاشوا حياة الاستقرار والزراعة؛ لذلك اشتد ارتباطهم بالأرض، وهو ما يفسر مقاومتهم للاجتياح العربي إبان الفتح الإسلامي[٦]. وقد وصفهم ابن خلدون[٧] بأنهم أوفر قبائل البربر عدداً. وحسبنا أنهم مثلوا نسبة عالية من السكان، إذ لا يخلو بطن من بطونهم في جبل أو بسيط[٨]. أما أغلب البتر فهم بدو رحل، نزلوا بسلسلة الأودية الرعوية، وانتشروا في أقاليم النخيل حسب فصول

---

(١) Gautier, *Op. cit.*, p. 226.

(٢) *Ibid*, p. 226.

(٣) بنمنصور: م. س، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٤) **وصف افريقيا** م. س» ج ١، ص ٢٣. وينقل عنه مارمول روايته. انظر: **افريقيا** م. س، ج ١، ص ٩٠.

(٥) محمد حسن: م. س،ص ٢١.

(٦) بنمنصور: م. س، ص ٣٠١.

(٧) ابن خلدون: **العبر**، م. س، ج ٦، ص ١٣٩.

(٨) عن قبائل البرانس انظر: ابن حزم: **جمهرة انساب العرب**، م. س، ص ٤٩٥؛ الكتاني: «زهرة الآس في بيوتات فاس»، (مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم ك ١٢٨١)، م ١، ص ٧٣؛ بنمنصور: م.س، ص ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦.

السنة، بينما أقام بعضهم في القرى الصحراوية. ويمتازون بروحهم القتالية العالية، وامتداد قبائلهم عبر مناطق كبيرة من المغرب الأقصى والأندلس[1].

بعيداً عن هذا التصنيف الذي ظلّ معياراً للتمييز بين العناصر البربرية في الحقبة المرابطية والعصور التي تلتها، سنحاول في هذه الدراسة تبني تصنيف يعتمد على أساس أنماط العيش ممثلة في نوعيها البارزين: الترحال والاستقرار، سواء انتمت هذه العناصر إلى البتر أم البرانس.

١) البدو الرحل:

تمثل المجموعتان الصنهاجية والزناتية أهم العناصر البربرية البدوية التي اعتمدت أسلوب الرعي والترحال، وإن كانت بعض بطونها ـ وهي قليلة ـ مارست النشاط الزراعي.

١ ـ صنهاجة[2]:

تعدّ صنهاجة أهم عناصر سكان المغرب الأقصى في العصر المرابطي، فإلى جانب كثرة عددها، لعبت الدور الحاسم في قيام دولة المرابطين. لذلك سنسعى إلى الوقوف على أصلها وكيفية نزوحها إلى الصحراء ثم الاستقرار فيها.

تضاربت روايات النسابة والمؤرخين الذين نقلوا عنهم حول أصل صنهاجة وكيفية استقرارها في صحراء المغرب. فثمة روايات نسبتها إلى قبيلة حمير اليمنية، تأتي في مقدمتها روايتا ابن الكلبي[3] والهمذاني[4] اللذين ذكرا أنها تنتمي إلى صنهاج بن عبد شمس بن وائل بن حمير. وإلى هذا الرأي ذهب معظم المؤرخين[5]. بينما ذكر ابن

---

(١) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ١١٩؛ الكتاني: م. س، ص ٣٩؛ بنمنصور: م. س، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٢) أصل الكلمة زناغ بالصاد المشم زاياً والكاف القريب من الجيم (زناك). فلمّا عربه العرب زادوا الهاء بين النون والألف فصار صنهاج ثم أضافوا إليه هاء الجمع. انظر: بنمنصور: م. س، ج ١، ص ٣٢٨. وقد ظن غوتييه (*Le Passé*. op. cit., p. 340) أن صنهاجة تعني السنغال. غير أن الأستاذ شعيرة فنّد هذا الرأي بقوله إن الاسم سنغالي الأصل مركب من كلمتين هما: سنو بمعنى نحن وجال بمعنى سفينة، لأنهم منذ القديم استعملوا السفن الصغيرة في نهر السنغال وفي السواحل بين الجزر القريبة. انظر: **المرابطون: تاريخهم السياسي**، القاهرة، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٦٩، ص ٥٣.

(٣) نقلها ابن خلدون في **العبر**، ج ٦، ص ٢٠١.

(٤) نقلها كل من ابن عذاري في **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق كولان وبروفنسال، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠، ج ٤، ص ٤٦، وابن أبي زرع في **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، الرباط، دار المنصور، ١٩٧٣، ص ١١٩. كما أن الملزوزي يؤكد ذلك في أرجوزته. انظر **المصدر نفسه**، ص ١٢٠.

(٥) القلقشندي: م. س، ج ١، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣، ويذكر أن الطبري والبيهقي والمسعودي ذهبوا إلى هذا الرأي. انظر كذلك: ابن أبي دينار: **كتاب المؤنس في أخبار افريقية وتونس**، مطبعة الدولة التونسية، ١٢٨٦ هـ، ص ٧١ ـ ٧٢؛ أبو الفداء: **كتاب المختصر في أخبار البشر**، ص ١٧٤؛ مؤلف مجهول: **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**. البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ١٩٧٩، ص ١٨؛ ابن القاضي: «الدر الحلوك المشرق بدرة السلوك فيمن حوى الملك من الملوك» مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم د ٧٦٣، ورقة ٦٩ ب؛ ابن الخطيب: =

الصيرفي[١]، مؤرخ الدولة المرابطية، والإدريسي[٢] الذي عاصرها كذلك، أن جد لمتونة - إحدى قبائل صنهاجة - هو ترجوت الصنهاجي.

وعلى عكس هذا الاتجاه، يرى بعض المؤرخين أن الصنهاجيين جزء لا يتجزأ من قبائل البربر الأصلية، وفي هذا الصدد يقول الزياني[٣]: «ومن زعم أنهم من حمير فقد أخطأ، والصحيح أنهم من البربر». واستند الكتاني[٤] لإعطاء الحجة على صحة أصلهم البربري على النسابة المغربي سابق بن سليمان المطماطي. أما ابن خلدون[٥]، فقد أكد على ذلك في إشارة عابرة حين تحدث عن يوسف بن تاشفين، فذكر أنه بربري من صنهاجة. بينما حقق الناصري[٦] نسبهم فأرجع أصلهم إلى كنعان بن حام على غرار سائر البربر.

ونحن نرجّح الأصل الحميري لقبائل صنهاجة انطلاقاً من عدة قرائن:

١ - اتفاق معظم الروايات على هذا الأصل، وتأكيد بعضها على ذلك من خلال المظهر والعادات[٧].

٢ - ورود إشارات عفوية تؤكد الأصل الحميري. من ذلك ما جاء في رحلة أبي بكر بن العربي[٨] عن نسب يوسف بن تاشفين حين وصفه بقوله «وهو حميري النسب».

٣ - اهتمام بعض المصادر غير المباشرة بالموضوع وتأكيدها على الأصل الحميري لصنهاجة. من ذلك ما ذكره الرشاطي في «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» نقلاً عن ابن دحية[٩]: «فشرف صنهاجة أصيل، ومجدهم أثيل، ورياستهم قديمة، ونسبتهم إلى حمير معلومة».

٤ - جاء في إحدى قصائد ابن الزقاق ما يؤكد انتساب صنهاجة لحمير[١٠].

= **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، البيضاء، دار الكتاب، ١٩٦٤، ج ٢، ص ٢٢٥؛ ابن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر (د. ت) ج ٧، ص ١٢٨؛ النويري: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق حسين نصار، مراجعة الأهواني، القاهرة، ١٩٨٣، ج ٢٤، ص ٢٥٥؛ ابن الوردي: **تاريخ ابن الوردي**، طبعة ١٢٨٥ هـ، ج ١، ص ٣٥٥.

(١) انظر الرواية عند ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٦٠.

(٢) **نزهة المشتاق** (خاص بالمغرب العربي)، تحقيق حاج صادق، الجزائر، ١٩٨٣، ص ٧٣.

(٣) «الترجمان المعرب في دول المشرق والمغرب» مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم د ٦٥٨، ص ٢٧٣.

(٤) «زهرة الآس في بيوتات فاس» م. س، ص ٣٨ (مخ).

(٥) **العبر**، ج ٦، ص ١٣٧.

(٦) **كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، م. س، ج ٢، ص ٦٣.

(٧) ابن سعيد: **كتاب الجغرافيا**، تحقيق إسماعيل العربي، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٧٠، ص ١٢٤. ويقول ما نصه: «ويذكرون أن أصلهم من عرب اليمن، والعروبية بينهم ظاهرة».

(٨) «ترتيب الرحلة في الترغيب للملة»، (مخطوط خ. ع. و. م. ر. ضمن مجموع رقم ك ١٢٧٥) ص ١٧٠.

(٩) **المطرب من أشعار أهل المغرب**. تحقيق إبراهيم الإبياري وآخرين، مراجعة طه حسين، القاهرة، دار العلم للجميع، ١٩٥٥، ص ٦١.

(١٠) **ديوان ابن الزقاق**، تحقيق عفيفة محمود ديراني، بيروت، دار الثقافة (د. ت)، ص ٩١، وقال مادحاً المرابطين: =

٥ ـ إن الأقلية من المؤرخين أو النسابة الذين نسبوا صنهاجة إلى البربر مغاربة متعصبون لأصلهم البربري. ومع أن ابن خلدون أشار إلى أصل يوسف بن تاشفين البربري، فإنه أثبت في موضع آخر انتماء صنهاجة إلى حمير[١].

٦ ـ نعلم أن المؤرخين الرسميين جبلوا على البحث عن مثالب الدول التي سبقتهم والطعن فيها، ولو كان نسب صنهاجة المرابطين بربرياً، لما توانى مؤرخو الموحدين ثم المرينيين بعدهم في دحض نسبهم العربي للتنقيص من شأنهم، لأن النسب العربي اعتبر آنذاك من الأسس التي تزيد الدول قوة واحتراماً أمام الرعايا.

وسواء كان أصل صنهاجة حميرياً أم بربرياً، فإنها ترجع في نهاية المطاف إلى أصل عربي إذا سلّمنا بصحة الأصل العربي للبربر. ومن ثم يمكن القول إن الصنهاجيين ليسوا من سكان البلاد الأصليين، وإنما هم عرب قدموا من شبه الجزيرة العربية، واستقروا في المغرب، وتناسلوا مع أهله حتى «تبربروا». وهذا ما جعل بعض المؤرخين يخلطون نسبهم الحميري بالبربري[٢]. ويرجِّح هذا الاستنتاج ما ذكره صاحب **الحلل الموشية** حين قال: «وليس بين لمتونة وبين البربر نسب إلا الرحم... وإنما تبربرت ألسنتهم لمجاورتهم البربر وكونهم معهم ولمصاهرتهم إياهم»[٣].

وعلى غرار النسب، اختلفت المصادر كذلك حول كيفية نزوح صنهاجة إلى بلاد المغرب. فقد ذكر الهمذاني أنها استقرت فيها في عهد الملك افريقش بن أبرهة الحميري الذي بنى افريقية وخلف فيها من قبائل حمير وزعمائها صنهاجة، وقدمهم على البربر ليدبروا أمرهم ويأخذوا خراجهم[٤]. وروى ابن الكلبي خبراً قريباً من ذلك مفاده أن افريقش لما أسس مدينة افريقية نقل البربر عن الشام ومصر إلى المغرب، وأنزل معهم قبيلتين من دهاة العرب وهما صنهاجة وكتامة فظلوا بينهم إلى اليوم[٥]. وأورد مؤرّخون آخرون[٦] رواية أخرى يتلخص مضمونها في أن أحد ملوك التبابعة الحميريين تأثر بكلام بعض الأحبار عن الديانات السماوية فأجابته طائفة منهم. ولما توفي غلب أهل الكفر على أهل الإيمان، ففروا بعقيدتهم وانتشروا في الأرض إلى أن وصلوا إلى المغرب.

= ابناء حمير إن أمسى عليكم ... بدراً فلانتم حوله شهب

(١) **العبر**، ج ٦، ص ١٢٣، ٢٠١، وإن كان يلقي مسؤولية نسبهم على من نقل عنهم كابن الكلبي والطبري.

(٢) بنصبيح: «التصوير الأدبي للوجود المرابطي في الأندلس» (رسالة جامعية مرقونة)، ق ١، ص ٩.

(٣) مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، م. س، ص ١٩؛ السعدي: **تاريخ السودان**، نشرة هوداس وبنواست، انجي، ١٨٨٩، ص ٢٥.

(٤) ابن أبي زرع: م. س، ص ١١٩؛ ابن أبي دينار: م. س، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٥) م . ن، ص. ن.

(٦) ابن الأحمر: **بيوتات فاس الكبرى**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور. الرباط، دار المنصور، ١٩٧٢، ص ٢٧؛ مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٨ ـ ١٩.

ويذكر القرماني[١] وغيره[٢] أن صنهاجة نزحت من اليمن في عهد أبي بكر الصديق ضمن الجيش الذي أنفذه إلى الشام، فانتقلت إلى مصر، وتوجهت بعد ذلك إلى المغرب في عهد موسى بن نصير. وسارت جموع منها مع طارق بن زياد نحو طنجة، ثم أرادت الانفراد فدخلت الصحراء واستوطنتها، ونعتقد أن هذه الرواية ضعيفة لأن الهجرة وقعت قبل الإسلام بآلاف السنين. ولو كانت صنهاجة ضمن الجيش الإسلامي الذي بعثه الخليفة أبو بكر لكانت مناطق صنهاجة الصحراوية أكثر المناطق إسلاماً وتعريباً، وهو ما تنفيه الروايات[٣].

والملاحظ أن التحرك الصنهاجي من شمال المغرب إلى جنوبه جاء ملائماً للانحناءات التي تمثلها البنية التضاريسية الكبرى[٤]، ومسايراً للطريق المؤدي إلى أماكن الرعي والكلأ، عكس ما تصور ڤيلار Villard الذي افترض - دون الاستناد على نص - أن هذا النزوح جاء نتيجة خلافات سياسية في منطقة افريقيا الشمالية، أرغمت القبائل الصنهاجية على إثرها على الهجرة إلى الصحراء والاستقرار فيها[٥].

مهما كان الأمر، فقد ظلّ الصنهاجيون حتى العصر المرابطي يمثلون أهم عنصر من عناصر السكان في المغرب الأقصى من ناحية العدد إذ «لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونهم في جبل أو بسيط، حتى لقد زعم الناس أنهم الثلث من أهل البربر»[٦].

ويتفق المؤرّخون على أنهم يتفرعون إلى أكثر من سبعين قبيلة[٧] أهمها لمتونة ومسوفة وجدالة ولمطة وجزولة[٨]، وبنو إبراهيم وبنو تاشفين وبنو محمد[٩]. ويميز ابن حوقل[١٠] بين «صنهاجة الخلص» ذوي اللون الأبيض، و«صنهاجة تادمكة» والقبائل التابعة لها؛ وأفراد هذه القبائل من أصل سوداني ابيضت بشرتهم لقربهم إلى الشمال. بينما يقسم ابن خلدون

---

(١) «أخبار الدول المنقطعة» (مخ)، ص ٢٥.

(٢) ابن حجر التميمي: «منتهى الإعلام بوفاة الصحابة وملوك الإسلام» (مخطوط خ. ع. و. م. ضمن مجموع ٢١٩٨)، ص ٤٦٣؛ أبو الفدا: م .س، ص ١٧٤؛ ابن الوردي: م. س، ج ١، ص ٣٥٥؛ النويري: م. س، ج ٢٤، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٣) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٢. وقد عبّر عن ذلك يحيى بن إبراهيم لأبي عمران الفاسي بقوله: «إن أهل بلاده قوم عمهم الجهل وليس فيهم من يقرأ القرآن».

(٤) Boshvila (J), *Los Almoravides*, Tetuan, 1956, p. 44.

(٥) Villard (G), *Les Touaregs au pays du Cid*. Paris, 1946, p. 69.

(٦) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٢٠١، ٢٤١؛ ابن سعيد: م. س، ص ١٢٤.

(٧) ابن أبي زرع: م .س، ص ١٢٠. وانظر التفاصيل عند: بتمنصور، م. س، ص ٣٣٠ وما بعدها؛ الزياني: «الروضة السليمانية في ملوك الدولة الاسماعيلية...» (مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم د ١٢٧٥ ص ٢٠٧ أ).

(٨) ابن القاضي: م. س، ورقة ٦٩ ب؛ ابن الخطيب م. س، ج ٣، ص ٢٢٥؛ الزياني: «بغية الناظر» (مخطوط خ. ح. رقم ١٢٥٠)، ص ١١٧.

(٩) الإدريسي: وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية في كتاب نزهة المشتاق، نشرة هنري بيريس، الجزائر، ١٩٥٧، ص ٥٩.

(١٠) صورة الأرض م. س، ص ١٠١.

صنهاجة عموماً إلى ثلاث طبقات: أولاها صنهاجة افريقية والمغرب الأوسط التي أفرزت نظامين سياسيين هما دولتا بني زيري وبني حماد. أما الثانية فهي صنهاجة الصحراء التي شكلت نواة الدولة المرابطية، بينما تتجلس الطبقة الثالثة في صنهاجة الريف. وعلى النهج نفسه يميز بين صنهاجة الشمال في أفريقية والمغرب الأوسط وهم «أهل مدر»، وصنهاجة الصحراء وهم «أهل وبر»[١].

ويصنف صنهاجة الشمال بدورها في صنفين: صنهاجة العز التي تقطن جبال غمارة ولا تؤدي الضرائب للدولة المركزية لمنعة جبالها، وصنهاجة الذل المنتشرة في بسائط أزمور، وهي التي تؤدي المغارم. هذه التصنيفات حدت بغوتييه[٢] إلى الزعم بعدم وحدة القبائل الصنهاجية. لكن فاته أن المؤرخين العرب وجدوا في تشابه العوائد واللهجات دليلاً على وحدة أصولها[٣]، وهو ما يفسر ذكر ابن خلدون[٤] لعوائد البربر في إطار شامل، لا حسب التصنيف الذي اعتمده في **تاريخه**، إذ هو تصنيف تقني يتوخى الإيضاح أكثر مما هو تصنيف حضاري. كما أن انتقال صنهاجة نحو الشمال خلال العصر المرابطي وتعاطيهم الزراعة قرّب من نمط حياة المجموعات الصنهاجية، وجعلها بالتالي كياناً قبلياً له شعور وإحساس بالتضامن والانتساب الوهمي إلى جد مشترك[٥]. مصداق ذلك ما أورده المؤرخون حول تضامن صنهاجة بني حماد مع المرابطين في صراعهم ضد الموحدين[٦].

والميزة الأساسية التي ميزت الصنهاجيين، هي تنقلهم الدائم وعدم استقرارهم لاعتمادهم على نمط الرعي والانتجاع، فهم قوم «لا يعرفون حرثاً ولا زرعاً ولا ثماراً، وإنما أموالهم الأنعام، وعيشهم اللحم واللبن»[٧]، «ويتنقلون من ماء إلى ماء كالعرب»[٨]، بينما ينزل سكان الجبال إلى السهول شتاء بحثاً عن الكلأ والمرعى، ثم يعودون في فصل الصيف إلى قمم الجبال في أكواخ بنوها من قصب مغطى بعروش الأشجار[٩]. وحتى بعض الصنهاجيين الذين كانوا شبه مستقرين في المدن أو ضواحيها كمسوفة، لم يكن استقرارهم يكتسي صبغة الديمومة. ولا غرو فقد وُصفوا بأنهم «رحالة لا يستقر بهم مكان»[١٠].

---

(١) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٢٠٢.

(٢) *Le Passé*, op. cit., p. 242.

(٣) السايح: **الحضارة الإسلامية في المغرب**، البيضاء، ١٩٨٦، ص ١٧٣.

(٤) **العبر**، ج ٦، ص ١١٦.

(٥) ناصح: «جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب خلال القرن السادس الهجري» (رسالة جامعية مرقونة)، ص ٧٥.

(٦) مؤلف مجهول: الحلل، م. س، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٧) ابن حوقل: م. س، ص ٩٧ ـ ٩٨؛ ابن الخطيب: م. س، ج ٣، ص ٢٢٥؛ ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٠.

(٨) ابن خلكان: م. س، ج ٧، ص ١٢٨.

(٩) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٢٨٣.

(١٠) الحميري: **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ط ٢، ١٩٨٤، ص ٣٠٥.

أما صنهاجيو الشمال، فعاشوا حياة شبه مستقرة، وتعاطوا الأعمال الزراعية[١]، ولكنهم لم يمثلوا سوى نسبة ضئيلة، ولذلك ظلّ طابع الترحال والتنقل أهم خاصية من خواص القبائل الصنهاجية.

ولا بأس في أن نعرض لبعض القبائل الصنهاجية التي شكلت أهم عناصر السكان، وساهمت في أحداث الحقبة المرابطية.

تأتي في طليعتها قبيلة لمتونة التي كانت في الطور الصحراوي لدولة المرابطين أهم القبائل الصنهاجية نظراً لدور الوساطة التجارية الذي اضطلعت به، فضلاً عن قوة رجالها، وشدة شكيمتهم، وهي مسألة أساسية بالنسبة لاقتصاد تلعب فيه الطاقة القتالية دوراً جوهرياً. وهذا ما دفع عبد الله بن ياسين إلى الاستناد عليها، فكان ذلك عاملاً من عوامل نجاح دعوته.

وعندما تحول المرابطون من دعاة إلى أصحاب سلطة ونفوذ، أصبح لأفراد قبيلة لمتونة شأو كبير، إذ استحوذوا على المناصب العليا في جهاز الدولة، وشاركوا في الحياة الاجتماعية مشاركة فعالة، وبرز منهم القادة العسكريون، والولاة ونواب الأمراء.

وبعد لمتونة، تأتي قبيلة جدالة في المقام الثاني. وقد اكتسبت أهميتها أيضاً بفعل الموقع الاستراتيجي الذي احتلته في خط تجارة العبور، إذ امتدت مضاربها حتى مصب نهر السنغال متخذة مدينة أوليل مركزاً لها، وهي مدينة يكثر فيها الملح الذي تحمله القوافل إلى مناطق السودان[٢]. وقامت جدالة بدور هام خلال المراحل الأولى من تأسيس دولة المرابطين قبل انتقال الزعامة إلى لمتونة. وبعد استتباب الأمور للدولة المرابطية، حظي أفرادها بالمناصب العليا، ولعبوا أدواراً اجتماعية وسياسة هامة، كما تحملوا عبئاً كبيراً في الجهاد الذي خاضه المرابطون[٣].

واشتهرت مسوفة كذلك بين كافة القبائل الصنهاجية[٤]. وحسبنا أن الموقع الذي احتلته بين سجلماسة وأودغشت أهلّها للسيطرة على تجارة الذهب، وأسفر انضمامها إلى الحركة المرابطية عن نجاح منقطع النظير لهذه الحركة، وهو ما جعل أبناءها يحتلون مراكز قيادية في دولة المرابطين[٥]. ولا زالت بقايا مسوفة موجودة إلى اليوم في نواحي تمكروت[٦].

أما لمطة وجزولة فهما من القبائل الصنهاجية التي امتدت مضاربها من جبال درن حتى

---

(١) التقي العلوي: «أصول المغاربة: القسم البربري»، **مجلة البحث العلمي**، عدد ٢٧، سنة ١٩٧٧.

(٢) حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: عصر المرابطين والموحدين**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٣) حسن محمود: **قيام دولة المرابطين**، القاهرة، ١٩٥١، ص ٣٧٧.

(٤) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٢٠٢.

(٥) شعيرة: م. س، ص ٣٠.

(٦) C. De Chaurebicre, *Histoire du Maroc*, p. 168.

وادي نول القريب من المحيط الأطلسي[١]. وقد اشتهرت لمطة بصناعة الدرق اللمطية[٢]، وأهلها رحل ظَوَاعِن، ومنهم فقيه السوس وجاجم بن زلو اللمطي[٣]، بينما ينتسب عبد الله بن ياسين إلى قبيلة جزولة[٤].

وتعد هذه القبائل أهم العناصر التي مهدت لنشأة دولة المرابطين، وساهمت في تسييرها وإدارتها. ويرى بعض الباحثين[٥] أن الطوارق الحاليين ينتسبون إليها.

على ضوء ما تقدم، يتضح أن صنهاجة تعد أهم عناصر السكان في المغرب الأقصى خلال الحقبة المرابطية وأنها تنتمي إلى أصل عربي حميري، نزحت من جنوب شبه الجزيرة العربية، واستقرت في صحراء المغرب في تاريخ غير مضبوط، وكانت أهم قبائلها لمتونة وجدالة ومسوفة ولمطة وجزولة. غير أن أهم حدث شهده العصر المرابطي هو نزوح هذه القبائل الصنهاجية من مواطنها في الصحراء نحو الشمال، الشيء الذي غيَّر موازين القوى الاجتماعية، وأحدث تحولاً في التركيب السكاني، وأعطى صورة جديدة للخريطة البشرية وهو ما سنحلله الآن.

ـ الهجرة الصنهاجية وأثرها في البنية السكانية:

سجل العصر المرابطي أكبر هجرة صنهاجية من الجنوب القاحل نحو الشمال الخصب. وغير خاف أن هذه الهجرة تندرج ضمن الهجرات الكبرى التي عرفها العالم الإسلامي شرقاً وغرباً بداية من منتصف القرن الخامس الهجري. وقد بدأت مع الطلائع الأولى للجيش المرابطي الذي اندفع تحت وطأة ظروف اقتصادية قاسية ألمت بالصحراء[٦] نحو واحات الجنوب الخصبة.

واستناداً على ما ذكره أحد المؤرخين[٧]، فإن الاندفاع الصنهاجي شمل على الخصوص مدينة أغمات، ذات الأهمية الاقتصادية، فنجم عن ذلك اكتظاظها بالوافدين الجدد، «فكثر الخلق بها، وضيَّقوا على أهلها وكانوا على حالة صعبة». ويمكن أن نستشف مصداقية هذا النص، وبالتالي الوضعية الديموغرافية الصعبة التي صارت عليها أغمات من جراء هذه الهجرة

---

(١) حسن محمود: م. س، ص ٤٤.

(٢) ياقوت، م. س، ج ٥، ص ٢٣، مادة «لمطة».

(٣) ابن خلدون، م. س، ج ٦، ص ٢٧٠.

(٤) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٤.

(٥) السعدي: م. س،، ص ٢٥؛ عبدالرحمن زكي: **الإسلام والمسلمون في غرب افريقيا**، القاهرة، مطبعة يوسف (د. ت)، ص ٢٠؛ بينما يجعل Mihlat المرابطين أجداداً لسكان الساقية الحمراء وموريطانيا الحاليين: انظر: *Petite chronique* pp. 48 - 49 .

(٦) النويري: م. س، ج ٢٤، ص ٢٥٩؛ ابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨، ج ٨، ص ٧٥.

(٧) مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، م. س، ص ١٥.

الواسعة، إذا علمنا أن عدد الجيوش التي تركها أبو بكر بن عمر مع ابن عمه يوسف بن تاشفين قبل عودته إلى الصحراء بلغ ثلث الجيش المرابطي، وهو ما تحدده الروايات بعشرة آلاف رجل[١].

هذه الحالة الصعبة جعلت أشياخ أغمات يرفعون شكوى إلى الأمير أبي بكر بن عمر حول ما لحقهم من ضيق وعناء، ومن ثم بدأ تفكير صنهاجة اللثام في بناء مراكش التي «وجدوا في فحصها من المسرح الخصيب للجمال والدواب ما غبطهم بها»[٢].

ويُعدّ تأسيس مراكش انطلاقة حقيقية للهجرة الصنهاجية المنظمة التي شملت العناصر اللمتونية على الخصوص. وفي هذا الشأن يذكر ابن عذاري[٣] أن يوسف بن تاشفين لما أتم بناء عاصمته استدعى عشيرته وأقرباءه اللمتونيين للوفود عليه، واعداً إياهم بالخير العميم، فوصلت منهم جموع كثيرة.

ولما عاد أبو بكر بن عمر لاستلام السلطة بعد إخماد نار الاضطرابات في الصحراء، استصحب معه مجموعات صنهاجية هامة فضلت بدورها الإقامة في المغرب الأقصى[٤].

ثم حدثت بعد ذلك هجرة ثانية أكثر عدداً من الأولى، شملت بعض العناصر الصنهاجية التي بقيت في الصحراء، لكنها ما لبثت أن التحقت بالمغرب الشمالي لتشارك لمتونة غنائم الحروب وجني ثمرات الانتصارات أولاً، والاستقرار في شمال المغرب ثانياً[٥]. ويصور أحد المؤرخين[٦] كثرة الصنهاجيين وانتشارهم في كل بقاع المغرب الأقصى بقوله: «فوفدوا إليه منهم جموع كثيرة، وكثروا بكل مكان».

وعند تحليل الظرفية السياسية والاقتصادية السائدة إبان توافد هذه الأعداد من الصنهاجيين، يلاحظ أن ظروفاً موضوعية ساهمت في التعجيل بهذه الهجرة، منها أن يوسف ابن تاشفين أدرك أن الانتصارات التي حققها لن تكون مأمونة دون عصبية قوية تشد أزره وتمده بالرجال. ومنها كذلك أن ضم الأندلس حتَّم عليه المزيد من الطلب على القوة البشرية لتثبيت أقدامه[٧] في بلد تحيط به المخاطر من كل الجهات، ويقع بين «بحر مهلك وعدو مدرك»[٨]، فضلاً عن الغنائم الهائلة التي حصدها الجيش المرابطي خلال غزواته. ومن هنا يمكن الربط بين الهجرة الصنهاجية واقتصاد المغازي القائم على التوسع وغنائم الحرب.

---

(١) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٣٤ ـ ١٣٥؛ وكذلك **الحلل الموشية**، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) مؤلف مجهول: **الحلل...**، م. س، ص ١٦.

(٣) **البيان المغرب**، م. س، ج ٤، ص ٢٣.

(٤) مؤلف مجهول: **الحلل...**، م. س، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٥) م. ن، ص ٣٣.

(٦) م. ن، ص. ن.

(٧) ناصح: م. س، ص ٧٨.

(٨) الزهري: «جغرافية الزهري» المنشورة في *B.E.O*، مجلد ٢١، سنة ١٩٦٨، ص ٢٢٦.

وبالنسبة للمجال الجغرافي الذي استوطنته القبائل الصنهاجية المهاجرة، نلاحظ أنه امتد عبر الساحل الأطلسي من نول لمطة إلى جنوب سوس، ثم الأطلس الصغير الذي غمرته قبائل جزولة ولمطة ودرعة[١]، إضافة إلى قسم من الأطلس الكبير الغربي[٢]. وانتشرت مجموعات صنهاجية هامة قرب المحيط الأطلسي نحو مصب أم الربيع جنوب أزمور[٣]، ثم منطقة هامة من الريف. وقد ذكر الحميري[٤] أن قسماً من مسوفة أقام في سجلماسة. وبذلك تركّز الصنهاجيون في مجال سكاني يأخذ شكل مثلث تندفع قمته نحو البحر المتوسط، وترتكز قاعدته على الأراضي والواحات المغربية[٥].

معنى ذلك أن المغرب عرف تعميراً جديداً خلال العصر المرابطي. وحسبنا دليلاً على ذلك، أننا لا نجد إشارات عن تجمعات سكنية في الأطلسين الكبير الشرقي والمتوسط وبلاد فازاز إلا بعد قيام الحكم المركزي المرابطي. فالبكري[٦] الذي وصف المنطقة قبيل استقرار الدولة المرابطية لم يشر سوى إشارات عابرة إلى وجود بعض التجمعات الصغيرة المتناثرة في تلك المناطق، مما ينهض حجة على أن تعمير المنطقة جاء نتيجة مباشرة للهجرة الصنهاجية الكبرى من الجنوب نحو الشمال. ونجد مصداقاً لظنوننا ما أورده البيدق[٧] من أسماء القبائل الموالية للحكم الموحدي. فقد ذكر ضمن هذه القبائل، صنهاجة القبلة وصنهاجة الظل، إشارة إلى تعمير صنهاجة للأطلس الكبير من سفحيه الشمالي والجنوبي. كما لم يفت الإدريسي[٨] ـ وهو معاصر للمرابطين ـ أن يلمح كذلك إلى وجود تجمعات سكنية جديدة لبعض القبائل الصنهاجية قرب مدينة داي في أحواز تادلة أبرزها صنهاجة أملُو.

وقد احتفظت هذه القبائل بنمط عيشها الأساسي المتمثل في الرعي، لكنها تخلت عن تربية الجمال، وعوضتها بتربية الأغنام. كما قامت أيضاً ببعض الأنشطة الزراعية المحدودة[٩].

ولم يخل زحف صنهاجة الصحراء نحو الشمال من تحول في التركيب السكاني، وتغيير في مجالات الاستقرار. فنتيجة حروبهم ضد برغواطة، عرفت منطقة تامسنا هجرة أعداد كبيرة من السكان نحو السوس وجبال الأطلس، لكنها لم تتحول إلى مجال جغرافي فارغ بل عمرت

---

(١) Terrasse: *op. cit.*, p. 196.

(٢) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٢٨٣. ويشير إلى جبل يدعى سيليلكو.

(٣) Terrasse: *op. cit.*, p. 196.

(٤) **الروض المعطار**، م. س، ص ٣٠٥.

(٥) Deverdun, *Marrakech dès origines à 1912*, Rabat, 1959, p.28.

(٦) **المغرب في بلاد افريقية والمغرب**، نشرة دي سلان، الجزائر، ١٩١١، ص ١٤٦، ١٤٨.

(٧) **المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ١٩٧١، ص ٥٣ ـ ٥٦.

(٨) **نزهة المشتاق** م. س، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٩) ناصح: م. س، ص ٨٠.

من طرف الصنهاجيين. سجل هذا التحول ابن سعيد[1] حينما ذكر أن معظم سكان منطقة أم الربيع من أصل صنهاجي. ويعزز هذا القول شهادة مؤرخ[2] أكد أن سكان المنطقة التي يصب فيها نهر أم الربيع، يتألفون من قبائل صنهاجية. ومن هذه الأمثلة يتضح أن التغيرات في التركيب السكاني وميادين التعمير الجديدة إنما حدثت بعد وصول صنهاجة الجنوب إلى الشمال[3].

غير أن التدفق الصنهاجي لم يشمل البوادي السهلية وسفوح الجبال الخصبة فحسب، بل طال المدن والحواضر التي توجد في خطوط التجارة. فبمجرد أن استقرت أوضاع الدولة المرابطية، بدأ تدفق القبائل الصنهاجية نحو مراكش كما أسلفنا الذكر، ثم مدينة فاس. ولحسن الحظ فإن معلوماتنا حول تواجد العائلات الصنهاجية الصحراوية في المدن إبان الحقبة المرابطية ليس أمراً عسيراً. فكتب التراجم والجغرافيا أمدتنا بأخبار عن عدد من الأسر الصنهاجية التي استقرت بمدينة فاس. فقد أشار الإدريسي[4] إلى أن العيون التي تزود النهر الكبير في فاس تعرف «بعيون صنهاجة» وهو اسم يرمز إلى هيمنة صنهاجة على أحواز المدينة[5]. ونسمع كذلك عن بيت بني الخلوف بفاس، وأن أهله «عرب صنهاجيون من صنهاجة الصحراء»[6]، وهي عبارة تحمل دليلاً قاطعاً على استقرار صنهاجة في فاس. ولا شك أن العنصر اللمتوني كان هو السباق إلى استيطانها. فتميمة اللمتونية ابنة يوسف بن تاشفين سكنت فيها، وعرفت بذكائها وكرمها، بل شاركت في مهمات إدارية بهذه المدينة[7]. وفي ترجمة ابن أبي الخصال يذكر ابن القاضي[8] أنه «سكن مدينة فاس صحبة محمد بن الحاج المسوفي».

وشملت الهجرة الصنهاجية أيضاً مدينة سلا، بل إن الحركة المرابطية قادت المرابطين الصنهاجيين نحو هذه المدينة منذ بداية فتوحاتهم. أما مكناسة فقد أثارت خصوبة أراضيها وكثرة بساتينها وزيتونها شهوة الوافدين الصنهاجيين. مصداق ذلك ما ورد عند أحد الجغرافيين[9] من أن بني زياد ـ إحدى حوائر مكناسة ـ بناها أحد الأمراء الملثمين ليسكنها في جملة من أبناء عمه.

---

(١) **كتاب الجغرافيا**، م. س، ص ١٣٧.

(٢) المراكشي: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق العريان والعلمي، البيضاء، ط ٧، ١٩٧٨، ص ٥١٢.

(٣) الشيخلي: «آل أمغار» **مجلة البحث العلمي**، عدد ٣٣ نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٧٢.

(٤) **نزهة المشتاق**، م. س، ص ٩٤.

(٥) الشيخلي: «حقائق جديدة عن الحركة المرابطية»، م. س، ص ٩٥.

(٦) ابن الأحمر: **بيوتات فاس الكبرى**، م. س، ص ٤٨.

(٧) ابن القاضي: **جذوة الاقتباس**، الرباط، دار المنصور، ١٩٧٣، ق ١، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٨) **نفسه**، ق ١، ص ٢٥٧.

(٩) الإدريسي: م. س، ص ٩٧.

وامتدت الهجرة الصنهاجية لتعم مدينة طنجة ووادي ورغة. فقد ورد عند الجغرافي نفسه[١] أن سكان طنجة «ينسبون إلى صنهاجة». ومن غير المستبعد أن يكون الزحف الصنهاجي قد شمل أيضاً حوض ورغة الذي كانت تسكنه قبائل غمارية تم إبعادها والاستقرار في مكانها[٢]. وتلك نتيجة هامة عرفتها الخريطة البشرية في العصر المرابطي. صحيح أن العنصر الصنهاجي كان يتواجد في أقصى شمال المغرب، خاصة في منطقة ورغة وطنجة. غير أن هجرة صنهاجة الصحراء زادت من أعداد صنهاجيي المنطقة. كما يجب ألا نغفل أن هذه المدينة ظلت معبراً للجيوش المرابطية المتجهة للجهاد في الأندلس. فلا ريب أن بعض القبائل الصنهاجية فضلت الاستيطان فيها بعد انتهاء الحملات العسكرية، فصارت تمتد عبر الساحل من طنجة حتى تخوم البصرة وقصر صنهاجة في الحقبة موضع الدراسة.

وتتحدث المصادر عن تجمعات صنهاجية أخرى في شرق الريف تمتد من شمال مدينة تازة إلى المزمة، أهمها قبيلة بطيوة التي كانت قد استقرت قبل المرابطين بدليل ورودها عند ابن حوقل[٣] في القرن الرابع الهجري، ولو أنه نسبها خطئاً إلى زناتة. وقد استمرت في الإقامة بمواطنها حتى عصر المرابطين[٤].

ومن القبائل الصنهاجية الصحراوية التي استقرت في حوض ورغة بعد اكتساح المرابطين شمال المغرب، قبيلة لمطة التي أقامت في منطقة بين فاس وتاودا. وهذه الأخيرة عبارة عن مدينة ـ قلعة «بناها أمير من قبيل الملثم... وكانت على المقربة من جبل غمارة... وكانت بمكانة شبه الثغر سداً مانعاً من طغاة غمارة»[٥]، مما يدل على أن صنهاجة اللثام لم تقتصر في استقرارها على مدن المغرب الأقصى القديمة، بل إنها أوجدت لنفسها مستقرات جديدة في هذه المنطقة أيضاً[٦].

في الوقت نفسه، بدأت بتعمير هذه المنطقة عن طريق بناء حصون وقلاع أخرى. وكان وراء ذلك حوافز مادية واضحة تسعى للحيلولة دون هبوط القبائل الغمارية نحو سهل السايس الخصب، وتخريب محصولاته الزراعية والشجرية، وفي الآن ذاته تشكيل حزام أمني حول هذه القبائل التي اعتادت الثورة ضد أي حكم مركزي[٧].

ولدينا من القرائن ما يثبت استيطان العناصر الصنهاجية في منطقة الهبط كذلك. غير أن النصوص تطرح إشكالية بهذا الخصوص إذ لا توضح ما إذا كانت هذه العناصر تنتمي إلى

---

(١) الإدريسي، م. س، ص ١٨٣.

(٢) **نفسه**، ص ١٨٧.

(٣) **صورة الأرض**، م. س، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٤) البكري: م. س، ص ٩٠.

(٥) الإدريسي: م. س، ص ١٠١؛ مؤلف مجهول: **الاستبصار في عجائب الأمصار**، نشرة سعد زغلول عبد الحميد، البيضاء، دار النشر المغربية، ١٩٨٥، ص ١٩٠.

(٦) الشيخلي: م. س، ص ٩٤.

(٧) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٩١.

صنهاجة الشمال المستقرة منذ القديم كما يقرر ذلك ابن خلدون[١]، أم أنها تنتمي إلى صنهاجة الجنوب، وبالتالي نعتبر استقرارها معطى جديداً جاء ضمن التحولات التي عرفتها عناصر السكان في الحقبة المرابطية.

على الرغم مما يذكره ابن خلدون عن الأصل الشمالي للعناصر الصنهاجية المعنية، فإن فرصة تزايد الصنهاجيين الجنوبيين لابد أن تكون قد توفرت بتوافد الجيوش المرابطية إلى منطقة الهبط التي أصبحت قاعدة انطلاق الحملات العسكرية نحو الأندلس[٢]. يؤكد هذا الافتراض ما ذكره البيذق[٣] من أن صنهاجيي طنجة كانوا من بين المجموعات التي قاومت الحركة الموحدية بشدة. ولعل هذا ما يؤكد صلة هؤلاء بالمرابطين صنهاجة الصحراء[٤].

وغني عن القول أن الهجرة الصنهاجية وصلت أوجها بعد ضم الأندلس من قبل المرابطين، إذ انتقلت القبائل الصنهاجية مع الحملات العسكرية واستقرت فيها، وهو ما سنعالجه عند دراسة بربر الأندلس.

وقد خلّفت هذه الهجرات الصنهاجية الواسعة نتائج هامة على الصعيد الاجتماعي. فقد تمخض عن زحف صنهاجة الصحراء نحو شمال المغرب احتلالها أراضي القبائل الأخرى، ثم استقرار بعض قبائلها منذ وقت مبكر جنوب وادي سوس مثل لمطة وجزولة. كما تم تعمير جبل فازاز الذي أصبح منطقة سكنية صنهاجية حتى إن ابن سعيد[٥] سماه جبل صنهاجة. وتقدمت قبيلة لمطة شمال الحوز عند ظهور الموحدين، ثم استقرت شمال فاس[٦]. وهذا يعني أن الصنهاجيين بدأوا يتذوقون طعم حياة الاستقرار ويميلون إليها، مما ينفي دعوى تيراس Terrasse[٧] أن المرابطين ـ وهم من صنهاجة ـ خربوا المناطق التي سادت فيها حياة الاستقرار منذ القديم، وأنهم مهدوا بذلك الطريق للعرب الهلاليين.

الخلاصة أن صنهاجة التي شكلت أهم عناصر السكان، ظلت طيلة الحقبة المرابطية تقوم بهجرة واسعة النطاق من جنوب الصحراء إلى شمال المغرب الأقصى. وقد خلفت هذه الهجرة نتائج بعيدة الغور تتجلى أساساً في تغيير الخريطة البشرية ومواطن الاستقرار، وتعمير مناطق فارغة وإخلاء مناطق أخرى من ساكنيها، وإحلال العناصر الصنهاجية محلها. كما نجم عنها بداية استقرار الارستقراطية الصنهاجية في الحواضر، وبذلك أضيف إلى المجال

---

(١) **العبر**، ج ٦، ص ٣٠٢.

(٢) التقي العلوي: اصول المغاربة، م. س، ص ٢٢٠.

(٣) **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، دار المنصور، ١٩٧١، ص ٦٧.

(٤) الشيخلي: م. س، ص ٩٤.

(٥) **كتاب الجغرافيا**، م. س، ص ١٢٤.

(٦) الطويل: «الفلاحة المغربية في العصر الوسيط» (رسالة جامعية) ص ٥٧.

(٧) Terrasse (H): *Histoire du Maroc*. Casablanca, 1946, T 1. p. 257.

الجغرافي في شمال المغرب «مجال صنهاجي» جديد.

٢ ـ زناتة:

يُمثّل الزناتيون العنصر الثاني من عناصر سكان المغرب الرحل خلال الحقبة المرابطية. ويرجع النسَّابة أصلهم إلى كنعان بن حام[١]، وهم فرع من البتر[٢]، من أولاد جاناتا بن يحيى بن مولاة بن مازيغ[٣]. ومن أشهر قبائلهم بنو مغراوة الذين اعتبروا أوسع بطون زناتة وأكثرهم بأساً وغلبة[٤]، وبنو يفرن الذين عدهم المؤرخون أيضاً أكثر القبائل الزناتية وأشدهم شوكة[٥]، ثم بنو تاجن ومكلاته وبنو سنوس[٦]. يضاف إليهم قبائل مكناسة وجراوة وبنو تزجين ومطماطة ومطغرة وصدينة ومديونة ونفزاوة ولواته وبنو راشد[٧]. وقد لاحظ ابن خلدون[٨] أوجه التشابه بينهم وبين العرب فقال: «هذا الجيل في المغرب جيل قديم العهد معروف العين والأثر، وهم لهذا آخذون في شعائر العرب في سكنى الخيام واتخاذ الإبل وركوب الخيل والتغلب وإيلاف الرحلتين وتخطف الناس من العمران والإباية عن الانقياد للنصفة».

أوحى هذا النص لبعض الدارسين الأوروبيين بتصورات جاوزت الصواب، فأمعنوا في تشويهه وتأويله تأويلاً خاطئاً، إذ اعتبروا الزناتيين عامل تفكك وانقسام في بلاد المغرب، زاعمين أن المحاولات التوحيدية التي ظهرت بين البتر والبرانس أجهضت دائماً بسبب الانقسامات التي أحدثتها الفوضى الزناتية[٩]. ولذلك لخص غوتييه ومن لف لفه من الباحثين الاستعماريين تاريخ المغرب في صراع أبدي بين زناتة وصنهاجة ومصمودة.

إن الخاصية الرئيسية التي ميزت الزناتيين تجلت في اعتمادهم الدائم على حياة التنقل والترحال[١٠]، وهي ظاهرة فسرها غوتييه[١١] بكون الموقع الجغرافي الذي كانوا يضربون فيه خيامهم، لم يسمح لهم بالاستقرار. ومهما كانت صحة هذا الرأي، فإننا لا نستطيع أن نجاريه في فكرته القائلة بأنهم تميزوا عن باقي العناصر البربرية بميزات خاصة جعلتهم يمثلون «أمة»

---

(١) ابن حزم: م. س، ص ٤٩٥، وقد نقل هذا النسب عن يوسف بن الوراق.

(٢) القلقشندي: **صبح الأعشى**، م. س، ج ١، ص ٣٦٢.

(٣) أبو علي صالح: «كتاب الانساب» (مخ)، ص ٢٠.

(٤) ابن خلدون: **العبر**، ج ٧، ص ٢٤.

(٥) **نفسه**، ص ١١.

(٦) ابن حوقل: م. س، ص ١٠٢.

(٧) أبو علي صالح: م. س، ص ٢٢.

(٨) **العبر**، ج ٧، ص ٢.

(٩) محمد حسن: م. س، ص ٢٤.

(١٠) أبو علي صالح: م. س، ص ٢٢.

(١١) *Le Passé de L'Afrique du Nord*, op. cit., p. 207.

قائمة بذاتها[١]. فالبحث التاريخي المعاصر أبان عن وحدة العادات والتقاليد لدى كافة البربر كما سبق الذكر.

وعُرف الزناتيون أيضاً بقلة عددهم نسبة للعناصر البربرية الأخرى[٢]، فضلاً عن شجاعتهم وفروسيتهم التي لا يشق لهم فيها غبار، ناهيك عن أنفتهم وعلو هممهم، ومثلهم العليا من «إباية الضيم وحماية الأنف والأنفة من سوء السمعة بالمحل الذي لا يكون لسواهم من عتاة الأمم»[٣]. كما اعتبروا أكثر القبائل البربرية قابلية للتعريب لاحتكاكهم المستمر بالعرب[٤].

أما عن مواطن استقرارهم، فإن أقدم المجموعات الزناتية استقرت في النواحي الشمالية والشرقية خاصة تلمسان[٥]، إضافة إلى منطقة تامسنا[٦]. وفي القرن الرابع الهجري حدثت هجرة زناتية واسعة من المغرب الأوسط نحو المغرب الأقصى تحت ضغط الفاطميين نكاية فيهم لتحالفهم مع أمويي الأندلس[٧]. فامتدت مواطنهم من تاهرت إلى فاس[٨]، ثم بدأوا في التسرب نحو المغرب الساحلي عبر ممر تازة، وكونوا إمارات في كل من سلا وتادلة وأغمات وفاس[٩]. وتضاعفت أعداد الوافدين الزناتيين خلال الصراع الذي دار بين الكيانات الزناتية قصد الحصول على الدعم البشري، وهذا ما يفسِّر وجود العديد من البطون الزناتية في المنطقة الشمالية[١٠].

وفي القرن الخامس الهجري، وردت إشارات حول إقامة قبائل مطماطة ومرنيسة بين وجدة ومليلة، وقرب نكور، حيث أناخت قبيلتا كزناية وبني ورياغل إلى جانب بطون أخرى أهمها قبيلة مكناسة التي امتد مجالها من ملوية السفلى إلى مكناسة عبر ممر تازة[١١]. واختلطت هذه القبائل مع صنهاجة وغمارة في كل الجبال الشمالية بنسب تضعف كلما اتجهنا غرباً.

---

(١) *Ibid*, p. 209.

(٢) ناصح: م. س، ص ٨٩.

(٣) ابن عاصم: «جنة الرضي» (مخطوط خ. ح. رقم ٢٦٤٨)، ص ٢٥٤.

(٤) إبراهيم حركات: **المغرب عبر التاريخ**، البيضاء، دار السلمي، ١٩٦٥، ج ١، ص ٣٣.

(٥) يشير صاحب **الحلل الموشية** أثناء ذكر صراع المرابطين مع الموحدين ان عبد المومن بن علي انتقل من جبل غمارة إلى تلمسان التي كانت تستوطنها زناتة، وهناك تمت بيعته. انظر **الحلل**، م. س، ص ١٣٠.

(٦) ابن خلدون: **العبر**، ص ١٨ وما بعدها؛ مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٩٧.

(٧) انظر: ابن حيان: **المقتبس من انباء أهل الأندلس**؛ مدريد، المعهد العربي - الاسباني، ١٩٧٩، ج ٥، ص ٣٦٩ (القطعة الخاصة بعهد عبد الرحمن الناصر).

(٨) أبو علي صالح: م. س، ص ٢٢.

(٩) Deverdun: *op. cit.*, p. 28.

(١٠) التقي العلوي: «أصول المغاربة: القسم البربري»، **مجلة البحث العلمي**، عدد ٣٣، سنة ١٩٨٢، ص ١٠٧.

(١١) Terrasse: *op. cit.*, p. 197.

أما بخصوص بني يفرن ومغراوة، فإننا لا نملك معلومات واضحة عن مكان استقرارهم في السهول والواحات، ولا ندري ما إذا ظلوا طبقة عسكرية مهيمنة على القبائل التي غزوها، أم أنهم استوطنوا الأراضي الخصبة وجلبتهم حياة الاستقرار[١].

ما يمكن تأكيده أن القبائل الزناتية ظهرت في النصف الأول من القرن الخامس الهجري كأهم مجموعة سكنية لا من حيث الطاقة البشرية، بل من حيث الدور السياسي الذي جعل بعض الباحثين يصفون هذه المرحلة بعهد السيادة الزناتية[٢].

تلك هي الخريطة البشرية للعنصر الزناتي قبيل ظهور المرابطين. فما هي التحولات التي عرفتها بعد الاجتياح المرابطي؟

من المعلوم لنا اقتحام المرابطين الإمارات الزناتية والاستيلاء على أراضيها بحد السيف. لكن هذا الغزو هدف إلى الحصول على الغنائم أكثر مما سعى إلى استنزاف الطاقة البشرية. ورغم مقاومة الإمارات الزناتية، فإن قبائلها لم تتخذ الموقف عينه، إذ رضخت للأمر الواقع على غرار كافة قبائل المغرب، وأدت ما عليها من واجبات ضرائبية للحكم المركزي. ومن القرائن على خضوعها للسلطة المرابطية مساهمة أفرادها في الجيش المرابطي[٣] وخوضهم غمار المعارك الجهادية كالزلاقة[٤].

نتيجة لذلك، يمكن القول إنه لم يحدث تحول كبير في مواطن استقرار الزناتيين. فالمناطق التي عمروها إبان هجرتهم من المغرب الأوسط نحو المغرب الأقصى، واستمروا في الاستقرار فيها إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ظلت دون تغيير يذكر، باستثناء عمليات إجلاء بسيطة دفعت ببعض المجموعات الزناتية نحو سهل ملوية، بينما عبرت بطون أخرى ممر تازة نحو سهل السايس، في حين اتجهت جموع أخرى نحو مدينة سجلماسة[٥].

إلا أن رواية أوردها الحسن الوزان[٦] تفيد أن اللمتونيين طردوا الزناتيين القاطنين في تامسنا، وقضوا على جميع السكان باستثناء رهط منهم انتقل إلى سهل دكالة. لكن مارمول[٧] لاحظ أن بعض المساكن القديمة لزناتة تامسنا ظلت موجودة إلى عصره، كما أن مجموعة منهم استقرت في فاس[٨]، مما يعني أن المرابطين أحدثوا انقلاباً جذرياً على المستوى

---

(١) Brignon: *Histoire du Maroc*. Paris, Hatier, 1967, p. 77.

(٢) Terrasse: *op.cit.*, p. 175- 179.

(٣) ابن أبي زرع: م. س. ص ١٣٩؛ هوبكنز: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، ترجمة أمين الطيبي، تونس، ١٩٨٠، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٤) هوبكنز، م. ن، ص ١٤٧.

(٥) مؤلف مجهول: «نبذة تاريخية» (مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم د. ٢١٥٢ ضمن مجموع)، ص ١٦.

(٦) **وصف إفريقيا**، م. س، ج ١، ص ٣٢.

(٧) **افريقيا**، م. س، ج ١، ص ٩٠.

(٨) نجد نموذجاً لذلك بيت بني الورياغلي وبيت بني السكاك. انظر ابن الاحمر: م. س، ص ٦٥ ـ ٦٧.

السياسي للعناصر الزناتية، لكنهم لم يحدثوا تغييرات جوهرية في مواطن استقرارهم خاصة في النواحي الشرقية من المغرب الأقصى. وهو أمر يُفسَّر بأن هذه المواطن لم تثر شهوة الصنهاجيين لأنها مناطق رعي قاحلة. وفي مقابل ذلك تمكن هؤلاء من ضبط تحركات القبائل الزناتية وفرض رقابة صارمة عليهم تمهيداً لتضييق الخناق الاقتصادي عليهم حتى لا تقوم لهم قائمة.

وخلال المرحلة الثانية من عصر المرابطين، ازداد تمركز العنصر الزناتي في منطقة المغرب الشرقي. فعلاوة على مغراوة وبني يفرن، كان ضغط القبائل العربية التي اجتاحت أفريقية والمغرب الأوسط خلال القرن الخامس الهجري، وسلوكها المتميز بالتخريب والنهب، سبباً في هجرة بطون أخرى من زناتة المغرب الأوسط مثل بني يرنان[1] الذين استوطنوا منطقة تمتد بين اكرسيف وسجلماسة. كما انتقل بنو مواسين إلى قبلة المغرب الأقصى، ومنهم بنو مرين الذين استقروا في نواحي تيكورارين وديدو إلى ملوية وسجلماسة[2].

ونظراً لتشابه المعطيات البيئية بين المناطق التي استوطنها الزناتيون قديماً، ومناطق استقرارهم الجديدة، فإنهم فرضوا على هذه الجهات نمط عيشهم المتمثل في التنقل والرعي والانتجاع، وأصبحوا يشكلون قوة بشرية ابتداء من تاريخ وفودهم. وظلوا كذلك طيلة ما تبقى من العصر المرابطي، بل استمر الحال على الصورة ذاتها حتى العصر المريني[3].

حصيلة القول إن الزناتيين شكلوا كذلك عنصراً هاماً من عناصر المجتمع المرابطي التي اعتمدت على الرعي والترحال. وتميزت بقلة عددها في بداية القرن الرابع الهجري، لكنها تكاثرت بسبب الهجرات الوافدة من المغرب الأوسط، وتزامن بعضها مع الحقبة المرابطية. ولم يؤثر الوجود المرابطي على مناطق استقرارها إلا في نطاق محدود رغم العداء السياسي.

تلك هي إذن لوحة عن العناصر البربرية التي مارست أسلوب الرعي والترحال، فكيف كانت وضعية العناصر التي عاشت حياة الاستقرار؟

٢) العناصر البربرية المستقرة:

تتمثل هذه العناصر أساساً في القبائل المصمودية التي أقامت في المناطق الجبلية أو السهلية، وكذلك بربر الأندلس على اختلاف قبائلهم.

١ ـ المصامدة:

ينتسب المصامدة إلى مصمود بن مادغس[4]، أو ـ بحسب ابن خلدون ـ ينتسبون إلى

---

(١) ابن خلدون: **العبر**، ج ٧، ص ٤٩.

(٢) البكري: م. س، ص ٨٨ ـ ٩٠؛ ابن خلدون: **العبر**، ج ٧، ص ٤٩.

(٣) ناصح: م. س، ص ١١٧.

(٤) أبو علي صالح: م. س، ص ٢٣. ويذكر رواية نقلها عن النسّابة المغربي هانىء بن بكر الضريسي عن كعب الأحبار ووهب بن منبه أن في المغرب أولاد بربن سفكو من زوجة دينة بنت أزر أخت إبراهيم عليه السلام، وولد معها برنوس بن سفكو، وولد برنوس مصمود وتناسل مصمود خمسة أولاد وائل بن مصمود =

مصمود بن برنس[1]، وهم أبرز قبائل البرانس. ويتميزون بكثرة أعدادهم بالنسبة لمجموع السكان، «فهم أكثر قبائل البربر وأوفرهم»[2]. وينقسمون إلى ثلاث وحدات كبرى: أهل جبل درن، وبرغواطة تامسنا ثم غمارة الريف. وقد كان لبرغواطة أهمية كبرى قبيل ظهور الإسلام وصدره، في حين صار لأهل جبل درن في عصر المرابطين والموحدين دور الريادة[3].

وعلى عكس صنهاجيي الصحراء الذين اعتمدوا في حياتهم على الرعي والانتجاع، استقر المصامدة في مواطنهم، واتخذوا المعاقل والحصون، وتعاطوا فلاحة الأرض في سفوح الجبال، وارتبطوا بها أشد الارتباط[4]. واستوطن معظمهم الجبال، بينما أقامت أقلية منهم في السهول[5]. وظلوا على العموم يغطون القسم الغربي من المغرب الأقصى[6]. وقد حدد المراكشي[7] مجال استيطانهم بقوله: «فحد بلادهم النهر الأعظم الذي يصب من جبال صنهاجة وينتهي إلى البحر الأعظم بحر أقيانس، يُدعى هذا النهر أم الربيع، وآخر بلادهم الصحراء التي تسكنها لمتونة ومسوفة... فهذا حد بلاد المصامدة عرضاً، وحدها طولاً من الجبل المعروف بدرن إلى البحر الأعظم المسمى أقيانس».

وعلى هدي التصنيف الخلدوني للقبائل المصمودية، نحاول الوقوف على أهم مجموعاتهم فهو يقسمها إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة **الأولى** هي مصامدة الجبال، ويقصد بهم سكان جبل درن وجبال الريف. وقد لاحظ أنهم يمثلون النسبة الكبيرة من مجموع القبائل المصمودية، «فالمصامدة هم أهل الجبال بالمغرب الأقصى إلا قليلاً منهم»[8]. كما يتميزون بولائهم وإخلاصهم للموحدين، عكس القبائل السهلية التي والت المرابطين وناصبتهم العداء[9].

بتجميع المعلومات حول مصامدة جبل درن، نستنتج أنهم شكلوا تجمعاً بشرياً ضخماً حتى أن الجبل المذكور نُسب إليهم[10]، مما جعل أحد المؤرخين[11] يجزم بأنه «لم يكن في

= وصاد بن مصمود، فافترقت هذه المصامدة على ثلاث فرق فرقة منهم في بلاد غمارة إلى قصر مصمودة، وفرقة منهم بحوز مراكش، وفرقة منهم في بلاد الأندلس. انظر: م. س، ص ٢٤.

(١) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ٢٧٥.
(٢) م. ن، ص. ن.
(٣) م. ن، ص. ن.
(٤) حسن علي حسن: م. س، ص ٣٠١.
(٥) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ٢٨١.
(٦) Terrasse: *op. cit.*, pp. 194, 195.
(٧) **المعجب**، م. س، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣.
(٨) **العبر**، ج ٦، ص ٢٨١.
(٩) أبو علي صالح: م. س، ص ٢٥.
(١٠) البكري: م. س، ص ١٦٠؛ ١٦٣؛ الإدريسي: م. س، ص ٨٠؛ مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ٢١١.
(١١) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ٢٤٥.

قبائل المغرب أشد منهم ولا أكثر جمعاً»؛ وقد تكيفوا مع الطبيعة الجبلية القاسية حيث لم تحل التضاريس الجبلية دون استقرارهم في المناطق ذات الارتفاعات الشاهقة. ورغم قساوة هذه الجبال، فإنها وفرت بعض مصادر الرزق لساكنيها، فجعلتهم مكتفين ذاتياً، «فاستغنوا بقطرهم عن سائر أقطار العالم»[١]. وظلوا إلى حدود قيام دولة المرابطين يعيشون منعزلين عن الأحداث التي جرت شمال المغرب.

وعند بداية الاجتياح المرابطي تمّ إخضاع مصامدة درن بصعوبة، وإن كنا لا نجاري بعض المتخصصين[٢] الذين ذكروا أن المرابطين أخضعوهم بسهولة. وخير ما يؤكد ذلك شهادة القاضي عياض[٣] المعاصر لهم. ولم يتم التوغل في هذا الجبل إلا بعد أن كان عبدالله بن ياسين قد اختبر أحوالهم وأدرك نقاط ضعفهم، وعرف الصراعات التي كانت تشجر بينهم[٤]. ورغم خضوعهم لسلطة الحكم المركزي، فإنه كان خضوعاً رمزياً تعامل معه المرابطون بفطنة وحذر. وحسبنا أنهم حرصوا على كسب ودهم، فمنذ أول وهلة بعث عبدالله ابن ياسين بقدر مما تجمع لديه من أموال الزكاة والأعشار إلى طلبة المصامدة وقضاتها في محاولة لاستمالتهم[٥]. وعلى هدى هذه السياسة سار يوسف بن تاشفين، فأشرك مجموعة من المصامدة في جيشه[٦]، كما أوصى ابنه علياً بعدم إثارتهم[٧]، مما ينهض برهاناً على أن مصامدة جبل درن شكلوا قوة اجتماعية يحسب لها حساب، وبالتالي ينفي قول مونتانيي Montagne[٨] إن سيطرة يوسف بن تاشفين أدت إلى انهيار قوة المصامدة.

غير أن المرابطين لم يؤثروا كثيراً على الحياة الاجتماعية لمصامدة درن، ولم يغيروا شيئاً من أماكن استقرارهم، لكنهم أحكموا مراقبتهم عليهم، حتى إن يوسف بن تاشفين جعل «مدينة مراكش لنزله ولعسكره وللتمرس بقبائل المصامدة المصيفة بمواطنهم بها في جبل درن»[٩]. ونتيجة لذلك تمت مزاحمتهم وتضييق الخناق عليهم للحيلولة دون نزولهم إلى السهول الخصبة، مما يعكس الأهداف المادية لتعامل المرابطين مع مختلف القبائل.

ولا مراء في أن مصامدة درن لم يستسيغوا قيام دولة مركزية تراقب كل مناحي

---

(١) العبر، ج ٦، ص ٢٩٨.

(٢) حسن محمود: م. س، ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق سعيد أعراب، فضالة المحمدية، ١٩٨١، ج ٨، ص ٨٢.

(٤) ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ١٠.

(٥) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٦.

(٦) نفسه، ص ١٣٩؛ حسن علي: م. س، ص ٣٠٠.

(٧) مؤلف مجهول: الحلل، م. س، ص ٨٢ - ٨٣.

(٨) Montagne (R): *Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Paris, Librairie F. Alcar, 1930, p. 29.

(٩) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٢٤٥.

النشاطات الاقتصادية أو تجعلهم يعيشون في ضائقة اقتصادية. فالاجتياح المرابطي لسهل الحوز، مع ما صاحبه من استغلال لموارده، حرمهم دون شك من مجال حيوي، لأن موارد الجبل وحدها لم تكن كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وإذا كانوا قد عاشوا هادئين خلال المرحلة الأولى من الحكم المرابطي، فإنهم بدأوا في المرحلة الثانية في إظهار ما تضمره صدورهم من سخط تجاه الحكم المركزي، مما جعل بعض قبائلهم تبرز على الساحة الاجتماعية والسياسية. وقد زودتنا المصادر بأسماء القبائل المصمودية التي عاشت في ظلّ المرابطين، سنقتصر على ذكر أهمها، خاصة تلك التي ساهمت في الإطاحة بالدولة المرابطية.

تأتي هرغة في مقدمة هذه القبائل، اسمها البربري ارغن[١] وهي قبيلة كبيرة في جبل درن. نسبها بعض المؤرخين[٢] إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو نسب يحوم حوله الشك. كما ذكرها البيدق[٣] فأحصى بطونها وكل من انضم إليها. ومعلوم أن هذه القبيلة المصمودية أنجبت المهدي بن تومرت الذي سيقوِّض الحكم المرابطي[٤].

أما تنملل فهي مجموعة قبائل تنسب للموضع الذي استقرت فيه[٥]. وقد اشتملت على أحد عشر بطناً[٦]. وظهرت أهميتها بعد انضمامها إلى الحركة الموحدية وإيوائها ابن تومرت الذي اتخذ مسكنه ومسجده فيها، ومن ثم اكتسبت منزلة بين قبائل المصامدة[٧].

يضاف إلى القبيلتين السابقتين قبيلة هنتاتة التي اشتق اسمها من اسم جدها هنتات المدعو «ينتي» بلسان المصامدة[٨]، وهي قبيلة كثيرة العدد؛ ولا غرو فقد وُصفت بأنها أعظم قبائل المصامدة وأكثرهم جمعاً، وأشدهم بأساً[٩]، وعد لها النسابة تسعة بطون[١٠].

وإلى جوارها استوطنت قبيلة كدميوة في الجبل المحاذي لجبل هنتاتة[١١]، إلا أن قسماً منها استقر في سهل جنوب مراكش، وبلغ عدد بطونها ٤٦ بطناً[١٢].

أما آخر نموذج من مصامدة جبل درن الذين نعرض لهم، فهو قبيلة هسكورة التي يقول

---

(١) بنمنصور: م. س، ج ١، ص ٣٢٦.
(٢) ابن خلكان: م. س، ج ٥، ص ٥٥.
(٣) **المقتبس من كتاب الأنساب**، م. س، ص ٣٧.
(٤) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.
(٥) المراكشي: **المعجب**، م. س، ص ٤٨١.
(٦) البيدق: م. س، ص ٤٣ ـ ٤٤.
(٧) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٣٦٠؛ حسن علي حسن: م. س، ص ٣٠٣.
(٨) بنمنصور: م. س، ص ٣٢٦.
(٩) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٣٦٠.
(١٠) البيدق: م. س، ص ٤٤.
(١١) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٣٦٤.
(١٢) البيدق: م. س، ص ٤٤.

عنها ابن خلدون[١]: «وأما هسكورة فكان لهم بين الموحدين مكان واعتزاز بكثرتهم وغلبهم إلا أنهم كانوا أهل بدو».

وبخصوص القسم **الثاني** من مصامدة الجبال، يأتي مصامدة الريف كشريحة هامة من سكان الجزء الشمالي الجبلي خلال العصر المرابطي وبعده[٢]. وقد أطلق عليهم اسم غمارة نسبة إلى جدهم غمار بن مصمود، وتزعم العامة أنهم عرب غمروا الجبال فسموا غمارة[٣]. لكن ابن خلدون[٤] فنّد هذا الزعيم. ويعد البكري[٥] أهم جغرافي تحدث بتفصيل عن هذا القسم من السكان خلال القرن الخامس الهجري. ومن خلال رواياته يتضح أن مجال مصامدة غمارة شمل كل المنطقة الريفية وأن بطونهم امتدت في الجهة الغربية إلى ضواحي قصر صنهاجة ومدينة البصرة. ومن البطون التي ذكرها بين مدينتي طنجة وسبته: دغاغ وإصادة وبنو سمغرة وكتامة[٦].

ومن خلال النصوص التي أشارت إلى القبائل الغمارية يتبين أن جل مناطق الريف ظلت خلال العصور الوسطى وضمنها العصر المرابطي، مستقراً لها وعلى الخصوص المناطق الأكثر ارتفاعاً في الجبال[٧]، بينما استقرت في المناطق الهامشية قبائل غير غمارية، مما خلق تنوعاً في التركيب السكاني لمنطقة الريف الشمالي. إلا أن ظروف العيش المتشابهة المعتمدة على الاستقرار، أسفرت عن دمج هذه القبائل ضمن العناصر الغمارية، فأصبحت تكوّن مجموعة بشرية منسجمة وموحدة في نمط العيش واللغة[٨]. لكن إلى أي حد تغيرت الخريطة البشرية لمصامدة الريف في الحقبة المرابطية؟

بعد استيلاء المرابطين على سبتة والمناطق الريفية، أصبحت غمارة تخضع لهم سياسياً. وقد سبق ذكر بعض نتائج الهجرة الصنهاجية نحو الشمال ومنطقة الريف، فخلصنا إلى القول إن أهم نتيجة تجلت في طرد بطون غمارة من طنجة واحتلال أرضهم من طرف الصنهاجيين واستقرارهم فيها. غير أن النصوص لا تكشف عن أي تحول طرأ على مصامدة جبال الريف. وهذا الصمت يعكس المتاعب التي أثارها هؤلاء أمام الزحف الصنهاجي بسبب مناعة هذه الجبال وحصانتها الطبيعية[٩]، وهو ما حدا بالمرابطين إلى بناء سلسلة من الحصون والقلاع

---

(١) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٣٥٤.

(٢) الوزان: م. س، ج ١، ص ٣١.

(٣) ابن خلدون: م. س، ج ٦، ص ٢٨٠؛ بنمنصور: م. س، ص ٣٢٥.

(٤) ابن خلدون، م. س، ج ٦ ، ص ٢٨١.

(٥) **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**، م. س، ص ٨٧ وما بعدها.

(٦) نفسه، ص ١٠٤.

(٧) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٩٠، ١٩١.

(٨) ناصح، م. س، ص ٦٤.

(٩) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٩١.

لمراقبة تحركاتهم[١].

ولا سبيل إلى الشكّ فيما خلفته هذه الإجراءات الأمنية من عواقب وخيمة على الوضعية الاقتصادية لمصامدة الريف الذين تمّ حرمانهم من النزول إلى سهل ورغة الخصب.

في ضوء هذه المعطيات، نستنتج أن التحولات التي حدثت لمصامدة الريف تمثلت في جلائهم عن طنجة وما يجاورها من المناطق الريفية السهلية، بينما ظلوا مستقرين في جبال غمارة لعجز المرابطين عن إزاحتهم بسبب الظروف الطبيعية التي حالت دون تحقيق مسعاهم.

أما الصنف **الثالث** من المصامدة فهم مصامدة السهول (تامسنا) الذين يمثلون أقلية بالنسبة لمصامدة الجبال[٢]، ومع ذلك فقد وصفوا بأنهم «أمم لا تنحصر»[٣]. ويحدد أحد المؤرخين[٤] مجال امتدادهم في حاحة إلى وادي العبيد بما في ذلك دكالة والجهة المواجهة لجنوب الأطلس وجميع السهول المجاورة، وتشمل أربعة أقاليم هي حاحة وسوس وجزولة وناحية مراكش، وهو المجال نفسه الذي حدده ابن خلدون تقريباً[٥].

وتعد هذه المواطن وخاصة سهل تامسنا من أغنى وأخصب البلاد المغربية حتى إن مارمول[٦] وصفها بـ«زهرة البربر»، مما جعلها عرضة للتحرشات والغزوات المتكررة. ولعل هذه الطبيعة الزراعية هي التي وجّهت قبائلها نحو احتراف الزراعة[٧].

وتعترض الباحث بعض الصعوبات في تحديد قبائل تامسنا. فالبكري[٨] يشير إلى مجموعة من القبائل التي اعتنقت العقيدة البرغواطية وهي مطغرة، منجصة، زواغة، جراوة وغيرها، ويجعلها ضمن القبيلة البرغواطية الكبرى. غير أن تتبع مناطق استقرار هذه القبائل يوضح أنها لم تستوطن كلها منطقة تامسنا، بل منها من استوطن مناطق بعيدة عنها مثل جراوة ومطغرة، وهي لا تمت بصلة إلى المصامدة[٩].

ويقدم الإدريسي[١٠] أسماء قبائل أخرى كانت تستقر بتامسنا في عصره، وهي أسماء تختلف عن تلك التي قدمها البكري، ومنها برغواطة ومطماطة وبنو تاسلت وبنو ويغمران وزرقاوة، وبعض القبائل الزناتية. ولا يتفق الجغرافيان في أسماء القبائل التي ذكراها سوى

---

(١) انظر ما سبق ذكره عن هذه الحصون في هذا البحث.
(٢) ابن خلدون: م. س، ج٦، ص ٢٨١.
(٣) **نفسه**، ص ٣٥٦.
(٤) الوزان: م. س، ج١، ص ٣١.
(٥) ابن خلدون: م. س، ج٦، ٢٧٦.
(٦) **أفريقيا**، م. س، ج٢، ص ١٢٦.
(٧) ابن حوقل: م. س، ص ٨٣؛ الإدريسي: م.س، ص ٨٧.
(٨) **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**، م. س، ص ١٤٠ ـ ١٤١.
(٩) ناصح م. س، ص ٥٧.
(١٠) **نزهة المشتاق**، م. س، ص ٨٧.

في مطماطة وزناتة. ويعكس هذا الاختلاف دون شك ما لحق سكان تامسنا من تغيير في مجال الاستيطان، وعلى مستوى القوة البشرية خلال العصر المرابطي.

والراجح أن الإدريسي تحدث فقط عن القبائل التي لم تشملها حملة الإبادة التي قام بها المرابطون دون رحمة ضد سكان تامسنا. فمن النتائج المباشرة التي لحقت بهذه المنطقة في بداية تأسيس الدولة المرابطية نقص كبير في عدد سكانها من جراء المذبحة التي تعرضوا لها على يد الملثمين، إذ يذكر أحد المؤرخين[١] أن عدد الذين حصدتهم سيوف الجيش المرابطي في تامسنا، بلغ مليون شخص. وإذا كان هذا الرقم يتسم بالمبالغة، فإنه يحمل دلالة على الإفراغ الذي عمّ المنطقة في الفترة موضع الدراسة، قبل أن يحلّ الصنهاجيون محل المصامدة، ويعمروها نظراً لما تميزت به من مزارع خصبة وثروات معدنية هامة.

إلى جانب مصامدة تامسنا، وجد في العصر المرابطي قبائل مصمودية أخرى انتشرت عبر السهول، وهي التي يحددها ابن خلدون[٢] في هيلانة وبني ماغر، ولو أنه لم يحسم في نسبة هذه القبيلة الأخيرة لمصمودة، ثم رجراجة في أقصى الجنوب الدكالي بمحاذاة نهر تانسيفت[٣]، وهسكورة وهزميرة[٤] وكلاوة وصادة[٥]، فضلاً عن قبائل أخرى استقرت في سهل يفصل جبل درن عن السوس.

ومن أبرز القبائل المصمودية التي تثير الانتباه بسبب مواقفها، قبيلة دكالة التي والت المرابطين رغم نسبها المصمودي، وظلت على ولائها حتى خلال الفترات الحرجة التي صاحبتهم إبان سقوط دولتهم إلى درجة أن بعض النسابة عدوها ـ خطئاً ـ قبيلة صنهاجية[٦]. وتلك قرينة أخرى تدحض رأي المؤرخين الذين فسروا التاريخ المغربي تفسيراً عنصرياً إثنياً.

يضاف إلى هذه القبائل المصمودية المستقرة في السهول قبيلة كتامة التي كانت مضاربها توجد على الطريق الموصل بين فاس وسبتة وفاس وطنجة. وهناك إشارات أوردها بعض الرحالة[٧] حول بعض القرى المزدهرة التي عمرها الكتاميون مثل سوق كتامة وقلعة بني خروب ووادي أمغار وقصر كتامة. ولم يفتهم ذكر ما تميزت به هذه القرى من مؤهلات اقتصادية شجعت على الاستقرار والتعمير، لكننا لا نعرف على وجه الدقة التحول الذي طرأ على هذه القبائل بعد دخول المرابطين، لأن اسم قبيلة كتامة بدأ يختفي من المصادر المؤلفة في عمر المرابطين والموحدين باستثناء إشارتين وردتا عن الإدريسي[٨] إحداهما جاءت في

---

(١) الوزان: م. س، ج١، ص ١٥٥.

(٢) ابن خلدون: م. س، ج٦، ص ٣٥٦.

(٣) أبو علي صالح: م. س، ص ٢٧.

(٤) نفسه، ص ٢٥.

(٥) بنمنصور: م. س، ص ٣٢٥.

(٦) نفسه، ص ٣٢٤.

(٧) البكري: م. س، ص ١٠٩، ١١٠.

(٨) نزهة المشتاق، م. س، ص ١٢٦، ١٨٥ ـ ١٨٧.

سياق حديثه عما تعرضت له زناتة من إبادة، بينما حدد في الثانية مواطن كتامة على نهر سفدد قرب البصرة.

والغالب على الظن أن القبائل الكتامية وجدت ضمن عناصر السكان إبان العصر المرابطي، ولكنها اندمجت في القبائل المجاورة، وتخلت عن اسمها الحقيقي لتحمل أسماء أخرى. ويرجع ذلك دون شك إلى موقفها المؤيد للفاطميين إبان صراعهم مع الأمويين على المغرب، ولذلك آثرت أن تخفي أصولها في ظل نظام سني يعادي الشيعة وأنصارهم كما أكد ذلك ابن خلدون[1].

أما أوربة فهي من القبائل التي استقرت في أزمنة غير محددة بناحية زرهون، وهي تنتمي إلى البرانس، وتتميز بكثرة عددها وقوة بأسها[2]. ومن المعلوم أنها لعبت دوراً هاماً في تأسيس دولة الأدارسة. ورغم دخولها في طور النسيان بعد تخلي هذه الدولة عن عصبيتها، فإنها عادت إلى الظهور على واجهة الأحداث في القرن الخامس الهجري، إذ يشير إليها البكري[3] محدداً منطقة استقرارها جنوب نكور. ولم نتمكن حسب المصادر التي تمّ الاطلاع عليها من العثور على نصّ يوضح علاقتها بالدولة المرابطية وما خلّفه حكمها من نتائج على مناطق تعميرها واستقرارها.

وأخيراً نذكر من القبائل غير المصمودية التي استقرت في سهول المغرب الشرقي قبائل بني يسنيسن وبني سنوس وبني ورودسن وبني ستلتن، وغيرها من القبائل التي يلمح إليها البيذق[4] أثناء سرده خبر إحدى الغزوات التي قام بها الموحدون.

قصارى القول إن المصامدة ظلوا خلال الحقبة المرابطية العنصر البشري الأكثر قوة وعدداً. وقد تركزوا في الجبال والسهول. ورغم أنهم خضعوا للحكم المركزي، فإن المرابطين عجزوا عن إزاحتهم عن أماكن استقرارهم، ولكنهم وضعوهم تحت مراقبة دقيقة، وضيقوا عليهم الخناق الاقتصادي بحرمانهم من النزول إلى السهول. أما مصامدة السهول وخاصة مصامدة تامسنا، فقد أبيدوا من طرف المرابطين الذين حلوا محلهم، مما أدى إلى تغيير الخريطة البشرية في هذه المنطقة.

٢ ـ بربر الأندلس:

أدمجنا هؤلاء البربر ضمن المجموعات البربرية المستقرة نظراً لطابع الاستقرار الذي ميزهم. وحسبنا أنهم تعاطوا فلاحة الأرض في البوادي، أو احترفوا الجندية والأعمال المهنية

(١) هذا ما يفسر قوله: «وهم ينتفضون من نسب كتامة ويفرّون منه لما وقع منذ ٤٠٠ سنة من النكير على كتامة بانتحال الرافضة وعداوة الدول بعدهم، فيتفادون الانتساب إليهم». انظر: ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ١٩٧.

(٢) ابن خلدون: م. س، ج٦، ص ١٩٢.

(٣) **المغرب**، م. س، ص ٩٠. ويذكر أنه كان يتزعمهم شخص يدعى فرحون.

(٤) **أخبار المهدي بن تومرت**، م. س، ص ٥٧.

في المدن. بينما شكل العنصر اللمتوني الذي وفد على الأندلس قوة عسكرية تولت وظائف الدولة، وأصبحت طبقة مترفعة عن سائر العناصر الأندلسية الأخرى.

تكوَّن بربر الأندلس نتيجة امتزاج تاريخي من أربع مجموعات: أولاها المجموعة التي دخلت الأندلس منذ الفتح الإسلامي وانصهرت مع باقي الشرائح الاجتماعية. أما الثانية فهي التي جلبها المنصور بن أبي عامر للخدمة في الجيش، بينما تمثلت المجموعة الثالثة في صنهاجة اللثام الذين تمّ استدعاؤهم لردع الخطر النصراني، فأنزلوا قبائلهم في المدن والثغور[١].

يضاف إلى هذه الفئات الثلاث فئة رابعة تألفت من بربر العدوة الذين تدفقوا على الأندلس خلال الحقبة المرابطية ذاتها في ظروف غامضة. وقد جاء هذا التدفق عبر هجرتين متباعدتين: حدثت أولاهما سنة ٥١٥ هـ نحو قرطبة. والراجح أنها أحدثت مشكلاً اجتماعياً خطيراً سكتت المصادر التاريخية عن ذكره. غير أن نوازل الفترة موضوع الدراسة أشارت إليه دون شرح أسبابه، إذ ورد أن سكان قرطبة استفتوا الفقيه ابن رشد حول «برابر العدوة القادمين علينا في جموع سنة ٥١٥ هـ»[٢]. وكل ما نعلم أن هذه الهجرة جاءت مباشرة بعد بداية حركة المهدي بن تومرت في المغرب، وثورة العامة في قرطبة ضد المرابطين سنة ٥١٤هـ.

أما الهجرة الثانية فقد حدثت سنة ٥٣٥ هـ، وتميزت بكثافة عدد المهاجرين حتى أن ابن عذاري[٣] وصفها «بالانجلاء العظيم إلى الأندلس». ولا يستبعد أن يكون انعدام ظروف الأمن وكثرة المجاعات التي شهدها أواخر عصر المرابطين وراء جعل هذه الجموع البربرية تيمم وجهها شطر الأندلس. ومعلوم أن الزحف الموحدي كان قد وصل في تلك السنة إلى شمال المغرب الأقصى. وعلى كل حال، فإن هذه الأمواج البشرية الجديدة أضيفت إلى مجموع سكان البربر في الأندلس.

ويتضح من خلال الحرف التي امتهنها هؤلاء أن قسماً منهم سكن البادية، بينما أقام قسم آخر بالحواضر. فالذين سكنوا البادية اشتغلوا بحلب البقر والقمح والسمن والزيت والعسل والصوف وخدمة الفحم والخشب، ونحو ذلك من الأعمال المرتبطة بالبادية. بينما اشتغل أهل الحاضرة بضفر الحلفة وخدمة الأوعية وصيد الطيور، وبيع السلع في الأسواق، وغيرها من الأعمال المهنية المرتبطة بالمدن[٤].

ومن خلال الإشارات المتناثرة في المصادر، نستطيع استخلاص أسماء القبائل البربرية

---

(١) دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين: عصر الطوائف الثاني (٥١٠ ـ ٥٤٦هـ)**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨. ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٢) ابن رشد: «نوازل ابن رشد» (مخطوط خ. ع. و. م. ر. ضمن مجموع ٢١٩٨)، ص ٦٩.

(٣) **البيان المغرب**، م. س، ج٤، ص ٩٨.

(٤) ابن الأحمر: م. س، ص ٢٤.

التي استقرت في الأندلس وساهمت في أحداثها. نذكر من بينها قبائل نفزة ومكناسة اللتين استقرتا في منطقة تمتد ما بين قرطبة وبلاد الجلالقة، ثم هوارة ومديونة اللتين استوطنتا شنتبرية[1]. كما أن مجموعات مصمودية أخرى انتشرت عبر المدن كبني سفيان في قرطبة وبني سالم بالجزيرة الخضراء[2]، فضلاً عن تجمع مصمودي بماردة[3]. أما البربر المهاجرون من المغرب الأقصى فقد استقروا في قرطبة وغرناطة. مصداق ذلك قول ابن الخطيب[4] عن سكان هذه المدينة إن «فيهم من البربر المهاجرة كثير». غير أن ابن حزم الذي عاش قريباً من عصر المرابطين، يظل أهم مصدر يمدنا بأسماء القبائل البربرية في الأندلس وأماكن إقامتها منذ الفتح الإسلامي إلى عصره (توفي سنة ٤٥٦هـ). [أنظر الملحق رقم ٣ في آخر الكتاب].

ومن ذلك الجدول يتضح التواجد المكثف للبربر وإقامة معظمهم في المدن. كما يلاحظ أن المجموعات البربرية الثلاث: صنهاجة، مصمودة وزناتة، ظلت تشكل أغلب سكان الأندلس.

حصيلة القول إن الوجود المرابطي خلّف نتائج على بربر الأندلس تتجلى في ازدياد أعدادهم بسبب انتقالهم المتواصل لمواجهة القوى النصرانية، واستقرارهم في مناطق الثغور، وكذلك الهجرات التي شهدها العصر المرابطي من المغرب الأقصى نحو الأندلس.

والخلاصة العامة أن العنصر البربري شكل السواد الأعظم من سكان المغرب الأقصى، فضلاً عن عدد لا يستهان به في الأندلس، وعرف تحولات على مستوى الخريطة البشرية وتحركات القبائل ومجالات الاستيطان والتعمير. كما برزت صنهاجة كأهم قوة اجتماعية بين كافة عناصر السكان. فكيف كانت مكانة العنصر العربي ضمن التركيب السكاني خلال عصر المرابطين؟

ثانياً: العرب

ظل العرب يشكلون نسبة قليلة من سكان المغرب الأقصى[5] عكس الأندلس التي ضمت نسبة هامة منهم، وهي ظاهرة تُفسَّر بخصوبة وثراء الأراضي الأندلسية التي شدت إليها أنظارهم، فضلاً عن تشابه بيئتها مع البيئة العربية في المشرق، حتى أن كورها سميت بأسماء مشرقية. ومما يؤكد أهمية العنصر العربي في الأندلس أن ابن حزم خصص كتاباً بأكمله لذكر القبائل العربية التي استقرت فيها[6].

والثابت أن الوضعية نفسها بقيت سائدة حتى العصر المرابطي. فباستثناء وفود بعض

(١) الاصطخري: م. س، ص ٣٦.

(٢) أبو علي صالح: م. س، ص ٢٨.

(٣) ابن خلدون: م. س، ج ٤، ص ١٣٣.

(٤) **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبدالله عنان، القاهرة، ١٩٧٤. ج ١، ص ١٤٠.

(٥) Terrasse: *op. cit.*, p. 29; Deverdun: *op. cit.*, p. 198.

(٦) هو كتاب **جمهرة أنساب العرب**، م. س، الذي اعتمدنا على نصوصه في معرفة القبائل العربية التي استقرت بالأندلس.

العناصر القليلة من عرب بني هلال للمساهمة في عمليات الجهاد بالأندلس، لم تحدث هجرات عربية تذكر. بينما بقيت هجرة عرب الأندلس نحو بلاد العدوة محدودة النتائج من ناحية التعمير على الأقل. إلا أن الامتزاج بين العنصرين العربي والبربري برز واضحاً خلال الحقبة موضع الدراسة.

١) عرب المغرب الأقصى:

لا يتأتى الوقوف على السكان العرب في المغرب الأقصى إبان العصر المرابطي إلا بالرجوع إلى بداية الفتح الإسلامي. فمنذ أن أصبح المغرب ولاية تابعة للخلافة في المشرق، ساهمت بعض العوامل في وفود هجرات عربية إليه، منها ما شاع في الشرق عن خيراته وجودة سكره ومعادنه، فضلاً عن جمال نسائه. كما أن بعده عن مركز الخلافة شكل تربة خصبة لعدد من المضطهدين السياسيين والمذهبيين الذين لجأوا إليه، وأشاعوا فيه المذاهب التي فشلوا في نشرها في الشرق الإسلامي[١].

ومن القبائل العربية التي دخلت المغرب واستقرت في مدنه الشمالية على سبيل المثال: بنو هاشم وبنو تميم وبنو عدي وبنو أسد وبنو سهم وبنو أمية وغيرهم[٢]، ناهيك عن العناصر الرسمية التي جاءت كوفود ذات مهام رسمية كالولاة والعمال وحاشيتهم والجنود وعائلاتهم.

غير أن توافد العرب بشكل ملحوظ بدأ منذ عصر الأدارسة، إذ تقاطر على فاس العديد من الأسر الأندلسية والقيروانية منذ عهد المولى إدريس الأكبر[٣]. واستمرت الهجرة نحوها في عهد ابنه إدريس الثاني. وفي سنة ٢٠٢هـ، حدثت ثورة الربض المشهورة التي أسفرت عن جلاء عدد من عرب الأندلس نحو العاصمة الإدريسية[٤]. ولعل ذلك كان وراء اكتظاظها بالسكان[٥]، حتى إن عدد الأسر القيروانية بلغ في عدوة القرويين وحدها ثلاثمائة ألف بيت[٦].

خلال القرن الرابع الهجري، استمر تدفق عرب المشرق على المدن المغربية التجارية كسجلماسة التي استقر فيها تجار البصرة وغيرهم[٧]. ويبدو أنهم انتشروا في بعض المدن الساحلية الشمالية خلال القرن الخامس الهجري، إذ يشير البكري[٨] إلى عناصر عربية كانت تقيم في مدينة سبتة.

---

(١) بنمنصور: م.س، ص ٣٨٦. وانظر التفاصيل عند: محمود إسماعيل: **الخوارج في المغرب الإسلامي**، بيروت، ١٩٧٦، ص ٢٨ وما بعدها.

(٢) انظر التفاصيل في المصدر نفسه، ص ٣٧١.

(٣) الجزنائي: **جني زهرة الآس في أخبار مدينة فاس**، الرباط، المطبعة الملكية، ١٩٦٧، ص ١٧، ١٨؛ ابن أبي زرع: م. س، ص ٢٩؛ Brignon: *op. cit.*, p. 77.

(٤) ابن عذاري: م. س، ج٢، ص ٧٧.

(٥) الجزنائي: م. س، ص ٢٦.

(٦) ابن أبي زرع: م. س، ص ٤٧.

(٧) ابن حوقل: م. س، ص ٦٥.

(٨) **المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب**، م. س، ص ١٠٣.

وبقيام الدولة المرابطية، تضافرت عدة عوامل لتجعل من المغرب الأقصى مركز استقطاب للعديد من المجموعات العربية. فمع شيوع الأمن والاستقرار في عهد يوسف بن تاشفين، وإدماج الأندلس في حظيرة الدولة المركزية، وانتعاش المجال الحرفي والصناعي والتجاري، بدأ توافد الأسر العربية الأندلسية على المغرب الأقصى[١] التي استوطن معظمها في فاس لجودة مناخها وسلامة بيئتها، إلى جانب الأسر العربية التي سبقتها، خاصة الأسر المنتسبة للأدارسة، والتي استمرت في سكنى المدينة إلى عصر متأخر[٢].

وتكمن الأسباب التي حدت بالحكم المرابطي إلى استقدام عرب الأندلس في حاجته إلى الخبرة الصناعية والإدارية. وإذا كان ابن خلدون[٣] يؤكد هذه الحقيقة دون إعطاء نماذج، فإن الجزنائي[٤] يشير بواضح العبارة إلى أن يوسف بن تاشفين استقدم أحسن صناع قرطبة لبناء عدد من الأرحاء. كما أن الإدريسي[٥] يؤكد أن علياً بن يوسف جلب أمهر الصناع الأندلسيين لبناء قنطرة تانسيفت.

وبالإمكان اعتماداً على كتاب **بيوتات فاس الكبرى** رصد بعض الأسر العربية التي سكنت فاساً كأسرة بني حنين وهم من عرب كنانة[٦]، وبيت بني عشرين الذي أنجب الفقيه علي بن عشرين المعاصر للمرابطين، وهم من عرب الخزرج[٧]. بينما تمثلت العائلات العربية من الأنصار في بيت بني حدور[٨].

أما العرب القيسيون الذين سكنوا فاساً أيام الأدارسة واستمروا حتى عصر المرابطين فتمثلهم أسرة السلالجي[٩]. ومن البيوتات الكنانية بيت بني بكار، ومنهم الفقيه بكار بن عبد الرحمن القيسي (ت ٤٥٠ هـ)[١٠]، وبيت بني الملجوم الذي أنجب أحد قضاة مكناسة ومراكش في العصر المرابطي[١١]، فضلاً عن بني ثعلبة[١٢].

واستقطبت مكناسة بدورها عائلات أندلسية[١٣]، بينما وجد في سبتة بيوتات عربية

(١) ابن خلدون: **المقدمة**، ج ٣، ص ٩٥٦ ـ ٩٥٧.
(٢) الحميري: م. س، ص ٤٣٤. ويذكر أن أعقاب الأدارسة استمروا إلى عصره.
(٣) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩٧٧.
(٤) **جني زهرة الآس**، م. س، ص ٤٢.
(٥) **وصف أفريقيا الشمالية**، م. س، ص ٦٩؛ الحميري: م. س، ص ١٢٧.
(٦) ابن الأحمر: م. س، ص ٣٩.
(٧) **نفسه**، ص ١٩.
(٨) **نفسه**، ص ٥١.
(٩) **نفسه**، ص ٤٥.
(١٠) **نفسه**، ص ٣٧ ـ ٣٨.
(١١) ابن القاضي: **جذوة الاقتباس**، م. س، ق ٢، ص ٥٤٩.
(١٢) ابن حزم: م. س، ص ٣٦٨.
(١٣) ابن غازي: **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، الرباط، مطبعة الأمنية، ١٩٥٢، ص ٤.

أخرى منها بيت بني الصقر[١]. في حين انتشرت بعض المجموعات العربية في كل من حاحة وركراكة وأزمور، فاختلطت مع العنصر البربري[٢].

وبخصوص منطقة الهبط، نعلم أن الفاتحين العرب أسكنوا بعض المجموعات العربية مع سكانها البربر. ومن المحتمل أن أولئك العرب وأحفادهم استمروا في سكنى هذه المنطقة حتى الفترة مدار البحث. شفيعنا في ذلك رواية تشير أن سكان سبتة وأحوازها «كانوا عرباً بربراً، وعربانها تنسب إلى حذف»[٣]. يضاف إلى ذلك عناصر عربية من كهلان جنوب طنجة[٤] وقلعة ابن خروب[٥].

وعلى الصعيد الرسمي توافد على المغرب العديد من عرب الأندلس للعمل في ميادين مختلفة خاصة الميدان الإداري والقضائي حتى إن عدداً كبيراً من الوزراء المرابطين في عهد علي بن يوسف كانوا عرباً أندلسيين مثل مالك بن وهيب. وظلت مراكش قبلة الشعراء والأدباء ورجال العلم الأندلسيين. وفي هذا الصدد يقول المراكشي[٦] عن الأمير علي بن يوسف: «ولم يزل أمير المسلمين من أول إمارته يستدعي أعيان الكتّاب من جزيرة الأندلس، وصرف عنايته إلى ذلك حتى اجتمع له ما لم يجتمع لملك».

وعندما كانت الدولة المرابطية تعاني من كارثة السقوط وانتشار الفتن، هاجرت عائلات أندلسية نحو المغرب هجرة اضطرارية مثل بيت بني حمدين الذي استوطن مدينة سلا[٧].

أما من جهة المشرق، فإن العنصر الجديد الذي طرأ على سكان المغرب الأقصى والأندلس في هذه الحقبة، يتمثل في عرب بني هلال[٨]. فمنذ عصر الطوائف تمّ التفكير في استقدامهم لإنقاذ الأندلس، ورد عادية ألفونسو وطغمته من النصارى. غير أن الفكرة استبعدت تخوفاً من تحول الانقاذ إلى احتلال وخراب[٩]. وهذا ما أدى ببعض الباحثين[١٠] إلى نفي وجودهم لا في المغرب فحسب، بل في مراكش ذاتها.

والحقيقة أن المصادر لم تخف ذكر مشاركة العنصر العربي في بعض المعارك

---

(١) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١٨٩.

(٢) العمري: «مسالك الابصار في ممالك الامصار» (مخطوط: القسم الأول خ. د. ك. ق. معارف عامة رقم ٥٥٩ وكذلك نسخة خ. ع. و. م. ر. رقم ٢٦٤٢)، ج ٣، ق ١، ص ٧٣.

(٣) البكري: م. س، ص ١٠٣.

(٤) الشيخلي: م. س، ص ٩٣.

(٥) البكري: م. س، ص ١٠٩.

(٦) **المعجب**، م. س، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٧) النباهي: **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، بيروت دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠، ص ١٠٤.

(٨) عن عرب بني هلال وسبب قدومهم إلى أفريقية وتخريبها انظر: حسن علي حسن: م. س، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٩) ابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، بيروت، دار الفكر، ج ٨، ص ١٤١.

(١٠) منى حسن: «الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في مراكش خلال عهدي المرابطين والموحدين» (رسالة دكتوراه ـ جامعة القاهرة)، مرقونة، ص ٢٨٢.

العسكرية. وحسبنا أنهم ساهموا في الحملة التي قام بها يوسف بن تاشفين في جوازه الثالث للأندلس سنة ٤٩٠ هـ[١]. كما شاركوا أيضاً في معركة كنشرة[٢]. وجاء ذكرهم في الرسالة التي كتبها الوزير ابن شرف عن أحد رؤساء الأندلس إلى علي بن يوسف يخبره فيها بانتصار اقليش سنة ٥٠٢ هـ[٣]. وتتضمن رواية الفتح بن خاقان شهادة معاصرة عن الوجود العربي في جيش المرابطين إذ رأى بعينه جملة من العربان ضمن إحدى الحملات العسكرية المتجهة نحو طليطلة[٤]. ويذكر أنهم شاركوا أيضاً في إحدى غزوات تاشفين بن علي ضد القوى النصرانية سنة ٥٣٠ هـ[٥]، وغزوة ابن الحاج ضد برشلونة[٦]. وكذلك في الجواز الثاني لعلي بن يوسف نحو الأندلس[٧].

لكن الملاحظ أن جلّ هذه النصوص اقتصرت على ذكر مصطلح «عرب» وليس «عرب بني هلال»[٨]، مما جعل بعض الدارسين يتشككون في كونهم من عرب بني هلال، أو أن الأمر يتعلق بعرب المغرب الأقصى والأندلس فحسب.

ونعتقد أن اكتفاء المصادر بذكر مصطلح «عرب» ليس مدعاة للشك في عدم انتمائهم لبني هلال، وبالإمكان أن نعطي بعض القرائن التي تدل على أن الأمر يتعلق بهم:

١ ـ إذا كانت المصادر قد أحجمت عن ذكر كلمة «بني هلال»، فتفسير ذلك يكمن في أنه كان إلى جانبهم بعض العناصر العربية من المغرب الأقصى والأندلس، مما جعل المؤرخين يكتفون بذكر مصطلح «عرب» تعبيراً عن التعميم.

٢ ـ عرف بنو هلال بروحهم العسكرية، وشغفهم بالحروب، ولذلك ليس من المستبعد أن يكونوا هم المقصودين بهؤلاء العرب الذين ساهموا في كل العمليات الحربية.

٣ ـ كما عُرفوا بشجاعتهم ورغبتهم في كسب ثمار النصر وحدهم. وهذا ما يفسر قولهم للأمير تاشفين بن علي: «ارم العدو بنا، ولا تشرك أحداً معنا»[٩]؛ وهو ما توضحه رسالة

---

(١) ابن الكرديوس: م. س، ص ١٠٧.

(٢) نفسه، ص ١٠٨. ولعل المقصود بكنشرة هو Consuegra، وهي من أعمال طليطلة.

(٣) مما جاء فيها وهو يصف الحرب: «وتصاهلت الخيول، وتطاولت القبول... فبرز فارس من العرب فطعن فارساً منهم...» انظر: مؤنس: «الثغر الاعلى الأندلسي في عصر المرابطين وسقوط سرقسطة في يد النصارى سنة ٥١٢ هـ»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة فؤاد الاول، مج ١١، عدد ٢، ديسمبر ١٩٤٠، ص ١٢٩. انظر أيضاً: ابن القطان: م. س، ص ١٠.

(٤) المقري: **أزهار الرياض في اخبار القاضي عياض**، فضالة المحمدية، ١٩٨٠، ج ٥، ص ١٤٢، وقد ذكر ما يلي: «أخبرني ابن القطان أنه (الفتح بن خاقان) سار مع الامير يحيى بن أبي بكر إلى طليطلة في جيوش فاضت سيلاً... فلما شارف طليطلة... وأجال بساحتها زنجه وأعاربه سقط أحد الويته عن يد حامله...».

(٥) ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٩٤.

(٦) ابن الأبار: **التكملة لكتاب الصلة**، الجزائر، ١٩١٢، ج ١، ص ٢٩.

(٧) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٦٤.

(٨) حسن علي حسن: م. س، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٩) ابن عذاري: م.س، ج ٤، ص ٩٤.

أخرى تؤكد شجاعتهم وإقدامهم في معركة خاضوا غمارها ضد نصارى الأندلس سنة ٥٣٠هـ.

٤ ـ إن النص السابق يبيّن مدى تمرسهم في الحروب، وتجربتهم العسكرية التي لا تصدر إلا عمن خاض الحروب لمدة طويلة.

٥ ـ ومن المعلوم أنهم كانوا في تلك الفترة قد أنهوا حروبهم في افريقية والمغرب الأوسط، فأخذوا يتطلعون نحو مناطق أخرى لإفراغ طاقاتهم القتالية، والبحث عن الغنائم. وبما أن المغرب الأقصى والأندلس كانا أقرب المناطق إليهم، فقد وجدوا الفرصة المواتية. ومن ثم كان مجيئهم إليها يدخل في سياق سلسلة حروبهم بحثاً عن موارد الرزق.

والغالب على الظن أنهم لم يكونوا ضمن الجيش المرابطي بصفة رسمية، إنما جاؤوا كجماعات من المتطوعة[١]. ورغم أنهم كانوا قليلي العدد[٢]، فلا يمكن أن نتجاهل وجودهم كشرائح اجتماعية ضمن سكان المغرب والأندلس، خاصة إذا علمنا أن الدولة المرابطية دولة حرب تشجع على قدوم مثل هذه العناصر لاستعمالها في مشروعاتها الحربية. أما النتائج التي خلفها وصول المرابطين إلى السلطة على العنصر العربي في المغرب الأقصى فكانت من الأهمية مما يستدعي الوقوف عندها.

لا مراء في أن العصر المرابطي شكل مَعْلَمة هامة في تاريخ امتزاج العرب بالبربر حتى إن المؤرخين الذين عاصروا الحقبة التي ندرسها أو الذين جاؤوا من بعدهم تحدثوا عن تبربر العرب[٣] وتعرّب البربر[٤]. نجد مصداقاً لذلك الاختلاط الكبير الذي وقع في ذلك العصر بين العرب وصنهاجة التي اندفعت نحو مدن الشمال.

ومن مظاهر هذا الاختلاط والتمازج الجنسي الزواج الذي تمّ بين بربر صنهاجة والعرب في عدد من مدن المغرب الأقصى كطنجة وسبتة وفاس ومراكش وسجلماسة. وتقدم منطقة أزمور أروع مثال عن الاختلاط النسبي بين العرب وصنهاجة الصحراء. فابن العظيم الأزموري يعطي الدليل على انتساب آل أمغار لصنهاجة من خلال سرده أخباراً عن زواج شيوخ هذه المنطقة ببنات الأمراء الصنهاجيين، مما أدى إلى اختلاط الدم العربي والدم الصنهاجي في هذه المنطقة[٥].

---

(١) عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٣، ص ٩٦.

(٢) حركات: **النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين**، البيضاء، مكتبة الوحدة العربية، (د. ت.)، ص ١٥٥.

(٣) ابن ابن بسام: **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق إحسان عباس، تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨١، ق ١، م ١، ص ٩٦. وينقل قول ابن قتيبة أن نفراً من ولد إدريس فرّوا إلى المغرب أيام هارون الرشيد«فوقعوا ببلاد افريقية ثم رفضتهم آفاقها إلى طرف بلاد البربر فنحكوا إليهم وتبربروا معهم... قال أبو الحسن: وقد بلغني أن عقبهم إلى اليوم هناك». انظر أيضاً المقري **أزهار**، م. س، ج ١، ص ٣٠.

(٤) الحميري: **م. س**، ص ٤٣٤.

(٥) الشيخلي: **آل أمغار**، ص ١٠٣.

وبتتبع بعض الأسر الفاسية يتأكد ما نذهب إليه. فابن الأحمر[١] يصف بيت بني الخلوف بأنهم «عرب صنهاجيون»، وهو نص يؤكد اختلاط الدم العربي - البربري. ومن هذا البيت برز بعض العلماء والفقهاء الذين شغلوا منصب القضاة في عصر المرابطين. كما يسرد العديد من أسماء العائلات الصنهاجية التي أقامت إلى جانب العائلات العربية أو اختلطت بها، مما شكل ذروة الامتزاج الذي حدث في ذلك العصر.

٢) عرب الأندلس:

ضمت الأندلس نسبة عالية من العرب الذين استقر معظمهم في المدن والبوادي. ويمكن اعتماداً على **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم و**فرحة الأنفس** لابن غالب أن نكوِّن فكرة عن العناصر العربية التي استوطنت الأندلس.

ومن الواضح أن هذه العناصر تعتبر امتداداً للعرب الفاتحين الذين طاب لهم المقام في الأندلس بسبب مواردها الزراعية. ويقسمهم بعض المؤرخين[٢] إلى فئتين: بنو هاشم الذين وفدوا إليها من الحجاز واليمن والعراق والشام ومصر، ثم فئة ثانية من «سادات العرب ومواليهم».

ونعثر في كتب التراجم على أسماء علماء أندلسيين عاشوا في الحقبة المرابطية من أصل قرشي[٣]. كما تحدث الإدريسي[٤] عن سكان مدينة شلب، فذكر أنهم من عرب اليمن، بينما ينتسب بعض سكان مرسية وغرناطة وبطليوس وقرطبة إلى حضرموت[٥].

وأهم خاصية ميزت عرب الأندلس في العصر المرابطي تجلت في خفة حدة النعرات العصبية التي ظلت تطبع العلاقات الاجتماعية منذ مطلع الفتح حتى القرن الرابع الهجري. فتحت تأثير نظام الخلافة وما صاحبه من تحولات وانفتاح[٦]، أصبح العرب يتناسون أصولهم المشرقية، ويتخلون عن كل مظاهر حياة البداوة والتأثير القبلي الذي خيم عليهم في شبه الجزيرة العربية[٧].

وتلوذ المصادر بالصمت عند ذكر أي هجرة عربية مشرقية نحو الأندلس خلال العصر المرابطي باستثناء الهجرة المحدودة لبني هلال كما سبق القول. ولم يتغلغل نفوذ المرابطين في أوساط سكان الأندلس، إذ ظلوا يشكلون أوليغارشية عسكرية مترفعة، الشيء الذي يسمح

---

(١) **بيوتات فاس**، م. س، ص ٤٨.

(٢) **نفسه**، ص ٢٣.

(٣) التنبكتي: «كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج» (مخطوط حقق لنيل رسالة دبلوم دراسات عليا كلية الآداب بالرباط، ١٩٨٧) ج ٢، ترجمة رقم ٣٣٥، ص ٢٦١؛ وكذلك ترجمة رقم ٣٨٧، ص ٣٨٦.

(٤) **نزهة المشتاق**، (طبعة ليدن، ١٨٩٤)، ص ١٨٠.

(٥) المقري: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٦) انظر التفاصيل عند أحمد الطاهري: **عامة قرطبة في عصر الخلافة**، ص ١٢٦ وما بعدها، ص ١٤٣، ١٤٤.

(٧) دندش: م. س: ص ٢٤٧، وقد نقلت فكرتها عن: Peres: *La poésie Andalouse en Arabe classique*, p. 252.

بالقول إنهم لم يؤثروا كثيراً على التركيب السكاني باستثناء الأسر الصنهاجية التي استقدموها وأحلّوها بمناطق الثغور.

وعلى العكس، فإن التحرشات النصرانية وعدوانها السافر على المدن الثغرية في الحقبة المرابطية أثرت على مواطن استقرار السكان، إذا اضطرت كثير من العائلات العربية إلى الجلاء تحت التهديدات النصرانية متخذة اتجاهاً من الشمال إلى الجنوب. ولا غرو فإن احتلال طليطلة أسفر عن هجرة جماعية لسكان هذه المدينة قدّرها إبن الكردبوس[1] بخمسين ألف نسمة. وفي ترجمة أحد العلماء ويدعى حمدون بن محمد، ذكر ابن الأبار[2] أنه بعد تغلب النصارى على بلنسية «خرج منها مع جماعة من أهلها فراراً بدينهم». كما أن حسين بن محمد الأنصاري (ت ٥٦٣ هـ) خرج من المرية في جملة من خرج من أهلها عند استيلاء المسيحيين عليها سنة ٤٥٠ هـ[3]. وكان هؤلاء يعمرون المناطق التي أفرغها العرب، مما يدل على أن الخريطة الإثنية في الأندلس عرفت تغييرات هامة في أماكن استقرار عرب الثغور من الشمال نحو الجنوب.

بقي أن نحدد أهم القبائل العربية التي استقرت في الأندلس اعتماداً على **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم، و**فرحة الأنفس** لابن غالب حسب رواية المقري. فمن خلال تتبع أسماء القبائل التي يقدمها ابن حزم وابن غالب، يلاحظ أن ثمة إضافات يضيفها الثاني للائحة التي ذكرها الأول، من ذلك على سبيل المثال بنو القليعي بقرية صالحة قرب مالقة، وبنو حمديس والأصبحيون بقرطبة، وبنو هذيل في تدمير، وبنو هوزان وبنو زهرة في إشبيلية. كما أضاف إلى غرناطة أسماء عدة قبائل كبني عطية وبني عبد البر وبني غافق بشقورة، واليحصبيين والمخزوميين وبني سعيد في قلعة بني سعيد.

وأول ما يسترعي الانتباه أن أسماء هذه القبائل تتوافق مع أسماء الأدباء والفقهاء الذين ظهروا في الحقبة المرابطية، مما يؤكد أهمية لائحة ابن غالب المعاصر لهذه المرحلة. ولعل وقفة متأنية عند اللائحتين معاً، تبين أن أهم التجمعات العربية تركزت حول قرطبة، إشبيلية، البيرة، وريه، وهي مدن تقع على الخطوط الرئيسية لتجارة العبور.[أنظر الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ في آخر الكتاب].

ثالثاً: المولدون

اقتصر وجود هذا العنصر من عناصر السكان على الأندلس فحسب. ويطلق مصطلح «المولدين» عادة على المنحدرين من أصل إسباني ممن اعتنقوا الإسلام، أو ولدوا من أب مسلم فنشأوا على الديانة الإسلامية، وكانوا على عهد بني أمية يؤلفون غالبية السكان[4]. وترجع أصولهم إلى الروم والجلالقة والقشتاليين والأرغونيين واليهود الذين استقروا في

(١) **تاريخ الأندلس**، تحقيق أحمد العبادي، مدريد، المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ١٩٧١، ص ١١٩.
(٢) **التكملة**، م. س، ج ١، ص ٢٨٦.
(٣) ابن الأبار: **المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي**، نشرة غودير أوزايدين. مدريد، ١٨٨٥، ص ٨٠ ـ ٨١.
(٤) لطفي عبد البديع: **الإسلام في إسبانيا**، القاهرة، (د . م)، ١٩٥٨، ص ٢٤.

الأندلس قبل فتحها[١].

وحسبما يذكر أحد المؤرخين[٢]، فإن بعض المولدين سكنوا البادية، فاحترفوا مهناً متواضعة تتجلى في تربية الماشية والزراعة، بينما تولى سكان الجبال غراسة الأشجار والفواكه وقطع الخشب، في حين احترفت فئات أخرى صيد الأسماك وصناعة السفن. لكن ابن حزم[٣] العارف بأحوال المولدين يخبرنا أن بعضهم تمكن من تأسيس إمارات في الثغور الشمالية المتاخمة للممالك النصرانية. ومن نماذج ذلك بنو قسي في تطيلة، وبنو عمروس في وشقة، وبنو الطويل في وشقة وبُرْبَشْتُر.

وبإلقاء نظرة على أسماء المولدين يلاحظ أن بعضهم اتخذ لنفسه أسماء عربية، وادعى النسب الشرقي مثل ابن حزم[٤]، بينما احتفظت بعض الأسر المولدية بأسمائها الإسبانية مثل بني شبريكو وبني قسي، وبني بشكوال، وكلهم عاشوا في الحقبة المرابطية.

والأمر الجدير بالذكر أن المولدين قاموا بدور هام على صعيد الحياة العامة، وعلى كافة المستويات، إذ كانت لهم أخبار مأثورة في الثورات على العرب في الحقبة الأموية على الخصوص. لكن عصبيتهم التي غذتها وضعيتهم الاجتماعية المتدهورة سرعان ما خفَّت في العصور اللاحقة، وتمكنوا من تأسيس إمارات طائفية في عصر ملوك الطوائف. غير أن الاجتياح المرابطي أتى على جل إماراتهم. ومن ثم انقطعت أخبارهم خلال المرحلة الأولى من عصر المرابطين باستثناء بعض الإمارات الثغرية كإمارة بني هود[٥].

إلا أن أواخر هذا العصر، شهد اندلاع ثورات مولدية عنيفة كثورة ابن قسي[٦]، وابن مردنيش[٧] الذي ينتسب إلى أصل إسباني يرجح دوزي وكوديرا[٨] أن اسمه تحريف للإسم الإسباني Martinez أو Mardonius.

ولا نساير رأي بعض الباحثين[٩] الذين دمغوا هذه الثورات بطابع قومي. فتحليل هذه الثورات تعكس تذمراً ناتجاً عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة المرابطية

---

(١) ابن الأحمر: م. س، ص ٢٣.

(٢) **نفسه**، ص ٢٤.

(٣) **جمهرة أنساب العرب**، م. س، ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٤) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١٢. نقلاً عن: لطفي عبدالبديع: م. س، ص ٢٤.

(٥) عن هذه الإمارة انظر: ابن الآبار: **الحلة السيراء**، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٢٥.

(٦) عن هذه الثورة انظر: محمد عبدالله عنان: **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٠٧ وما بعدها؛ دندش: م. س، ص ٧٠.

(٧) **نفسه**، ص ٣٦٦ وما بعدها.

(٨) Dozy, *Recherches sur l'histoire et la litterature de l'Espagne pendant le moyen âge*, Leyden, Brill, 1881, p. 365; Godera, *Decandencia y disparicion*, p. 113.

(٩) عنان: م. س، ص ٣٠٥.

في مرحلتها الأخيرة، ولو أنها غلفت بغلاف العصبية المولدية، مما يؤكد مصداقية مقولة ابن خلدون أن عصبيات أهل المدن تشتد في أوقات ضعف الدولة.

رابعاً: الأقليات

نقصد بها العناصر التي شكلت نسبة قليلة من مجموع السكان، ووفدت من مناطق بعيدة، وتتمثل أساساً في الصقالبة والسودانيين والغز الأتراك، فضلاً عن أهل الذمة من يهود ونصارى. وسنرجىء العنصرين الأخيرين إلى الفصل اللاحق نظراً لأهميتهما كطوائف دينية متميزة، ونعالج العناصر السكانية الأخرى.

١) الصقالبة والروم:

أطلق الجغرافيون العرب اسم الصقالبة على سكان البلاد المتاخمة لبحر الخزر بين القسطنطينية وبلاد البلغار[١] وهم ينتسبون إلى قبيل من ولد يافث[٢]. ويذكر ابن عبد البر[٣] ديانتهم فيقول: «وأما الصقالبة فهم فيما ذكروا أمم كثيرة منهم مجوس ومنهم نصارى، ومن مجوسهم من يعبد الشمس».

على أن أصل كلمة صقلبي Esclave فرنسي قديم، ومعناه عبد أو رقيق[٤]. ويبدو أنه المعنى نفسه الذي استعمل في الأندلس إذ صار يطلق أولاً على أسرى الحروب الذين كان يأسرهم الجرمان والسكندنافيون ويبيعونهم للأندلسيين[٥]. غير أن هذا المعنى اتسع بعد ذلك فصار يطلق على كل الأرقاء من جميع الأمم المسيحية سواء عن طريق الاقتناء أو الأسر[٦].

وجرت العادة على شرائهم صغاراً من كلا الجنسين حتى ينشأوا على الولاء التام للأمير أو الخليفة، فيكسبوا ثقته[٧]. وأول من استخدمهم الأمير الأموي الحكم الربضي، فكثرت أعدادهم في الحقبة الأموية حتى بلغوا أكثر من ١٥ ألفاً في قرطبة وحدها.

---

(١) لطفي عبدالبديع: م. س، ص ٣٦.

(٢) ابن حوقل: م. س، ص ١٦٠.

(٣) **القصد والأمم في التعريف باصول انسباء العرب والعجم**، نشرة حسام الدين القدسي، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٥٠ هـ، ص ٣٥.

(٤) العبادي: **الصقالبة في إسبانيا**، مدريد، المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ١٩٥٣، ص ٨.

(٥) **نفسه**، ص ٩؛ لطفي: م. س، ص ٣٦.

(٦) يذكر ابن هشام اللخمي أن العامة كانوا يطلقون اسم الصقلبي على كل خصي أبيض كان أم أسود، ويصحح ذلك فيقول بأن الصقلبي هو الذي ينسب إلى الصقالبة سواء كان خصياً أو فحلاً. ولا يقال للاسود صقلبي. انظر: الأهواني: **الفاظ مغربية من كتاب لحن العامة لابن هشام اللخمي**، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٧) العبادي: م.س، ص ١١؛ دندش، م. س، ص ٢٥٨.

ورغم قلتهم، لعب الصقالبة أدواراً هامة في المجتمع الأندلسي إذ تمكن بعضهم من احتلال مكانة بين مختلف الشرائح الاجتماعية. كما استطاع بعضهم الحصول على ثروات هائلة، واحتياز العقار والإقطاعات[١]. بل نجح البعض في تأسيس إمارات إبان عصر الطوائف، أهمها إمارة ابن مجاهد العامري[٢]، ولم يذوبوا في المجتمع، وإنما كان لهم كيانهم الخاص الذي جعل فريقاً منهم يتعلق بالشعوبية مثل ابن غرسية الذي كتب رسالته المشهورة في تفضيل الصقالبة على العرب والطعن فيهم[٣]. لذلك نقم عليهم أفراد المجتمع الأندلسي، فعبّروا عما تختزنه صدورهم من مقت وعداء تجاههم عبر أمثالهم[٤].

وخلال العصر المرابطي، يلاحظ أن كلمة «الصقالبة» اختفت من معظم المصادر التاريخية التي أصبحت تستعمل بدلها مصطلحات «الروم» و«الحشم» و«العلوج» وأحياناً «الفتيان»[٥]. وقد يعود هذا التغيير في المصطلح إلى تغيير الجهة التي أصبحت تُستقدم منها هذه القوة البشرية. فلم تعد تجلب من بلاد السلاف كما كان الحال في السابق، بل اقتصرت على الإمارات المسيحية في الأندلس، خاصة قشتالة وأرغون. ورغم ذلك فإن بعض الباحثين المعاصرين استعملوا مصطلح الصقالبة[٦].

في هذا السياق، طرح أحد الدارسين[٧] إشكالية بداية دخول هؤلاء إلى المغرب والأندلس في الحقبة المرابطية، وما إذا كان ذلك قد تم في عهد يوسف بن تاشفين أم ابنه علي؛ وهي إشكالية فرضها تضارب النصوص[٨] حتى إن بعض المتخصصين[٩] وقعوا في حيرة، ولم

---

(١) أحمد مختار العبادي: **الصقالبة في إسبانيا**، م. س، ص ١١.

(٢) انظر التفاصيل في **المرجع نفسه**، ص ٢٧؛ وكذلك: إبراهيم زغروت: «الجيش في عهدي المرابطين والموحدين» (رسالة ماجستير - مرقونة)، ص ٤٨.

(٣) لطفي: م. س، ص ٣٧. وقد نشر هذه الرسالة العبادي ضمن كتاب **الصقالبة في إسبانيا**. كما نشر في سلسلة نوادر المخطوطات التي حققها عبدالسلام هارون.

(٤) الزجالي: **ري الأوام ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام**، نشره محمد بن شريفة تحت عنوان: **أمثال العوام في الأندلس**، فاس، ١٩٧٥، ج ٢، ص ٢١٥. ويقول مثلهم رقم ٤٢٣ «القرد بجمه يحكم على الامة»، «أجفى من خصي».

(٥) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٤١٤؛ ابن عذاري: **البيان المغرب**، م. س، (القسم الموحدي)، ص ٢١.

(٦) حسن محمود: م. س، ص ٣٧٩؛ حركات: م. س، ص ١٥٠؛ دندش م. س، ص ١٥٨ وما بعدها. ويلاحظ أن الباحثة لم تعالج عنصر الصقالبة إلا في العصر الأموي والعامري بالرغم من ان اطروحتها تهم أواخر عصر المرابطين وبداية الموحدين.

(٧) حسن محمود: م. س، ص ٣٧٩، ٣٨٢.

(٨) نجد تضارب هذه النصوص عند المؤرِّخ الواحد. فابن عذاري (م. س،) يذكر في ص ٢٣ أن يوسف بن تاشفين اشترى جملة من العلوج، ثم يعود في ص ١٠٢ ليقول بأن علي بن يوسف هو أول من استعملهم.

(٩) أشباخ: **تاريخ الأندلس على عهد المرابطين والموحدين**، ترجمة عبدالله عنان، القاهرة، مؤسسة الخانجي، ١٩٥٨، ص ٤٧٩. وانظر تناقضه مع ما ذكر في ص ٤٨٠.

يقطعوا بجواب نهائي، بينما جزم البعض بأنهم استُقدموا في عهد يوسف بن تاشفين[1].

الأمر في نظري يستلزم إعادة تفحص النصوص على ضوء الهدف الكامن وراء استقدام هؤلاء الروم. صحيح أن يوسف بن تاشفين يعد أول من اشترى جملة منهم بلغت ٢٤٠ فارساً حسب بعض الروايات[2]، أو ٢٥٠ حسب روايات أخرى[3] فضلاً عن بعض الجواري الروميات[4]، لكن الهدف من هذا الشراء يكمن في تقوية شخصيته وفرض هيبته وملكه، وهو ما يفسر قول ابن عذاري[5]: «وأركب الجميع فغلظ حجابه وعظم ملكه». أما علي بن يوسف فقد استعملهم في كل وظائف الدولة بما في ذلك جباية الضرائب وقيادة الجيش، حتى إن عددهم بلغ في الأندلس وحدها أربعة آلاف سنة ٥٣٨ هـ[6]. وهذا ما جعل صاحب **الحلل الموشية**[7] يعتبر علياً بن يوسف أول من استخدمهم. وإذا أخذنا بمقولة ابن خلدون بأن الدولة في مرحلة الهرم تستظهر بالجند المرتزق، أمكن فهم هذا التعارض بين النصوص وإعطاء الدليل على صحة الرأي الثاني.

واختلف الدارسون المحدثون كذلك حول أصل هؤلاء العلوج. فالبعض يرى أنهم كانوا من المرتزقة الذين احترفوا الجندية في الممالك المسيحية شمال الأندلس، فلم يجدوا غضاضة في خدمة المرابطين كما خدموا ملوك الطوائف من قبل[8]، بينما يرى البعض الآخر أنهم من الأسرى الذين تم أسرهم في معارك الأندلس[9]. ونعتقد استناداً إلى النصوص أن الطريقتين معاً استخدمتا لجلبهم[10].

على كل حال تم استعمالهم في الحرس الخاص ليوسف بن تاشفين، وداخل بلاط الولاة بالأندلس[11]، ثم استخدمهم علي بن يوسف في الجيش، ساعياً من وراء ذلك إلى استغلال تقنياتهم العسكرية[12]، إذ اعتاد البربر القتال بواسطة الكر والفرّ، بينما اعتاد الإفرنج الثبات

---

(١) حسن محمود: م. س، ص ٣٨.

(٢) ابن عذاري: م. س، ص ٢٣.

(٣) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٢٥.

(٤) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٥٧. ويذكر أن أم علي بن يوسف كانت رومية الأصل.

(٥) **البيان المغرب**، م. س، ج٤، ص ٢٣.

(٦) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣١. انظر كذلك ابن عذاري: م. س، ص ١٠٢.

(٧) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٨٤.

(٨) Maslatric, *op. cit.*, T. 1, p. 33.

(٩) حسن محمود: م. س، ص ٣٨٠.

(١٠) انظر نص ابن عذاري: م. س، ص ٢٣ الذي يتحدث فيه عن شراء يوسف بن تاشفين للإعلاج، ثم انظر نص الناصري الذي يوضح الأسرى العلوج الذين وقعوا في أسر المرابطين في عهد علي بن يوسف سنة ٥٣٢ هـ: **الاستقصاء**، م. س، ج ٢، ص ٦٩.

(١١) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٤١٤.

(١٢) إبراهيم زغروت: م. س، ص ٤٩.

في الزحف، فاضطر المرابطون في قتالهم للمسيحيين أن يحاربوهم بالطريقة ذاتها[١]، مما يعطي الحجة على أن الطابع العسكري للدولة المرابطية جعلها تبحث عن كل الوسائل لإنجاح مشروعاتها الحربية، وبالتالي كسب عائداتها المادية.

والجدير بالذكر أن بعض هؤلاء الروم اعتنق الإسلام، بينما ظلّ البعض محافظاً على ديانته المسيحية، وهي الفئة التي سنعالجها في الفصل الخاص بأهل الذمة. وقد احتلوا جميعاً مكانة اجتماعية مرموقة مكنتهم من لعب أدوار طلائعية. وأخلص بعضهم للدولة المرابطية إخلاصاً تاماً حتى أن الروبيرتير Reverter قائدهم المشهور لقي حتفه وهو يقاتل أعداءهم الموحدين[٢]. بينما تمكنت الخيانة من نفوس قسم منهم، وأدت بهم إلى فتح أحد أبواب مراكش أمام الاجتياح الموحدي[٣].

يتضح مما تقدم أن الروم رغم قلة عددهم لعبوا دوراً هاماً داخل المجتمع، وصار بيدهم أهم الوظائف المخزنية، بل صار مصير الدولة نفسها ملك أيديهم.

٢) السودان:

من البديهي أن يتواجد السودان في دولة اعتمدت على عائدات تجارة الذهب والعبيد وربطت اقتصادها ببلاد السودان.

وأول إشارة وردت في المصادر حول العنصر السوداني، جاءت في سياق الحديث عن يوسف بن تاشفين الذي «اشترى جملة من عبيد السودان»[٤] بلغ عددهم زهاء ألفين. غير أن أقدم مؤرخ تعرض لذكرهم هو الفتح بن خاقان[٥] الذي ذكرهم تحت اسم «الزنج»، ثم جاء بعده أبو حامد الغرناطي فسماهم «قوقو»[٦]. أما ابن القطان[٧] فقد سماهم «جناوة». وهو المصطلح نفسه الذي استعمله ياقوت الحموي[٨] مشيراً إلى أن «كناوة» قبيلة من البربر تضرب في بلاد السودان، وتتصل بأرض غانة، ومن ثم يمكن الربط بين هذا العنصر البشري وتجارة السودان. وقد ورد ذكرهم في إحدى حوالات مكناسة مؤرخة بسنة ٩٤١ هـ. ومما يدل على تواجدهم في هذه المدينة أن أحد أحيائها عرف باسم «حومة جناوة»[٩].

---

(١) حركات: **المغرب عبر التاريخ**، م. س، ج١، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) ابن عذاري: **البيان**، م. س، القسم الموحدي، ص ٢٠.

(٣) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣٨.

(٤) ابن عذاري: م.س، ج ٤، ص ٢٣؛ مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٢٥.

(٥) المقري: **أزهار**، م. س، ج٥، ص ١٤٢. ويسرد رواية الفتح بن خاقان.

(٦) كتاب **تحفة الألباب**، ص ٤٣.

(٧) **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، نشرة محمود علي مكي، تطوان، المطبعة المهدية، الجزء ٦ من الكتاب، ص ١١٧.

(٨) **معجم البلدان**، بيروت (د. ت). ج ٤، ص ٤٨١.

(٩) المنوني: «التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور»، مجلة **الثقافة المغربية**، ١٩٧٢، ص ٢٣.

عرف هؤلاء السودانيون بقوتهم وجلدهم وصبرهم في تحمل أعباء الحروب والغزوات. وبما أن الدولة المرابطية دولة حرب، فليس من باب الصدفة أن تعتمد عليهم في جيوشها. وحسبنا أنه تمّ استعمال أربعة آلاف سوداني في معركة الزلاقة[١] تمكن أحدهم من تحديد الفونسو السادس، بل إصابته بجروح كادت أن تودي بحياته. كما ساهموا في حملة عسكرية أخرى قادها الأمير المرابطي يحيى بن أبي بكر إلى طليطلة في محاولة لاسترجاعها[٢]. ويذكر أحد المؤرخين[٣] أثناء سرده خبر إحدى المعارك التي دارت رحاها بين المرابطين والموحدين أنه تم قتل حوالى ثلاثة آلاف سوداني، وأن علياً بن يوسف فرض على الرعية تجهيز عدد من السودانيين بأسلحتهم ومؤنهم لقتال ابن رذمير ملك أرغون[٤] مما ينهض دليلاً على تواجدهم داخل جهاز الدولة والجهاز العسكري على الخصوص.

ولا نعدم من القرائن ما يؤكد تواجدهم داخل الأوساط الشعبية نفسها، فاسم «كناوة» عرف انتشاراً في القصائد الزجلية الشعبية التي ألفت في عصر المرابطين[٥]. ويعلل الإدريسي[٦] كثرة أعدادهم في المغرب الأقصى من خلال ما ذكره عن أهالي أرض رغاوة السودان وأهلها، إذ أكد أن أهل المدن الذين يجاورونهم يستغلون رحلتهم وغيابهم في صحاريهم، فيختطفون أبناءهم ويخفونهم عندهم مدة، ثم يبيعونهم إلى التجار الوافدين عليهم بثمن زهيد، «ويخرجونهم إلى أرض المغرب الأقصى، ويباع منهم في كل سنة أمم وأعداد لا تحصى».

ومما يزكّي فكرة انتشار أعداد كبيرة من السودانيين داخل الوسط الشعبي ما ذكر من أن علياً بن يوسف اضطر إلى إجبار الرعية على تقديم عدد من السودانيين والإنفاق على أسلحتهم وتجهيزهم بكل ما يجب من معدات ومؤن وذخيرة للمساهمة في وضع حد للتحرشات النصرانية شمال الأندلس، «فكان قسط أهل فاس منها ثلاثمائة غلام من سودانهم برزقهم وسلاحهم ونفقاتهم يخرجون ذلك من أموالهم ففعلوا»[٧].

وانحصرت مهمة السودانيين الذين أقاموا بين ظهراني الرعية في تقديم خدمات منزلية، وعلى الخصوص النساء اللائي اشتهرن بإتقان طهي الأطعمة، لا سيما أصناف الحلاوات مثل الجوزنيقات والورنيجات والقاهريات والقطائف، فلا يوجد أحذق بصنعتها

---

(١) ابن خلكان: م. س، ج ٧، ص ١١٨.

(٢) المقري: **أزهار**، م. س، ج ٥، ص ١٤٢.

(٣) ابن القطان: م. س، ص ١١٧. وانظر الرواية نفسها عند ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٨٤.

(٤) **نفسه**، ص ١٠٩.

(٥) ورد ذكر كلمة كناوة باسم «قنوا» في أزجال ابن قزمان. انظر: **ديوان ابن قزمان**، مدريد، المعهد الإسباني العربي للثقافة، ١٩٨٠، ص ٥٧٩.

(٦) **وصف أفريقيا الشمالية**، م. س، ص ٣٣.

(٧) ابن القطان: م. س، ص ١٠٩.

منهن[١]، فضلاً عن استعمالهن كجوارٍ لجمالهن واعتدال أجسامهن[٢]. إلا أن بعض الخادمات السودانيات عانين أحياناً من ضروب المهانة والاحتقار ما لم تخفه النصوص الزجلية[٣]. ولا نعدم من الأدلة ما يكشف امتلاك بعض الأسر الارستقراطية الأندلسية غلماناً سودانيين[٤]. كما توضح النوازل المعاصرة استخدام بعض العناصر السودانية في الأفراح والأعراس لدق الطبول والرقص[٥].

واستناداً إلى الرواية السابقة حول تقسيط علي بن يوسف سوداناً على رعيته للمشاركة في غزوة ابن رذمير، نستنتج أن فاس كانت إحدى المدن التي استقروا فيها، على أنه من الأكيد أن يكون السودانيون قد تواجدوا في مدن مغربية وأندلسية أخرى مثل قرطبة[٦] ومالقة[٧] وإشبيلية[٨]. ويخبرنا البكري[٩] أن منطقة قرب وادي سبو لم يكن يسكنها غير السودانيين «فإذا ما دخلها أبيض أصابه مرض، وإذا رأى أهلها رجلاً أبيض استغربوا».

ورغم أن هذه الرواية شابتها بعض العيوب التي لا تساير المنطق والواقع التاريخي، فإنها تحمل دلالة على استقرار بعض العناصر السودانية في هذه المنطقة، ولا يُستبعد أن يكونوا قد استوطنوا بأعداد كثيرة جنوب المغرب الأقصى إذ لاحظ أحد الرحالة[١٠] أن السكان في هذا الصقع يميلون إلى السمرة، مما يدل على الاختلاط النسبي الذي حصل بين السودانيين وسكان الجنوب المغربي.

صفوة القول إن السودان شكّلوا شريحة من شرائح المجتمع المرابطي رغم قلتهم. وكانوا وثيقي الصلة سواء بالنظام المرابطي الذي اعتمد عليهم في غزواته، أو داخل أوساط الرعية التي كانت منازل بعضها لا تخلو منهم.

---

(١) البكري: م. س، ص ١٥٨.

(٢) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ٢١٦.

(٣) يقول ابن قزمان في قصيدته الزجلية رقم ٨٨ بأن زائراً أتاه إلى المنزل، فأمر خادمته السودانية بالتظاهر بأن سيدها نائم. ولكن بعد أن تبيّن له أن الزائر جاء يحمل له قدراً من الذهب، استنكر ما فعلته خادمته وشتمها قائلاً: سخط الله على بني قوقو / ولعنهم وابلى قُنَوَ بنار. انظر **ديوان ابن قزمان**، م. س، ص ٥٧٩.

(٤) الرصافي: **ديوان الرصافي**، بيروت، ١٩٦٠، قصيدة ٥٤، ص ١٣٥.

(٥) استمرت هذه الظاهرة في عصر الموحدين. انظر: ابن غازي، م. س، ص ١٣؛ ابن زيدان: **اتحاف اعلام الناس**، طبعة الرباط، ١٩٣٣، ج ٥، ص ٥٢٢.

(٦) من المعروف أن ثورة العامة في قرطبة سنة ٥١٤ هـ اشتعلت بسبب اعتداء عبد سوداني على امرأة قرطبية.

(٧) الرصافي: م. س، ص ١٣٥. ويذكر رواية الفتى الزنجي بمالقة.

(٨) ابن عبدون: م. س، ص ٩.

(٩) **المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب**، م. س، ص ٨٧.

(١٠) ابن حوقل: م. س، ص ١٠٠.

٣) الأتراك الأغزاز:

تتباين الروايات حول وجود العنصر التركي ضمن سكان المغرب والأندلس في عصر المرابطين. فابن أبي زرع[١] والناصري[٢] يؤكدان أن يوسف بن تاشفين أدخل الأتراك الغز ضمن جيشه، بينما لاذت المصادر الأخرى بالصمت، في حين رجّح ابن خلدون[٣] أن دخولهم لم يبدأ سوى في عهد الخليفة الموحدي أبي يعقوب يوسف بن عبد المومن سنة ٥٧٤هـ.

انطلاقاً من الرواية الأخيرة، انتقد لاغارديرLagardère[٤] رواية ابن أبي زرع، نافياً أن يكون الأتراك قد ساهموا في الجيش المرابطي. ولم يحسم باحث آخر في الموضوع[٥]. بينما أكد فيلاّر Villard[٦] على وجودهم دون الاستناد إلى نصّ.

وإذا كان الموقفان الأخيران غير معززين بالأدلة والبراهين، فإن جزم بعض الآراء بعدم وجود الأتراك الغز يتطلب وقفة متأنية.

صحيح أنه باستثناء رواية ابن أبي زرع التي نقلها عنه الناصري، لا تفصح المصادر الأخرى عن تواجدهم، غير أن وثائق الجنيزة (اليهودية) ألقت بعض الأضواء حول الموضوع، فكشفت النقاب عن تواجدهم في غرناطة خلال المرحلة المرابطية الثانية[٧]، وهي أول الوثائق التي أماطت اللثام عن هذه الحقيقة حسبما نعلم.

لكننا لا نعرف الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي قاموا بها، مما يبعث على الظن بأن أعدادهم ظلّت قليلة في مجتمع واسع الأرجاء. في ضوء هذه الحقيقة نخلص إلى القول بأن الأتراك الغز وجدوا كشريحة اجتماعية، غير أنهم لم يشكلوا سوى أقلية محدودة جداً ضمن عناصر المجتمع المرابطي.

من كل ما سبق، يتضح أن المجتمع المرابطي اتسم بالتنوع، وضمّ خليطاً من العناصر الاجتماعية، لكل منها خصائص تناسب البيئة التي تنتمي إليها، وتلك مسألة بديهية بالنسبة لدولة اعتمد اقتصادها على ثروات «الآخر»، إذ سرعان ما يصبح هذا الآخر، جزءاً من المجتمع.

---

(١) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٣٩.

(٢) **الاستقصاء**، م. س، ج ٢، ص ٢٧.

(٣) **العبر**، ج ٦، ص ٣٧١.

(٤) «Esquisse sur l'organisation...» *R. O. M.M.* No 27, 1979, p. 101.

(٥) حركات: **النظام السياسي والحربي**، م. س، ص ١٥٧ ـ ١٥٨. وقد استعمل عبارة يبدي فيها تشككه: «وقد يكون المرابطون اتخذوا فرقة من الأغزاز في عهد يوسف بن تاشفين، ولكن المصادر لا تشير إلى الأغزاز بما يفيد عن طريقة دخولهم إلى المغرب».

(٦) *Les Touaregs*, op. cit., p. 94.

(٧) Goitein: «Judaeo-Arabic Letters from Spain Early Twelfth C..» *O. H.*, Vol I, Arabica Islamica, p. 334.

غير أن هناك سؤالاً يرتبط بعناصر السكان التي ذكرناها وهو: هل حدث انسجام بين هذه العناصر، أم ساد بينها التنافر والتعصب؟

يذكر المقري[1] أن العصبية والاعتزاز بالنسب خفّت منذ عهد الحجابة العامرية. فالمنصور بن أبي عامر تمكن بدهائه وفطنته من استئصال شأفة العصبية في الأندلس. فبدلاً من التقسيم القبلي الذي كانت تشكل فيه القبيلة وحدة الجيش، قدم على الأجناد قادة يكون في جند الواحد منهم فرق تنتمي إلى عدة قبائل. وبهذه الطريقة «قطع التحامهم وتعصبهم في الاعتزاز».

لكن مظاهر التعصب اتخذت بعد ذلك ـ وفي العصر المرابطي بالذات ـ لوناً آخر تمثل في الاعتزاز بالبلدان والمدن والأقاليم بدلاً من القبيلة[2]. وهذا ما يفسر إضافة أسماء المدن لاسم الشخص، فنسمع مثلاً عن القاضي عياض السبتي، وأبي بكر بن العربي الإشبيلي ثم الأعمى التطيلي، وقائمة الأمثلة تطول. ولا يضير أن تكون أسماء القبائل قد ألحقت باسم المدينة ما دام أن السبق أصبح لهذه الأخيرة. ورغم سيادة البنية القبلية في المغرب الأقصى، فإن الانتساب إلى الحواضر صار ظاهرة العصر السائدة. لذلك فإن معظم النصوص المعاصرة للحقبة تدل على أن مظاهر التعصب أصبحت سائدة إما بين سكان مختلف المدن، أو بين المناطق الجهوية كالمغرب والأندلس، وأحياناً نادرة بين العرب والبربر.

فبخصوص تعصب سكان المدن، لاحظ الحسن الوزان[3] أن سكان فاس ظلوا حتى عصره يتميزون بالعجرفة، ويبغضون الغرباء من سكان المدن الأخرى. ولعل هذا هو السبب الذي كان وراء هجو الشعراء لهم. فقد سلط الشاعر البكي سهام هجائه عليهم[4]، حتى تآمروا عليه مع قائد المدينة عبدالله بن خيار الجياني الذي ألقى به في غياهب السجن[5] وكذلك سادت ألوان من العداوة والبغض بين هؤلاء وسكان مكناسة[6].

علاوة على النزعة الضيقة بين المدن، وجدت أيضاً أحقاد دفينة بين أهل الأندلس وسكان المغرب الأقصى رغم وحدة العدوتين تحت سلطة واحدة. «فأهل العدوة يكرهون أهل الأندلس»، وبلغ من شدّة النفرة المتبادلة أن «لا تجد أندلسياً إلا مبغضاً بربرياً والعكس»[7] وهو ما يسميه ابن الخطيب[8] «بالنفرة الطبيعية بين الأندلسيين والمغاربة». وقد لاحظ ابن

(١) **نفح الطيب**، م. س، ج ٢، ص ٢٧٩.

(٢) أحمد أمين: **ظهر الإسلام**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ٥٠، ١٩٦٨، ج ٣، ص ٨.

(٣) **وصف أفريقيا**، م. س، ج ١، ص ٢١٤.

(٤) قال في هجائهم:

فبلاد لم تكن وطناً لحر ولا اشتملت على رجل مواسي

انظر ياقوت الحموي: م. س، ج ٤، ص ٢٣١.

(٥) ابن ظافر: **بدائع البدائه**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة الانجلو ـ مصرية، ١٩٧٠، ج ٢، ص ٣٨٤؛ المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ٣٢٤.

(٦) الحسن الوزان: م. س، ج١، ص ١٧٠.

(٧) **نفسه**، ج ١، ص ٢٤٤.

(٨) **أعمال الإعلام** ـ القسم الأندلسي (بروفنسال)، م. س، ص ٢٢٧.

بلكين[١] هذه الظاهرة فسجلها في مذكراته. كما أن الأمثال الأندلسية شوهت دائماً صورة البربري[٢]، فنعتت سكان سلا ودكالة بالحمق وشهادة الزور[٣]. ولم يرد في مدح بربر العدوة من جانب الأندلسيين سوى مثل واحد[٤]. وبالمثل ظلت مكانة الأندلسيين في المغرب مثار بغض وحسد، فلم يظهر انسجام واضح بين الطرفين[٥].

وانعكس الصراع بين الأندلسيين وبربر العدوة على موقفهم من المرابطين، فظلوا ينظرون إليهم كأسياد أجانب إذ لم تكن بينهم لغة موحدة ولا بيئة حضارية مشتركة، فضلاً عن الضرائب التي أثقل بها كاهلهم[٦]. وهذا ما يفسر السخط الذي صبه ابن أبي الخصال عليهم في رسالته المشهورة[٧]، ناهيك عن الثورات التي اجتاحت الأندلس وسعت للإطاحة بهم[٨].

ويمكن كذلك أن نستشف بعض مظاهر تعصب الأندلسيين ومقتهم للصقالبة من خلال أمثالهم الشعبية[٩]، وهو ما يبيّن عداءهم السافر وكراهيتهم الشديدة لهم، وحقدهم الدفين عليهم نظراً للثروات التي اكتسبوها على حساب الأغلبية الساحقة من الأندلسيين.

أما في المغرب الأقصى، فقد ظلّ صراع العرب مع البربر خافتاً لغلبة العنصر البربري. ومع أن النصوص تتميز بشحتها في إماطة اللثام عن هذا الجانب، فإن إحدى الروايات تذكر أن سكان أودغشت من عرب وبربر عاشوا في نزاع مستمر[١٠].

ورغم الطابع العنصري لهذه الصراعات، لا يخالجنا شك بأن لها جذور اقتصادية اجتماعية. فكره الأندلسيين للمرابطين وبربر العدوة حركته حوافز مادية أساسها الضرائب المتعددة، واستغلال خيرات بلادهم من طرف الأقلية الصنهاجية. ومما يعزز هذا الرأي أن الأندلسيين رحبوا بالمرابطين في البداية رغم «بربريتهم». لكن بمجرد أن أصبح هؤلاء

(١) التبيان، ص ٢٤. وقد ذكر ما يبين ذلك: «قد علمت وايقنت أن هذا يكون دابهم أبداً وإن كنا قد منحنا الظفر في أول صفقة لم تأمنهم على أنفسنا وديارنا كل حين».

(٢) الزجالي: م.س، انظر مثل رقم ١٧٥. الذي يقول: «البربري والفار لا تعلمهم باب الدار»، ثم مثل رقم ١٦٤٤: «عطي للبربري شبر، طلب ذراع».

(٣) نفسه، ص ٢٠٨. مثل رقم ١٨٨٩: «شاهد دكالة من قاع المطمورة». ثم رقم ١٢٠: «إذا رايت هلاوي أدر انه سلاوي».

(٤) نفسه، والمثل هو رقم ١٩٨٥: «لا حر إلا زناتي ولا فرس إلا مكلاتي».

(٥) A. Laroui: *Histoire du Maghreb*, Paris, Maspero, 1975, T. 1, p. 154.

(٦) Terrasse: *op. cit.*, p. 235؛ أشباخ: م. س، ص ٤٨١، ٤٨٢.

(٧) انظر نص الرسالة عند مؤنس: **نصوص سياسية...**، م. س، ص ١١٥ و١١٦؛ وكذلك المراكشي: م. س، ص ٢٥٩.

(٨) عنان: م. س، ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٩) من ذلك قولهم: مثل رقم ٢١٤: «القطم فارض الصقالبة». ثم مثل رقم ٥٦٧: «أجفى من خصي». الحسن الوزان: م. س، ج ١، ص ١٧٠.

(١٠) البكري: م. س، ص ١٦٨.

يستنزفون طاقاتهم المادية أداروا لهم ظهورهم، وأخذوا يتطلعون للثورة عليهم.

بعد أن رصدنا أهم العناصر السكانية التي شكّلت المجتمع المرابطي، وعلاقات التنافر والتباعد السائدة بينها، سنحاول الإطلالة على جانب آخر يهم السكان، وهو محاولة التعرّف على عددهم، ولو بشكل تقريبي يسمح بمعرفة السمّات العامة لتطورهم الديموغرافي.

خامساً: التطور الديموغرافي

أصبحت الدراسات الديموغرافية بما تتضمنه من بحث في عدد السكان وتوزيعهم حسب الأعمار والجنس والأنشطة والمهن، تحتل مكان الريادة في الدراسات التاريخية الأوروبية في العصر الوسيط. ومن أهم الخلاصات العلمية التي خرجت بها هذه الدراسات أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها العصور الوسطى الأوروبية ارتبطت بالوضعية الديموغرافية[١] مما يدل على أهمية رصد التطور الديموغرافي.

بيد أن وضعية البحث التاريخي الإسلامي في مجال الديموغرافيا لا تبعث على الاطمئنان، فإذا كانت أرشيفات بلديات المدن الأوروبية لا زالت تحتفظ ببعض الوثائق التي تفيد في هذا المجال، فإن معظم الوثائق الخاصة بالتاريخ المغربي ـ الأندلسي قد عفا عليها الزمن، وكل ما بقي مجرد نصوص ونتف لا تساعد في إعطاء صورة محترمة عن عدد السكان. ولذلك فإن تقديم أي رقم ولو كان تقريبياً لا يخلو من مجازفة[٢]. ومن ثم فإن محاولتنا المتواضعة لن تتجاوز استغلال بعض النصوص، وكذلك بعض «الإحصائيات» لإعطاء ملاحظات عامة حول الإشكالية الديموغرافية في عصر المرابطين.

قبل ذلك لا بد من إبراز ملاحظة أساسية، وهي ضرورة ربط المعطيات الديموغرافية بواقعها الاقتصادي. فالدولة المرابطية دولة حرب، اعتمدت في اقتصادها على موارد الغزو، لذلك فإنها ضمت خليطاً من الشعوب والقبائل ذات نسب سكانية متفاوتة. لكنها في الوقت نفسه عملت على هلاك الطاقة البشرية بسبب الحروب المستمرة التي خاضتها إلى آخر نفس من حياتها. لذلك ليس غريباً أن نجد نصوصاً متناقضة بعضها يشير إلى نقص مهول في السكان، وبعضها يشير إلى عكس ذلك.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد السكان تأثر بعوامل اقتصادية وسياسية، فالازدهار الاقتصادي، والعمراني، وشيوع الأمن في المرحلة الأولى من الحقبة المرابطية ساهم في تطور

---

(١) كنماذج لهذه الدراسات انظر: Brathier: *La démographie Medievale du 12 au 16 siècle*; Botruche: «Les courants du peuplement dans l'entre deux mers», *A. H. E. S.*, Paris, 1935.

(٢) حاول مؤلفو كتاب **تاريخ المغرب** تقدير عدد سكان المغرب في القرن الخامس الهجري بستة ملايين نسمة انظر: Brignon: *op. cit.*, p. 76. كما حاول باحث جامعي تحديد عدد سكان المغرب من نهاية العصر المرابطي إلى نهاية العصر المريني بخمسة ملايين لكن دون الاستناد على نصوص موثقة. انظر: الطويل: «الفلاحة المغربية في العصر الوسيط» (رسالة جامعية مرقونة ـ الرباط)، ص ٦١.

ديموغرافي ملحوظ، بينما أسفرت المجاعات والفتن والكوارث الطبيعية من زلازل[١] وفيضانات[٢]، وأمراض خلال المرحلة الأخيرة عن نقص خطير في عدد السكان.

انطلاقاً من هذه الملاحظات، سنحاول الوقوف على أهم النصوص و «الإحصائيات» التي يمكن من خلالها إعطاء صورة تقريبية عن الوضعية الديموغرافية في بلاد المغرب الأقصى والأندلس.

ثمة نصوص تتميز بنوع من التعميم سجلها مؤرخون أو جغرافيون عاشوا في عصور مختلفة، يستشف منها كثرة عدد السكان. فصاحب **الاستبصار**[٣]، وهو أقربهم إلى العصر المرابطي، يصف منطقة مسوفة في الصحراء بأن فيها «خلق كثير». وهو الانطباع ذاته الذي سجله ابن أبي زرع[٤] عن المنطقة ذاتها قبيل قيام الدولة المرابطية. فعندما سأل أبو عمران الفاسي يحيى بن إبراهيم عن بلده أخبره بسعتها، و«ما فيها من الخلق». فإذا علمنا أن الأول عاش في عصر الموحدين، تبين أن المنطقة رغم رحيل العناصر الصنهاجية عنها، ظلت آهلة بالسكان. ويصور الجغرافي عينه جبل فازاز كمنطقة تجمع سكاني كبير «تسكنه أمم كثيرة من البربر»[٥]. ويبدو أن جبل غمارة كان أكثر كثافة سكانية، إذ استقرت به قبائل كثيرة وُصفت بأنها «أمم لا تحصى»[٦].

أما ابن خلدون[٧] الذي عاش بعيداً عن الفترة مدار البحث فيزودنا برواية أكثر تعميماً، إذ يقول عن سكان المغرب الأقصى عامة: «هؤلاء البربر جيل وشعوب وقبائل أكثر من أن تحصى». ويذكر في موضع آخر أن في جبل درن قبائل من المصامدة «لا يحصيهم إلا خالقهم»[٨].

---

(١) يتحدث ابن أبي زرع عن زلزال عنيف حدث في المغرب سنة ٤٧٢ هـ، ويقول بخصوصه: «وفي ربيع الآخر منها ـ سنة ٤٧٢ هـ ـ كانت الزلزلة العظيمة التي لم ير الناس بالمغرب مثلها، هدمت البنيان، ومات فيها خلق كثير تحت الردم، ووقعت الصوامع والمنارات ولم تزل الزلزلة تتعاقب وتتكرر في كل يوم وليلة من أول يوم من ربيع الآخر إلى آخر يوم من جمادى الآخرة من السنة المذكورة».

(٢) تحدث البيدق عن فيضان وقع سنة ٥٣٦ هـ بسبب حملان الوديان. انظر: **أخبار المهدي**، م. س، ص ٥٢ ـ ٥٣. كما أشار صاحب كتاب «نبذة من تاريخ المغرب الأقصى» (مخ)، م. س، ص ١١٩، إلى فيضان كبير وقع بفاس سنة ٤٧٨ هـ. ويذكر المؤرّخ نفسه سيلاً وقع بمرسية سنة ٥٢٠ هـ، ويؤكد أنه «هلك فيه خلق كثير». انظر: م. س، ص ١٢٠. ويصف الحميري نهر تانسيفت بما يلي: «ويحمل في زمن الشتاء بسيل كبير فلا يبقي ولا يذر». انظر: **الروض المعطاء..**، م. س، ص ٥٤٠، وانظر وصف ابن خفاجة للآثار التي خلفتها إحدى السيولات في **الذخيرة**، ق ٣، م ٢، ص ٦٣٧.

(٣) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٧٩.

(٤) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٢٢.

(٥) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٨٧.

(٦) **نفسه**، ص ١٩٠.

(٧) **العبر**، ج ٦، ص ١٣٩.

(٨) **نفسه**، ص ٢٩٨.

هذا الطابع التعميمي هو ما ميّز أغلب روايات المؤرخين والجغرافيين. لذلك فإن الحل الأنسب هو الاسترشاد بالنصوص التي لها علاقة بالمرابطين. وبتفحص هذه النصوص يتبين أن هؤلاء ساهموا في ضعف النمو الديموغرافي في بداية تأسيس دولتهم. فبمجرد أن استولوا على سجلماسة، نكلوا بأهلها وقتلوا خلقاً كثيراً[١]. وخلال الفتح الثالث لمدينة فاس سنة ٤٦٢ هـ، قتل من مغراوة وبني يفرن ما يزيد على العشرين ألف شخص[٢] حتى اتخذت أخاديد لدفنهم جماعات[٣]. كما نجم عن فتح مكناسة إفناء عدد كبير من سكانها[٤]، وكذلك سكان إشبيلية[٥]. أما تادرات قرب ملوية، فبلغت شدة بطش الجيوش المرابطية بسكانها أنه «لم يبق فيهم بقية»[٦].

غير أن أهم نموذج لإبادة السكان وإفراغ منطقة كاملة من سكانها، يتجلى فيما قام به المرابطون في تامسنا. فهذه المنطقة التي كانت تقيم فيها من قبائل برغواطة «أمم لا تحصى»[٧]، سرعان ما تحولت إلى منطقة مهجورة موحشة من السكان إلى أن أعاد تعميرها الخليفة الموحدي يعقوب المنصور[٨]. ويقدم الحسن الوزان[٩] صورة مروعة عن عملية الإبادة الجماعية التي تعرض لها السكان بمن فيهم الأطفال الرضّع. ويضيف رواية جديدة مفادها أن من نجوا من سيوف الملثمين حاولوا عبور نهر أبي رقراق، إلا أن والي فاس بمجرد أن علم بذلك عقد هدنة مع الزناتيين، وتوجه إليهم لإبادتهم. وبذلك قدر عدد الهالكين بمليون نسمة رجالاً ونساء وأطفالاً. ورغم ما تحمله هذه الرواية من مبالغة، فإنها تدل على النقص الكبير الذي لحق بالسكان إبان تأسيس الدولة المرابطية.

لكن بمجرد أن ترسخت جذور الدولة، وهدأت الأوضاع وساد الأمن والرخاء، بدأ التطور الديموغرافي يعرف بعض التوازن. وساهم تأسيس مراكش في هذا الاتجاه الجديد، إذ هرعت القبائل الصنهاجية نحو العاصمة الجديدة التي أصبحت تستقطب مختلف الأجناس من أندلسيين وعرب وروم وسودان وأتراك، حتى بلغ عدد سكانها مائة ألف كانون[١٠]. كما ظلت أغمات في هذه الفترة مكتظة بالسكان[١١] وعمرت بعض القرى والجبال مثل جبل فازاز.

(١) ابن حجر التميمي: م. س، ص ٤٦٣.
(٢) ابن أبي زرع: م. س، ص ١١٣.
(٣) الزياني: **بغية الناظر**، م. س، ص ١٢.
(٤) ابن أبي زرع م. س، ص ١٣٤.
(٥) **نفسه**، ص ١٥٥.
(٦) **نفسه**، ص ١٦٧.
(٧) **نفسه**، ص ١٦٧.
(٨) مارمول: م. س، ج ٢، ص ١٢٦.
(٩) **وصف أفريقيا**، م. س، ج ١، ص ١٥٥.
(١٠) م. ن، ص. ن.
(١١) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٥.

وشكل استقطاب العناصر السودانية أيضاً عاملاً ساهم في النمو الديموغرافي؛ فعلاوة على الإحصائيات الرسمية التي لدينا حول وجود ألفي سوداني في بلاط يوسف بن تاشفين[١]، وأربعة آلاف محارب شاركوا في معركة الزلاقة[٢]، يخبرنا الإدريسي[٣] أنه كان يباع من السودانيين في المغرب الأقصى «أمم وأعداد لا تحصى»، مما ينهض حجة على كثرتهم. يزكّي هذا التخريج ما ذكره مؤرخ آخر[٤] من أن علياً بن يوسف قسط على الرعية سوداناً للمساهمة في الجهاد، فكان قسط فاس وحدها ثلاثمائة سوداني. فإذا افترضنا أن عشرة مدن قدمت ما يقارب هذا العدد، فإن العدد المقسط يكون ثلاثة آلاف، وهو رقم لا يعكس إلا الجزء المقسط، أما عددهم الحقيقي فهو أكبر من ذلك دون شك، إذ لم يخل بيت من البيوتات الارستقراطية منهم. ولعل هذا ما جعل ابن عبدون[٥] يحدد أعوان القاضي بأربعة سودان من أصل كل عشرة أعوان، أي ما يعادل أربعين بالمئة، مما يدل على أهميتهم في المغرب والأندلس.

ولا يخامرنا شك في أن عدد الروم الذي ظهر متواضعاً في بداية عهد يوسف بن تاشفين حيث لم يتجاوز ٢٥٠ شخصاً، سرعان ما ارتفع. وخير ما يؤكد ذلك أنه وصل في الأندلس إلى أربعة آلاف فارس[٦]، بينما بلغ في مكناسة وحدها ثلاثة آلاف[٧].

وبالمثل، عرفت منطقة الثغر الأعلى نمواً ديموغرافياً بسبب تدفق اللاجئين الأندلسيين الفارين من عمليات الاسترداد[٨]. ويستشف من خلال بعض عقود الإرث أن معدل عدد أفراد الأسرة بلغ خمسة أفراد[٩]، مما يدل على أن النمو السكاني في تلك المرحلة عاد إلى توازنه، ولو أن المعارك المتواصلة في الجبهة النصرانية كانت تحد من هذا النمو[١٠].

بيد أن المرحلة الأخيرة من عصر المرابطين ـ مرحلة الهرم ـ غيَّرت هذه المعطيات. والمصادر[١١] تكشف عن الأعداد الهائلة من السكان الذين لاقوا مصرعهم في الحروب سواء ضد القوى النصرانية أو خلال المعارك التي استعرت بين المرابطين والموحدين. وحسبنا ما

---

(١) **الحلل**، م . س، ص ٢٥؛ ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٢٣.

(٢) ابن خلكان: م. س، ج ٧، ص ١١٨.

(٣) **وصف إفريقيا الشمالية**، م. س، ص ٣٣.

(٤) ابن القطان: م. س، ص ١٠٩.

(٥) **رسالة في القضاء والحسبة**، نشرة بروفنسال، القاهرة، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٥، ص ٩.

(٦) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣١.

(٧) ابن عذاري: **البيان** ـ القسم الموحدي، م. س، ص ٢٤.

(٨) U. Dominique: *Le monde des Oulemas Andalous...*, p. 121.

(٩) راجع كتابنا: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين ـ المجتمع، الذهنيات، الأولياء**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٣، ص ٣٦.

(١٠) في هزيمة كتندة مثلاً قتل حوالى ٢٠ ألفاً من المتطوعة فقط. انظر ابن الآبار: **المعجم**، م. س، ص ٨.

(١١) ابن القطان: م. س، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

ذكرته إحدى الروايات من أن الموحدين قتلوا في حصن واحد ما يربو على العشرين ألفاً[١]. بل لم يتورع الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي عن إحراق مدينة بأكملها[٢]، ناهيك عن الفتن التي ذرت قرنها في طول بلاد الأندلس وعرضها، وأسفرت عن حصد العديد من الأرواح البشرية. ويقدر ابن القطان[٣] عدد الذين لقوا حتفهم من السودانيين فقط أثناء حروبهم مع الموحدين بثلاثة آلاف. ويذكر ابن غازي[٤] أن هؤلاء بطشوا بسكان مكناسة بعد أن اقتحمتها جيوشهم. أما سكان مراكش فإن جزءاً منهم مات جوعاً أثناء الحصار[٥]، وما تبقى منهم حصدتهم سيوف الموحدين بعد فتح المدينة[٦]. وبلغ عدد القتلى أكثر من سبعين ألف قتيل[٧] أي أن حوالى ثلثي سكان المدينة تعرضوا للإبادة طيلة ثلاثة أيام[٨].

بعيداً عن هذه النصوص التي لا تفصح كثيراً عن عدد السكان ثمة «أرقام» أمدتنا بها المصادر حول بعض المدن. ففي بداية تأسيس الدولة المرابطية، يذكر ابن الخطيب[٩] أنه كان بفاس ٤٣ ألف نسمة قُتل منهم ٧ آلاف، ومن ثم يصبح عدد سكانها ٣٦ ألف نسمة. لكن هذا النص الذي أوردناه يتناقض مع ما ذكره ابن أبي زرع[١٠] من أن عدد السكان الذين قتلوا بلغ ٢٠ ألفاً. فإذا ما صحّ، فإن عدد سكان فاس بلغ سنة ٤٦٢ هـ ١٦ ألف نسمة، وهو الأرجح إذ إن عنف وبطش المرابطين أسفر عن هلاك حوالى نصف سكان المدينة. وكان عدد سكان تامسنا قبيل العصر المرابطي يناهز المليون نسمة أبيدوا جميعاً في بداية التأسيس إذا ما صدقنا رواية الحسن الوزان[١١]. أما مراكش فقد وصل عدد سكانها إلى مائة ألف كانون[١٢]، وهو ما يوضحه مارمول[١٣] ويحدده بمائة ألف نسمة. لكننا نعلم أن مصطلح «كانون» يعني الأسرة المتكونة من خمسة أفراد في المعدل، وهذا ما جعل بعض الدارسين[١٤] يجعلون مراكش مدينة مليونية، وهو رقم مبالغ فيه. فحتى لو افترضنا أن الكانون يعني أسرة متكونة

(١) **نفسه**، ص ١٩٥؛ الوزان: م. س، ص ١٠٣.
(٢) **نفسه**، ص ١٩٦.
(٣) **نفسه**، ص ١١٧؛ ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٨٤.
(٤) **الروض الهتون**، م. س، ص ٦، وعن الذين ماتوا جوعاً أثناء الحصار انظر: م. ن، ص ٩؛ ابن ابي زرع: م. س، ص ١٩١؛ الناصري م. س، ص ١١٦.
(٥) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣٨؛ ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٢٧.
(٦) **الحلل**، م. س، ص ١٣٩؛ الوزان: م. س، ص ١٠٣.
(٧) **نفسه**، ص ١٣٩.
(٨) ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٢٨.
(٩) **أعمال الأعلام**، م. س، ج ٣، ص ٢٣٦.
(١٠) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١١٣.
(١١) **وصف إفريقيا**، م. س، ج ١، ص ١٥٥.
(١٢) نفسه، ص ١٠٠.
(١٣) **إفريقيا**، م. س، ج ٢، ص ٤٧.
(١٤) شعيرة: م. س، ص ٦٨.

من خمسة أفراد فإن عدد سكان العاصمة يكون قد وصل في عهد علي بن يوسف إلى ٥٠٠،٠٠٠ نسمة، وهو رقم يتّسم بالمبالغة أيضاً إذا قارناه بعدد سكان المدن الأخرى[١]. والأغلب على الظن أن مائتي ألف هو الرقم الأقرب إلى الصحة بالنسبة لعدد سكان مراكش[٢] خاصة إذا علمنا أن ٤٠ ألفاً كان كافياً لاكتظاظ سكان المدينة[٣].

وإذا كان ابن غازي[٤] لا يحدد عدد سكان مكناسة ويكتفي بالقول بأنهم قبل الغزو الموحدي «كانوا آلافاً»، فإن المصادر احتفظت ببعض الإحصائيات الخاصة بالمدن الأخرى. فمدينة أغمات كانت إبان دخول المرابطين إليها عامرة آهلة بالسكان الذين وصل عددهم إلى أزيد من ٧ آلاف دار[٥]، فإذا افترضنا أن معدل كل دار بلغ خمسة أفراد كما يتبين من خلال نوازل الفترة، فإن عدد سكانها يكون قد تراوح ما بين ٣٥ ألف و٤٠ ألف نسمة[٦]. لكنها سرعان ما عرفت بعد تأسيس مراكش تقلماً ديموغرافياً إلى أن أصبحت خالية من السكان تقريباً[٧]. بينما عرفت تلمسان نمواً ديموغرافياً في عهد يوسف بن تاشفين إذ بلغت ١٦ ألف دار، أي حوالى ٨٠ ألف نسمة[٨]. في حين ظلّ سكان تاوريرت طيلة العصر المرابطي وحتى العصر المريني يناهز ثلاثة آلاف كانون أي حوالى ١٥ ألف نسمة.

غير أن هذه الأرقام تبقى تقريبية، ولا ترقى إلى مستوى الإحصائيات التي تعكس واقع عدد سكان المغرب والأندلس، ولكنها مع ذلك تحمل بعض الدلالات حول التطور الديموغرافي. ومنها يستنتج الدارس أن عدد السكان عرف انخفاضاً في بداية تأسيس الدولة المرابطية، ثم ارتفع في فترة الاستقرار ليعود إلى الانخفاض في المرحلة الأخيرة من العصر المرابطي.

بعد هذا المسح العام لمختلف عناصر السكان، ومحاولة الوقوف على تطورهم الديموغرافي، لا بد من إطلالة على أحوالهم وأوصافهم حسب شهادات الجغرافيين والرحالة

---

(١) عرفنا أن عدد سكان مدينة فاس قبل الاجتياح المرابطي بلغ ٣٦ الف نسمة. كما أن تلمسان التي عرفت ازدهاراً واسعاً لم تتجاوز ٨٠ الف نسمة، وكذلك اغمات التي وصفت بانها آهلة بالسكان حتى ضاقت على أهلها عندما زاحمهم الملثمون لم تتعد ٤٠ ألف نسمة. وقد اعتبر الحسن الوزان تاوريرت التي بلغت ١٥ ألف نسمة مدينة مكتظة بالسكان، مما يرجح أن ٢٠٠ الف نسمة هو الرقم المقبول بالنسبة للعاصمة.

(٢) يمكن قبول هذا الرقم انطلاقاً من رواية صاحب **الحلل الموشية** الذي يذكر أن عدد الذين ماتوا جوعاً اثناء حصار مراكش من طرف الموحدين بلغ ١٢٠ الفاً، وأن الذين قتلوا بعد فتح المدينة ٧٠ الفاً أي ما مجموعه ١٩٠ الفاً، وما تبقى هو العدد الذي بقي في المدينة وبيع بعد ذلك بيع سبي وعبيد.

(٣) هو الذي يعكسه نموذج اغمات التي فاضت بالسكان فبلغت ٤٠ الف نسمة. انظر مارمول: م. س، ج ٢، ص ٦١.

(٤) **الروض الهتون**، م. س، ص ٦.

(٥) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٦١.

(٦) يمكن أن نفترض أن الدار تجمع بين عدد من الاقرباء أو ما نسميه بالأسرة الممتدة التي تجمع الجد والأب والابناء. لكن نوازل الفترة لا تبين ذلك، مما جعلنا نفترض معدل ٥ أفراد فقط.

(٧) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٦١.

(٨) نفسه، ص ٣٠٢.

الذين زاروا المنطقة أو نقلوا عمن زارها.

يتضح من خلال ما خلفته كتب الجغرافيا أن سكان فاس تميزوا بثرائهم ويسرهم[١]، واعتزازهم بأصلهم[٢]، إلى جانب روحهم الانتهازية[٣]، ناهيك عن بخلهم الشديد «فلا يطرق الضيف حماهم ولا يعرف اسمهم ولا مسماهم»[٤]. أما عامتهم ففيهم دعارة ويتباهون بالقتل[٥]. ورجال عدوة الأندلسيين أشجع وأنجد من رجال عدوة القرويين، كما أن نساءهم أجمل[٦]، بينما رجال عدوة القرويين أجمل من رجال الأندلسيين[٧].

ووصف الجغرافيون سكان مدينة وجدة بنضارة ألوانهم ونعومة أجسامهم[٨]، وأهل غمارة بجمالهم وشعورهم الطويلة التي يسدلونها كشعور النساء، ويتخذونها ضفائر[٩]. بينما عُرف أهل تازة بدناءة أخلاقهم[١٠]. وعلى عكس ذلك اشتهر سكان بادس بالتدين والتقوى[١١]، وأهل البصرة بحسن الأخلاق[١٢]، والسبتيون بالأحوال الرقيقة والاقتصاد في النفقات[١٣]. بينما اشتهر أهل تامسنا بالجمال والشجاعة وشدّة البأس[١٤].

وإذا حولنا الأنظار إلى سكان الجنوب المغربي، نلاحظ أن المصادر زودتنا بمعلومات أكثر دقة. فالإدريسي[١٥] الذي عاصر المرابطين وزار المنطقة وصف لون بشرة السوسيين بالسمرة، ونساءهم بالجمال. ويذكر أن لهم شعوراً كثيفة يتعهدونها بالنظافة كل يوم جمعة مرتين برقيق البيض والطين الأندلسي. ولا يمشي الرجل منهم إلا وفي يده رمح. بينما يذكر الحلبي[١٦]

---

(١) الحميري: م. س، ص ٤٣٤.

(٢) ابن الخطيب: **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**. تحقيق محمد كمال شبانة. المحمدية (د.ت)، ص ١٧٩.

(٣) البكري: م. س، ص ١١٧. وينقل قول قاضي تاهرت عن انتهازية اهل فاس:

أسلح عن كل فاسي مررت به ... في العدوتين معاً لا تبقين أحدا

قوم غذوا اللؤم حتى قال قائلهم ... من لا يكون لئيماً لم يعش رغدا

(٤) ابن الخطيب: م. س، ص ١٧٩.

(٥) العمري: «مسالك الابصار»» (مخطوط)، م. س، ورقة ١٠٥ ب.

(٦) البكري: م. س، ص ١١٦.

(٧) ياقوت الحموي: م. س، ج٤، ص ٢٣٠.

(٨) البكري: م. س، ص ٨٧.

(٩) نفسه، ص ١٠٢.

(١٠) ابن الخطيب: م. س، ص ٨٣.

(١١) نفسه، ص ١٤٣.

(١٢) ابن حوقل: م. س، ص ٨١؛ ياقوت م. س، ج ١، ص ٤٤٠؛ الحميري: م. س، ص ١٠٨.

(١٣) ابن الخطيب: م. س، ص ١٤٦.

(١٤) ابن حوقل: م. س، ص ٨٣.

(١٥) **وصف إفريقيا الشمالية**، م. س، ص ٦٢.

(١٦) كتاب «خريدة العجائب وفريدة الغرائب» (مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم ك ٢٤٢٩)، ورقة ١٦ ب.

عن سكان سجلماسة أنهم عمش العيون. ويضيف ابن حوقل[١] أنهم سراة مياسير يختلفون عن أهل المغرب في المنظر والمخبر مع علم وستر وصيانة ومروءة. ويخيل إلينا أن ما يقصده هذا الجغرافي باختلاف أهل سجلماسة عن سكان المغرب في المنظر يكمن في اختلاف ألوانهم. فالبكري[٢] يشير إلى صفرة بشرتهم. ونعلم أن أهل المغرب الأقصى يميلون إلى السمرة والسواد كلما توغلنا نحو الجنوب كما لاحظ ذلك ابن حوقل نفسه[٣].

أما سكان المناطق الجبلية ومصامدة جبل درن على الخصوص، فقد عرفوا بالشجاعة والغطرسة. وفي الوقت ذاته غلبت عليهم البساطة والسذاجة، وإذا دخل عليهم رجل من سكان الحاضرة تعجبوا من سلوكه ولباسه[٤]. والراجح أن حمل السلاح كان مسألة شائعة في كثير من المناطق كما هو الحال بالنسبة لسكان جبل سكيم[٥]. وفيما يتعلق بسكان الجبال الريفية، فإن ما يمكن استنتاجه من المصادر أنهم تميزوا بشظف العيش، وصعوبة الحياة داخل جبالهم وبرودة منازلهم المغطاة بأوراق الأشجار[٦].

وتميز سكان الصحراء بتقشفهم في عيشهم وصرامتهم، وجهلهم لأهم الأمور الحياتية من طعام ولباس وزراعة[٧]، فضلاً عن تفشي الأمية بينهم[٨]، لكنهم انفردوا بشدة بأسهم وروحهم القتالية العالية[٩].

علاوة على هذه الأوصاف التي خلفها الجغرافيون حول سكان بعض المدن والجبال المغربية، وردت إشارات أخرى تهم مجموع سكان المغرب الأقصى ولو أنها تتسم ببعض القساوة. فالعمري[١٠] لاحظ أن المغاربة ظلوا حتى عصره بعيدين عن الحضارة. كما لاحظ جغرافي آخر[١١] خفة مزاجهم وتسرعهم في سفك الدماء، وحسبنا أن «قتل الإنسان عندهم كذبح العصفور»[١٢]، وهذا ما جعل ابن عبدون[١٣] يطالب بعدم حمل بربر الأندلس أسلحتهم «لأنهم قوم إذا غضبوا قتلوا أو جرحوا».

---

(١) **صورة الأرض**، م. س، ص ٩٠.

(٢) **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، م. س، ص ١٥٣.

(٣) **صورة الأرض**، م. س، ص ١٠٠.

(٤) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٦٣.

(٥) نفسه، ص ١٢٠.

(٦) نفسه، ص ٢٢٩.

(٧) البكري: م. س، ص ١٦٤؛ ابن خلكان: م. س، ص ٢٤١.

(٨) نفسه، ص ١٦٥.

(٩) نفسه، ص ١٦٦.

(١٠) «مسالك الابصار» (مخطوط)، م. س، ج ٣ ق ١ ق ٨٢. ويذكر أنهم ظلوا كالبهائم حتى قدوم عبدالرحمن الداخل إلى الأندلس.

(١١) ياقوت الحموي: م. س، ج ١، ص ٣٦٩.

(١٢) القلقشندي: م. س، ج ٥، ص ١٧٨، وينقل رأيه عن ابن سعيد.

(١٣) **رسالة في القضاء والحسبة**، م. س، ص ٢٨.

وإذا كنا نلمس في هذه الأوصاف نفحة التعصب السائد بين الأندلسيين والمغاربة، فإن مؤرخاً مغربياً كالمراكشي الذي عاش قريباً من الحقبة موضع الدراسة كانت له الجرأة الكافية في التأكيد على ظاهرة التسرع في سفك الدماء عند المصامدة رغم أنه عاش في فترة حكمهم، عازياً أسبابها إلى الفطرة وطبيعة الإقليم. وقد وقف على ذلك بنفسه وشاهده بالعيان فقال: «وأما خفة سفك الدماء عليهم فقد شهدت أنا منه أيام كوني بسوس ما قضيت منه العجب»[١].

وبخصوص الأندلس، نستشف من خلال أوصاف الرحالة والجغرافيين غلبة طابع التحضر على سكانها، ورقة أخلاقهم وسلوكهم، فهم يتميزون بالأنفة وفصاحة الألسن وطيب النفوس وقلة احتمال الذلّ. ويشبهون أهل بغداد في ظرافتهم ونباهتهم ولطافة أذهانهم[٢]، وأهل الهند في اعتنائهم بالعلوم وضبطها وروايتها، إلا أنهم يشتهرون بصعوبة الانقياد[٣].

وتميز سكان إشبيلية بظرافتهم وأدبهم، خاصة نساؤهم اللائي تميزن بالكياسة والنباهة[٤]، وهي الأوصاف ذاتها التي نجدها لدى سكان بلنسية[٥]، والجزيرة الخضراء التي وصف أهلها بالجمال ورقة البشرة واللطافة[٦]، كما وصف سكان مدينتي افراغ وبيرة بأنهم صالحون متمسكون بحبل الدين[٧].

وتدل النصوص على ما بلغه سكان المرية من مظاهر التحضر والشمائل الحسنة ورقة الخلق[٨]. ويزودنا ابن الخطيب[٩] بصورة طيبة عن الرعايا في غرناطة فيذكر أن أنوفهم معتدلة غير حادة، وشعورهم سود مرسلة، وقدودهم متوسطة معتدلة، وألوانهم زهر مشربة بحمرة. غير أنه يعود في كتاب **معيار الاختيار** إلى ذمّ سكان هذه المدينة ـ ويرجع ذلك دون شك إلى الظروف السياسية التي أحاطت بتأليف هذا الكتاب ـ فيصفهم بعدم احترام العلماء والبخل والتنافس في اكتساب الثروة والعقار[١٠]. كما يصف أهل المدن الأخرى بأقسى

---

(١) **المعجم**، م. س، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١. كما أشار ابن حوقل أيضاً إلى ظاهرة هوان سفك الدماء لدى البربر. انظر: م. س، ص ٩٥.

(٢) أبو حامد الغرناطي: **كتاب تحفة الألباب**، ص ٢٠٠.

(٣) المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ١٥٠ ـ ١٥١. وينقل عن ابن غالب المعاصر للمرابطين؛ انظر كذلك أحمد أمين: م. س، ج ٣، ص ٩.

(٤) ابن عربي: **رسالة القدس**، مدريد ـ غرناطة، ١٩٣٩، ترجمة ١٢، ص ٣١.

(٥) مؤلف مجهول: «ذكر بلاد الأندلس وصفاتها وفضائلها وأصقاعها» (مخطوط خ. ح. رقم ج ٨٥)، ص ٦٧.

(٦) العمري: م. س، ص ١٦٣ (القسم المحقق).

(٧) مجهول: «ذكر بلاد الأندلس» ص ٦٣؛ ابن الخطيب: **معيار الاختيار**، م. س، ص ١٠٥. وبيرة هي Vera تقع شمال شرقي غرناطة.

(٨) ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف (د. ت.)، ج ١، ص ١٩٣؛ ابن الخطيب: م. س، ص ١٠٠.

(٩) **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(١٠) ابن الخطيب: **معيار الاختيار**، م. س، ص ١٢٣.

الصفات فيؤكد على ما اشتهر به سكان مالقة من قساوة القلوب وشيوع الحسد والنميمة بينهم(١)، وما عرف به سكان قنتورتة من شرّ وجهل(٢)، وما ابتلي به أهل أرجذونة من حقد وغلّ(٣). وهي نغمة نجد صداها عند ابن حوقل(٤) الذي عاش قبله، وكتب مؤلفه تحت تأثير إيديولوجية شيعية، وأهداف تتوخى تحريض الفاطميين على غزو الأندلس بإعطائهم صورة مشوهة عن أهلها، ولذلك وصفهم بضعة النفوس، ونقص العقول والجبن، وهي أوصاف يجب أن نتحفظ منها. أما أهل شاطبة فقد نعتهم القزويني(٥) بالأخلاق الدنيئة وارتكاب المعاصي والاعتداء على حقوق الضعفاء، فيما عرف النصارى المعاهدون بزرقة أعينهم وشعرهم الأشقر(٦).

يتضح من خلال الأوصاف التي أوردناها اختلاف «نفسية» السكان وتنوع أهوائهم وأحوالهم، من خلال تنوع البيئات والمعطيات الاقتصادية والحضارية في مجتمع ضمّ البيئات الحضرية والجبلية والبدوية الصحراوية.

قصارى القول، إن المجتمع المرابطي ضمّ عناصر إثنية تختلف عرقياً ودينياً ولغوياً. وقد شكل العنصر البربري النسبة الأكبر من السكان، يليه العنصر العربي الذي تعزّز بعرب بني هلال، ثمّ المولّدون، فالأقليات المتمثلة في الصقالبة، والروم الذين أصبحوا يكوّنون لأول مرة شريحة اجتماعية ضمن الشرائح الاجتماعية الأخرى. والقول نفسه ينسحب على السودان الذين تكثف وجودهم في المغرب الأقصى خلال هذه الحقبة، فضلاً عن الأتراك الأغزاز الذين دخلوا المغرب لأول مرة بأعداد قليلة.

وأهم ما ميز الخريطة السكانية في تلك المرحلة تجلّى في الهجرات المتعددة التي حدثت في جميع الاتجاهات، وكانت أبرزها الهجرة الصنهاجية الجنوبية التي تدفقت على شمال المغرب الأقصى والأندلس، وخلفت نتائج بعيدة الغور، تمثلت في التحول الذي طرأ على التركيب السكاني والتحركات القبلية الواسعة، مما أفضى إلى تغيير مراكز الاستيطان، وإفراغ بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتعمير مناطق أخرى كانت شبه فارغة. كما تمّ تدفق صنهاجة الجنوب على حواضر الشمال، مما أدى إلى خلق «مجال صنهاجي» جديد، ناهيك عن الاختلاط النسبي، والامتزاج العرقي الذي عرف أوجه خلال تلك الحقبة بين الأسر الصنهاجية والعربية والعناصر الأخرى.

ومع صعوبة التوصل إلى رقم نهائي لعدد سكان المغرب والأندلس إبان الحقبة

---

(١) نفسه، ص ٩٢.
(٢) نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
(٣) نفسه، ص ١٢٧.
(٤) **صورة الأرض**، م. س، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٥) **آثار البلاد وأخبار العباد**، م. س، ص ٥٣٩.
(٦) النويري م. س، ج ٤، ص ٢٨٣.

المرابطية نظراً لهزالة «الإحصائيات» وشحة النصوص وانعدام الوثائق، أمكن الوقوف على الخطوط العريضة للتطور الديموغرافي الذي عرف انخفاضاً في بداية تأسيس الدولة المرابطية، ليرتفع في مرحلة الاستقرار، ثم يعود إلى الانخفاض من جديد في مرحلتها الأخيرة بسبب الحروب والمجاعات والفتن والكوارث الطبيعية.

الفصل الثاني

أهل الذمة

لم يحظ أهل الذمة في المصادر التاريخية سوى بمعلومات هزيلة، وأخبار شحيحة ومبعثرة، على الرغم من المكانة التي احتلوها في تاريخ المجتمع، ودورهم البارز في تطوره إبان الحقبة المرابطية. فالمؤرخون العرب عزفوا عن التأريخ لهم، ولم يشيروا إليهم في ثنايا كتبهم سوى بنصف الكلمات[١]، بل لم يجدوا غضاضة في التكتم على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية، باستثناء ما ورد في سياق أخبار الحملات العسكرية[٢]، أو ما يمت بصلة للأمراء المرابطين. وأحياناً خانهم لسانهم، فاستنزلوا عليهم الشتم واللعنات[٣].

وإذا كانت الوثائق المسيحية التي نشرها ماسلاتري[٤] تميط اللثام عن وضعية النصارى في العصر الموحدي، فإنها، للأسف، لا تغطي العصر المرابطي إلا في حدود ضيقة. أما الروايات النصرانية الأخرى، فتزخر بتشويه الحقائق وتحريفها[٥]، وتنطق أحياناً بالتعصب والعداء السافر[٦].

---

(١) تلك خلاصة مجموعة من الملاحظات التي استخلصناها من خلال تعاملنا مع الموضوع. وكأمثلة لذلك لاحظ أن المؤرخين العرب سكتوا نهائياً عن ذكر النظام الاجتماعي للطوائف المسيحية أو اليهودية، كما انهم قللوا من أهمية بعض الأحداث رغم خطورتها كحدث نفي مجموعة من المعاهدين النصارى من الاندلس نحو المغرب الاقصى.

(٢) مثل الاخبار التي وردت عنهم عند ذكر غزوة الفونسو المحارب لغرناطة. انظر مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، م. س، ص ٩١ وما بعدها.

(٣) انظر على سبيل المثال ما ذكره ابن أبي زرع أثناء إيراده خبر شراء علي بن يوسف أرضهم لتوسيع جامع القرويين حيث أردف بعبارة «لعنهم الله»، وقس على ذلك المؤرخين الآخرين. انظر: ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، م. س، ص ٥٩.

(٤) بينما نجد في هذه الوثائق مجموعة من الرسائل والقرارات البابوية التي ارسلت إلى الخلفاء الموحدين او أساقفة مراكش وغيرها من مدن الغرب الإسلامي، لا نجد أي رسالة من هذا القبيل تخص العصر المرابطي. انظر كتابه: Maslatrie: *Traités de paix et documents divers concernant les relations des Chrétiens et des Arabes au moyen âge*, Paris, 1866-1875.

(٥) تذكر بعض النصوص المسيحية مثلاً أن اليهود حاربوا مع المسلمين في معركة الزلاقة.

(٦) انظر ما ذكره أسقف لشبونة أمام الجيوش الصليبية من أن أرض الأندلس خلت من الصليبيين وهو ما سنفصّله في هذا المبحث.

ومع ذلك، فإن الكتابات النصرانية واليهودية تمكّن الباحث من إلقاء أضواء على كثير من القضايا المغيَّبة في المصادر العربية، خاصة إذا تعلق الأمر بنصوص مستقاة من واقع الحياة اليومية كـ«الأجوبة اليهودية» Reponsa التي كتبها بعض الأحبار اليهود. وكل هذه المظان تكمل ما تضمنته كتب النوازل الفقهية، والحسبة والجغرافيا، من معلومات بالغة القيمة.

والجدير بالملاحظة، أن هذا المبحث لن يقتصر على أهل الذمة الذين عاشوا تحت حماية وكفالة الدولة المرابطية، بل سيشمل كذلك طوائف أخرى من المسيحيين واليهود الذين تم استخدامهم في الجيش، أو دخلوا المغرب والأندلس كتجار مقيمين دون أن يخضعوا لأحكام أهل الكتاب، وظلوا يمثلون طائفة مستقلة بشؤونها، أو مرتبطة بالأمراء عن طريق الخدمات التي كانوا يقدمونها لهم، سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي.

في هذا الإطار يمكن معالجة مختلف هذه الطوائف، وعلاقتها بالدولة والمجتمع، وكذلك الأدوار المتنوعة التي لعبتها، والأثر الذي خلفته في مجمل الحياة الاجتماعية.

أطلق اسم «أهل الذمة» على الرعايا غير المسلمين. و«الذمة» تعني العهد والضمان والأمان الذي يكسبهم حقوق الرعايا، ويلزمهم بواجباتهم كذلك[1]. وأطلق عليهم أيضاً اسم «أهل الكتاب»، وهو مصطلح يتردد كثيراً في نوازل الفترة مدار البحث.

وقد أطنب الفقهاء وبضمنهم الماوردي[2] في ذكر أحكام أهل الذمة، وحقوقهم وواجباتهم، والشروط التي يخضعون لها. غير أن الأحكام الفقهية ظلت في الغالب الأعم، بعيدة عن الواقع العياني. لذلك لا مندوحة عن معاينة وضعية أهل الذمة في الحقبة التي نحن بصدد دراستها، انطلاقاً من الأرضية التاريخية والاقتصادية التي رسمت معالمها الأساسية. فالدولة المرابطية خططت توجهاتها السياسية ـ كما أسلفنا القول ـ وفق نمط اقتصادي يقوم على الموارد الحربية من غنائم وجزية وخراج، وهو ما وصفناه باقتصاد المغازي. لذلك من البديهي أن تتعامل معهم انطلاقاً من هذا التوجه. ومن ثم فإن تحسّن وضعيتهم أو تدهورها، ارتبط بوفرة موارد بيت المال أو نضوبها. كما أن استقدام المرتزقة المسيحيين لاستخدامهم في الجيش، لا يفَسَّر إلا برغبة المرابطين في تقوية الجهاز العسكري الذي يضمن لهم استمرار الموارد الحربية، وهو أمر فطن إليه ابن خلدون[3].

ولم يخرج التعامل مع الطائفة اليهودية عن القاعدة ذاتها، فإثقال كاهلهم بالضرائب ـ كما سنفصل ـ وتضييق الخناق الاقتصادي عليهم، هدف إلى إبعادهم من المنافسة في التجارة الدولية، في الوقت الذي حظوا فيه بالتسامح الديني، مما يعكس تحكم المصالح الاقتصادية في علاقة الدولة باليهود.

---

(١) يوسف القرضاوي: **غير المسلمين في المجتمع الإسلامي**، بيروت، ١٩٨٥، ص ٧.

(٢) **الأحكام السلطانية**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٨، ص ١٤٥ وما بعدها.

(٣) **المقدمة**، ج ٢، ص ٦٥٨ ـ ٦٥٩. وقد ذكر أن استقدام ملوك المغرب للإفرنج هدف إلى تقوية الخطة العسكرية لأن خطة الإفرنج مغايرة لخطة العرب المعتمدة على أسلوب الكر والفر.

على ضوء هذه الملاحظات الأولية، سنتصدى لدراسة أوضاع الطائفة المسيحية، لنعالج بعد ذلك الطائفة اليهودية.

أولاً: الطائفة المسيحية

لا نجد بخصوص المسيحيين أو المستعربين كما كانوا يُسمون في الأندلس، مادة يمكن الاطمئنان إليها. وقد تنبه إلى ذلك المستشرق الإسباني سيمونه Simonet[1] أحد المتخصصين في تاريخ المستعربين فقال: «إن المادة التاريخية المتعلقة بتاريخ المسيحيين المستعربين شحيحة». ويزداد هذا الفقر في المادة تعاظماً بالنسبة لمسيحيي المغرب الأقصى، وتلك معضلة اصطدم بها كل من تصدى لدراستهم[2].

إلى جانب شحة النصوص، تعترض سبيل الدارس صعوبة أخرى تتجلى في تنوع المصطلحات التي استعملتها المصادر، للإشارة إلى الطائفة المسيحية. فقد استعمل بعض المؤرخين[3] مصطلح «الروم» للتعبير على كل نصارى الغرب المسيحي، بينما استعمل مؤرخون آخرون لفظ «النصارى» أو «النصارى المعاهدين»[4] أو «المعاهدين» فحسب[5]. في حين أطلق على نصارى الأندلس المحاربين لفظ «عجم الأندلس»[6]، وعلى المسيحيين الذين خضعوا لأحكام الذمة «الروم البلديين»[7]. أما ابن الأثير[8] فقد سماهم «المماليك الافرنج والروم»، واكتفى ابن خلكان[9] بذكر لفظ «مماليك»، بينما أطلقت عليهم بعض المصادر اسم «العلوج»[10].

هذا التعدد والخلط أحياناً بين المصطلحات، يسبب بعض الارتباك في تحديد العناصر المعنية، إذ لا يمكن التمييز أحياناً بين من دخلوا تحت أحكام أهل الذمة، والعناصر المسيحية الأخرى.

---

(١) *Historia de los Mozarabes*, Madrid, 1897-1903, p. 629.

(٢) انظر: خوسي اليماني: «الكتائب المسيحية في خدمة الملوك المغاربة»، مجلة **دعوة الحق**، عدد ٥، سنة ١٩٧٨.

(٣) ابن عذاري: **البيان المغرب**، م. س، ج ٤، ص ١٠٢؛ مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، م. س، ص ١٢٨.

(٤) الونشريسي: **المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١، ج ٨، ص ٥٦؛ مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٩٠ ـ ٩٣.

(٥) ابن عذاري: م. س، ص ٧٠ ـ ٧١؛ ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١١٤ ـ ١١٩.

(٦) مؤنس: «الثغر الأعلى الأندلسي»، م. س، ص ١٢٩.

(٧) ابن عذاري: م. س، ص ٣٩.

(٨) **الكامل في التاريخ**، م.س، ج٨، ص ٢٩٦.

(٩) **وفيات الأعيان**، م. س، ج ٥، ص ٥١.

(١٠) ابن عذاري: م. س، ص ٢٣؛ ابن سلمون: «العقد المنظم للحكام، فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام»، مخطوط خ. ع. و. م. ر. ضمن مجموع د ٦٧٠، ورقة ١٣٤ ب.

وعلى كل حال، كيف كانت أحوال المسيحيين في المغرب الأقصى والأندلس إبان العصر المرابطي؟

بالنسبة للمغرب الأقصى، يلاحظ أن المصادر التاريخية لاذت بالصمت عن ذكرهم قبل العصر المرابطي، مما يدل على أن تواجدهم كان ضئيلاً، إن لم يكن يسير نحو الاندثار[١]. فحسب بعض الإشارات التاريخية، بقيت أقلية صغيرة من السكان تدين بالنصرانية في بعض الجهات من المغرب بعد الفتح الإسلامي، فضلاً عن مجموعة من النصارى الذين التحقوا بهم بعد فتح الأندلس[٢]. ونذكر من بين هذه الجهات، تامسنا[٣] وفاس[٤]، بالإضافة إلى بعض المناطق الجبلية الوعرة. غير أن المولى إدريس الأول كسر شوكتهم، وأجبرهم على دخول الإسلام طوعاً أو كرهاً. ومع ذلك ظلت مجموعات من النصارى متواجدة إلى حدود منتصف القرن الخامس الهجري، يشير البكري[٥] إلى أن إحداها كانت مقيمة بتلمسان.

وخلال الاجتياح المرابطي، لم تسجل المصادر أي اصطدام وقع مع الطوائف المسيحية، مما يبعث على الظن أن عددهم كان قليلاً. وهذا ما جعل ابن عذاري[٦] يعتبر علياً بن يوسف أول من أدخل الروم إلى المغرب.

غير أن قيام الدولة غيّر من هذه المعطيات، فبدأ عدد النصارى ينمو ويتكاثر عن طريق جلبهم كمرتزقة في الجيش، ونفي عدد من مستعربي الأندلس نحو بلاد العدوة، فضلاً عن أسرى الحروب.

بدأ استعمال النصارى في الجيش المرابطي منذ عهد يوسف بن تاشفين الذي اشترى منهم عدداً بلغ نحو مائتين وأربعين[٧]، واستمر استقدامهم في عهد علي بن يوسف[٨]، ثم ابنه تاشفين الذي صحب معه من الممالك النصرانية زهاء أربعة آلاف مسيحي[٩]. ويرى

---

(١) Terrasse: *Histoire du Maroc*, op. cit., T.1, p. 201; Brignon: *Histoire du Maroc*, op. cit., p. 82.

(٢) Dufourcq: «Les relations du Maroc et de la Castille pendant la première moitié du 13è siècle», *R. H. C.M*, juillet 1986 (No 5), p. 44; Godard: *Description et histoire du Maroc*, Paris/ Alger, 1860, T.1, p. 303.

(٣) ابن أبي زرع: م.س، ص ٢٠.

(٤) الجزنائي: **جني زهرة الآس**، م. س، ص ٢٣. والرواية نفسها وردت عند ابن أبي زرع الذي نقلها عن ابن غالب: م. س، ص ٣٧.

(٥) **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، م. س، ص ٧٦.

(٦) **البيان المغرب**: (قسم الموحدين)، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرين. بيروت، دار الغرب الإسلامي/ البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨٥، ج ٢، ص ١٠٢.

(٧) ابن عذاري: م. س، ص ٢٣؛ مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٢٥؛ عباس بن إبراهيم المراكشي: **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**. الرباط، المطبعة الملكية، ١٩٧٨، ج ١٠، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٨) **نفسه**، ص ٨٤. وقد يكون قد حملهم من مالقة سنة ١١٠٦م في أول عملية إبعاد للنصارى من الأندلس انظر: Lagardère: «Communautès Mozarabes et pouvoir Almoravide en 519H/ 1125», in: *Andalus S.I.* T. LXVII, 1988, p. 99.

(٩) مؤلف مجهول: **الحلل**، م.س، ص ١٣١. ويذكر خوسي اليماني انه جيء بهم كاسرى انظر: م. س، ص ٣٦.

بروفنسال[١] أن الكتّاب الأندلسيين هم الذين شجعوا الأمراء المرابطين على استقدامهم. لكننا لا نستطيع مجاراته في هذا الرأي، لأن سبب استقدامهم يرجع - حسبما نعتقد - إلى ضرورة بناء جهاز عسكري قوي، قادر على إنجاز المشروعات التوسعية التي شكلت حجر الزاوية في اقتصاد المرابطين.

وشكل أسرى الحروب رافداً آخر من روافد تواجدهم في المغرب الأقصى. فمعركة الزلاقة وفرت عدداً كبيراً من الأسرى المسيحيين الذين بلغ عددهم نحو عشرين ألفاً، نقلوا جميعاً إلى بر العدوة[٢]. وحينما تمت محاصرة طليطلة، رجع الجيش المرابطي محملاً بعدد من الغنائم والأسرى[٣]. ويبدو أن عددهم كان من الكثرة ما جعل المرابطين يبيعونهم بثمن زهيد في الأسواق بعد غزوة شنترين[٤].

وتذكر الرواية المسيحية الواردة في «أخبار ألفونسو السابع»[٥] أن علياً بن يوسف لم يقتصر على جلب الأسرى من الممالك النصرانية، بل أصبح أسطوله البحري يغير على شواطىء البحر المتوسط، ويأسر العديد من النصارى. ولعل هذا ما جعل بعض الدارسين المحدثين[٦] يستنتجون أن الكتائب المسيحية تكونت من الأسرى وليس من المرتزقة. وهو في تقديري غير صحيح، مادامت النصوص تشير إلى شراء المسيحيين للخدمة في الجيش المرابطي على سبيل الارتزاق[٧].

يضاف إلى هذه الأصناف من المسيحيين، العديد من السبايا والجاريات الروميات اللائي كن يقدمن إلى المغرب إما عن طريق الأسر[٨]، أو بواسطة تجارة الرقيق. فبخصوص الحالة الأولى يذكر أحد المؤرخين[٩] أن الأمير تاشفين بن علي جاز من الأندلس نحو المغرب سنة ٥٣٢هـ (١١٣٧م) محملاً بستة آلاف سبية. أما الحالة الثانية فتنعكس في أسواق الجواري المنبثة في مختلف المدن المغربية والأندلسية[١٠]، وقد وفرت عدداً هائلاً من الرقيق المسيحي.

بهذه الوسائل المتنوعة إذن، تكثّف الوجود المسيحي في المغرب الأقصى إبان عصر المرابطين بعد أن كان قد أوشك على الاندثار قبل وصولهم إلى الحكم.

(١) **الإسلام في المغرب والأندلس**، الترجمة العربية، القاهرة، دار نهضة مصر (د. ت.)، ص ٢٤٨.
(٢) مارمول: **إفريقيا**، م. س، ج ٢، ص ٥٦.
(٣) **نفسه**، ج ١، ص ٣١٩.
(٤) المراكشي: **المعجب**، م. س، ص ٢٤٧.
(٥) نقلاً عن: De Cenival: «L'Eglise chrétienne de Marrakech: au 13è siècle». *Hesperis*, 1927, p. 73.
(٦) **نفسه**.
(٧) ابن عذاري: م. س، ص ٢٣.
(٨) هذا الصنف من الجاريات المسيحيات هو الذي كان يتزوج منه الأمراء المرابطون. انظر: **الحلل**، م. س، ص ١٨٤ الذي يذكر أن أم علي بن يوسف كانت رومية.
(٩) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٦٤.
(١٠) السقطي: **رسالة في آداب الحسبة**، نشرة بروفنسال، باريس، ١٩٣١، ص ٤٨ - ٥٠.

أما بخصوص نصارى الأندلس الذين تسميهم الوثائق المسيحية بالمستعربين، فقد وجدوا بأعداد كبيرة قبل مجيىء المرابطين. ويعزى ذلك إلى طبيعة انتشار المسيحية بالمنطقة. إذ نعلم أنها عمت كل إسبانيا، على عكس المغرب الأقصى الذي لم تنتشر سوى في مناطق محدودة منه كما أسلفنا القول.

ومنذ الفتح الإسلامي، تم تمييز أهل الصلح الذين حافظوا على أرضهم وأموالهم(١)، بل إن الولاة أقطعوا الأراضي لأبناء الملك غيطشة(٢)، وأصبح النبلاء ورجال الكنيسة من أكبر الملاك.

وفي عصر الإمارة تقلد المستعربون المناصب العليا، فتولوا في عهد الأمير محمد شؤون الدواوين، ولم يتعرضوا لمضايقات تذكر، رغم حركة العصيان أو «الاستخفاف» التي قاموا بها في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي).

أما في عصر الخلافة، فثمة نصوص تكشف وفرة أعدادهم في معظم المدن الأندلسية، ووجود كنائس وأساقفة في مختلف المدن. ذكر ابن حيان(٣) أن الخليفة الناصر لدين الله (٣١٠ ـ ٣٥٠هـ) أمر «بإحضار عباس بن المنذر بن جاثليق أسقف إشبيلية، ويعقوب بن مهران أسقف بجانة، وعبد الملك بن حسان أسقف البيرة». واستمرت طليطلة مركزاً لرئاسة الأساقفة. وليس ثمة من يستطيع إنكار التسامح الذي حظي به المستعربون خلال هذا العصر، فحتى سيمونه(٤) المعروف بتعصبه، اعترف بمساواة المستعربين مع غيرهم من الطوائف الدينية في الحقوق.

وفي عصر الطوائف، استغلوا ضعف الأمراء ليشتملوا عليهم، ويستولوا على مقاليد الأمور، فزادت وضعيتهم تألقاً، وأصبحوا أصحاب الأمر والنهي. فما هي التغيرات التي طرأت على وضعيتهم تلك خلال الحقبة موضع الدراسة سواء في المغرب أو الأندلس؟

١) الوضعية الاقتصادية ـ الاجتماعية والدينية:

ذهبت بعض الدراسات الغربية المتحاملة إلى الطعن في المرابطين، واتهامهم باضطهاد المسيحيين. فقد ذكر دوزي(٥) أن التسامح الذي ساد في عصر الطوائف، صار يعد «جريمة» في عصر المرابطين بينما ذكر آخر(٦) أن هؤلاء عدّوا النصارى واليهود معاً مجرد «حشرات

---

(١) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج١، ص ١٠٧.

(٢) المقري: **نفح الطيب**، م. س، ج ١، ص ٢٦٦.

(٣) **المقتبس من أنباء أهل الأندلس** (القطعة الخاصة بعهد عبد الرحمن الناصر)، مدريد، المعهد العربي ـ الإسباني، ١٩٧٩، ج ٥، ص ٤٦٨.

(٤) *Historia de Los Mozarabes*, op. cit., p. 603.

(٥) *Recherches*, op. cit., p. 48.

(٦) Villard, *Les Touaregs au pays du Cid*, op. cit., p. 195.

طفيلية» حسب تعبيره. في حين أكد البعض[1] على تشجيعهم لكل اتجاه متعصب ضد المسيحيين. ناهيك عن عدد من الدراسات[2] التي نهج أصحابها النهج نفسه، فنحوا باللائمة على الملثمين، وكالوا لهم التهم جزافاً دون روية ولا تمحيص. فإلى أي حد تصدق هذه الأحكام؟ وهل كانت وضعية النصارى غير مريحة في العصر المرابطي؟

بتتبع النصوص ـ رغم تناقضها أحياناً ـ يتضح أن النصارى تمتعوا بمكانة اجتماعية محترمة، إذ شاركوا في مختلف مرافق الحياة الاجتماعية، وتقلدوا الوظائف والمهن على غرار سائر العناصر الاثنية الأخرى. غير أن بعضهم تعرض لمضايقات وصلت إلى حد النفي والتشريد. وعلى أي حال، سنعمل على استقصاء كافة النصوص التي تميط اللثام عن وضعيتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية خلال تلك الحقبة.

تمثلت أهم مراكز التجمعات النصرانية بالمغرب الأقصى في العاصمة مراكش على الخصوص، حيث اضطلعت الحاميات المسيحية بدور الحرس الأميري. وقد وصل عددها في أواخر العصر المرابطي إلى حوالى ٤ آلاف[3]. كما وجدت جالية مسيحية هامة في مكناسة بلغت نحو ثلاثة آلاف تكونت من النصارى المبعدين من الأندلس[4]. واستقبلت سلا بدورها طائفة مهمة من هؤلاء المبعدين[5]، ووجدت أعداد كبيرة منهم في فاس كذلك[6]. ومن المرجح أن تكون مجموعات أخرى من النصارى قد استقرت بمختلف المدن المغربية[7].

أما في الأندلس، فإن معظمهم استوطنوا غرناطة[8] وإشبيلية[9]، وبلنسية[10]، والبيرة[11]،

---

(١) Terrasse: *Islam d'Espagne*, op. cit., p. 140; *L'Espagne du moyen âge*, op. cit., p. 258.

(٢) Mercier: *Histoire de l'Afrique septentrionale*, Paris, 1888, p. 60; Dufourcq: *l'Europe Medievale sous la domination Arabe*, Paris, Hachette, 1978, p. 149 - 175؛ مجموعة من الدارسين: **تاريخ الحضارات العام: القرون الوسطى**، مجلد ٣، ص ٢٩٢؛ مجموعة من الدارسين العرب: **عصر المرابطين والموحدين في الأندلس**، ق١، ص ٤٢٠؛ لطفي عبد البديع: **الإسلام في إسبانيا**، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٣٤ و٣٥.

(٣) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣١.

(٤) ابن عذاري: **م. س**، (القسم الخاص بالموحدين)، ص ٢٤.

(٥) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٩٠.

(٦) الوزان: **إفريقيا**، م. س، ج١، ص ٢٠١.

(٧) استنتاجاً مما ذكره النويري أنهم كانوا يجبون الضرائب في مختلف المناطق انظر: **نهاية الأرب**، م. س، ج ٢٤، ص ٢٨٢؛ مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٨٤.

(٨) ابن عذاري: **م. س**، ج ٤، ص ٧٧.

(٩) لطفي: **م. س**، ص ٢٧.

(١٠) Lagardère: *op. cit.*, p. 101، وقد نقل ذلك عن: *La cronica general de Toda Espagna*؛ ابن عذاري: م. س، ص ٤١.

(١١) Lagardère: *op. cit.*, p 103.

وبطليوس[١] وطركونة[٢]، ومالقة[٣]. ناهيك عن استقرار بعضهم في البوادي[٤] لزراعة الأرض تحت رعاية أشياخ من بني جلدتهم[٥]، عارفين بالجباية اللازمة على رؤوسهم[٦]؛ وقد أبانت حملة ألفونسو المحارب سنة ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م عن تواجدهم في كافة بوادي الأندلس[٧]. ولمح إلى ذلك ابن حوقل[٨] بقوله: «وبالأندلس غير ضيعة فيها الألوف من الناس لم تمدن وهم على دين النصرانية روم». (انظر الخارطة في آخر الكتاب).

ومن الصعب التعرف على عدد المسيحيين ونسبتهم. غير أنه من المؤكد أن عددهم بدأ يتضاءل بسبب هجرتهم نحو الممالك النصرانية، وترحيل ألفونسو المحارب لعدد كبير من الأسر المسيحية[٩].

وقد درجوا على سكنى أحياء خاصة بهم. ففي مراكش خصص لهم حي بكل مرافقه الاجتماعية من حانات وأسواق لبيع الخمور ولحم الخنزير، وهو ما شاهده ابن تومرت بأم عينه، وجعله يتذمر ويعلن غضبه أمام أحد القضاة في مجلس الأمير علي بن يوسف[١٠]. كما خصص لهم حي خاص كذلك في مكناسة عرف بدرب الفتيان[١١]، فضلاً عن حي آخر حمل اسماً إسبانياً وهو درب فيرو[١٢].

غير أن سكناهم في أحياء خاصة، لم يحل دون مخالطتهم شرائح السكان. ذكر الطرطوشي[١٣] أن للفقيه ابن الحصار بقرطبة «جار نصراني يقضي حوائجه وينفعه». ورغم تحذيرات الفقهاء من التعامل مع النصارى، فإنهم لم يجدوا الآذان الصاغية في ميدان حساس كالتجارة. ولا غرو فقد تعامل الأندلسيون معهم بيعاً وشراءً[١٤]. وفي أمثال العامة ما يكشف

---

(١) ابن رشد: **نوازل ابن رشد**، م. س، ص ١٤٢.

(٢) الإدريسي: **نزهة المشتاق**، نشرة Dozy & Degoege، ليدن، ١٨٩٤، ص ١٩١. ويذكر أن عدد النصارى فيها قليل.

(٣) Lagardère: *op. cit.*, p. 110.

(٤) Dozy: *Recherches sur la litterature de l'Espagne au moyen âge*, op. cit., p. 27.

(٥) *Ibid.*, p. 106.

(٦) ابن الخطيب: م. س، ص ١١٣.

(٧) انظر **الحلل الموشية**، م. س، ص ٩٢.

(٨) **صورة الأرض**، م. س، ص ١٠٦.

(٩) سجّل لنا صاحب **الحلل الموشية** عدد المسيحيين في غرناطة الذين تطوعوا لمساعدة الفونسو المحارب فحدده بـ ١٢ ألفاً انظر: م. س، ص ٩١.

(١٠) الذهبي: **العبر في أخبار من غبر**، طبعة القاهرة، ج ٤، ص ٥٩؛ ابن خلكان: م. س، ج ٥، ص ٥٠.

(١١) المنوني: «التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور»، **مجلة الثقافة المغربية**، ١٩٧٢، ص ٢٣.

(١٢) **نفسه**، ص ٢٤.

(١٣) **سراج الملوك**، القاهرة، المطبعة الأزهرية، ١٣١٩هـ، ص ١٥٤.

(١٤) ابن رشد: م. س، ص ١٤٢.

عن دور التجارة في اندماجهم[١].

ومن المحتمل أن يكون المرابطون قد سلكوا النهج نفسه الذي سار عليه المسلمون منذ فتح المغرب والأندلس تجاه التنظيمات الاجتماعية والإدارية للطوائف النصرانية، إذ تركوا لها نظامها المدني والإداري المتمثل في نظام «القماسة» الذي كان يتولى إدارته «زعيم عجمة الذمة»[٢]. وتقوم الجماعات النصرانية بانتخاب هذا الأخير ليكون مسؤولاً عن كل ما يتصل بأمور النصارى. وقد احتفظت المصادر باسم أحد القومسات في الحقبة المرابطية وهو ابن القلاس[٣]. ويذكر أحد المؤرخين[٤] أن أحدهم ساهم بنفسه في إحدى المعارك ضد المرابطين، وأن عبداً من عبيد تاشفين بن علي طعن قومس الروم في معركة فحص البكارنة ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣م[٥]، مما يدل على أنه كان له دور خفي يتجلى في تدبيره المؤامرات والحروب ضد الدولة التي تحميه.

ومن الراجح أن يكون هناك قومس مركزي وقومسات صغار موزعين على كافة المدن الأخرى، ويدعى الواحد منهم Censor[٦]، يكلف بجمع الجزية المفروضة على النصارى بشكل منتظم[٧]، ويقدمها نيابة عنهم إلى السلطة المركزية[٨]، وهو ما يعكسه قول ابن الخطيب[٩]: «وكان يرأسهم أشياخ من أهل دينهم أولو حنكة ودهاء ومداراة ومعرفة بالجباية اللازمة لرؤوسهم».

وطرحت نوازل ابن الحاج[١٠] المعاصر للمرابطين بعض المشاكل المتعلقة بالطريقة التي تؤدى بها الجزية. فقد رأى بعض النصارى أن يدفعوها جماعياً بدل أدائها حسب الرؤوس، وفي حالة ما إذا بلغ أحد من أبنائهم الحلم لا يلزمه شيء، لكن إذا مات أحد من رجالهم البالغين، فإن قدر الجزية الجماعية يبقى كما هو عليه. والواضح أن هذه الطريقة تخالف نصوص الشريعة الإسلامية التي تنص على أن الجزية تؤدى على رأس كل ذمي بالغ، لذلك أثيرت كإشكالية في كتب نوازل الحقبة المدروسة.

---

(١) جاء في أمثالهم: «من فتح حانوت للتجار، يبيع من يهود ونصارى». انظر الزجالي: **ري الأوام**، م. س، ج ١، ص ٢٤٦.

(٢) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١٠٣.

(٣) ابن عذاري: م. س، ص ٧١.

(٤) ابن الخطيب: **أعمال الإعلام**، م. س، ج ٣، ص ٢٥٩.

(٥) ابن عذاري: م. س، ص ٩١. ويبدو أنه يسحب هذا الاسم على زعيم المسيحيين في الممالك النصرانية.

(٦) بروفنسال: **حضارة العرب في الأندلس**، الترجمة العربية، بيروت، دار مكتبة الحياة (د. ت)، ص ٧١.

(٧) Provençal: *Histoire de l'Espagne Musulmane*, T. III, p. 218.

(٨) مؤنس: **فجر الأندلس**، القاهرة، الشركة العامة للطباعة والنشر، ١٩٥٩، ص ٤٤٧.

(٩) **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١٠٧.

(١٠) **نفسه**، ص ٢٩٥.

وعلى الصعيد القضائي، كان للنصارى قضاء خاص، لم تكن الدولة تتدخل في شؤونه، إذ خصصت لهم قاضياً ينظر في أمور الجنايات والنزاعات عرف بقاضي النصارى. أما القضايا التي يكون فيها طرفا النزاع مسلماً ومسيحياً، فمن الطبيعي أن يفصل فيها قاضٍ مسلم طبقاً لأحكام الشريعة[١].

لكن النصوص تعوزنا بخصوص التنظيمات الاجتماعية لدى نصارى المغرب الأقصى، وإن كان يلوح أن الكتائب المسيحية عرفت أيضاً تنظيماً من هذا القبيل، إذ كان لها أمينها وقسيسوها[٢]، ولم تفرض عليهم أية قيود من ناحية اللباس والطعام[٣]. وعلى عكس ذلك لدينا نصوص إضافية حول المهن التي زاولوها. وحسبنا أنهم تقلدوا مختلف الوظائف بدءاً من الخطط الإدارية حيث استخدمهم المرابطون داخل البلاط، وفي الحرس والجيش وصناعة الأسلحة وحفظ الذخائر. وظهر منهم قادة محنكون من أمثال الروبيرتير الذي اعتبره ابن الأبار[٤] «من كبار قوادهم وأبطال رجالهم». كما تولوا جباية الضرائب في عهد علي بن يوسف[٥]، فضلاً عن اشتغالهم بالطب[٦] والتجارة[٧]. وهذا ما جعل الأمير تاشفين بن علي يوجه أمره في رسالة مؤرخة بسنة ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م بـ «ألا يتصرف أحد منهم في أمور المسلمين لأنه من فساد الدين»[٨]. غير أن ذلك لم يحل دون وصول بعضهم إلى مكانة اجتماعية مرموقة. فقد وُصف أحد النصارى بأنه «ذو جاه ومقدرة»[٩] كما أن بعضهم كسب ثروات طائلة بطرق غير شرعية في عصر ملوك الطوائف، وتمكن من الاحتفاظ بها لنفسه عن طريق التملص والاحتماء وراء أصحاب النفوذ والجاه[١٠]. وحظوا برعاية الدولة خاصة في عهد علي بن يوسف الذي كان يحبوهم بعطفه وصلاته، حتى إن إحدى الوثائق المسيحية أكدت أن تعلقه بالنصارى فاق تعلقه برعيته، وأنه أنعم عليهم بالذهب والفضة وأسكنهم القصور[١١]، لذلك أخلصوا له، ولم يكن من مصلحتهم قط الخروج عن ولائهم له[١٢].

---

(١) لطفي: م. س، ص ٢٨.

(٢) خوسي اليماني: م. س، ص ٣٥.

(٣) دندش: م. س، ص ٣٣.

(٤) **الحلة السيراء**، م. س، ج٢، ص ١٩٣؛ Deverdun: *Marrakech*, op. cit., p. 138.

(٥) النويري: م. س، ج ٢٤ ص ٢٨٢؛ مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٨٤؛ الزياني: «الترجمان المعرب» (مخ)، م. س، ص ٢٨٤؛ حمدي عبد المنعم حسين: **تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٦، ص ٣٣٧.

(٦) ابن الزيات: **التشوّف**، م. س، ص ٣٢٣.

(٧) مارمول: م.س، ج ٢، ص ١٢٨.

(٨) مؤنس: **نصوص سياسية...**، م. س، ص ١١٣.

(٩) ابن الحاج: م. س، ص ١١٩.

(١٠) **نفسه**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(١١) Villard, *op. cit.*, p. 234، وقد نقل الرواية عن مدونة الفونسو السابع.

(١٢) بروفنسال: م. س، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

أما نصارى الأندلس فقد تعاطوا العمل الزراعي. ومما يقوم دليلاً على اتقانهم عمارة الأرض أن ألفونسو السادس حمل معه عدداً من معاهدة غرناطة لعمارة أرض طليطلة[1]. وعندما تم ترحيلهم إلى المغرب الأقصى، اشتغلوا في الزراعة بحكم طبيعة عملهم من قبل، والطبيعة الزراعية للمدن التي أقاموا فيها[2].

ومن المظاهر الاجتماعية الأخرى الخاصة بالنصارى، نشير إلى أن الدولة المرابطية خصصت لهم مقابر خاصة[3] تمشياً مع عوائدهم وتقاليدهم في دفن موتاهم. وقد عرفت إحدى هذه المقابر في مكناسة بمقبرة الذميين[4].

ولا تعوزنا الأدلة في إبراز مدى احترام المرابطين لحقوقهم الاجتماعية، والضرب على أيدي كل من حاول المس بها. فقد ورد عند ابن عذاري[5] أن مجموعة من مسيحيي غرناطة ذهبت إلى بلاط علي بن يوسف لتقديم شكوى حول العسف والجور الذي تعرضت له من قبل عامل المدينة عمر بن يناله. فلما ثبت للأمير حجتهم أمر بسجنه «وأنصفهم من ظلاماتهم». كما لم يجد القاضي ابن رشد[6] أي حرج في تحويل حكم كان لصالح مسلم إلى نصراني ثبت أن حقه قد هضم.

ويستشف من روايات أخرى أن النصارى لم يمنعوا من تناول الخمور[7]. كما سُمح لهم باستغلال المرافق الاجتماعية الضرورية، إذ تنص إحدى فتاوى ابن رشد[8] على عدم منعهم من استقاء المياه مع المسلمين من الصهاريج، بل سمح لهم بالخروج مع المسلمين في صلاة الاستسقاء[9].

لكن هذه القرائن التي تؤكد الوضعية المحترمة للمسيحيين، تعارضها دلائل أخرى تثبت ما تعرضوا له من تشدد من طرف الفقهاء وصل إلى حد الميز العنصري. فقد دعا ابن

---

(١) ابن عذاري: م. س، ص ٣٦؛ عزالدين أحمد موسى: م. س، ص ١٠٩.

(٢) مثلاً سلا ومكناسة.

(٣) البرزلي: «جامع مسائل الأحكام، مما نزل بالمفتين والحكام» (مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم د. ٤٥٠)، ص ١٦٣.

(٤) انظر **حوالة مكناس الكبرى**، رقم ٥، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٨.

(٥) **البيان**، م. س، ج ٤، ص ٧٧.

(٦) مؤلف مجهول: كتاب «نوازل في الفقه» (مخ)، ص ٢٨. وقد نقل عن ابن رشد.

(٧) مؤلف مجهول: «طبقات المالكية» (مخ خ. ع. و. م. رقم د ٣٩٢٨) ص ٣٠٨. وإليك نص الرواية التي تثبت ذلك: «وعثر أعوانه ـ القاضي أبو بكر بن العربي ـ على حامل خمر، فباحثه وتخفى في سؤاله ليجد في لفظه طريقاً إلى عقابه، فطمس الرجل أمره وأبهم حجته فقال: عندي خادم رومية على دينها فابتعتها وحملتها إليها» فتركه القاضي لشأنه.

(٨) مؤلّف مجهول: «طبقات المالكية»، م. س، ص ٢٩٣. وقد نقل الفتوى عن ابن رشد.

(٩) ابن المؤقت المراكشي: **تعطير الأنفاس في التعريف بالشيخ أبي العباس**. (مطبعة حجرية) د. م. و. د. ت.، ص ٤٠.

عبدون[١] إلى منع دخول المسيحيات الكنائس باستثناء أيام الاحتفالات والأعياد، بدعوى أنهن يقمن بأعمال الدعارة مع القسيسين، ودعا كذلك إلى إجبار أهل الذمة على الخدمة في المهن الرذيلة كجمع الأزبال وخدمة الدواب[٢]، بل حاول إرغامهم على الختان[٣]. كما طالب بعدم بيع الكتب للنصارى لأنهم يترجمونها وينسبونها إلى بني جلدتهم[٤]. وأرغمهم على لباس زي خاص يخالف زي المسلمين. لكن يبدو أن النصارى تزيوا باللباس العادي، بل تأنقوا في ذلك، مما حدا بالجرسيفي[٥] إلى التشدد في الحيلولة دون التشبه في لباسهم بالمسلمين والتأنق في ذلك، وأجبرهم على وضع إشارة يتميزون بها كالشكلة للذكور، والخلخل للإناث. وطالب بمنعهم من إظهار الخمر والخنزير في أسواق المسلمين، وعدم الإشراف على هؤلاء من منازلهم[٦]. كما أن السقطي[٧] طلب من الرعية ألا يبيعوا صبياً أو صبية من أهل الذمة يهوداً ونصارى. وبالمثل أفتى الفقيه الطرطوشي[٨] «بتحريم جبن الروم التي تأتي بها النصارى».

لكن يخيل إلينا أن كل ما جاء في كتب الحسبة والمصنفات الفقهية، هو محاولة تجاوز أحداث وقعت. فالمحتسب بحكم وظيفته الدينية، كان يهدف إلى إصلاح السلوك الاجتماعي، والحفاظ على الحد الأدنى من الأخلاق في التعامل. لكن ذلك ظل مجرد طموح تجاوزه الواقع. لذلك تعامل معه بعض الفقهاء بنوع من الواقعية والمرونة. ونعتقد أن الفقيه ابن الحاج مثّل هذا الاتجاه الواقعي. فقد سعى إلى «منع أهل الذمة من صنع الخمر بالزبيب» لكن بمرونة كبيرة تُفهم من قوله حين أضاف إلى أمره بالمنع: «ومن كان معه شيء يسير ترك له»[٩].

بعيداً عن هذا الاتجاه، استأسد بعض الفقهاء في الحيلولة دون اقتناء النصارى للخمور[١٠]. ودعا آخرون إلى تجنب ذبائح النصارى[١١]، وعدم بيع المصاحف لهم[١٢]، وتجنب الاتجار معهم لتعاملهم بالربا[١٣]. كما تشددوا في أحكامهم، فاعتبروا زنا الذمي

(١) ابن عبدون، م. س، ص ٤٨.
(٢) م. ن، ص. ن.
(٣) نفسه، ص ٤٩.
(٤) نفسه، ص ٥٧.
(٥) رسالة في الحسبة، م. س، ص ٤٨.
(٦) نفسه، ص ٢٢.
(٧) نفسه، ص ٥٧.
(٨) ابن عجيبة: «أزهار البستان في طبقات الأعيان» (مخ خ. ح. رقم ٤١٧)، ورقة ٣١ أ.
(٩) «نوازل ابن الحاج» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ج ٥٥)، ص ٢٩٥.
(١٠) ابن زكون: «اعتماد الحكام في مسائل الأحكام» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ق ٤١٣)، ص ٣٩١.
(١١) ابن رشد: م. س، ج ٣، ص ٣٠٢، تحقيق التوجكاني.
(١٢) الغالي اللجائي: «مقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام» (مخ خ. ح. رقم ٩٦٥)، ص ١٤٤. وقد نقل هذا الحكم عن ابن رشد، م. س.
(١٣) ابن رشد: م. س، ص ٣٠٢.

بالمسلمة طوعاً أو كرهاً مدعاة لنقض ذمته[١]، وأن أحباس الكنيسة التي صيِّرت مسجداً لا تعود للنصارى لأن أهلها غير صلحيين[٢].

ومن الثابت أيضاً أن كثيراً من المسيحيين تعرضوا للاسترقاق والعبودية إلى جانب أشكال الابتزاز والضغوط التي أدت بهم إلى الهروب، حتى إن النوازل المعاصرة تحدثت أحياناً عن «أبوق العبيد النصارى»[٣]. وكانوا من الكثرة ما جعل المسلمين يفتدون بهم أسراهم[٤]. وقد حالف الحظ بعضهم، فتمكنوا من افتداء أنفسهم بمالهم الخاص، فأثبتوا ذلك في عقود تشهد بحريتهم[٥]، بينما منع افتداء الأسير النصراني الصغير طمعاً في إسلامه[٦]. ومن المؤكد كذلك أن بعض النصارى اشتغلوا خدماً في البيوتات[٧]، وهم الذين سموا بالمماليك. ويستشف من بعض كتب العقود والوثائق أنه كان بإمكان المملوك النصراني أن يحصل على حريته من مالكه المسلم مقابل تعهده بأداء مبلغ من المال له. لكن إذا ما عجز، يصبح في عداد الرقيق من جديد[٨]. غير أن هناك من المماليك من ساعدهم الحظ في الحصول على حريتهم دون مقابل، بل إن بعض الأثرياء المسلمين أورثوا مماليكهم ثروات طائلة. فقد ورد عن ابن الأبار[٩] في وثيقة مؤرخة برجب سنة ٥٢٢ هـ وصية «تتضمن تنفيذ أبي عمران عهد أبي علي بإعتاق مملوكه مبشر الرومي الأصل، وإعطائه من صريح متروكه ما لا يأتي في منزله أولو الفضل».

أما موقف العامة من النصارى، فتميز بالتذبذب. ففي الوقت الذي حذرت أمثالهم من التعامل معهم، وسخرت من كنائسهم[١٠] تكشف النوازل أنهم تعاملوا معهم حفاظاً على مصالحهم. ووصل هذا التعامل إلى حد مشاركتهم في احتفالاتهم وعاداتهم، بل والتزوج بهم كما سنفصل بعد قليل.

---

(١) البرزلي: م. س، ص ٢١٦.

(٢) محمد بن عياض: «مذاهب الحكام في نوازل الأحكام» (مخ خ. ح. رقم ١٠٤٢) ورقة ٥٠. ومعلوم أنه نقل عن أبيه القاضي عيّاض.

(٣) ابن الحاج: م. س، ص ٥٠. وانظر أيضاً نازلة لابن رشد أوردها ابن سلمون في «العقد المنظم للحكام»، م. س، ورقة ١٣٤ ب.

(٤) ابن رشد: م. س، ص ٤٧؛ الونشريسي، م. س، ج ٢، ص ٢١٣.

(٥) الونشريسي، م. س، ج ٢، ص ١٧٩.

(٦) **نفسه**، ص ١٩١.

(٧) مؤلف مجهول: **طبقات المالكية**، م. س، ص ٣٠٨؛ ابن عذاري: م.س، ص ٩٣، ٩٤؛ ابن عبد الملك: م. س، ج ١، ق ١، ص ٢٤٠: ترجمة أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة.

(٨) الجزيري: «المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود»(مخ خ. ح. رقم ٥٢٢١، وكذلك النسخة رقم ١٢٦٦١)، ص ٢٣٧.

(٩) **المعجم في أصحاب أبي علي الصفدي**، م. س، ص ١٨٩.

(١٠) قالت أمثالهم: «افقر من ناقوس طبلس الذي كان من قرع ولسان من كلخ». مثل رقم ٤٨٦: الزجالي: م. س، ق ١، ص ٢١٣.

وإذا كانت النصوص الآنفة الذكر تسمح بالقول إن نصارى المغرب الأقصى تمتعوا بوضعية اقتصادية اجتماعية هامة رغم بعض المضايقات التي تعرض لها المماليك، فإن مسيحيي الأندلس تعرضوا لمحنة شديدة شكلت مَعْلمة أساسية في العصر المرابطي، وهو ما يعرف بمحنة التغريب، إذ تم إبعادهم ونفيهم قسراً من الأندلس نحو بلاد العدوة. فما هي الأسباب الحقيقية لهذا التغريب؟

قبل تحليل ذلك، لا بد من الوقوف عند بعض القضايا التي يكتنفها الغموض بصدد هذا الحدث في المصادر التاريخية. فقد أجمعت معظم هذه المصادر على عملية التغريب والإبعاد، ولكنها اختلفت في تحديد سنة وقوعها. فابن عذاري[١] وابن الخطيب[٢] يحددانها بسنة ٥١٨ هـ/ ١١٢٥م، بينما جعلها النباهي[٣] وصاحب **الحلل الموشية**[٤] سنة ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م. ونحن نرجح أن تكون سنة ٥٢٠ هـ هي الصحيحة لأن غزوة ابن رذمير (ألفونسو المحارب) لم تنته إلا في تلك السنة وبالذات في الثالث عشر من صفر. وبعدئذ سافر ابن رشد مباشرة إلى مراكش لإقناع علي بن يوسف بتغريب المسيحيين، ثم عاد إلى قرطبة حيث اخترمته المنية في السنة نفسها بتاريخ ١١ ذي القعدة. ويزكي ابن خير الإشبيلي[٥] هذا الاستنتاج إذ ذكر في فهرسة شيوخه أنه التقى بالفقيه الأندلسي أثناء اجتيازه للعدوة في أول ربيع الآخر سنة ٥٢٠هـ.

وإذا كانت المصادر قد اختلفت في تحديد سنة الإبعاد، فإنها أجمعت على أن السبب الذي حدا بعلي بن يوسف إلى إصدار ذلك القرار يكمن في المكائد التي حاكها نصارى غرناطة لتمكين ألفونسو المحارب من المدينة، وذلك بعد استفتاء ابن رشد الذي أفتاه «بتغريبهم وإجلائهم من أوطانهم، وهو أخف ما يؤخذ به من عقابهم»[٦]، وعدّ تعاونهم مع ألفونسو نقضاً للعهد وخروجاً من الذمة[٧]. لكن المصادر لم تفصح عن المسيحيين الذين صدر القرار في حقهم، هل هم معاهِدة غرناطة فحسب كما تشير إلى ذلك رواية ابن الخطيب[٨]، أم أن القرار طال جميع معاهِدة الأندلس كما تنص على ذلك الروايات الأخرى بما في ذلك الرسائل الرسمية؟[٩].

---

(١) ابن عذارى، م. س، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١١٩.

(٣) **المرقبة العليا**، م. س، ص ٩٩.

(٤) **الحلل**، م. س، ص ٩١.

(٥) **فهرست ابن خير الإشبيلي**، تحقيق كوديرا وريبيرا، القاهرة، (ط ٢) ١٩٦٣ ص ٤٥٣.

(٦) ابن الخطيب: م. س، ص ١٢٠. وانظر رواية ابن الوزان الذي جمع نوازل ابن رشد حول سفر ابن رشد إلى مراكش وتفاصيل عودته عند دوزي: م. س.

(٧) مؤلِّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٩٠.

(٨) م. ن، ص. ن.

(٩) محمود مكي: «وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين»، **صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية**، المجلدان ٧ ـ ٨، سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠. رسالة ١، ص ١٦٧. ويعبر صاحب **الحلل الموشية** عن ذلك بقوله: =

نميل إلى ترجيح الرواية الثانية استناداً إلى رسالة أوردها الونشريسي[1] على لسان علي بن يوسف حول بيع أملاك نصارى إشبيلية الذين أبعدوا إلى مكناسة. كما أن المصادر المسيحية تؤكد ذلك وتبين أن عمليات الإجلاء تمت على ثلاث دفعات، وأنها شملت كلاً من مالقة، وغرناطة وإشبيلية[2].

سكتت المصادر كذلك عن ذكر عدد المسيحيين الذين تم إجلاؤهم من غرناطة، باستثناء رواية تؤكد أن الذين تطوعوا لمساعدة ألفونسو المحارب، وكتبوا أسماءهم ضمن لائحة بعثوها إليه بلغوا ١٢ ألفاً[3]. ولكنها لا تعكس الرقم الحقيقي للنصارى المبعدين لأننا لا نعرف هل شمل النفي هؤلاء المتطوعين فحسب أم غيرهم. كما أن هذا الرقم لم يشمل نصارى مالقة وإشبيلية.

وعلى كل حال، فإن ما يهم الدارس في المقام الأول، هو البحث عن الدوافع الحقيقية الكامنة وراء عملية التغريب. ترجع معظم الدراسات الغربية أسباب ذلك إلى الاضطهاد الذي ألم بمسيحيي غرناطة، لكنها تختلف حول الأسباب العميقة التي دفعت هؤلاء إلى مد يدهم لألفونسو المحارب. فالبعض[4] عزا ذلك إلى عوامل سياسية تتجلى في رفضهم السيطرة الإسلامية عموماً والمرابطية على الخصوص، بينما فسرها البعض[5] بانعدام روح التسامح لدى المرابطين، في حين اختزلها باحثون آخرون[6] في مجرد حادث هدم إحدى الكنائس. وأعوزت بعضهم[7] الحجج الدامغة فبرروا ذلك بمجرد «حماية» قام بها ألفونسو المحارب لبني جلدته.

سبب هذا التخبط - فيما نرى - يكمن في عزل عملية التغريب عن جذورها الاقتصادية، لذلك قلّة من الدراسات فطنت إلى الدوافع الحقيقية التي كانت وراء هذا الحدث، وإن كانت ظنون لاغاردير[8] حامت حولها حين أشار إلى أن حملة ألفونسو كانت مهيئة ومخططة،

= «ونفذ عهده إلى جميع بلاد الاندلس بإزعاج المعاهدين إلى ناحية مكناسة وسلا وغيرها من بلاد العدوة».

(١) **المعيار**، م. س، ج ٨، ص ٥٦ - ٥٧.

(٢) تم الجلاء الأول من مالقة سنة ١١٠٦م، والثاني من غرناطة سنة ١١٢٦م، أما الثالث فمن إشبيلية سنة ١١٣٨م.

(٣) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٩١.

(٤) أشباخ: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، م. س؛ Descola: *Histoire de l'Espagne Chrétienne*, Paris, Edi.. Laffont, p. 107. ويرى غودار «أن المسيحيين أرادوا استغلال الصراع المرابطي - الموحدي لكسر شوكة المرابطين» انظر: Godard: *op. cit.*, p. 317.

(٥) Palencia (G): *Aspectos sociales de la Espagna Arabe*, Madrid, 1964, p. 19.

(٦) Dozy: *Histoire des Musulmans d'Espagne*, Leiden, 1932, T. III, p. 159.

(٧) V. Piquet: *L'Espagne des Maures*, p. 89.

(٨) Lagardère (V.): «Communautés Mozarabes et pouvoir Almoravide en 519H.», *S.I*, Tome LXVII, Paris, 1988, p. 100.

واستهدفت إجلاء المسيحيين الراغبين في الهجرة إلى المناطق المسيحية في الشمال لتعميرها وتنمية زراعتها. يضاف إلى هذا التفسير الهام ما تميزت به غرناطة من «كثرة فوائدها من القمح والشعير والكتان وكثرة المرافق من الحرير والكروم والزيتون وأنواع الفواكه»[١]. فمما لا جدال فيه أن إبعاد العنصر المسيحي هدف إلى قطع أحلام ألفونسو بمعاودة الهجوم على مدينة بهذا الحجم من الأهمية الاقتصادية، والحيلولة دون هجرة الأيادي العاملة لتعمير المناطق الفارغة التي استردتها القوى النصرانية، وعدم حرمان بيت المال من موارد هامة تتجلى في الجزية التي كان يؤديها أكثر من ١٢ ألفاً من المعاهِدين، فضلاً عما كان يجبى من ضرائب على أراضيها الخراجية. ومما يدل على صحة هذا الاستنتاج أن ألفونسو السابع كان قد ضم إليه قبل ذلك عشرة آلاف عائلة مسيحية خلال حملته المشهورة، حملها معه إلى أراغون. ولعل هذا ما أغضب الحكم المرابطي وجعله يقوم بترحيل معاهِدة غرناطة لمنع تكرار هذه العملية[٢]. كما هدف من وراء ذلك إلى استغلال الخبرة المسيحية وتنمية الأراضي الزراعية، وجلب الأيدي العاملة الماهرة نحو المغرب الأقصى.

ومهما كان الأمر، فقد تم ترحيل هؤلاء المسيحيين الذين لاقوا كل أشكال العناء والشقاء أثناء سيرهم، فضلاً عن الأمراض التي فتكت بالعديد منهم، وهو ما عبّر عنه أحد المؤرخين[٣] بقوله: «وأكلتهم الطرق ونسفتهم الأسفار، ونزل فيهم الوباء، وفرقهم الله شذر مذر، وأحل بهم عاقبة مكروههم». فسر أشباخ[٤] هذا النص تفسيراً خاطئاً فأشار إلى أن تغير الطقس هو الذي سبب لهم هذا المصير، لكننا لا نوافقه على رأيه، لأن طقس الأندلس لا يختلف عن طقس المغرب الأقصى[٥].

وقد استغلت بعض الدراسات الأجنبية هذا الحدث، فنفخت فيه، وأعطته أبعاداً أكثر من حجمه الحقيقي حتى خيل للبعض[٦] أنه كان خطة محكمة لإخلاء الأندلس من المسيحيين، بينما وصفها أحد الدارسين[٧] «بخطة لتصفية الأهالي»، في حين ذهب البعض بعيداً حين شبّه

(١) مؤلّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٩١.

(٢) M. De Cheunier: *Recherches historiques sur les Maures et histoire de l'empire du Maroc*, Paris, 1787. p. 27.

(٣) ابن عذاري: م. س، ص ٧٣؛ Godard: *op. cit.*, p. 317.

(٤) يوسف أشباخ: م. س، ص ٤٨٢.

(٥) حركات: **النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين**، م. س، ص ١٥٣.

(٦) Dufourcq: «Les Mozarabes du 12è siècle et le pretendu «eveque» de Lisbonne», *R.H.C.M*, 1968, p. 125. وانظر أيضاً برتران: Bertrand: *Histoire de l'Espagne*, Paris, Fayard, p. 251. وقد برر فكرته بالاستناد على نص للمراكشي يذكر فيه عزم يوسف بن تاشفين على تصفية المسيحيين من الأندلس. لكن الملاحظ أنه حمّل النص ما لا يحتمل إذ قصد منه يوسف بن تاشفين القوى النصرانية في الأندلس وليس أهل الذمة الخاضعين للسلطة الإسلامية.

(٧) Dufourcq (C.E): *La vie quotidienne dans l'Europe mediéval sous la domination arabe*, Paris, Hachette, 1978, p. 235.

عملية التغريب بما قام به الملوك الكاثوليك بعد ثلاثة قرون عندما طردوا العرب الموريسكيين من الأندلس[1]. وفسرها باحثون آخرون[2] بأنها محاولة لإضعاف إيمان هؤلاء المسيحيين عن طريق توطينهم في أرض يجهلونها، وبين جماعات إسلامية تمارس عليهم كل أنواع الضغوط.

نعتقد أن الحدث، رغم خطورته، لا يستحق كل هذا التضخيم. فمن الأكيد أولاً أنه لم يتم ترحيل وإبعاد جميع مُعاهِدَة غرناطة، بل بقي منهم عدد لا يستهان به[3]. وإذا كان ڤيلار[4] ودوزي[5] يزعمان أن المجموعة المتبقية اختبأت في الجبال أو احتمت بذوي النفوذ من الأعيان المسلمين وأنها تعرضت للقتل، فإن النصوص لا تعزز رأيهما. فقد أورد ابن عذاري[6] نصّاً هامّاً يوضّح أنه بعد سنتين من هذا الحادث وفدت مجموعة من نصارى غرناطة على مراكش لرفع شكوى ضد عاملها عمر بن يناله، فأنصفهم من ظلاماتهم، وهو ما يعني أن المسيحيين ظلوا موجودين في غرناطة، تُمَارَس عليهم أحكام أهل الذمة.

صحيح أن بعض المدن مثل مالقة وأشبونة، عرفت انخفاضاً كبيراً في عدد النصارى كما تؤكد ذلك وثيقة نصرانية، عبارة عن خطبة ألقاها أحد الأساقفة أمام الجيوش الصليبية التي وصلت من شمال أوروبا للمساهمة في إحدى الحملات الصليبية. وحسب ما جاء في هذه الخطبة[7]، فإن عدد المسيحيين في إسبانيا انخفض، ولم تبق سوى أعداد قليلة في بعض المدن. لكن مع ذلك ظلت الطوائف المسيحية متجمعة في إشبيلية ومدينة سالم ونبلة وغرناطة[8]، دون إغفال هجرة كثير من المسيحيين نحو الممالك النصرانية عن طواعية[9]، أو تحت الإكراه والضغط[10].

حصيلة القول إن الطائفة المسيحية رغم ما عرفته أحياناً من مضايقات، فإنها حظيت على العموم بتسامح قل أن نجد نظيره بالنسبة للمسلمين الذين عاشوا في «دار الحرب». فكيف كانت وضعيتها الدينية؟

الوضعية الدينية:

إن الإجابة عن هذا التساؤل انطلاقاً من النصوص المتاحة تجعل الباحث يخرج

---

(١) Bertrand: *op. cit.*, pp. 250-51.

(٢) Dozy: *Histoire des Musulmans d'Espagne*, op. cit., T.3, p. 160.

(٣) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١٢٠.

(٤) Villard, *Les Touaregs*, op. cit., p. 127.

(٥) Dozy: *op. cit.*, p. 160؛ وكذلك كتابه: *L'Histoire de l'Islamisme*, Paris, Maisonneuve, 1879, p. 368.

(٦) ابن عذاري: م. س، ص ٧٧.

(٧) Dufourcq: *Les Mozarabes*, op. cit., p. 127. Obstern: *Conquista de Lisboa ed por jose Augusto de: Ooiveira*, (Lisbon, 1936), p. 50.

(٨) *Ibid.*, p. 130.

(٩) Lagardère: *op. cit.*, p. 106.

(١٠) Dalche et Dufourcq: *Histoire économique et sociale de l'Espagne Chrétienne au moyen âge*, Paris, A. Colin, 1976, p. 100.

بخلاصات متباينة نتيجة اختلاف النصوص، وإن كان من المؤكد أن الصورة القاتمة التي استخلصها بعض الدارسين الغربيين غير منصفة[١].

حقاً إن بعض الأحداث كشفت عن تعصب المرابطين وتشددهم، من ذلك هدم بعض الكنائس؛ فقد أورد ابن الخطيب[٢] على لسان ابن الصيرفي مؤرخ المرابطين أن يوسف بن تاشفين أمر بهدم كنيسة البيرة سنة ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨م بعد أن استفتى الفقهاء في ذلك حتى «صُيّرت قاعاً». وتضمنت أحكام ابن سهل[٣] قاضي المرابطين على غرناطة فتوى تبيح هدم الكنائس، وعدم السماح بإنشاء كنائس جديدة في مدائن المسلمين، لأن الفقهاء اعتبروا أراضي الأندلس التي أقام فيها المسيحيون أراضي عنوية، ولذلك لم يسمحوا لهم ببنائها حسب مقتضيات التشريع المالكي[٤].

وفي السياق نفسه، تشير نازلة أخرى إلى أن المرابطين استولوا على أحباس إحدى الكنائس ثم حولوها إلى مسجد[٥]. كما منعوا مسيحيي إشبيلية من ضرب نواقيسهم[٦].

مع ذلك ليس ثمة دلائل تؤكد أن جل الكنائس تعرضت للمصير نفسه، كما زعم دوزي[٧]؛ فبالنسبة للأندلس ثمة شواهد تثبت وجودها في كثير من المدن الأندلسية. فابن عبدون[٨] تحدث في رسالته عن كنيسة إشبيلية. وأشار أبو حامد الغرناطي[٩]، وهو معاصر كذلك للمرابطين، إلى كنيسة قرب مدينة غرناطة. كما وجدت بالمرية أيضاً كنيسة صغيرة كان يؤمها جل المستعربين القاطنين في تلك المدينة[١٠]. وظلت بعض الكنائس موجودة حتى القرن الثامن الهجري[١١]، مثل كنيسة الأسرى بقرطبة التي حظيت بالتقديس والتعظيم[١٢]، ثم كنيسة

---

(١) انظر على سبيل المثال: Dozy: *Recherches...*, op. cit., p. 318.

(٢) **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١١٣ ـ ١١٤؛ عباس نصر الله: **دولة المرابطين**، ص ١٧٧؛ Dufourcq: *La vie quotidienne...*, op. cit., p. 72; Dozy: *L'Histoire de l'Islamisme*, op. cit., p. 177.

(٣) «نوازل الأحكام في مذاهب الحكام»، مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ق ٣٧٠، ص ٣٢٤؛ الونشريسي: م. س، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٤) الونشريسي: م. س، ج ٢، ص ٢٤٠.

(٥) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٤٩ ب.

(٦) ابن عبدون: م. س، ص ٥٥.

(٧) Dozy: *Histoire des Musulmans d'Espagne*, op. cit., T.3. p. 159; Bertrand: *op. cit.*, p. 250.

(٨) ابن عبدون: م. س، ص ٤٨.

(٩) كتاب **تحفة الألباب**، نشرة G. Fernand في **المجلة الآسيوية**، القسم الثاني: أكتوبر / نوفمبر ١٩٢٥، ص ٢٣٥.

(١٠) سيد عبدالعزيز سالم: **تاريخ مدينة المرية قاعدة الأسطول الأندلسي**، بيروت، ١٩٧١، ص ٢٦.

(١١) القزويني: **آثار البلاد وأخبار العباد**، م. س، ص ٥٥٢.

(١٢) المقري: **نفح**، م. س، ج ١، ص ٥٢٠.

حومة الجبل بلورقة[١]، فضلاً عن كنيسة شهيرة بأونبة[٢].

أما في المغرب الأقصى، فمعلوماتنا حول الوضعية الدينية للمسيحيين يلفها بعض الغموض الناتج عن ضبابية بعض النصوص وعدم وضوحها. فإذا كان البكري[٣] قد أشار إلى وجود جماعات مسيحية في تلمسان حوالى منتصف القرن الخامس الهجري، وذكر أن لها «كنيسة معمورة»، فإن شهادة الحميري[٤] حول وجود كنيسة في سبته شهادة عامة لا تمكن من ضبط الفترة التاريخية التي أسست فيها. وبالمثل فإن التنظيم الكنسي في مراكش يظل مبهماً. فبعض النصوص تؤكد أن المسيحيين، سواء تعلق الأمر بأهل الذمة المبعدين نحو المغرب أو الحاميات العسكرية المرتزقة، سمح لهم بتشييد الكنائس في المناطق التي نزلوا بها. كما سمح لهم بإقامة شعائر دينهم. وفي هذا الصدد أورد الونشريسي فتوى لابن الحاج تسمح للنصارى ببناء الكنائس في مناطق إقامتهم، شريطة ألا يضربوا النواقيس[٥]. وتزكي هذه الفتوى رواية أخرى وردت عرضاً عند البيدق[٦] يذكر فيها أنه في سنة ٥٥٠هـ/ ١١٥٥م أي نحو تسع سنوات بعد سقوط المرابطين، قام الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي «بغرس بحيرة أمام شنطلولية». ولا شك أن مصطلح «شنطلولية» يعبر عن اسم كنيسة قديمة سميت باسم «القديسة أوليلة». ومن ثم فهو تحوير لاسم Saint Eulalie[٧]. ومما يؤكد ـ في اعتقادنا ـ صحة هذا التحوير أن البيدق كان ينطق السين العجمية بالشين. مصداق ذلك نطقه لمصطلح السينيور بالشينيور[٨]. وللنص مغزى عميق في الدلالة على وجود كنيسة بمراكش في العصر المرابطي.

يضاف إلى ذلك رواية مسيحية لا تقل عنها أهمية وردت في «أخبار الإمبراطور ألفونسو السابع»[٩] مفادها أنه بعد استيلاء الموحدين على مراكش سنة ٥٤١هـ/ ١١٤٦م، رجع إلى طليطلة عدد من المسيحيين الذين استخدموا في الجيش المرابطي مع قساوستهم، وهي رواية تتكامل مع رواية عربية تذكر أن عبد المومن بن علي خيَّر بعد دخوله مراكش أهل الذمة بين الإسلام أو القتل أو الرجوع إلى الديار الإفرنجية[١٠]. وبما أن الميليشيات المسيحية كانت قد

---

(١) القزويني: م. س، ص ٥٥٦.

(٢) الحميري: م. س، ص ٦٣.

(٣) **المغرب**، م. س، ص ٧٦.

(٤) **الروض المعطار**، م. س، ص ٣٠٣.

(٥) **المعيار**، م. س، ج ٢، ص ٢١٥، ٢٤١.

(٦) **أخبار المهدي بن تومرت**، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر، ١٩٨٦، ص ١١٤.

(٧) انظر هامش ٤ من المصدر نفسه تحقيق المحقق. وكان الأستاذ بروفنسال قد تنبه إلى هذا الاسم عندما حقق المصدر المذكور ووافقه في ذلك Deverdun انظر كتابه: *Marrakech*.., op. cit., p. 139.

(٨) انظر **المصدر نفسه**، ص ٦٩ مما يدل على صحة استنتاج بروفنسال.

(٩) وردت عند دوجنيفال: Degenival: *op. cit.*, p. 72.

(١٠) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، م. س، ج٥، ص ٢٨١.

قدمت له يد العون أثناء حصار مراكش[1]، فليس من المستبعد أن يكون قد خلّى سبيلها للرجوع نحو أوطانها. لكن الذي يهمنا من هذه الرواية هو تأكيدها على عودة أسقف مسيحي مع جموع النصارى إلى الديار الإفرنجية. فإذا صح ذلك، فمعناه أن كنيسة مراكش عرفت تنظيماً كنسياً على غرار الكنائس المسيحية في روما وغيرها.

ومع أن بعض الدارسين[2] سلموا بهذه الحقيقة، حتى أن دوفورك اعتبر ذلك «انبعاثاً للكنيسة المغربية القديمة»، فإن هذه الروايات على أهميتها لا تسمح بالحسم في الموضوع. فمن المحتمل أن يكون الأسقف الذي عاد مع مجموعة من النصارى إلى الديار الإفرنجية سنة ٥٤١هـ هو «ميقائيل بن عبد العزيز» من أهل الذمة الأندلسيين الذين تم نفيهم إلى المغرب وأقام في فاس مدة ١١ سنة (١١٢٦ - ١١٣٧م / ٥٢٠ - ٥٣١هـ)[3] وليس في مراكش. ومن المحتمل كذلك أن تكون شنطلولية، مجرد كنيسة قديمة. شفيعنا في هذا الاستنتاج اتفاق المصادر العربية على أن أول كنيسة بنيت في مراكش تم تشييدها في عهد المأمون الموحدي[4].

ومما يدعم هذا التخريج رسالة أجاب بها القاضي ابن ورد[5] وفقهاء غرناطة عن استفسار علي بن يوسف حول عدة قضايا تخص النصارى المبعدين نحو مكناسة، منها طلبهم بناء كنيسة، فكان جواب ابن ورد يتضمن عدم السماح لهم بذلك «اللهم إلا أن يقيم كل إنسان منهم شريعته في داره». معنى ذلك أن المسيحيين أجبروا على ممارسة شعائرهم الدينية داخل منازلهم، وهو ما تؤكده نازلة أخرى حول رجل نصراني بمدينة مراكش كان يظهر الإسلام ويبطن المسيحية، وحين اكتشف أمره، وجد في بيته حجرة تشتمل على صليب ونسخة من الإنجيل وعصا، وكل ما تضمه الكنيسة عادة[6]. فهل الأمر يتعلق بمخارج أو حيل قام بها النصارى في الخفاء لممارسة شعائرهم في ظل انعدام كنيسة؟

ثمة قرائن أخرى تدعم هذا الرأي. فمن المعلوم أن بابوات روما كانوا يبعثون برسائل إلى الكنائس المسيحية الموجودة في دول المغرب الإسلامي كالدولتين الزيرية والحمادية. وقد جاء في الوثائق التي نشرها مسلاتري عدة مراسلات من طرف البابا ليون التاسع إلى توماس أسقف إفريقية بتاريخ ١٧ دسمبر ١٠٥٣م[7]. كما وردت رسالة من البابا غريغوري السابع

---

(١) مؤلّف مجهول: الحلل، م. س، ص ١٣٨.

(٢) انظر: C. De Chauvrebiere, *Histoire du Maroc*, op. cit., p. 191.

(٣) Dufourcq (Ch.): «Les relations du Maroc et de la castille pendant la 1ère moitié du 13è s» *R.H.C.M*, juillet 1968, No 5, p. 45.

(٤) ابن أبي زرع: م. س، ص ٢٥٠؛ الناصري: **الاستقصاء**، م. س، ج ٢، ص ٢٣٧.

(٥) انظر: الونشريسي: م. س، ج٨، ص ٥٨ - ٥٩.

(٦) نفسه، ج ٢، ص ٣٤٩؛ ابن رشد: م. س، ص ٧٨ - ٧٩.

(٧) Maslatrie, *Traités de paix..*, op. cit., T.2, p. 1.

إلى أسقفية قرطاجة بتاريخ ١٦ دسمبر ١٠٧٣م[١]. وبعث البابا نفسه برسالة إلى الأمير الحمادي الناصر بن علناس يشكره فيها على اعتنائه بالرعايا المسيحيين[٢]. في حين لا نعثر على أي رسالة وجهت إلى إحدى الأسقفيات سواء في مراكش أو المدن المغربية الأخرى التي تجمّع فيها النصارى كمكناسة وسلا وفاس، مع العلم أن رسائل بابوية أخرى بعثت فيما بعد إلى بعض الخلفاء الموحدين[٣]. فهل لم يُرض الأمراء المرابطون حامياتهم المسيحية ببناء كنائس لممارسة شعائرها الدينية؟ وهل يمكن أن تكون كل عناصر هذه الحاميات قد اعتنقت الإسلام وهو أمر مستبعد؟

الأمر في تقديري أن المرابطين رغم فتوى ابن الحاج، لم يسمحوا ببناء كنائس جديدة. وقد أسلفنا القول إن فتاوى هذا الفقيه تميزت بالمرونة ومسايرة الواقع. لكن وجد إلى جانبه فقهاء متشددون حالوا دون إحداث هذه الكنائس، وهو ما يفسر فتوى ابن ورد المذكورة آنفاً. وإذا لم تشيد كنائس جديدة، فمن المحتمل أن يكون بعض المسيحيين، من الحرس الأميري على الخصوص، قد مارسوا شعائرهم الدينية في كنيسة شنطلولية القديمة إرضاء لهم على خدماتهم. غير أن تنظيماً كنسياً بمعنى الكلمة لم يوجد حسبما بينته النصوص المتاحة[٤]، وتلك نتيجة نحتفظ بها إلى حين ظهور ما يناقضها أو يجلي غموضها.

نخلص إلى القول إن النصارى حظوا في ظل الدولة المرابطية بنوع من التسامح رغم بعض المضايقات التي تعرضوا لها بسبب الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الدولة في بعض الفترات التاريخية. كما أن الحروب الصليبية التي بلغت ذروتها في تلك الحقبة، جعلت بعض الفقهاء يستغلونها ذريعة لاتخاذ مواقف متشددة. وحسبنا أن هدم كنيسة البيرة وقع في السنة نفسها التي استولى فيها الصليبيون على بيت المقدس.

لكن يجب ألا نغفل أن التجاوزات التي قام بها بعض النصارى شكلت ذريعة أخرى لهذا التشدد. ففي نوازل ابن الحاج[٥] ما يكشف عن التحدي الذي قام به بعض النصارى، وسبهم رسول الإسلام علناً. لذلك لم ترحمهم أحكام القضاة، إذ حكم عليهم بالقتل كلما ثبتت إدانتهم[٦]. كما أن بعضهم لم يتورعوا عن الاعتداء على بعض المسلمين الأبرياء[٧]. وإذا ما صدقنا بعض الروايات[٨] اتضح أن المسيحيين المكلفين بجمع الضرائب كانوا يرغمون الرجال

---

(١) *Ibid.*, p. 5.

(٢) *Ibid.*, p. 7.

(٣) مثل رسالة غريغوري التاسع إلى الخليفة الموحدي الرشيد. انظر Maslatrie: *op. cit.*, p. 11-12.

(٤) Godard: *op. cit.*, p. 318.

(٥) «نوازل ابن الحاج»، م. س، ص ١١٩.

(٦) محمد بن عياض: م. س، ورقة ١٥ ب.

(٧) مؤلّف مجهول: «مناقب الشيخ أبي العباس السبتي»، (مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم د ٨٩٦)، ورقة ١٠١ ب.

(٨) العيني: «تاريخ العيني» (مخطوط خ. د. ك. ق. ميكروفيلم رقم ٣٥٥٢٤)، ج٢٠، ق ٤، ص ٧٧٧؛ النويري: م. س، ج٢٤، ص ٢٨٢؛ ابن الأثير: م. س، ج ٨، ص ٢٩٦؛ الناصري: م. س، ص ٨٧.

على إفراغ بيوتهم، ليختلوا بنسائهم للزنا معهن كرهاً.

ولا يخفى أن بعض عناصر الكتائب المسيحية كانت تضمر الغدر وتتربص الدوائر بالمرابطين، ولا غرو فإنها كشفت عن خيانتها إبان الحصار الموحدي لمراكش[١]. بل إن ابن الروبيرتير ارتد عن الإسلام، وأبان عن حقيقته[٢]. كما أن خيانة نصارى إشبيلية بدت واضحة في الرسالة التي بعثوها إلى سيف الدولة آخر ملوك سرقسطة ـ وهو آنذاك ضمن جيش ألفونسو المحارب ـ يطلبون منه فيها مساعدتهم للدخول تحت سلطة ألفونسو المذكور[٣]، ناهيك عن عمالة نصارى غرناطة لهذا الأخير، والمساعدة التي قدموها له بسخاء إذ إنهم كانوا يجلبون الأقوات والمؤن إلى جيوشه[٤]، حتى إن باحثاً[٥] اعتبر هذه المعطيات منطلقاً جديداً لتحديد علاقات المرابطين بالمستعربين، بينما اعتبرها البعض إجراءً عادلاً لنقضهم العهد واتصالهم بالعدو[٦].

وبمقارنة وضعية المسيحيين في الدولة المرابطية مع وضعية المسلمين في الممالك النصرانية يتضح أن ما قام به المرابطون من مضايقات لم تصل إلى حد الإجراءات القاسية التي اتخذها أمراء الحكومات المسيحية. فمن الأكيد أن عدد الأسرى المسلمين، ارتفع كثيراً بسبب المعارك المستمرة[٧]. وغالباً ما تم الحكم على هؤلاء الأسرى باعتناق المسيحية، وإلا صاروا في عداد الرقيق والعبيد، وكُلفوا بالأشغال الشاقة[٨]. ففي طليطلة وغيرها من المناطق التي سقطت في يد القوى النصرانية، وبالرغم من بعض مظاهر المعاملة الحسنة[٩] التي اقتضتها ضرورة الاستفادة من الخبرة الإسلامية في الميدان الفني والهندسي، فإن ألفونسو السادس فرض على المزارعين المسلمين ما شاء من أنواع الجزية والضرائب[١٠]. وعندما استولى ابن رذمير على سرقسطة فر أغلب أهلها، غير أنه تبعهم وسلب كل أموالهم[١١]. ناهيك عما قام به السيد القمبيطور من استرقاق سكان إحدى المناطق المستردة، وتحويل جامعها إلى

(١) مؤلِّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣٨.

(٢) خوسي اليماني: م. س، ص ٣٦.

(٣) Dozy: *His. des Mus. d'Espagne*, op. cit., T. III, p. 166.

(٤) ابن عذاري: م. س، ص ٧١؛ حركات: م. س، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٥) Lagardère: *op. cit.*, p. 99.

(٦) حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، م. س، ص ٣٦٧.

(٧) انظر ما ذكره التميمي في ترجمة أبي عمران موسى الطراز الذي أسره العدو فوقع في يد طبيب نصراني: «المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد» (مخ م. خ)، ص ١٠.

(٨) أشباخ: م. س، ص ١٢٨.

(٩) Fossier (R): *Enfance de l'Europe*, Paris, P.U.F., 1982, p. 264.

(١٠) سيمون حايك: **الأندلس على عهد ملوك الطوائف وقدوم المرابطين إليها**، لبنان، مطابع الكريم الحديثة (د. ت) ص ١٥١؛ Dalche-Dufourcq: *op. cit.*, pp. 74-75.

(١١) ابن الكردبوس: **تاريخ الأندلس**، م. س، ص ١١٩.

كنيسة[١]، ثم غدره بسكان بلنسية وإجبارهم على هجرتها جماعياً[٢]. ولم يصل «الاضطهاد» المرابطي إلى مستوى الأعمال اللاإنسانية التي قام بها هذا المغامر من إحراق المسلمين أحياءً. فبعد تغلبه على بلنسية سنة ٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م أحرق أبا جعفر أحمد بن عبد المولى[٣]، قبل أن تمتد يده الطائشة إلى قاضيها ابن جحاف[٤]. بل لم يتورع عن تعليق جثث المسلمين في صوامع الأرباض وبواسق الأشجار[٥].

ومهما قيل في تبرير هذه الأعمال من انعدام الشعور بالإنسانية في تلك الفترة، فإنها شكلت نقطة سوداء أحرجت كثيراً من الكتّاب الغربيين[٦]. هذا دون احتساب ما قام به النصارى من أعمال شائنة مست كرامة ومشاعر المسلمين حين مزقوا مصحف عثمان بن عفان أثناء دخولهم قرطبة سنة ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م[٧].

على عكس الصورة القاتمة التي ميزت الممالك النصرانية، ظهر التسامح في الدولة المرابطية، وهو ما أقرت به بعض الكتابات الأجنبية المنصفة، فوصفت علياً بن يوسف «بصديق المسيحيين»[٨]. ولا غرو فقد حمل اسمه ثوب القداس الذي كان يرتديه القديس خوان دي أورتيغا الذي ما زال محفوظاً بإحدى كنائس إسبانيا[٩]. ولم يجد أحد المتخصصين في التاريخ الديني للغرب الإسلامي مناصاً من التسليم بهذه الحقيقة[١٠]. ومهما قيل عن تعصب يوسف بن تاشفين فإنه لم يضمر أي حقد على المسيحيين. وحسبنا أنه قرَّبهم إليه، ووضع ثقته الكاملة فيهم منذ استقدامهم كحرس. وفي الآن ذاته تحمل مسؤولياته في محاربة الدول المسيحية التي اتبعت سياسة عدائية ضد الوجود المرابطي[١١].

ولا أدل على التسامح الديني الذي أبداه المرابطون مع المسيحيين من أن أحد الأساقفة الذين تم إبعادهم نحو المغرب، بقي في فاس مدة ١١ سنة، كتب فيها نسخة من الإنجيل دون

---

(١) انظر الرسالة التي بعثها قاضي سرقسطة والجمهور إلى الأمير أبي الطاهر تميم بن يوسف حول تحويل المسجد الجامع إلى كنيسة: حسين مؤنس: «الثغر الأعلى الأندلسي»، م. س، ص ١٣٣.

(٢) P. Victor: *op. cit.*, pp. 155, 157.

(٣) ابن دحية: **المطرب من أشعار أهل المغرب**، م. س، ص ١٩٥.

(٤) ابن بسام: **الذخيرة**، م. س، ق ٣، م ١، ص ٩٩؛ ابن عذاري: م. س، ص ٣٧.

(٥) ابن عذاري: م. س، ص ٣٩.

(٦) بروڤنسال: **الإسلام في المغرب والأندلس**، م. س، ص ١٩٢.

(٧) الضبي: **بغية الملتمس**، تحقيق كوديرا، مدريد، ١٩٨٤، ص ٣٤.

(٨) Mensage: *Le Christianisme en Afrique, Eglise, Mozarabes, Esclaves chrétiens*, Alger, 1915, p. 8.

(٩) ليوبولدوتوريس بالباس: **الفن المرابطي والموحدي**، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٦، ص ٦٢. أما الكنيسة التي يُذكر أنها تحتفظ بالثوب فهي كنيسة كينتانا أورتسونيو في برغش.

(١٠) Bel (A.), «Coup d'oeil sur l'Islam en Berberie», Extrait de *La revue des religions*, Paris, Jan / Fev. p. 70.

(١١) C. De Chaurebiere: *op. cit.*, p. 173.

أن يسمع صوتاً يعارضه[١]. وفي ميدان التعليم تم تدريس بعض الكتب الخاصة بأحكام أهل الذمة ربما تنويراً للرأي العام بضرورة احترامهم وفقاً لنصوص الشريعة. وتتضح أجلّ صور التسامح من خلال رصد الأدوار التي لعبها النصارى داخل كيان المجتمع المرابطي.

٢) دور النصارى في المجتمع المرابطي:

من المسلّم به أن النصارى شاركوا في شتى مجالات الحياة العامة، وقاموا بأدوار خطيرة على جميع الأصعدة. ولا نستطيع مجاراة ما ذهب إليه بعض الدارسين[٢] الذين ذهبوا إلى القول بأنهم لم يتقلدوا مناصب داخل جهاز الدولة. فالواقع يثبت أنهم تولوا قيادة الجيش إلى جانب وظيفة الجباية. ومن المحتمل أن يكونوا قد تقلدوا وظائف أخرى لم تكشف عنها المصادر بدليل ما جاء في إحدى الرسائل الرسمية المرابطية التي بعثها تاشفين بن علي إلى القضاة والفقهاء يأمرهم بعدم إسناد وظائف الدولة لأهل الذمة[٣]. غير أن قراره جاء متأخراً، إذ لم يصدر سوى سنة ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م أي ثلاث سنوات قبيل سقوط المرابطين، وهو يعكس على كل حال ما حدث على صعيد الواقع. ومن الصعب جداً فهم التطورات السياسية التي حدثت طيلة الحقبة المرابطية دون معرفة الأدوار التي لعبها النصارى.

إذا انطلقنا من الأساس العسكري الذي قامت عليه الدولة المرابطية ومن المقولة الخلدونية التي ترى أن الدولة في مرحلة الهرم تستظهر بالجند المرتزق[٤]، أمكن فهم حجم هذا الدور الخطير الذي قامت به الكتائب المسيحية حينما أصبحت في أواخر العصر المرابطي تشكل قوة لها وزنها وفاعليتها في توجيه الأحداث. وللأسف، فإن المصادر العربية لا تفصح عن هذا الدور بما يشفي الغليل. غير أن الإشارات الباهتة التي نعثر عليها بين ثنايا الكتب، وخلف السطور أحياناً، تكشف أهمية الدور الذي لعبته هذه الكتائب، تاركة بصماتها على التاريخ السياسي للملثمين.

تجلى ذلك في اضطلاعها بدور الحرس السلطاني لأول مرة في تاريخ المغرب الأقصى[٥]. وتكمن أهمية هذا الحدث في كونه زاد من فعالية الأجهزة الأمنية داخل جهاز الدولة والبلاط، وأضعف شوكة العصبية القبلية. كما قلل من إمكانيات تمرد القبائل التي لم تستفد من ثمار اقتصاد المغازي، ومن ثم وضع حداً للتطاول على السلطة، حتى إن بعض المحاولات التي قامت للمطالبة بالحكم أجهضت في مهدها. وإذا كان البعض[٦] يرى في هذا الحرس السلطاني تقليداً بيزنطياً أو أموياً أندلسياً، فالراجح أن فكرة استخدام الجند المسيحي

(١) Dufourcq: *L'Histoire sur le Maroc*, op. cit., p. 114; Lagardère: *Les relations..*, op. cit., p. 45.

(٢) عزالدين أحمد موسى: م. س، ص ١١٠، دندش: م. س، ص ٣٣.

(٣) مؤنس: **نصوص سياسية**، م. س، رسالة رقم ١، ص ١١٣.

(٤) **المقدمة**، ج ٢، ص ٥٠٧.

(٥) ابن عذاري: م. س، ص ١٠٢. ويقول إن علياً بن يوسف أول من استعمل الروم.

(٦) Deverdun: *op. cit.*, p. 138.

تعزى إلى الثقة بولائهم وبعدهم عن الدسائس والمؤامرات[١].

ومن الأمور السياسية الخطيرة الأخرى التي قام بها الحرس النصراني، مساهمته في تقديم البيعة لكل أمير مرابطي جديد[٢]، مما يعكس النفوذ الذي تمتعوا به داخل البلاط. كما أن النساء الروميات أصبحن يتدخلن في اختيار ولي العهد[٣]، وهو أمر بالغ الدلالة في إبراز الدور السياسي الذي قمن به داخل القصر.

ولا يخامرنا شك في أن الحاميات المسيحية لعبت دوراً في خنق الثورات الاجتماعية في المغرب الأقصى على الخصوص، إذ لم تسجل المصادر أي ثورة أو انتفاضة من قبل الرعايا[٤] بسبب إحكام قبضتها على الجهاز العسكري الذي استعملته كأداة لقمع كل تمرد. ولعل هذا ما يفسر قول ابن عذاري[٥] إن علياً بن يوسف هو «أول من استعمل الروم وأركبهم في المغرب وجعلهم يحقدون على المسلمين في مغامراتهم».

وفي الأندلس لعب النصارى دوراً سياسياً أكبر إذ تمكّن بعضهم من استغلال الفتن والانقسامات التي اندلعت في السنين الأخيرة من الحكم المرابطي، فأسسوا إمارات مستقلة. وفي هذا الصدد يذكر أحد المؤرخين[٦] أن ابن همشك «رومي الأصل، ملك في الفتنة جيان وشقورة وكثيراً من أعمال غرب الأندلس».

أما على الصعيد العسكري، فقد قام الجند المسيحي بدور لا يقل خطورة عن الدور السياسي؛ وحسبنا أنهم عملوا على تقوية الجيش المرابطي، وأدخلوا طرقاً جديدة في القتال، مستوحاة من فروسية العصور الوسطى، ومن البيئة الإفرنجية، المختلفة عن البيئة الصحراوية وعن طرق القتال التي اعتادها المرابطون[٧]. ولم يفت ابن خلدون[٨] أن يسجل هذه الظاهرة الحربية معمماً إياها على دول مغرب العصر الوسيط بقوله: «فاحتاج الملوك بالمغرب أن يتخذوا جنداً من هذه الأمة المتعودة على الزحف وهم الإفرنج»[٩]. وفي الوقت ذاته طوروا صناعة الأسلحة والذخائر، فاختفى دور الجمل في المعركة وحلت محله الخيول[١٠]، كما تغيرت الأسلحة من القفا الطوال والمزاريق إلى الدرقة والدروع. وتمخض عن استخدامهم في

---

(١) اشباخ: م. س، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) خوسي اليماني: م. س، ص ٣٥.

(٣) انظر الدور الذي لعبته الرومية قمر في محاولة تنصيب إسحق بدل تاشفين كولي للعهد: ابن عذاري: م. س، ص ٩٧.

(٤) انظر ملاحظات بروفنسال: *Réflexions sur l'empire Almoravide*, Alger, 1932, p. 330.

(٥) ابن عذاري: م. س، ص ١٠٢.

(٦) ابن الأبار: **المقتضب من كتاب تحفة القادم**، تحقيق إبراهيم الأبياري، طبعة ١٩٨٣، ص ١٣٠.

(٧) حركات: م. س، ص ٢٢٣.

(٨) **المقدمة**، ج ٢، ص ٦٥٨ ـ ٦٥٩.

(٩) الصديق بن العربي: «طوائف وشخصيات مسيحية بالمغرب»، مجلة تطوان، عدد ١، سنة ١٩٥٦، ص ١٥٤.

(١٠) Lagardère: *op. cit.*, p. 100.

الجيش تغيير فكرة التوازن القبلي داخل قيادات الجند. فبعد أن كانت القيادات في المرحلة الصحراوية من نصيب القبائل المكونة للحلف القبلي الصنهاجي، تغيرت هذه الوضعية لتصبح حكراً على لمتونة بفضل اعتمادها على هؤلاء المرتزقة. وبذلك يمكن القول إن هؤلاء أحدثوا منعطفاً جوهرياً في التاريخ العسكري للمغرب والأندلس في العصر الوسيط.

ونظراً لما تميزوا به من قدرات قتالية عالية، تمكنوا من كبح جماح القبائل الثائرة وإرهابها[١]، ولا زالت الأدوار التي اضطلع بها الروبيرتير تثير إعجاب الدارسين[٢]، حتى إن موته اعتبر بمثابة الضربة القاضية للدولة المرابطية. ولا سبيل لإنكار دورهم في التصدي لخطر الموحدين إذ كاد هؤلاء أن يعصفوا بهذه الدولة قبل موعد سقوطها لولا استنجاد تاشفين بن علي بأربعة آلاف من الفرسان المسيحيين[٣].

وإذا كان الجنود المسيحيون قد قووا الجهاز العسكري، إلاّ أنّهم لعبوا دوراً في إسقاط المرابطين عندما تآمروا مع الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي الذي أمنهم على أنفسهم مقابل مساعدته في فتح أحد أبواب مراكش لتسرب جيوش الموحدين[٤]. وقد برر أحد الباحثين[٥] هذه الخيانة بأنها استثنائية في تاريخ الحاميات العسكرية المسيحية. أما ابن تومرت، فقد وجد في استخدامهم من قبل المرابطين نقطة ضعف استغلها للتشهير بهم، وتسعير دعايته ضدهم[٦].

وعلى الصعيد الاجتماعي، وكِل للنصارى مهمة جباية الضرائب واستخلاصها من الرعايا[٧]. ويفسر هذا الموقف بتشبث المرابطين في الحصول على الضرائب بالقوة. لذلك استخدموهم تفادياً لرفق المسلمين بأهل ملتهم. وتجمع المصادر على أنهم كانوا يقصدون المدن والقرى، ويترددون على القبائل مرة في السنة لاستخلاص ما عليها من ضرائب[٨]. ولا نعرف ما إذا كان الجند المسيحي نفسه يقوم بجبايتها أم أوكل الأمر لموظفين مسيحيين مدنيين. لكن من خلال رواية أوردها أحد المؤرخين[٩]، يستشف أنهم كانوا من الجند. فإبان

---

(١) يستنتج ذلك من عبارة النويري التي أوردها على لسان بعض القبائل عندما سألهم ابن تومرت عن سبب رضوخهم لهؤلاء المسيحيين في أداء الضرائب لهم إذ قال على لسانهم: «فكيف الحيلة في الخلاص وليس لدينا بهم قوة»، انظر: م. س، ص ٢٨٢.

(٢) Deverdun: *op. cit.*, p. 138.

(٣) مؤلِّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣١.

(٤) **نفسه**، ص ١٣٨.

(٥) Maslatrie: *op. cit.*, p. 32.

(٦) Brignon: *op. cit.*, p. 32.

(٧) إبن الأثير: م. س، ج ٨، ص ٢٩٦؛ النويري: م. س، ٢٨٢؛ ابن عذاري: م. س، ص ١٠٢؛ مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٨) م. ن، ص. ن.

(٩) النويري: م. س، ص ٢٨٢.

ثورته، طلب ابن تومرت من قبائل تينملل التمرد على الجباة، والامتناع عن دفع المغارم لهم، وحرضهم على أن «كل من عنده خيل يأخذها ويقتل أصحابها، ويأخذ سلاحهم وكسوتهم».

ويبدو أن هؤلاء الجباة تعسفوا على الرعايا، وظهرت مفاسدهم في وضح النهار، خاصة إذا صدّقنا الرواية التي تذكر أنهم كانوا أثناء قيامهم بمهمتهم يخرجون الرجال من بيوتهم ويغتصِبون زوجاتهم(١).

وبالمثل، لعب المسيحيون في الأندلس أدواراً اجتماعية أخرى تمثلت في استعمالهم داخل مؤسسات السجن، إذ وكلت إليهم مهمة تعذيب السجناء، كما تدل على ذلك شهادة ابن قزمان(٢) أحد الذين تعرضوا لسوط عذابهم.

إلى جانب هذه الأدوار على الصعيد الرسمي، لعب المسيحيون دوراً اجتماعياً داخل أوساط العامة، فبرز منهم الأطباء الذين توافد عليهم الناس في مقرات عملهم. ويستشف من بعض النصوص أن الضرورة الصحية دفعت النساء إلى الإقبال عليهم، ولو أدى ذلك إلى كشف أجسادهن أمامهم(٣). وقد يكون ذلك وراء دعوة ابن عبدون(٤) إلى مقاطعة الأطباء النصارى بدعوى أن دواءهم غير مأمون، وأنهم لا ينصحون غير إخوانهم في الدين.

وعلى مستوى الخدمات الاجتماعية، لعب الأسرى المسيحيون دوراً تقنياً هاماً يتجلى في حفرهم أربع مائة قناة كانت تمر عبرها مياه جبل درن إلى مبنى خاص بتجميع المياه بمراكش(٥). ولا شك أن عددهم الذي بلغ عشرين ألفاً كان يتناسب مع هذا العمل الضخم. ولا سبيل لإنكار دورهم في نقل بعض العادات الاجتماعية والاحتفالات التي تأثر بها المغاربة والأندلسيون، وهو ما سنعالجه عند ذكر التأثير المسيحي داخل المجتمع المغربي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فيبدو أن بعض الجاليات المسيحية التي كانت تتردد على المغرب لعبت دوراً في تنشيط بعض الموانىء كميناء أنفا(٦). كما أن تجار جمهورية جنوة

---

(١) م. ن، ص. ن.

(٢) انظر: ديوانه، ص ٢٨٨، قصيدة ٤١. وفيها يتحدث عن سجنه فيصف ما يفيد استعمال النصارى كمسؤولين عن التعذيب يقول فيها:

ملطي ليس بقلبه ... من الإسلام رطوبة
ألقى خلخال في ساقي ... ثم أوفاني طوبة

ويقول المحقق أن الملطي عند الأندلسيين هو السجّان كما ورد في ملحق دوزي. على أن هذا البيت يشهد بإطلاقه على غير مسلم إلى إشارات أخرى تومىء إلى أن أصحاب الأندلس ربما استعملوا سجانين من جزيرة مالطة.

(٣) ابن الزيات: م. س، ص ٣٢٣.

(٤) ابن عبدون: م. س، ص ٥٧.

(٥) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٥٦.

(٦) نفسه، ص ١٢٨.

ومرسيليا بدأوا، منذ سنة ٥٣٣هـ/ ١١٣٨م يتطلعون إلى التجارة مع المغرب، ويعقدون اتفاقيات سلمية لمنع القرصنة بين الجانبين. وكانت أساطيل جنوة تتوسط بين بروفانس ودول الغرب المسيحي[١]. ومع أننا لا نملك معلومات كثيرة عن هذه الجاليات النصرانية، فمن غير المستبعد أن تكون قد أقامت بعض الأحياء الخاصة في مدينة سبتة وغيرها من المدن الشمالية المطلة على البحر المتوسط.

وفي الميدان الزراعي، ساهم النصارى المبعدون إلى المغرب الأقصى في تطوير المجال الزراعي بفضل خبرتهم وتجاربهم العميقة وتقاليدهم في الزراعة، مما أعطى دفعاً قوياً للإنتاج الزراعي.

قصارى القول إن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمسيحيين عرفت في ظل المرابطين أطواراً من الشدة والتسامح تبعاً للوضعية الاقتصادية للدولة. لكن يمكن القول إن مظاهر التسامح ظلت الطابع الغالب، الشيء الذي يفسر الأدوار المتنوعة والهامة التي قام بها النصارى تاركين بصمات واضحة في تطور المجتمع المرابطي.

ثانياً: الطائفة اليهودية

من المسلّم به أن الطائفة اليهودية وجدت في المغرب الأقصى والأندلس قبل الفتح الإسلامي. ومعلوماتنا حولها في تلك الحقبة الغابرة لا تتعدى نصوصاً هزيلة. فقد أشار ابن عذاري[٢] إلى مملكة يهودية في منطقة سوس عرف ملكها باسم مزدانة. وتزعم إحدى الوثائق العبرانية أن أول مملكة قامت في المغرب هي مملكة يهودية بالريف[٣].

وأمام فقر النصوص، أطلق الباحثون لافتراضاتهم العنان، ومن هذا القبيل تأتي فرضية سلوش Sloush التي ذهب فيها إلى القول بأن يهود خيبر هاجروا من اليمن حوالى سنة ٦٢٨م نحو العراق وسوريا ثم إفريقية، واتجهت مجموعات منهم نحو المغرب الأقصى[٤]. لكن هذه الفرضية تبقى في حاجة إلى دلائل تدعمها.

أما في الأندلس، فقد انتشر اليهود منذ العصر القوطي في كثير من المدن الأندلسية وفي طليعتها طليطلة وغرناطة، ولعبوا دوراً في مساعدة المسلمين على فتح الأندلس، فدلوهم على عورات البلاد، وثلمات الأسوار. فكان من البديهي أن يكافئوهم على ذلك، فاتخذوا منهم حرساً لما يفتحونه من البلاد، ولقوا بعد ذلك تسامحاً قل نظيره، فكانت لهم بيعهم وحريتهم في ممارسة شعائرهم[٥].

---

(١) Gise le Chauvin: «Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc des origines à la fin du moyen âge», *Hesperis*, T. XLIV, 1957, No 3 et 4, p. 267.

(٢) ابن عذاري: م. س، ج ١، ص ٤٥.

(٣) عبدالعزيز بنعبد الله: **المعجم التاريخي**، البيضاء/ الرباط (د. ت.)، ص ٧٨.

(٤) م. ن، ص. ن.

(٥) مؤنس: **فجر الأندلس**، م. س، ص ٥٢٣.

وعند وصول إدريس الأول إلى سدة الحكم، وجد أعداداً كبيرة من اليهود في كل من تامسنا[١] والمنطقة التي شيدت فيها فاس[٢]، فضلاً عن مناطق أخرى في الجنوب. فتمكن من إدخالهم في حظيرة الإسلام بحد السيف. ولما شرع في بناء فاس، وفدت عليه جموع كثيرة من اليهود الذين آثروا أداء الجزية صاغرين حتى بلغ مقدار جزيتهم ٣٦ ألف دينار كل سنة[٣]. وتم إنزالهم في نواحي بعيدة، وهناك بنوا الديار والحوانيت والرباع[٤].

وفي عصر الإمارات الزناتية، تعرّض اليهود للبطش والتنكيل نتيجة الصراعات التي اشتعل فتيلها بين مختلف القوى السياسية. وحسبنا أن تميم بن زيري اليفرني نكل بهم إثر استرجاعه فاس سنة ٤٢٤هـ.

وعلى الرغم من هذه النكبات، ظلت الطائفة اليهودية موجودة في المغرب الأقصى قبيل العصر المرابطي، عكس الطائفة المسيحية. بينما وجدت أعداد كبيرة منها بالأندلس. وكانت في وضعية يغبط عليها إذ صار اليهود في بعض الإمارات الطائفية كغرناطة أصحاب الأمر والنهي[٥]. ويقدر بعض الباحثين[٦] عددهم في النصف الأول من القرن الخامس الهجري بـ ٢٠ إلى ٣٠ ألف يهودي. فكيف صارت وضعيتهم خلال العصر المرابطي؟ وما هي الأدوار التي لعبوها داخل المجتمع؟ والبصمات التي تركوها في الحياة الاجتماعية؟

١) الوضعية الاقتصادية ـ الاجتماعية والدينية لليهود:

على غرار الطائفة النصرانية، عرف اليهود وضعية تتراوح بين الشدة والرخاء حسب ما تمليه الظرفية العامة. غير أنه لا سبيل إلى الشك في أن هذه الوضعية ارتبطت بالأسس المادية للدولة حسب رخاء أو ضعف اقتصادها الذي قام على أهم مورد كانوا يضمنونه لها وهو الجزية، فضلاً عن ضرائب التجارة.

أكد بعض المستشرقين وفي مقدمتهم بروكلمان[٧] أن اليهود لاقوا اضطهاداً قل نظيره عبَّر عنه بقوله: «فلما تم السلطان للمرابطين، انتهى اليهود إلى حال من العسر بالغة».

ويخيل إلينا أن هذا الحكم جاء معزولاً عن جذوره الاقتصادية إذ لم يفطن بروكلمان إلى أهمية الدوافع المادية في هذا الإجراء. فاليهود هيمنوا خلال عصر الطوائف على المناصب الإدارية والاقتصادية فضلاً عن سيطرتهم على أعمال الصيرفة، الشيء الذي مكّنهم من الدخول

---

(١) ابن أبي زرع: م. س، ص ٢٠.
(٢) نفسه، ص ٣٧.
(٣) نفسه، ص ٦٤.
(٤) مؤلّف مجهول: «ذكر قضية المهاجرين المسلمين بالبلديين»، (مخ خ. ع. و. م. رقم د ١١١٥)، ورقة ١ ب.
(٥) ابن الخطيب: الإحاطة، م. س، ج ١، ص ٤٤٧.
(٦) Dufourcq: *La vie quotidienne,...* op. cit., p. 187.
(٧) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومنير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٩، ١٩٨١، ص ٣١٥.

في مرحلة انتعاش مادي دون أن يواجههم اضطهاد يُذكر[١]. وقد أعطت هذه الهيمنة ثمارها في العصر المرابطي، فاصبحوا يشكلون قوة مالية هامة، عبّر عنها أحد الجغرافيين[٢] بقوله إن بعضهم صار عنده «المال الممدود». لذلك بات بديهياً أن ترمقهم أنظار الأمراء المرابطين، فصاروا يضايقونهم لا لاسباب دينية بل لاستغلال ثرواتهم، وهو ما اعتبره البعض «اضطهاداً».

على ضوء هذه الحقيقة، يمكن القول إن اليهود عرفوا وضعية غير مريحة في بداية تأسيس الدولة المرابطية، ثم في مرحلة هرمها، بينما تمتعوا بكثير من التسامح طيلة عهد علي ابن يوسف، وهو ما يعكس مصداقية العلاقة الجدلية بين وضعيتهم واقتصاد الدولة قوة أو ضعفاً، إذ أن هذه الأخيرة عانت في البداية كما في النهاية من قلة الموارد المالية فانعكس ذلك عليهم. فكيف كانت وضعيتهم الاجتماعية على العموم؟

استوطنت الطائفة اليهودية مختلف المدن المغربية والأندلسية. ويبدو أن عدداً قليلاً منها فقط استقر في البوادي، وذلك بحكم ابتعاد اليهود عن العمل الزراعي، وتعاطيهم كلياً للتجارة. ففي المغرب الأقصى، انتشروا في معظم المدن المغربية من سلا إلى تاهرت[٣]. إلا أن أغلبهم اقام في فاس التي وصفت بانها «أكثر بلاد المغرب يهوداً»[٤]، ثم مكناسة[٥]، وسجلماسة إحد مراكز أحبارهم[٦]، وأغمات إيلان[٧]، وبلاد فازاز[٨]، فضلاً عن بادس[٩]، والنكور التي سُمي أحد أبوابها بباب اليهود[١٠]، وتافلالت ودرعة ونول لمطة.(انظر الخارطة في آخر الكتاب).

وبتأمل هذه المدن التي استقروا بها، يلاحظ الباحث أنهم ارتبطوا بالمدن التجارية التي تعبرها القوافل الذاهبة نحو المشرق وأوروبا[١١]، فضلاً عن وجود تحصينات فيها تساعد في

---

(١) Provençal: *His. de l'Esp. Mus.*, op. cit., T.1, pp. 80-81.

(٢) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م.س، ص ٢٠٢.

(٣) Sloush (N.): «Etude sur l'histoire des juifs du Maroc». *Archives marocaines*, Vol. 4, 1905, p. 56.

(٤) البكري: م. س، ص ١٤٩؛ ياقوت: **معجم البلدان**، م. س، ج٤، ص ٢٣٠؛ القزويني: م. س، ص ١٠٣.

(٥) البيدق: م. س، ص ٧٦.

(٦) البكري: م. س، ص ١٤٩؛ مؤلّف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ٢٠٢؛ Abdou: *Musulmans Andalous et Judeo-Espagnols*, Casa., Edi. Antar, 1953, p. 287.

(٧) الحلبي: «كتاب خريدة العجائب»، م.س، ورقة ١٦ ب؛ الإدريسي: **وصف إفريقيا الشمالية**، م. س، ص ٦٩.

(٨) مؤلف مجهول: م. س، ص ١٨٧؛ ويذكر الحميري ما يفيد سكنى اليهود في قلعة فازاز فيقول إن المعتمد ابن عباد لما نفي إليها قال متمثلاً: «غربنا بنقض العهود، لبلد أهله يهود، وبناؤه عود، وجيرانه قرود». انظر: **الروض المعطار**، م. س، ص ٤٣٥.

(٩) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٢٣١.

(١٠) البكري: م. س، ص ٩٠.

(١١) شعيرة: **المرابطون: تاريخهم السياسي**، م. س، ص ٦٠.

حماية تجارتهم، وهذا ما يفسر قول الحميري[١] وهو بصدد الحديث عن سبب إقامة اليهود في حصن فازاز: «وكان اليهود في ذلك التاريخ - يقصد عصر المرابطين - أكثر سكانه، لأنهم سوقة فيلجأون إلى الحصن تحوطاً على سلعهم».

القاعدة نفسها تنسحب على الأندلس. فقد استقرت الطائفة اليهودية في المدن التي شكلت محطات في طرق تجارة العبور وأهمها غرناطة التي سميت بمدينة اليهود[٢] أو غرناطة اليهود[٣]، أو مدينة اليهودا[٤] إشارة إلى كثرة العنصر اليهودي فيها، ثم أليسانة التي ضمت أعداداً هائلة منهم[٥]، وطركونة التي عرفت بمدينة اليهود كذلك[٦]، وقرطبة[٧]. ويذكر سلوش[٨] أن عدداً من الأسر اليهودية المقيمة بالمغرب الأقصى، انتقلت بعد معركة الزلاقة إلى الأندلس، فاستقرت فيها بعد أن وكلت إليها مهمة حراسة القلاع والحصون.

وكان لليهود أحياء خاصة سميت بأسمائهم. ففي قرطبة مثلاً عرف أحد الأرباض بربض اليهود[٩]، وهو ما استنتج منه بروفنسال[١٠] وجود حي خاص بهم. ونعتقد أن رأيه على صواب لأن إحدى نوازل ابن سهل[١١] تؤكد ذلك. فقد أقدم هذا القاضي على «بيع دار يتيم لعزلها عن دور اليهود». أما في اليسانة فقد استقروا داخل المدينة في الوقت الذي أقام المسلمون في ربضها، ولم يدخلوا إليها البتة حسب الإدريسي[١٢].

بيد أن هذا الانعزال الذي اختاره بعض اليهود من تلقاء أنفسهم، لم يشكل القاعدة العامة. فالنصوص تميط اللثام عن وقوع اختلاط كبير بين المسلمين واليهود، فرضته ظروف الحياة والتعامل التجاري على الخصوص. وفي هذا الصدد تشير إحدى الفتاوى إلى سكنى أحد اليهود بجوار مسلم، واستقائهما معاً من بئر واحدة[١٣]، بل إن دور اليهود كانت ملاصقة أحياناً للمساجد[١٤]. وحسبنا دليلاً على ذلك أن علياً بن يوسف لما عزم على توسيع جامع

---

(١) **الروض المعطار**، ص ٤٣٥.
(٢) الرازي: **جغرافية الرازي**، م. س، ص ٦٧.
(٣) الحميري: م. س، ص ٤٥.
(٤) مؤلف مجهول: «ذكر بلاد الأندلس»، م. س، ص ٦٠.
(٥) الإدريسي: م. س، ص ٢٠٥ (من طبعة ليدن، ١٨٩٤)؛ مؤلّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٨٠.
(٦) **نفسه**، ص ١٩١.
(٧) مؤلّف مجهول: **ذكر بلاد الأندلس**، م. س، ص ٢٥؛ ابن القطان: م. س، ص ٢١٧.
(٨) Sloush: *op. cit.*, p. 54.
(٩) مؤلّف مجهول: **ذكر بلاد الأندلس**، م. س، ص ٢٥.
(١٠) بروفنسال: م. س، ص ٩٧.
(١١) نوازل ابن سهل»، م. س، ص ٩٧.
(١٢) **نفسه**، ص ٢٠٥.
(١٣) ابن رشد: م. س، ص ١٤٣.
(١٤) الونشريسي: م. س، ج ٧، ص ٥٣.

القرويين، اشترى أرضاً تجاوره كانت في ملكية بعضهم[1]. ولدينا من أمثلة العامة ما يكشف عن دور التجارة في جعلهم يندمجون مع المسلمين[2]. ووصل هذا الاندماج إلى حدود أصبحت تطرح فيها بعض المشكلات الاجتماعية. من ذلك ما ورد في إحدى النوازل عن «يهودي اشترى داراً من مسلم في درب يقطنه أهل الخير، وتأذى الجيران بما لا يجوز فعله كشرب الخمر»[3].

أما بخصوص التنظيم الاجتماعي لليهود، فيلاحظ أن المصادر العربية لاذت بالصمت تجاه هذا الموضوع. ولحسن الحظ فإن القوانين والمنشورات التي أصدرها ملوك إسبانيا النصرانية عندما سقطت الأندلس في أيديهم تمدنا بفكرة عما غمض من هذا الجانب في الأندلس على الأقل.

والجدير بالذكر أن المرابطين لم يصدروا تشريعات خاصة باليهود، مما يدل على أنهم تركوا لهم حريتهم وأنظمتهم الخاصة، مراعين في ذلك خصوصيتهم، ولم يخضعوهم سوى لأحكام أهل الذمة.

وتظهر الجماعات اليهودية في الوثائق الإسبانية ابتداءً من المرحلة الثانية من عصر المرابطين منظمة تنظيماً دقيقاً[4]. فالطائفة اليهودية عرفت في هذه الوثائق باسم الجماعة، ويرأس كل جماعة نفر من الطاهريين يدعى الواحد منهم «البرور». وكان لهذا النفر مجلس يدعى «البروريم». وقد يسمى «البرور» أيضاً «مقدماً» أو «نعماناً». ولا نعرف هل كان «البرور» أو «المقدم» أو «النعمان» يتم انتخابه أم يعيَّن. لكن المؤكد أنه كان يظل في ولايته مدة سنة. واختلف عدد «المقدمين» من مدينة لأخرى حسب الجماعة اليهودية فيها. وكانوا المسؤولين أمام الإدارة المرابطية في كل ما يتعلق بالضرائب والالتزامات الأخرى[5].

وكان على اليهود ـ كسائر أهل الذمة ـ أن يؤدوا الجزية للحكم المرابطي، وأن يظهروا شهادة تثبت صحة أدائهم لها[6]. وفي أمثال العامة ما يبرز هذا الجانب الضرائبي[7].

وعلى غرار النصارى، كان للطائفة اليهودية كذلك مؤسساتها القضائية الخاصة التي تعنى بفض مشاكل ونزاعات أفرادها دون أن تتدخل الإدارة المرابطية في شؤونها. فلها

---

(١) ابن أبي زرع: م. س، ص ٣٩.

(٢) قالت العامة: «من فتح حانوت للتجارة يبيع من اليهود والنصارى». انظر الزجالي م. س، ج ١، ص ٢٤٦.

(٣) الونشريسي: م. س، ج ٨، ص ٤٣٧.

(٤) مؤنس: م. س، ص ٥٢٤.

(٥) نفسه، ص ٥٢٥ ـ ٥٢٦. وقد نقل هذه المعلومات عن المؤرّخ اليهودي ابراهام انيونان انظر: Abraham Aneunan في كتابه: *The Jews in Spain*. Philadelphia, The Jewish Publication Society of Africa, (2 Vols), 1948.

(٦) امين الطيبي: م. س، ص ٤٥٦.

(٧) قالوا: «عرب البطاح يغرم الجزي لليهود». انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٠٥، مثل رقم ١٦٩٢.

قضاتها الذين تخول لهم كامل الصلاحيات في تطبيق ما يصدرونه من أحكام وعقوبات، وتشير إحدى الرسائل الواردة في وثائق الجنيزة إلى خبر وفاة أحد القضاة اليهود[1]. ومن بين هؤلاء القضاة يوسف بن سهل الذي كلف بشؤون يهود قرطبة سنة ٥٠٧هـ/ ١١١٣م[2]. وفي الحالات التي يقع الخلاف فيها بين مسلمين ويهود، فإن الأمر يرفع لقاضي المسلمين مثلما كان الأمر عليه في بلاد المشرق الإسلامي[3].

أما بالنسبة للمهن التي احترفوها، فقد أسند إليهم علي بن يوسف وظائف هامة في الدولة كما سنفصّل عند معالجة دورهم السياسي، وبرز منهم أطباء ومثقفون[4] ومهندسون[5]. غير أن معظمهم اشتغل بالتجارة، أو الصياغة وصناعة الحرير والزجاج والمواد الصيدلية كما تثبت ذلك وثائق الجنيزة[6]. كما احترف بعض يهود فاس صناعة القناديل وزخرفة المعادن[7]. بينما اشتغل يهود سجلماسة في صناعة البناء[8]. في حين امتهن بعضهم مهناً حقيرة[9]، مما يدل على أنهم لم يشكلوا طائفة متجانسة. ويبدو أن تنوع المهن التي زاولوها، يعزى إلى رسوخ قدمهم في الحضارة إذ «حذقوا في أحوال المعاش وعوائده والتفنن في صناعته»[10].

وفي ميدان التعليم، تُرك لليهود حرية تعليم أبنائهم علوم التوراة والكتابة بالعبرية، فضلاً عن العلوم الأخرى مثل الحساب والرياضيات التي درسوها على يد شيوخ مسلمين[11].

وتطلعنا بعض النصوص على بعض عاداتهم الاجتماعية: فيوم السبت يُعدّ يوم عيد وعطلة بالنسبة لهم[12]. وعندما يخرجون جنازة أمواتهم يسيرون نحو المقبرة في صمت

---

(١) Goitein: *Judeo-Arabic Letters*, op. cit., p. 340.

(٢) محمد بحر مجيد: **اليهود في الأندلس**، القاهرة، ١٩٧٠.

(٣) القوصي: م. س، ص ١١٠.

(٤) ابن أبي أصيبعة: **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، بيروت، دار الفكر، ١٩٥٧، ج ٣، م ١، ص ٤٦، ٨٢: ترجمة «الفضل بن حسداي».

(٥) Vanacker: «Géographie économique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabes, 9ème - 12ème Siècles.», *Annales E.S.C.*, p. 672.

(٦) انظر: أمين الطيبي: «جوانب من النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري»، **مجلة البحوث التاريخية**، ع ٢، يونية ١٩٨٤، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٧) حسن علي حسن: م. س.

(٨) البكري: م. س، ص ١٤٩.

(٩) الحميري: م. س، ص ٣٠٦.

(١٠) ابن خلدون: م. س، ج٣، ص ٨٧٣.

(١١) السموأل: **بذل المجهود في إفحام اليهود**، القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة (د. ت)، ص ٥. ويبدو ذلك من خلال ترجمته الذاتية.

(١٢) المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

وخفة في المشي، وهي عادة تخالف طريقة المسلمين في دفن موتاهم، مما جعلها عرضة للسخرية والانتقاد[1]. وكانت لهم مقابر خاصة أكدت الأبحاث الأثرية صحة وجودها شمال قرطبة. ونستطيع من خلال الأمثال الشعبية تكوين فكرة حول قبورهم التي تميزت بطولها وضيقها[2].

ومما يعكس الوضعية الاجتماعية التي تبوأها اليهود أن بعضهم كان يملك العبيد. ففي **نوازل ابن سهل**[3]، كما في أحكام ابن زكون[4] اللذين عاصرا الحقبة المرابطية، ترد إشارات حول ملكية بعض اليهود عبيداً ومماليك.

وبفضل ثرائهم الفاحش، تمكنوا من تكوين رابطة يهودية لافتداء أسراهم سواء من إسبانيا النصرانية أو الأندلس المرابطية كما يظهر ذلك من خلال رسالة كتبها يهودي في طليطلة سنة ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م حول فدية سجينة يهودية في مملكة أراغون[5]. وتثبت رسالة أخرى كتبها أحد التجار المرموقين إلى أحد أصدقائه يطلب منه فيها الاتصال بأقاربه وبصاحب الشرطة لإطلاق سراح السجينة المذكورة[6]، ما ينهض حجة على نفوذهم الواسع.

وحظوا في عهد علي بن يوسف بالمعاملة الحسنة، باستثناء منعهم من المبيت في مراكش لأسباب أمنية كما سنفصل بعد حين. ولا أدل على هذه المعاملة التي تنمّ عن روح التسامح من أن الأمير المذكور لما أراد الزيادة في مسجد القرويين، وجد أرضاً في ملكية اليهود بجواره، فلم يغتصبها، بل اشتراها منهم بالزيادة في ثمنها[7].

يتضح مما سبق، أن اليهود احتلوا مكانة اجتماعية هامة على غرار باقي الفئات الاجتماعية، وأنهم تمتعوا بقدر من التسامح وشاركوا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بفعالية. غير أن الموضوعية التاريخية تلزم الدارس بالوقوف كذلك على الحالات التي تعرّضوا فيها للمضايقات والتعسفات خاصة في عهد يوسف بن تاشفين.

ففي الوقت الذي كان الأمير المرابطي يشيد صرح دولته، ويقضي على ما تبقى من جيوب المقاومة الزناتية، وجد الفرصة السانحة للبطش بعدد من اليهود والاستيلاء على ثرواتهم وأموالهم[8]. وعندما وطد أركان حكمه واحتاج إلى المزيد من الأموال لتنظيم دولة واسعة الأرجاء، ران ببصره نحو اليهود، ففرض عليهم غرامة ثقيلة «اجتمع له منها جملة مال

---

(١) الزجالي: م.س، ج ١، ص ٢١٦ ـ ٢١٧، مثل رقم ٣٦٤ ويقول: «جنيزت، يهود، الجري والسكات».

(٢) نفسه، ص ٢١٧، مثل رقم ٥٧١، ويقول: «قبر يهودي، شط وضيق».

(٣) م. س، ص ٧٤ ـ ٧٥. وقد نقل عنه صاحب «كتاب في الفقه» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ٢١٩٨)، ص ٢٨١.

(٤) «اعتماد الحكام في مسائل الأحكام»، م. س، ص ١٥٩.

(٥) Goitein: *op. cit.*, pp. 332 - 333.

(٦) *Ibid.*, p. 335.

(٧) ابن أبي زرع: م. س، ص ٣٩.

(٨) اشباخ: م. س، ص ٦٦.

استعان به على ما كان بسبيله»[1]. وحدد ابن عذاري[2] ما تجمّع له من هذه الغرامة بمائة ألف عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار، وهو مبلغ باهظ يعكس ثراء اليهود[3].

وبما أن اقتصاد المغازي تحكّم في توجهات الدولة المرابطية واعتمد أساساً على الموارد الحربية بما فيها الجزية وشتى أنواع الضرائب الأخرى، فمن البديهي أن يمعن يوسف بن تاشفين في استغلال اليهود. وفي سبيل تنفيذ خطته زعم أحد فقهاء قرطبة ـ وربما بإيعاز من الأمير المرابطي نفسه ـ أنه وجد في بعض أوراق مؤلّف صنفه ابن مسرة القرطبي حديثاً منسوباً إلى النبي (ص) يروي أن اليهود تعهدوا بأن يؤمنوا بالدين العربي ويعتنقوا الإسلام إذا حلت المائة الخامسة من الهجرة[4].

واستغل الأمير المرابطي هذه «الوثيقة ـ الحجة» المختلقة، فجعل منها ذريعة لتخييرهم بين الإسلام أو التعرّض لغرامة ثقيلة، فاختاروا الحل الثاني بإيعاز من أحد الفقهاء المساندين لسياسة يوسف بن تاشفين في البحث عن المال بكل الوسائل[5]. وبذلك ضمن الأمير لنفسه نجاح مشروعاته، إذ ساهمت هذه الغرامة في سد نفقاته الكثيرة. وشكل نصيب يهود أليسانة حصة الأسد منها[6]، خاصة أنهم اعتبروا أغنى اليهود آنذاك[7].

غير أن مثل هذا الإجراء لا يدعو إلى الاستغراب، خاصة بالنسبة لمن وقف على سياسة المرابطين المالية. إذ لم تكن مثل هذه الضريبة قاصرة على اليهود وحدهم، بل جُبل المرابطون على فرض مغارم ومكوس متنوعة على جميع الشرائح الاجتماعية كضريبة المعونة وضريبة التعتيب وغيرها من الضرائب التي كان يقوم عليها كيان الدولة، وهو ما سنتناوله في الفصل القادم.

ورغم أننا نجهل ما إذا كان علي بن يوسف قد وضع غرامة من هذا الحجم على اليهود، فإن المصادر تكشف، كما ذكرنا سابقاً، أنه حرَّم عليهم المبيت في مراكش[8]. وإذا كان قد أتاح لهم دخولها نهاراً، فلم يكن ذلك من أجل الخدمات التي تحتاجها الرعية كما ذهب إلى ذلك دوفردان[9]، بل لمصالحه الشخصية والتجارية منها على الخصوص. وقرر الأمير المرابطي أنه متى عثر على يهودي قضى الليل في العاصمة، استبيح دمه، ولذلك فإنهم تجنبوا المبيت فيها

(١) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٢٥.

(٢) م. س، ص ٢٣.

(٣) حسن علي حسن: م. س، ص ٣٦٤.

(٤) مؤلف مجهول: م. س، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٥) م. ن، ص. ن.

(٦) Dozy: *His. Des Musu. d'Esp.*, op. cit., p. 158.

(٧) عباس نصرالله: م. س، ص ١٧٧؛ القوصي: م. س، ص ١٧٧؛ Marçais: *op. cit.*, p. 249.

(٨) الإدريسي: م. س، ص ٦٩؛ الحميري: م. س، ص ٤٦ ـ ٤٧؛ حاييم الزعفراني: **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب**، ترجمة أحمد شحلان وعبدالغني أبو العزم، البيضاء، ١٩٨٧، ص ١١.

(٩) *Marrakech op. cit.*, p. 139.

خوفاً من أن تحصدهم سيوف الملثمين.

لكن يبدو أن هذا الإجراء سعى إلى الحفاظ على الأمن والحيلولة دون تنفيذ دسائس اليهود واختلاطهم بالنصارى الذين كانوا يسكنون المدينة، فضلاً عن أن الظرفية السياسية كانت تفرض ذلك. فقد شهد عهد علي بن يوسف صراعات متعددة في أكثر من جبهة: في المغرب ضد ابن تومرت، وفي الأندلس ضد النصارى. ولذلك كان لا بد من الاحتياط في عاصمة الدولة، ومقر تجمع الجند، وما يتصل بذلك من خطط وتحركات عسكرية[١]. ولو كان التحريم نهائياً لما سمح لهم بدخول المدينة نهاراً للتجارة والبيع فيها[٢]. ولعل هذا الأمر يعكس تحكّم العلاقات الاقتصادية في صياغة علاقة الدولة باليهود إذ لم يستغن الطرف الأول عن خدمات الطرف الثاني. وعلى أي حال، فقد وجد ربض يهودي يحتمل أن يكون أمام باب إيلان بمراكش[٣] كانوا يقضون فيه ليلهم دون شك.

واتخذ الفقهاء من جانبهم موقفاً متشدداً من اليهود حتى أن قاضي فاس ابن الرمامة منع أيام قضائه يهود تلك المدينة من شراء عرصة عجيسة[٤]. كما أن ابن عبدون[٥] طالب بألا يذبح يهودي لمسلم، ولا يخدم مسلم يهودياً في الحمام[٦]، وألا يبيع المسلمون كتبهم لليهود[٧]، ولا يجلس أطباؤهم لتطبيب المسلمين[٨]. كما نصح أن لا يكون المتقبلون ولا أصحاب الشرطة من جنس اليهود[٩]. وفي السياق نفسه، أفتى القاضي عياض[١٠] بجعل ذبيحة اليهودي للمسلم بين مرتبة التحريم والإكراه.

أما من ناحية اللباس فقد منعوا من ارتداء زي الفقهاء والرجال الأخيار[١١]. لكن الواقع يثبت أنهم تزيوا بزي الأعيان، متجاوزين بذلك كل المحاذير الفقهية. ففي نازلة وردت على أحد أصحاب القاضي أبي بكر بن العربي أن رجلاً يهودياً كان يرتدي عمامة وخاتماً، ويركب السروج على فاره الدواب، ويجلس في حانوته دون غيار ولا زنار يُعرف به[١٢].

---

(١) حسن علي حسن: م. س، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٢) الإدريسي: م. س، ص ٨٦.

(٣) Deverdun: *op. cit.*, p. 140.

(٤) ابن الزبير: **صلة الصلة** (قسم الغرباء)، نشرها ليڤي بروڤنسال، الرباط، المطبعة الاقتصادية، ١٩٣٨، ص ٥٠٣.

(٥) ابن عبدون: م. س، ص ٤٩.

(٦) **نفسه**، ص ٤٨.

(٧) **نفسه**، ص ٤٩.

(٨) **م. ن**، ص. ن.

(٩) **نفسه**، ص ٥١.

(١٠) «مسائل الشيخ عياض» (مخطوط خ. ع. و. م. ر. رقم ق ٨٠٥)، ص ٣٤.

(١١) ابن عبدون: م. س، ص ٥١.

(١٢) أوردها الونشريسي: **المعيار**، م. س، ج ٢، ص ٢٥٤.

وقد اعتبرت هذه الحالة «استثنائية» وخروجاً عن المألوف ما دامت الفتوى التي صدرت في شأنها قد نصت على أن الواجب في لباس اليهود أن لا تكون العمامة رفيعة الثمن، ولا من رقيق الكتان لما في ذلك من التباهي على المسلمين، وألا يعظموا أكوام العمائم، ولا يرسلوا لها ذوائب بين أكتافهم، وألا يجعلوا لها أحناكاً وهو العثنون تحت الذقن لأن ذلك من زي العرب، ويجوز لباسهم الخاتم لكن ما صغر منها ورقّ ولطف قضيبه. ويمنعون من النقش على خواتمهم بالعربية. ولا يباح لهم لباس اللون الأصفر، ولا الفاخر من الثياب. والواجب عليهم لبس الغيار والتقلد بدنانير النحاس والرصاص أو القصدير في رقابهم، ويدخلون بها الحمام. وإذا لبسوا قلانس يجعلون في وسطها أو أعلاها رقاعاً من لبود حمر أو خرق يعرفون بها، ويشددون الزنانير على أوساطهم.

ونصت الفتوى كذلك أن يلبس اليهودي رقعة مخيطة على قميصه أو برنسه أو جبته من نحو الشبر من طوقه إلى آخر الكتفين، ورقعة أخرى من قدها على الصدر مصبوغتين[(١)].

وبالمثل، منع الفقهاء أهل الذمة ـ بمن فيهم اليهود ـ من رفع أبنيتهم فوق منازل المسلمين لما في ذلك من تعالٍ على الإسلام والمسلمين[(٢)].

أما على المستوى الشعبي، فإن نظرة العامة إلى اليهود كانت أسوأ. فعلى الرغم من تعاملهم معهم، فإنهم صبوا عليهم جام غضبهم وسخطهم كما تشهد على ذلك أمثالهم التي استعملوا فيها الألفاظ القرآنية الواردة في بني إسرائيل كاللعنة والشقاء وغضب الله[(٣)]، وجعلوهم موضوعاً للسخرية والتهكم، فعددوا مساوئهم كالجبن[(٤)] واللؤم[(٥)] ورقة الدين[(٦)]، ووصفوا انتهازيتهم وسعيهم لقضاء الحاجات[(٧)]، كما نعتهم ابن قزمان[(٨)] بالقطم، وعاملهم البعض بكل أشكال المهانة والإذلال[(٩)].

وغالباً ما تحول هذا السخط إلى تصفية جسدية كما وقع في قرطبة سنة ٥٢٨هـ أو ٥٢٩هـ/ ١١٣٣ ـ ١١٣٤م[(١٠)] إذ اغتنم سكان هذه المدينة حادث اغتيال أحد الأندلسيين من

---

(١) نفسه، ص ٢٥٧.

(٢) البرزلي: م. س، ص ٧٧.

(٣) قالت العامة: «خادم شنوع، شقي ملعون»، الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢١٦.وقالوا: «بحل يهودي في غضب الله». انظر ابن عاصم: «حديقة الأزاهر في مستحسن الأجوبة المضحكة والحكايات والنوادر» (مخ: خ. ع. و. م. ر. رقم د ٥٩٣)، مثل رقم ٢٩٣، ص ١٢٩.

(٤) قالوا: «ليس يفزع طبال بيهود وراه». انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢١٦.

(٥) قالوا: «خناف يجلس فوق ضياف» انظر: م. ن، ص. ن.

(٦) قالوا: «أرق من دين يهودي» انظر: م. ن، ص. ن.

(٧) قالوا: «حاجة بقطاع يهودي يقضيها». والقطاع هي الدراهم. انظر: م. ن، ص. ن.

(٨) م. س، ص ٦٠.

(٩) انظر: رواية المقري عن اليهودي إبراهيم بن الفخار: نفح، م. س، ج ٣، ص ٥٢٧.

(١٠) يحدد صاحب كتاب «نبذة من تاريخ المغرب الأقصى» (مخ. خ. ع. و. م. ر. رقم د ٢١٥٢ ضمن مجموع) =

طرف اليهود، فاقتحمت منازلهم، وانتهبت أموالهم، وقتل العديد منهم. وبعد عشرين يوماً من هذا الحادث تعرض يهود غرناطة لنكبة مماثلة[١].

وتؤكد إحدى رسائل الجنيزة أن يهود المغرب الأقصى تعرّضوا لحقد يفوق ما تعرّض له إخوانهم في الأندلس، ويدعو كاتب الرسالة ـ وهو تاجر يهودي من فاس ـ الله أن يخفف من بلاء هذه الضغائن[٢].

وأثناء الاجتياح الموحدي، تعرّض اليهود لحملة من البطش والتنكيل تحت «سيف ابن تومرت»، وهي العبارة التي استعملتها المصادر اليهودية[٣]. وتصور إحدى القصائد التي نظمها الشاعر اليهودي ابن عزرا مأساة المذبحة التي قام بها عبد المومن بن علي في الأوساط اليهودية عندما استولى على درعة، إذ رأى الرجال والنساء «دمهم يسيل كالماء». وتتضمن هذه القصيدة أسماء المجموعات اليهودية التي نكل بها[٤]. وحسب شهادة هذا الشاعر، فإن البطش الموحدي طال كل الطوائف اليهودية في مراكش وفاس ومكناسة وسبتة[٥].

تسببت هذه المضايقات دون شك في هجرة كثير من العائلات اليهودية نحو الممالك النصرانية في الشمال. فبعد استيلاء يوسف بن تاشفين على غرناطة، هاجر أربعة إخوة من عائلة بني عزرا إلى طليطلة[٦]، وتكثفت الهجرة اليهودية بفعل سياسة الاستقطاب التي كان قد دشنها ألفونسو السادس[٧]. بيد أن أحوالهم في الممالك المسيحية لم تكن أقل سوءاً. وحسبنا أن ألفونسو الذي ادّعى حمايتهم لم يكفل لهم حق الدفاع عن أنفسهم وفقاً للقانون الذي أصدره[٨]. والسبب في ذلك حسبما يراه البعض[٩] يرجع إلى تقاعسهم في معركة الزلاقة، وأنهم تسببوا في تلك الهزيمة.

وبعد معركة أقليش سنة ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م تعرّض يهود طليطلة لمجزرة رهيبة من طرف المسيحيين وأصبحت معابدهم عرضة للهدم[١٠]. مما أجبر بعضهم على الارتداد عن

= هذه السنة بـ ٥٢٨هـ. انظر ص ١٢١. بينما يحددها كل من ابن عذاري: م. س، ص ٩٣، وابن القطان: م. س، ص ٢١٧ بسنة ٥٢٩هـ.

(١) مؤلِّف مجهول: م. س، ص ١٢١.

(٢) Goitein: *op. cit.*, p. 350.

(٣) Sloush: *op. cit.*, p. 127.

(٤) *Ibid.*, p. 24، ومما جاء في هذه القصيدة: «أمزق معطفي (من شدة الألم والحزن)، إزاء درعة المغزوة: لقد كان يوم سبت، الرجال والنساء رأوا دمهم يسيل كالماء».

(٥) Eisenbeth: *Les juifs au Maroc: essai historique*, Alger, Imprimerie Charras, 1948, p. 29.

(٦) Fernendez: *Les juifs Espagnols au moyen âge*, Paris, Gallimard, 1983, p. 77.

(٧) *Ibid.*, P. 72. Villard: *op. cit.*, p. 196.

(٨) أشباخ: م. س، ص ٣٠.

(٩) Fernandez: *op. cit.*, p. 75.

(١٠) *Ibid.*

ديانته واعتناق المسيحية[١]، في حين فضّل البعض الآخر العودة إلى غرناطة حيث الاضطهاد أقل[٢].

من حصاد هذه النصوص ـ على اختلافها ـ يتبين أن اليهود عوملوا أحياناً معاملة تنمّ عن روح التسامح، وأحياناً أخرى عرفت وضعيتهم الاجتماعية بعض المضايقات. وقبل أن نحاول تفسير هذا الموقف المتناقض، من اللازم أن نستكمل صورتنا عن وضعيتهم الدينية.

تمتع اليهود بحق بناء بيعهم وشنائعهم لأداء شعائرهم الدينية، إلا أنهم عرفوا انشقاقاً مذهبياً انقسموا على إثره إلى فرقتين: الربانيون والقراؤون Caraïtes، وهؤلاء هم الذين يرون أن نصوص التوراة وحدها صالحة للتفسير. واتخذ هذا الانشقاق طابع الصراع[٣]. وإذا كانت هذه هي حالتهم الدينية داخلياً، فكيف كان موقف السلطة المرابطية منهم كطائفة دينية تدخل في ذمتها؟

ذكرت بعض المصادر أن يوسف بن تاشفين حاول إجبار اليهود على اعتناق الإسلام[٤]. ونعتقد أن هذه هي الحالة الوحيدة التي جرت فيها محاولة لإرغام اليهود على التخلي عن ديانتهم إذ لم تذكر النصوص محاولة أخرى من هذا القبيل. وقد استغلت بعض الدراسات الأجنبية[٥] هذا الحدث فأعطته حجماً أكثر من حجمه الحقيقي دون محاولة تفهم حوافزه المادية، حتى أن أشباخ[٦] زعم أن يوسف بن تاشفين كان شديد العداء لليهود، وأنه أرغمهم على اعتناق الإسلام.

بيد أن الواقع يثبت أن الوضعية الدينية لليهود لم تتأثر بالروح الصليبية قدر تأثرها بعوامل اقتصادية. وحسبنا أن يوسف بن تاشفين رغم حماسه الديني المتأجج، ورغم استيلاء الصليبيين على بيت المقدس في عهده[٧]، فإنه لم يجبر في نهاية المطاف اليهود على اعتناق الإسلام، بل فضل الغرامة المالية[٨] التي شكلت غايته الأولى، بدليل أن الحديث الذي وُظِّف لاستغلال الموقف كان حديثاً موضوعاً ومختلقاً، وأن الخطة التي خطط لها الأمير المرابطي مع فقهاء قرطبة سعت إلى الحصول على أموال اليهود في المقام الأول، وإلا فكيف يمكن تفسير

(١) *Ibid.*, p. 80. ويعطي نموذجاً لذلك بيهودي يدعى موسى السيفاردي الذي اعتنق المسيحية سنة ١١٠٦م.

(٢) ويذكر أن موسى بن عزرا عاد إلى غرناطة، ورفض العروض التي قدمها له يهود Estella للقدوم إليها والاستيطان فيها تحت رعاية الفونسو المحارب.

(٣) القوصي: م. س، ص ١١٢.

(٤) مؤلف مجهول: الحلل، م. س، ص ٨١.

(٥) Graetz: *op. cit.*, p. 190. انظر كذلك: Bertrand: *op. cit.*, p. 249; Fernandez: *op. cit.*, p. 79; Dufourcq: *la vie quotidienne..*, op. cit., pp. 191-92.

(٦) أشباخ: م. س، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٧) مؤلف مجهول: الحلل، م. س، ص ٨٩.

(٨) نفسه، ص ٨١.

مطالبتهم باعتناق الإسلام في سنة ٤٩٦هـ، بينما ينص الحديث المزعوم على ظهور نبي اليهود على رأس المائة الخامسة من الهجرة، أي أنه كان لا يزال أمام موعد هذا الظهور أربع سنوات!! والحصيلة أن الأمر لم يتجاوز مجرد «تهديد» لليهود لإجبارهم على دفع الأموال، وليس مطالبتهم باعتناق الإسلام.

صحيح أن ثمة شواهد تاريخية حول بعض المضايقات التي تعرّض لها اليهود أحياناً في حياتهم الدينية، من ذلك ما رواه ابن الزبير[١] أن قاضي المرابطين بفاس ابن الرمامة منع اليهود من بناء معبد في تلك المدينة. كما طالب ابن سهل[٢] في إحدى فتاويه بهدم شنائع يهودية محدثة. لكن مثل هذا التصرف له ما يبرره من الناحية الشرعية إذ لم يجوِّز الفقهاء بناء كنائس أو شنائع داخل مدائن المسلمين في الأراضي العَنَوية على الخصوص[٣]. ولذلك من غير الصواب في اعتقادنا تعميم فكرة اضطهاد اليهود من الناحية الدينية كما يرى البعض[٤]. وقد أبان سلوش[٥] خطأ هذا المنحى لدى المؤرخين اليهود، وكشف عما تتضمنه حججهم من مبالغة وإفراط.

على عكس هذه التخريجات ذات الرؤية القاصرة، يستشف من رسائل الجنيزة ما تمتع به اليهود من حرية دينية تمثلت في السماح لهم بالحج إلى بيت المقدس، وتأليف الكتب الدينية. ولا غرو فقد صنف يهوذا هاليڤي Judah Halevi المعروف في المصادر العربية بأبي الحسن كتاباً حول اليهودية وعلاقتها بالأديان الأخرى[٦]، وأصبح اليهود في عهد علي بن يوسف يتمتعون بامتيازات لم يحصلوا عليها منذ عهود طويلة[٧]. وبلغت حرية النشاط الديني ذروتها مع إسحاق الفاسي اليهودي الذي خلف موسى بن عزرا في منصب حبر غرناطة، ولعب دوراً أساسياً في التكوين الديني ليهود الأندلس. وكان والد السموأل[٨] الذي عاصر المرابطين أحد الأحبار في مدينة فاس؛ وقد وُصف بأنه «أعلم أهل زمانه بعلوم التوراة». كما ظهرت مجموعة من الأحبار في مدن أندلسية أخرى كغرناطة وقرطبة وأليسانة[٩]. وتعددت معابد اليهود في الأندلس إلى درجة أنها أثارت انتباه العامة فذكروها في أمثالهم[١٠].

---

(١) **صلة الصلة**، م. س، ص ٥٠٣.

(٢) ابن سهل: م. س، ص ٣٢٤.

(٣) هو نفسه ما برّر به ابن سهل هدم شنائع اليهود: انظر: م. ن، ص. ن.

(٤) أحمد أمين: **ظهر الإسلام**، م. س، ج ٣، ص ٣٧؛ لطفي عبدالبديع: **الإسلام في إسبانيا**، م. س، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٥) Sloush: *op. cit.*, pp. 53-54.

(٦) Goitein: *op. cit.*, p. 337.

(٧) Sloush: *op. cit.*, p. 111.

(٨) انظر كتابه: **بذل المجهود في إفحام اليهود**، م. س، ص ٤.

(٩) Fernandez: *op. cit.*, p. 79.

(١٠) قالوا: «يحل ربّي في شنوع يتحرك ويبزق». الرّبي معناه الحبر، ولعلّ هذا يصور عدم عناية اليهود بنظافة مَعابدهم. انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢١٧، مثل رقم ٦٤٢.

وخصصت لها أوقاف كما هو الحال بالنسبة للمساجد.

وتمخض عن حرية النشاط الديني انتشار بعض المذاهب اليهودية كمذهب القرائين الذي أدخله ابن الألطراس Ibn Altoras إلى الأندلس[1]، وتابعت زوجته هذه المهمة حتى تجذر في المغرب أيضاً، وانتشر في بعض النواحي كدرعة وفاس[2].

نستخلص من ذلك أنه إذا كانت بعض المضايقات الدينية قد برزت، فهي مرتبطة بفترات الأزمات أو لحظة سقوط الدولة المرابطية، وهي الفترة التي عانى فيها اليهود الأمرين[3]. وحسبنا أن الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي جمع اليهود بعد سقوط مراكش وخيَّرهم بين الإسلام أو الالتحاق بـ«دار الحرب» أو القتل[4]. كما خرب معابد اليهود في جميع أنحاء المغرب والأندلس، وهو ما يفسر قول المراكشي[5]، وهو بصدد الحديث عن الموحدين: «ولم تنعقد عندنا ذمة ليهودي ولا نصراني منذ قام أمر المصامدة».

إلا أن مثل هذه الحالات التي تسبب فيها الموحدون في أواخر الدولة المرابطية، لا تحجب عنا الحرية الدينية التي تمتعت بها الطائفة اليهودية طيلة عصر هذه الدولة، حتى إن الأندلس أصبحت محجاً لبعض اليهود المضطهدين في بلدان أخرى. مصداق ذلك وفود إسحاق الفاسي على الأندلس واستقراره فيها سنة ٤٨١هـ/ ١٠٨٨م بعد أن تم اضطهاده في قلعة بني حماد[6]. كما أن عدداً كبيراً من اليهود الآخرين آثروا الاستيطان في مدن أندلسية أو مغربية[7].

ومن مظاهر الحرية الدينية أيضاً انتشار المراكز الدينية لليهودية في المغرب كما تؤكد ذلك إحدى القصائد التي نظمها أبراهام بن عزرا[8]، خاصة في عهد علي بن يوسف. لذلك لا عجب أن يعتبره البعض[9] «أحد حماة اليهود». ولا شك أن روح التسامح التي ميزت المرابطين من الناحية الدينية تخالف المعاملة القاسية التي لقيها مسلمو بلنسية على يد العناصر اليهودية إثر استيلاء النصارى عليها[10]. وكل هذه القرائن تنفي ادعاء من فسر هجرة المفكرين اليهود

---

(١) Graetz: *op. cit.*, p. 186.

(٢) Sloush: *op. cit.*, p. 119.

(٣) الزعفراني: م. س، ص ١٥.

(٤) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، م. س، ج ٥، ص ٢٨١.

(٥) **المعجب**، م. س، ص ٤٣٥.

(٦) Sloush: *op. cit.*, p. 55.

(٧) *Ibid.*, p. 117.

(٨) *Ibid.*, p. 56-57.

(٩) *Ibid.*, p. 124.

(١٠) انظر رواية ابن عذاري عن أحد الوزراء الذي وزر لابن رذمير في بلنسية بعد استيلاء النصارى عليها وما قام به من تعذيب المسلمين من ذوي الوجاهة والحرمة. انظر: **البيان**، م. س، ج ٤، ص ٤١.

نحو الممالك المسيحية بأنها نتيجة التعصب الديني الذي أبداه المرابطون[١]. فلو كانوا يعيشون في مثل هذا الاضطهاد الديني المزعوم، لما فتحت أمامهم مجالات الكتابة والأبحاث في ديانتهم[٢]. ومن الدلائل القاطعة على ما تمتع به اليهود من حرية العقيدة والفكر في ظل الحكم المرابطي، ظهور العديد من المفكرين والعلماء الذين طوروا الثقافة اليهودية، ومارسوا أنشطتهم دون معارضة. نجد مصداقاً لذلك ظهور العديد من الأسماء اليهودية اللامعة[٣]، وهو ما يتبين من خلال رصد دورهم الثقافي مع مختلف الأدوار التي قاموا بها في المجتمع المرابطي.

٢) دور اليهود في المجتمع المرابطي:

من الثابت أن اليهود لعبوا أدواراً هامة، في العصر المرابطي، نبدأها بعرض دورهم الثقافي الذي ظهر بارزاً إلى حد يمكن القول إن الحقبة المرابطية شكلت محطة هامة في تطور تاريخ الفكر اليهودي، إذ لمعت فيها أسماء العديد من المفكرين في شتى مناحي المعرفة. ويبرز في هذا الصدد إسحاق الفاسي اليهودي والسموأل وأبي الحسن يهودا[٤] وغيرهم. ولا يخامرنا شك في أن إمكانياتهم المادية مكنتهم من بلوغ درجة عالية من المعرفة المتمثلة في العلوم والآداب العربية التي ترجموها فطوروا بها الفكر اليهودي وساهموا في إثرائه[٥].

كما بذلوا جهوداً محمودة لإثراء الدراسات الدينية اليهودية. ويأتي في طليعة المفكرين الدينيين إسحاق الفاسي (ت ٤٩٧هـ/ ١١٦٣م) الذي يعدّ حجة في الدراسات التلمودية. وقد استغرق شرحه للتلمود ٥٠ سنة. وبعد هجرته من قلعة بني حماد، استقر في فاس، ثم انتقل إلى مدينة أليسانة، وهناك أسس مدرسة أصبحت من أهم مراكز الدراسات التلمودية[٦]، وخلف عدة تلاميذ[٧]. ويأتي بعده في الأهمية أبراهام بن عزرا (٤٦٦ ـ ٥٦٥هـ/ ١٠٧٣ ـ ١١٦٣م) الذي شرح القوانين التلمودية في ٢٤ مجلداً إلى جانب نبوغه في الشعر[٨].

وفي مجال الفلسفة بزغ العديد من اليهود ومنهم يهودا بن صمويل هاليقي المعروف في المصادر العربية بأبي الحسن. وقد ألف كتاباً هاماً عبَّر فيه عن آرائه الفلسفية[٩]، ثم أبو عمر يوسف بن الصديق الذي صنف مؤلفاً في الفلسفة يهدف إلى تعريف معاصريه بالحقائق

---

(١) Altamira: *Histoire d'Espagne*, op. cit., p. 88.

(٢) حسن علي حسن: م.س، ص ٣٦٨.

(٣) Graetz: *op. cit.*, p. 28; Eisenbeth: *op. cit*, p. 194.

(٤) حول هذه الشخصية انظر: Graetz: *Ibid.*, pp. 194, 212.

(٥) الزعفراني: م. س، ص ١٢.

(٦) Sloush: *op. cit.*, pp. 102, 105.

(٧) نذكر من بينهم باروخ بن إسحاق الذي ألف **كتاب الخلق** *Le livre de la création*، ويوسف بن ماير الذي خلف شيخه كرئيس للأكاديمية التلمودية في اليسانة: انظر: Abdou: *op. cit.*, p. 188.

(٨) *Ibid.*, p. 191.

(٩) *Ibid.*, p. 190. أما اسم الكتاب فهو *Ha-Kuzari*. انظر كذلك: Graetz: *op. cit.*, p. 122.

الكبرى للأخلاق[١]. ويبدو أن الفلاسفة اليهود تأثروا بالفلسفة العربية[٢]. ويعد أبو جعفر يوسف بن أحمد بن حسداي أول المتأثرين بابن باجة الذي كان يراسله بكيفية مستمرة[٣]، فضلاً عن أسماء فلاسفة آخرين لا يسمح المجال بذكرهم جميعاً.

الشيء نفسه يقال عن اهتمام بعض اليهود بالعلوم العربية والنحو، يذكر المقري[٤] من بينهم إبراهيم بن سهل الإسرائيلي، بالإضافة إلى علماء آخرين عُرفوا بعلو كعبهم في العلوم النحوية[٥].

أما العلوم الرياضية فقد نبغ فيها السموأل المغربي الفاسي النشأة الذي وصف بأنه «كان رياضياً بارعاً»[٦]. وألف عدة مصنفات منها كتاب **التبصرة في علم الحساب**، وكتاب **إعجاز المهندسين**[٧]، ثم كتاب **بذل المجهود في إفحام اليهود** الذي ترجم فيه لنفسه، فأمدنا بمعلومات هامة عن حياة اليهود في فاس، وعن شغفهم بالأبحاث والدراسات[٨]، وكذلك أهمية العقل في فهم الطبيعة والعالم[٩].

وبالمثل، عرفت المرحلة المرابطية بروز عدة شعراء يهود نذكر منهم موسى بن عزرا الذي لم تسعفه الظروف للزواج بمحبوبته، فظل يكتب الشعر مدفوعاً بهذا الألم الداخلي[١٠]. وجمع قصائده في ديوان ذكر فيه الخمر والهوى ولذات العيش على طريقة شعراء العرب. أما يهوذا هاليفي فقد نظم أشعاره في قوالب وموضوعات عربية، وألف رسالته المسماة **الحجة والدليل في نصرة الدين الذليل**[١١]. ناهيك عن شعراء آخرين مرموقين قلدوا فن المقامات[١٢]، وفن الموشحات[١٣].

---

(١) Graetz: *op. cit.*, p. 196. واسم الكتاب هو: *Micromos*.

(٢) *Ibid.*, p. 197. ويذكر أن ابا عمر يوسف بن الصديق ذكر في مقدمة كتابه أن إنتاجه ليس سوى تطبيق للفلسفة العربية السائدة في عصره.

(٣) فروخ: **ابن باجة والفلسفة المغربية**، بيروت، ١٩٤٥، ص ٤٥.

(٤) **نفح الطيب**، م. س، ج ٣، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٥) من بينهم أبو الفهم ليفي بن يوسف بن التبان وأبو الحسن بن عزرا بن يعقوب: انظر: Graetz: *op. cit.*, p. 202. وكذلك موسى أبراهام هاليفي انظر: Sloush: *op. cit.*, p. 109.

(٦) ابن أبي أصيبعة: م. س، ج ٣، م ١، ص ٤٧.

(٧) عن مؤلفات السموأل المطبوعة. انظر: **الباهر في الجبر**، تحقيق صلاح أحمد، ص ٢٥٧.

(٨) السموأل: **بذل المجهود في إفحام اليهود**، م. س، ص ٤٩٨.

(٩) **نفسه**، ص ٨. ومما جاء في بعض أقواله: «فعلمت أن العقل حاكم يجب تحكيمه على كليات أمور عالمنا هذا».

(١٠) Graetz: *op. cit.*, pp. 205-206.

(١١) بالنثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥، ص ٤٩٨.

(١٢) من أشهرهم سلمان بن زقبال وجود بن خياط وجود بن عباس.

(١٣) مثل قسمونة اليهودية. انظر عنها: السيوطي: **نزهة الجلساء من أشعار النساء**، تحقيق صلاح الدين المنجد، بيروت، ١٩٥٨، ص ٨٦ ـ ٨٧.

بيد أن جهود اليهود في المجال الثقافي تتجلى في حركة الترجمة من العربية إلى العبرية واللاتينية حتى إن القرن السادس الهجري اعتُبر انطلاقة حقيقية لحركة الترجمة[١]، وهذا ما يفسر حرص أمراء الكيانات النصرانية على استدعاء بعض المترجمين اليهود للإقامة بين ظهرانيهم. ونسوق في هذا الصدد مثال موسى السيفاردي الذي كان في الوقت نفسه طبيباً لألفونسو المحارب ثم أبراهام بن عزرا (١٠٨٩ ـ ١١٦٧م)، فضلاً عن مترجمين يهوديين آخرين سطع نجمهما في هذا الميدان[٢].

ولم تكن الترجمات المنجزة في الثغور الأندلسية تحمل أسماء المؤلفين الأصليين، خلا بعض الترجمات الطبية التي استعملها قسطنطين الإفريقي وتلامذته[٣]. لذلك كان ابن عبدون[٤] على صواب حينما دعا إلى عدم بيع الكتب لليهود للحيلولة دون نسبتها إليهم. لكنه أخطأ الحساب حين اعتقد أن دعوته ستلقى الآذان الصاغية، فقد بيعت لهم الكتب، مما أدى إلى ظهور مجموعة من المترجمين اليهود الذين نقلوا العلوم من العربية إلى العبرية[٥]. ومنذ القرن الخامس الهجري وضع يهودا شويح الفاسي قاموساً عبرياً ومباحث قيمة عن الإنشاء والترقيم في اللغة العبرية[٦].

حصيلة القول إن اليهود لعبوا دوراً هاماً في المجال الثقافي كان أبرز وجوهه حركة الترجمة. ولم يقلّ الدور السياسي عنه شأناً، فقد أسند إليهم علي بن يوسف بعض المناصب الهامة في الدولة، فكان أطباؤه الخاصّون من اليهود كأبي أيوب سلمان بن المعلم وأبو الحسن ابن عبد الرحمن بن ميار اللذين لقبا بلقب الوزراء... وللأمر مغزى عميق في الدلالة على نفوذهم داخل جهاز الدولة[٧]، كما قلد بعضهم إدارة البلاط والتشريفات الرسمية[٨]، وأرسل بعضهم في سفارات خاصة إلى الأمراء المسيحيين[٩].

وازداد دورهم السياسي تعاظماً حينما أسند إلى بعضهم منصب صاحب الشرطة[١٠]، فضلاً عن منصب الكتابة، إذ يذكر ابن عذاري[١١] أن أحد كتّاب أبي عمر يناله، عامل غرناطة، كان يهودياً وأنه أصبح يحشر أنفه في كل الأمور السياسية حتى نجح في اغتيال أحد

(١) Vernet: *Ce que la culture doit aux Arabes d'Espagne*, op. cit., p. 123-24.
(٢) Walker de Mulvern, *op. cit.*, p. 125.
(٣) *Ibid.*, p. 121.
(٤) ابن عبدون: م. س، ص ٥٧.
(٥) Vernet: *op. cit.*, p. 121.
(٦) أشباخ: م. س، ص ٤٩٩.
(٧) Sloush: *op. cit.*, p. 55.
(٨) *Ibid.*
(٩) Greatz: *op. cit.*, p. 192.
(١٠) Fernandez: *op. cit.*, p. 87.
(١١) ابن عذاري: م. س، ص ٧٦ ـ ٧٧.

مساعدي العامل المذكور.

وتفصح الروايات العربية عن أن الأمراء المرابطين أوكلوا إلى اليهود مهمة جباية الضرائب. وسجلت الأمثال الشعبية هذه الظاهرة فأبدت فيها كثيراً من الامتعاض والانتقاد[١]. ويتجلى هذا السخط كذلك في بعض القصائد الشعرية التي تصور هذه الحالة[٢] التي انتقدها ابن عبدون[٣] بشدة، كما يظهر ذلك من قوله: «يجب ألا يُترك أحد من المتقبلين ولا من الشرط ولا من اليهود ولا من النصارى بزي كبار الناس ولا بزي فقيه». كما أن نفوذهم الاجتماعي المتزايد جعل أعناق الناس تمتد إليهم لقضاء حاجاتهم، ولو عن طريق الرشاوى[٤].

وبخصوص الدور العسكري الذي قاموا به أيضاً، يذكر سلوش وغيره[٥] أن اليهود شاركوا في معركة الزلاقة بحوالى ٤٠ ألف مقاتل، وأن العديد منهم بقي هناك لحراسة الحصون والقلاع، محاولاً إعطاء البراهين على صحة الرواية من خلال تأكيد ألفونسو السادس في رسالته إلى يوسف بن تاشفين بأن يستثنى يوم السبت كموعد لمعركة الزلاقة لأنه يوم عيد بالنسبة لليهود. فلو لم يشارك فيها هؤلاء لاقتصرت استثناءاته على يومي الجمعة والأحد. أما بالنسبة للحجة التي يقدمها على صحة خبر بقائهم في الأندلس بعد المعركة لحراسة الحصون، فتتمثل في أن اليهود القرائين هم الذين اضطلعوا بهذه المهمة، ولذلك فإن ألفونسو السابع سمح لموظفيه في مملكة أرغون باضطهادهم نكاية فيهم لتعاونهم مع المرابطين. ويلاحظ فعلاً أن اضطهادهم في مملكة أرغون حصل سنة ٥٢٧هـ/ ١١٣٢م، لكن يبدو أن هذه الرواية تبعث على الشك. فالرقم الذي أعطاه يتضمن بعض المبالغة. كما أن تأكيد ألفونسو السادس على تفادي الحرب يوم السبت لا يعني بالضرورة وجود مقاتلين يهود في جيش المرابطين. بل إن الأمر يحمل على الظن أنه كان يقصد اليهود المشاركين في الجيش المسيحي الذي كان يقوده[٦]. وحتى لو افترضنا جدلاً - في غياب نصوص عربية - أنهم شاركوا في معركة الزلاقة إلى جانب المسلمين، فإن مهمتهم لم تتجاوز دور الأدلاّء، لأن المعركة كانت

---

(١) انظر: الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢١٦.

(٢) السلفي: **اخبار وتراجم اندلسية**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٣، ص ٣٧ - ٣٨. ومما جاء في القصيدة التي كانت تدور على السنة اهل الاندلس حينما طولبوا بمكس تولى جبايته أحد اليهود:

كنا نطالب لليهود بجزية ... وأرى اليهود بجزية يطالبونا

ما إن سمعنا مالكاً أفتى بذا ... لا ولا ولا من بعده سحنونا

وانظر كذلك ياقوت: م.س، ج٣، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٣) السلفي: م. س، ص ٥١.

(٤) ابن عاصم: **حدائق الأزاهر**، ص ١٣٠. وهاك نص المثل: «حاجة بقطاع يهودي يقضيها». والقطاع هي الدراهم.

(٥) Abdou: *op. cit.*, p. 282; Graetz: *op. cit.*, p. 181; Fernandez: *op. cit.*, p. 54.

(٦) Fernandez: *op. cit.*, p. 75.

جهادية لا تحتمل وجود يهود يُشك في إخلاصهم. وقد يكون دورهم انحصر في اقتناء الأسرى لبيعهم رقيقاً بعد ذلك[١].

أما بالنسبة للدور الذي لعبه اليهود في الميدان الصحي، فمعظم المصادر تشير إلى اشتغالهم بالطب حيث قصدهم الرعايا باستمرار لمهارتهم الطبية. فأبو الحسن يهوذا اشتغل بتاليف كتب في العقيدة، وفي الوقت نفسه استغل أوقات فراغه لتقديم خدماته للمرضى الذين كانوا يتزاحمون عليه كل يوم جمعة[٢]. ولم يتورع بعض الفقهاء كالإمام المازري (ت ٥٣٢هـ)، عن الاتصال بأحد الأطباء اليهود قصد المعالجة[٣]. ومن خلال تتبع السيرة الذاتية للسموأل، يتضح أنه تمكّن من اختراع بعض الأدوية مثل الترياق الذي «يبرىء من جملة أمراض عشرة في بعض يوم»[٤]. كما ذاع صيت بعض الأطباء اليهود مثل أبي الفضل حسداي بن يوسف[٥]. ورغم دعوة بعض الفقهاء المتشددين إلى عدم إفساح المجال أمام الأطباء اليهود لمزاولة مهنتهم تحت ذريعة أنهم «لا يرون نصيحة مسلم إلا أن يطببوا أهل ملتهم»[٦]، فإنهم احتلوا مكانة هامة في بلاط الأمير علي بن يوسف كالطبيب سلمون أبي يعقوب وحسن بن كنوا[٧]، فضلاً عن ابن قنمال الذي ذكره ابن قزمان[٨] في أزجاله، مما يعكس هيمنة اليهود في المجال الصحي[٩].

وذهب بعض الدارسين[١٠] إلى أن المهندس الأندلسي المشهور عبد الله بن يونس يهودي الأصل. ونعلم أن هذا المهندس لعب دوراً هاماً على المستوى الاجتماعي إذ تمكّن بفطنته وذكائه من توفير المياه لسقي البساتين وتنظيم المجال الأخضر. ويفترض

---

(١) يذكر الضبي رواية تدل على هذا المعنى ولو أنها متاخرة، وتتعلق بمعركة الارك. ولكننا نعتقد أنها لا تخرج عن تقاليد معروفة لدى اليهود في القرن السادس الهجري وربما قبله وبعده ايضاً. انظر: **بغية الملتمس**، م. س، ص ٣٥.

(٢) Goitein: *op. cit.*, p. 337. وانظر رواية في المعنى نفسه ذكرها ابن عبد الملك حول الشيخ أبي يعزى الذي استنكر ذهاب النساء إلى الأطباء اليهود: **الذيل والتكملة**، تحقيق محمد بن شريفة، ج ٨، ق ٢، ص ٤١٩.

(٣) ابن عجيبة: «أزهار البستان»، م. س، ورقة ٢٣ ب.

(٤) السموأل: م. س، ص ٦.

(٥) ابن أبي أصيبعة: م. س، ج٣، م١، ص ٨٢.

(٦) ابن عبدون: م. س، ص ٥٧.

(٧) Abdou: *op. cit.*, p. 283.

(٨) ابن قزمان: م. س، ص ٧٧٥.

(٩) نفسه، ص ٤٨٤. وقد جاء في إحدى قصائده ما يدل على ذلك (انظر قصيدة ٧٥):

أي عرف يهودي باخبارك ... هـ طبيب البلد

وانا ندر من هـ المعجون ... والشراب والطبيب

(١٠) Vanacker: *op. cit.*, p. 672.

دوڤردان[١] أنه بحكم أصله اليهودي، قام بمشروع هام لصالح إخوانه اليهود في مراكش، فنظراً لمنعهم من المبيت فيها ليلاً، قام بحفر آبار لسقي الخضر والفواكه خارج مراكش، فوفر لهم بذلك إمكانية بيع هذه المنتوجات لسكان العاصمة نهاراً.

وبخصوص الدور الاقتصادي الذي اضطلع به اليهود، فمن المعلوم أنهم احتلوا مكان الريادة في تجارة الرقيق إذ ظلوا يمارسون هذه التجارة المربحة منذ الفتح الإسلامي للأندلس[٢]، واستمروا حتى الحقبة مدار البحث[٣]، مشاركين في ذلك إخوانهم الرهدانيين القادمين من منطقة بروڤانس والمحتكرين للتجارة العالمية[٤]. وتزخر كتب الحسبة بأحكام حول الرقيق وأساليب الغش التي تحدث في عمليات البيع. وساهمت الحروب القائمة على قدم وساق بين المرابطين والممالك النصرانية في وفرة هذه المادة البشرية التي كان لليهود فيها باع طويل، إذ كانوا يجلبون العبيد والجواري من «دار الحرب» والسودان والهند والحجاز والعراق[٥]. وبالمثل ظلت أعمال الصيرفة ملك أيديهم في المغرب والأندلس معاً. ولا غرو فقد سيطروا على عمليات تبادل العملة وعقد صفقات البيع والشراء[٦].

وتجشم بعض الصناع اليهود مشاق السفر، فرحلوا إلى السودان حاملين معهم بضائعهم وتقنياتهم الزخرفية. وكان معظمهم من يهود درعة حتى إن بعض المناطق في بلاد السودان لا تزال تحمل اسم Daraoue نسبة إلى يهود درعة[٧].

ومن المؤكد أن توحيد المرابطين للمغرب والأندلس، وسيطرتهم على تجارة العبور، أضر بالتجار اليهود، وهذا ما يفسر تغيير وجهة نشاطهم نحو الهند[٨]، ثم مصر حسبما تبينه رسائل الجنيزة[٩]. كما أن خضوع النشاط الاقتصادي لتشريعات فقهاء المالكية حدّ من حريتهم، فضلاً عن القيود الأخرى التي تعرضوا لها. ومع ذلك لم يديروا ظهرهم للسودان، بل ظلت الطوائف اليهودية متواجدة بسجلماسة «لما علموا أن التبر بها أمكن منه بغيرها في بلاد

---

(١) Deverdun, *Marrakech*, op. cit., p. 88.

(٢) العبادي: **الصقالبة في إسبانيا**، م. س، ص ٩.

(٣) ذلك ما نستنتجه من إحدى نوازل ابن الحاج. انظر: م. س، ص ٢٩٣.

(٤) المقري: **نفح**، م. س، ج ١، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٥) السقطي: **رسالة في آداب الحسبة**، م. س، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٦) ابن عبدالرؤوف: **رسالة في الحسبة**، نشرة بروڤنسال، القاهرة، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٥، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٧) Delafosse: «Les relations du Maroc avec le Soudan à travers les âges», *Hesperis*, T.4, 2tr, p. 158-159.

(٨) Abitbol: «Juifs Maghribins et commerce transaharien du 8 au 14ème S.», *R.F.H.O.M.*, Tome LXVI, 1979, p. 184; Dufourcq: *la vie quotidienne*, op. cit., p. 189.

(٩) الطيبي: **جوانب من النشاط الاقتصادي**... م. س، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥، من خلال ما نشره من رسائل الجنيزة.

المغرب»[١]. ولم يتورعوا عن استعمال أساليب الغش والخداع والتحايل للحصول على الأرباح «فهم يعاملون التجار به - أي التبر - ليخدعوهم بالسرقة وأنواع الخداع»[٢]. ولم يفت العامة أن تشير في أمثالها إلى ظاهرة الغش التي جبلوا عليها[٣]، والتي أباحها لهم أحبارهم[٤]. نتيجة لذلك ملكوا الأموال الطائلة خاصة يهود فاس[٥]، ولو أن وضعيتهم تخلخلت منذ السنوات الأولى لظهور الموحدين كما تثبت ذلك إحدى الرسائل[٦].

خلاصة القول إن وضعية اليهود بصفة عامة تأثرت بالأحوال الاقتصادية للدولة المرابطية. ولذلك ضيق عليهم الخناق خاصة في بداية تأسيس دولتهم، وإبان السنوات الأخيرة من حكمهم. أما على مستوى العقيدة الدينية فإنهم تمتعوا بحرية وتسامح مكّنهم من إشاعة الدراسات الدينية، وتخريج أطر كفؤة، وعلماء بارزين، فضلاً عن أدوار هامة تركت بصماتها على التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحقبة المرابطية.

ثالثاً: التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين المسلمين وأهل الذمة

بعد الوقوف على وضعية أهل الذمة، والأدوار المتنوعة التي اضطلعوا بها في المجتمع المرابطي، نحاول رصد التأثير الاجتماعي المتبادل بين هذه الطوائف ومختلف الشرائح الاجتماعية الأخرى على مستوى الحياة العامة.

رغم علاقات التوتر التي سادت أحياناً بين العناصر الإسلامية من جهة، والنصارى واليهود من جهة أخرى نتيجة عوامل اقتصادية سبق تبيانها، فإن روح التسامح التي شاعت في بعض المجالات سمحت بظهور تأثير متبادل بينهما بفضل التعامل التلقائي الذي فرضه وجود مشترك على أرض مشتركة، وهو ما تؤكده بعض النصوص[٧]. وحسبنا أن المستعربين المبعدين إلى المغرب الأقصى أصبحوا «مغاربة» على حد تعبير أحد الدارسين[٨]. كما أن عرب

(١) من بين «الأحكام التي نجدها في كتب النوازل الخاصة باليهود نجد مثلاً: «إذا اتجر يهود العدوة وتجولوا فيها فليس عليهم عُشر مثل يهود فاس إذا نزلوا بسبتة للتجارة. فلو اتجر يهود العدوة في الأندلس لكان عليهم العُشر، وكذلك حكم يهود الأندلس فيها وفي العدوة أيضاً». انظر «نوازل ابن الحاج»، م. س، ص ٢٩٥. وهو ما تؤكده إحدى رسائل الجنيزة. انظر: الطيبي: م. س، ص ١٩١.

(٢) الحميري: م. س، ص ٣٠٦؛ مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ٢٠٢.

(٣) قالت العامة: «إذا ريت اليهود يذم السلع، ادر أنه يشتريه» الزجالي: م. س، رقم ٣١ ص ٢١٥.

(٤) ابن يوسف الحكيم: «الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة»، تحقيق حسين مؤنس، مدريد، **صحيفة معهد الدراسات الإسلامية**، مج ٦، ١٩٥٨، ص ١٧٨.

(٥) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ٢٠٢.

(٦) الطيبي: م. س، ص ٤٧٣ - ٤٧٤.

(٧) مؤلف مجهول: «مناقب الشيخ ابي العباس السبتي». مخ خ. ع. و. م. ر. رقم د ٨٩٦ ورقة ١٠٦ ب. وفيه يذكر أن المتصوف أبا العباس السبتي سال خديمه عن عدد الدراهم التي توجد معه ثم خاطبه: «اخرج وتصدّق بها لأول رجل يلقاك وإنْ كان يهودياً او نصرانياً».

(٨) Dufourcq: *Les relations*..., op. cit., p. 44.

الأندلس «تأسبنوا» حتى أن الباحث نفسه[١] تساءل عما إذا كانت الشخصية العربية استطاعت أن تحافظ على أصالتها فوق أرض «أوروبية» ذابت في الحضارة المسيحية السابقة على الإسلام.

والحق أن تجليات هذا الامتزاج انعكست على أرض الواقع. فالمصادر تفيض بذكر أخبار زواج الأمراء المرابطين بالمسيحيات[٢]، وانتشار الجواري الروميات في أسواق كبريات المدن، وشيوع ظاهرة التسري بالجواري الصقلبيات[٣]. ولعل ذيوع عادة زواج المسلمين بالمسيحيات ما جعل الجزيري[٤]، وهو معاصر للمرابطين يضمن كتابه في الوثائق صيغة عقد نكاح الكتابية، مشيراً إلى أن هذا العقد لا يختلف عن عقد نكاح المسلمة، فإن كان لها وليّ ذكر في نص العقد، وإن لم يكن لها وليّ «عقد نكاحها أساقفة أهل دينها»[٥]. وأكدت التشريعات الفقهية على أن لا يعقد نكاح المسيحية واليهودية أمير أو وليّ مسلم «فأولياؤها أحق بالعقد إلا أن يأبوا فيعقد نكاحها الأمير»[٦].

ورغم تحذيرات الفقهاء من التعامل مع أهل الذمة، فقد تم الاختلاط معهم. ويخيل إلينا أن دعوة ابن عبدون بتجنبهم يعكس واقعاً حدث فعلاً. فلا شك أنه لم يدع النساء المسلمات إلى عدم مصاحبة المسيحيات إلى الكنيسة[٧] إلا بعد أن اعتادت نساء إشبيلية على عقد صداقات مع بعض المسيحيات. كما أن اتصال المسلمين باليهود صار أمراً مألوفاً في الأسواق وكل المرافق الاجتماعية كالحمّام وغيره[٨]. بل ثمة نصوص تكشف أن بعض الأندلسيين ضربوا توجيهات الفقهاء عرض الحائط، فولعوا بالفتيات النصرانيات، وعشقوهن إلى درجة أنهم أصبحوا يترددون على الكنائس لرؤية حبيباتهم المسيحيات[٩].

وكثيراً ما شارك المسلمون الأندلسيون النصارى احتفالاتهم الدينية مثل عيد المسيح وعيد العنصرة أو عيد سان خوان[١٠]. ولا شك أن هذه المشاركة الروحية ترجع إلى الحياة المشتركة التي عاشها الطرفان جنباً إلى جنب قروناً طويلة. وعلى غرار الأندلسيين، تأثر

---

(١) Dufourcq: *La vie quotidienne..*, op. cit., p. 160.

(٢) مثل زواج يوسف بن تاشفين بجارية رومية تسمى رياض الحسن: انظر الحلل، م. س، ص ٨٤؛ ابن القاضي: م. س، ص ٤٦٠. وكذلك زواج علي بن يوسف بجارية رومية تدعى قمر: انظر ابن عذاري: م. س، ص ٩٧؛ وانظر كذلك ابن أبي زرع: م. س، ص ١٦٥.

(٣) العربي بن الصديق: م. س، ص ١٥٥.

(٤) «المقصد المحدود»، م. س، ص ١٠.

(٥) م. ن، ص. ن.

(٦) ابن سلمون: «العقد المنظم للحكام»، م. س، ورقة ١٢٨.

(٧) ابن عبدون: م. س، ص ٤٨.

(٨) م. ن، ص. ن.

(٩) ابن بسام: م. س، ق ١، م ٢، ص ٧٠٥، ٧٠٧؛ دندش: م. س، ص ٢٥٤.

(١٠) العبادي: «الأعياد في مملكة غرناطة»؛ مجلة م. د. ا. م، مج ١٥، سنة ١٩٧٠، ص ١٤٠.

المغاربة ببعض الاحتفالات المسيحية حتى إنها أصبحت عادة مألوفة لديهم. فقد لاحظ الوزان[١] أن الاحتفال بليلة ميلاد المسيح ظلت سائدة في فاس حتى عصره. كما سجَّل أيضاً احتفالاً آخر اقتبسه المغاربة من النصارى يسمى «دانتيسا» وهي مناسبة يتم الاحتفال بها عندما تبدأ أسنان الطفل في الظهور[٢]، مما ينهض حجة على أن العادات النصرانية تمكّنت من نفوس المغاربة وأصبحت ضمن عاداتهم.

انتقل التأثير المسيحي في الميدان الاجتماعي كذلك عن طريق أسرى الحروب. فبعد معركة الزلاقة، عادت الجيوش المرابطية تحمل معها ٤٠ ألف أسير استغلّت خبرتهم في حفر الخطارات التي جلب منها الماء من جبل درن إلى مراكش بطريقة تبعث على الإعجاب[٣].

واستغلت مهارتهم كذلك لإتمام بعض مباني العاصمة مراكش[٤]. كما شيدوا عند جبل زرهون قصبة حملت اسمهم فعرفت بقصبة النصراني[٥]. أما المسيحيون المبعدون إلى المغرب فقد استفاد منهم المغاربة في مجال البناء والزراعة والسقي، وكافة المجالات التي افتقروا فيها إلى الدربة والخبرة[٦].

وبالمثل، أثّر اليهود في أهالي المغرب الأقصى عن طريق الإسراع بوتيرة الانتقال من أسلوب الترحال والتنقل إلى حياة الاستقرار. فتعمير المدن الجديدة والمناطق التي شملها التغيير في عصر المرابطين جلب إليها أعداداً كبيرة من اليهود الذين سارعوا للإقامة فيها بغية الاستفادة من الوضع الجديد[٧]، مما سمح باختلاطهم بسكان المدن[٨]، ومد جسور التأثير الاجتماعي. ولا غرو فإن اليهود تزيوا بأزياء المسلمين، وقلدوهم في إرسال العمامات والذؤابات[٩]، رغم القيود المفروضة عليهم لتقليد لباس المسلمين.

أما في المجال الفني، فقد جرى تلاقح بين المسلمين واليهود والنصارى. وحسبنا أن إسحاق بن شمعون تتلمذ في الموسيقى على يد ابن باجة[١٠]. كما انعكس الفن المسيحي على البناء والزخرفة المغربية ـ الأندلسية. وجاء بناء قلعة «أميركو» تعبيراً واضحاً عن هذا الاتجاه

---

(١) **وصف إفريقيا**، م. س، ج ١، ص ٢٠١.

(٢) م. ن، ص. ن.

(٣) الزياني: «الترجمان المعرب»، م. س، ص ٢٧٩.

(٤) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٤٧.

(٥) حركات: م. س، ج ١، ص ٢٤٤.

(٦) Lagardère: *op. cit.*, p. 111.

(٧) Sloush: *op. cit.*, p. 49.

(٨) انظر رواية المقري حول الشاعر أبي الحسن بن الزقاق وما ذكره من شعر في غلام يهودي كان يجالسه وينادمه كل يوم سبت: **نفح**، م. س، ج ٤، ص ١٩.

(٩) الونشريسي: م. س، ج ٢، ص ٢٥٤.

(١٠) ابن سعيد: **المغرب**، م. س، ج ١، ص ١٢٧.

الذي امتزج فيه الفن المحلي بالتأثيرات المسيحية بفضل الجند النصراني(١).

وعكس تعلم اللغتين العربية والإفرنجية مظهراً آخر من مظاهر التأثيرات الاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين. وحسبنا أن اللغة العربية انتشرت بين هؤلاء، وظلوا يستعملونها مدة طويلة من الزمن حتى انتهاء الحكم الإسلامي بالأندلس(٢). وخير ما يؤكد ذلك أن ميقائيل بن عبد العزين، أحد الأساقفة الذين عاشوا في فاس خلال الحقبة المرابطية، كتب بخط يده نسخة من الإنجيل بالعربية ظلت محفوظة بخزانة الاسكوريال إلى حدود القرن السادس عشر الميلادي قبل أن تمتد إليها يد الضياع(٣). ويذكر ابن عبد الملك(٤) في ترجمة الفقيه أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبدة أنه «كان له مملوك من أبناء الروم قد علّمه الكتابة، فكان يكتب عنه كل ما يؤلِّف ويصدر عنه من نظم أو نثر». وتعلّم بعض اليهود اللغة العربية إلى درجة أن «قسمونة اليهودية بنت إسماعيل بن النغريلة كانت تتقن صناعة الموشحات»(٥).

ولا نعدم من النصوص ما يؤكّد معرفة الأندلسيين للغة الإفرنجية. فعند حديثه عن الخدع التي يقوم بها تجار الجواري ذكر السقطي(٦) أن رجلاً «اشترى جارية أوُهم أنها إفرنجية لكي تشترى بمال كبير، وأوهمت هي كذلك المشتري بأنها إفرنجية باللغة الإفرنجية». كما أن بعض الأندلسيين حافظوا على أسمائهم النصرانية ومنهم الحسن بن فيرّه (وفيرّه اسم جده وهو اسم عجمي بلغة أعاجم الأندلس ومعناه الحديد)(٧).

وينهض الزجل الذي بلغ ذروته في العصر المرابطي دليلاً على هذا التأثير الاجتماعي واللغوي بين الجانبين. ولا غرو فقد جاء حافلاً بصور الحياة اليومية لمسلمي الأندلس إلى جانب عادات النصارى وتقاليدهم بلغة امتزجت فيها العامية الأندلسية باللاتينية. كما أن أزجال ابن قزمان تقوم دليلاً على التأثيرات اللغوية والاجتماعية في مجال الأزياء والطعام والاحتفالات(٨).

أما التأثير الديني فتجلى في اعتناق بعض المسيحيين الديانة الإسلامية حتى إن باحثاً معاصراً(٩) اعتبر أن دخول مسيحيي لشبونة في الإسلام لم يتم إلا في العصر المرابطي. وتترجم المصادر لبعض النصارى الذين أسلموا، ومن بينهم جد إبراهيم بن سفرج المدعو

---

(١) Terrasse: «L'art de l'empire Almoravide: ses sources et son évolution», *S.I.*, Tome 3, 1955, p.30.

(٢) بالنثيا: م.س، ص ٤٨٨.

(٣) Simonet: *Histoire de Los Mazarabes*, op. cit; Dufourcq: *la vie quotidienne..*, op. cit., p. 141-142.

(٤) **الذيل والتكملة**، م. س، ج ١، ق ١، ص ٢٤٠.

(٥) السيوطي: **نزهة الجلساء من أشعار النساء**، م. س، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٦) م. س، ص ٥٥.

(٧) ابن فرحون: **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، القاهرة، مطبعة الفحامين، ١٣٥١هـ، ص ١٠٥.

(٨) للتوسع في هذه النقطة راجع الفصل الثاني الخاص بالعادات والمعتقدات الشعبية في كتابنا: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، م. س، ص ٦٩ ـ ١١٠.

(٩) Dufourcq: *Les Mozarabes du 12è siècle*, op. cit., p. 128.

بابن همشك[1]. كما وردت في نوازل ابن سهل[2] مسألة عن «غلام من النصارى يريد الإسلام». ولعب رجال التصوف دوراً في إسلام بعض النصارى إما عن طريق حسن المعاملة والروح الطيبة التي أبداها هؤلاء المتصوفة أمامهم[3] أو نتيجة انبهارهم بكراماتهم[4].

وفي السياق نفسه، ذكرت إحدى نوازل ابن الحاج أن رجلاً تصدق على زوجته النصرانية بدار على أن تدخل الإسلام فأسلمت[5]. على أن أهم نموذج لاعتناق المسيحيين الإسلام هو نموذج نصارى إشبيلية الذين اعتنقوه بكيفية جماعية تبرز من خلال الرسالة التي أوردها الونشريسي[6] على لسان علي بن يوسف يستفتي فيها رأي الفقيه ابن ورد بقوله: «... وكذلك ورد علينا كتاب ابننا أبي بكر أعزه الله بتقواه مضمناً أن قوماً من النصارى المعاهدين أسلموا في إشبيلية حرسها الله». لذلك لا غرابة أن نقف في مخطوط «المقصد المحمود» على صيغة عقد حول إسلام النصارى كتبه الجزيري[7] الذي كان خبيراً بشؤون التوثيق في كل الحالات التي احتاج إليها الناس في الفترة موضع الدراسة.

كل هذه القرائن تنفي ما ذهب إليه برتران[8] الذي أكد أن المرابطين استعملوا كل الضغوط لحمل المسيحيين المبعدين إلى المغرب على اعتناق الإسلام قسراً، وهي النغمة نفسها التي رددها البعض[9] حول إكراه اليهود على الدخول في الإسلام إبان العصر المرابطي. فإذا استثنينا بعض الحالات النادرة، ليس ثمة شواهد تاريخية حقيقية تعزز هذا الرأي. فاليهود مارسوا شعائرهم الدينية دون عائق. ومن اعتنق منهم الإسلام، فقد فعل ذلك إما اقتناعاً وإيماناً، وإما حفاظاً على مصالحه وامتيازاته داخل جهاز الدولة أو المجتمع بصفة عامة[10] عدا ما ذُكر عن محاولة إرغام يهود أليسانة على اعتناق الديانة الإسلامية، وهو حدث لاحظنا أنه كان مجرد تهديد لابتزاز أموالهم.

ومن الأسماء اليهودية التي اعتنقت الإسلام أبو الفضل بن حسداي[11]، لكننا لا نستبعد

---

(١) ابن الخطيب: **أعمال الأعلام ـ القسم الأندلسي**، م. س، ص ٢٦٣.

(٢) «نوازل ابن سهل»، م. س، ص ٩٧.

(٣) ابن الزيات: م. س، ص ١٥٠.

(٤) العبدوني: «يتيمة العقود الوسطى في مناقب الشيخ المعطى (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ك ٣٠٥) ص ٣٧٨. ويذكر رواية مؤداها أن جماعة من رهبان النصارى جاؤوا إلى مسجد بزيّ المسلمين لاختبار أحواله فوجدوا قناديله مشعولة، فأراد الشيخ المتصوف أبو مدين أن يبين لهم قبساً من كراماته فتنفس فانطفات مصابيح المسجد مرة واحدة، فانبهروا بهذه الكرامة وأسلموا.

(٥) وردت عند البرزلي: م. س، ص ٧٤؛ وكذلك مؤلّف مجهول: «كتاب في الفقه»، م. س، ص ٣٠٢.

(٦) الونشريسي: م. س، ج ٨، ص ٥٦.

(٧) «المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود»، م. س؛ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٨) Bertrand, *Histoire d'Espagne*, op. cit., p. 250.

(٩) Dufourcq: *La vie quotidienne..*, op. cit., p. 197؛ أشباخ: م. س، ص ١١٥.

(١٠) انظر عن إسلام الطبيب السموأل اليهودي: القفطي: م. س، ص ٢٠٩.

(١١) المقري: م. س، ج ٣، ص ٢٩٣.

أن تكون أعداد كبيرة من اليهود قد أسلموا حتى إن هذه الظاهرة أصبحت شائعة على ألسن العامة فلقبوا كل من أسلم من اليهود بـ «أسلمي»(١).

مقابل ذلك، نلاحظ أن اليهود حاولوا إكراه بعض المسلمين على اعتناق اليهودية خاصة الذين ملكوا عبيداً مسلمين، وهو ما توضحه نازلة وردت عن ابن سهل(٢) حول «غلام ادعاه يهودي مملوكاً، وزعم الغلام أنه حر وأنه أُكره على اليهودية».

وعلى كل حال، ومهما تعددت الوسائل لاعتناق هذه الديانة أو تلك، فإن مثل هذه الحالات تنهض حجة على التأثير المتبادل بين المسيحيين واليهود والمسلمين.

قصارى القول إن أهل الذمة في العصر المرابطي عرفوا أوضاعاً اقتصادية واجتماعية ودينية خضعت للأحوال الاقتصادية، فشهدوا نتيجة لذلك أطواراً من الشدة والتسامح حسب رخاء اقتصاد الدولة أو ضعفها. وبما أن اقتصاد المرابطين قام على أسس حربية، فإن علاقتهم بأهل الذمة صيغت حسب وفرة مداخيل بيت المال. فطالما كانت هذه المداخيل وافرة، فإن السلطة عاملتهم معاملة تنمّ عن روح التسامح. وكلما اشتدت الحاجة إلى الأموال، ذهبت إلى تضييق الخناق عليهم للحصول على أموالهم بكافة الوسائل. وقد أبان التحليل أن عملية التغريب والنفي التي تعرض لها النصارى، وكذلك بعض المضايقات التي تعرض لها اليهود، لم تكن سوى إفراز لحاجة الدولة إلى الأموال التي كانت توفرها لهم الجزية والخراج، أبرز دعائم اقتصاد المغازي. لذلك لم يضمر المرابطون أي حقد أو اضطهاد ديني ضد أهل الذمة. ولعل تقلّدهم المناصب العليا، ولعبهم الأدوار الطلائعية داخل المجتمع المرابطي وعلى جميع المستويات خير دليل على ذلك. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أكد البحث مظاهر الانسجام والانصهار التي سادت بين الجانبين، الشيء الذي تمخضت عنه تفاعلات حضارية هامة وسمت المجتمع بسمات واضحة المعالم.

---

(١) الأهواني: ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي، م. س، ص ١٣٤.
(٢) أوردها مؤلّف مجهول: «كتاب في الفقه»، م. س، ص ٣٣٤.

الفصل الثالث

البناء الطبقي

إن أول تساؤل يتبادر إلى ذهن كل من تصدى لدراسة الوضع الطبقي في المغرب والأندلس خلال الحقبة مدار البحث هو: هل كان المجتمع المرابطي مجتمعاً طبقياً؟[١]

لعل ابن الحاج[٢] الذي عايش هذا المجتمع ووقف عليه وتدبر أحواله بحكم وظيفته كفقيه ومفتٍ للمرابطين، كشف بما لا يدع مجالاً للشك عن تدرج طبقي انطلاقاً من أسس مادية، حين قسم الناس إلى ثلاث طبقات: الأغنياء، ومتوسطو الحال والمقلّون.

أما القاضي عياض[٣]، فقد حصرهم في طبقتين: الخاصة والعامة، في حين قسم الحضرمي[٤]، قاضي المرابطين بالصحراء، المجتمع على أساس معيار أخلاقي إلى ثلاث طبقات: طبقة ينتسب أهلها إلى الوجاهة والكرم والفضل، وطبقة عدَّ أهلها من اللئام والسفلة، ثم طبقة ثالثة تتوسط بينهما.

وعبَّر ابن باجة[٥] عن طبقية المجتمع المرابطي بإشاراته وإيماءاته الفلسفية في كتابه **تدبير المتوحد**، فقسمه حسب الأفعال الروحانية والجسمانية، وتحدث عن الأثرياء الذين لا يهمهم سوى إشباع شهواتهم الحيوانية، والطبقة الوسطى التي تهتم بالمظهر كوسيلة للتقرب والتزلف للأعيان جرياً وراء مصلحتها، ثم الفقراء، وخلص إلى أن هذا المجتمع انقسم سياسياً

---

(١) استعملنا مصطلح «الطبقة» انطلاقاً من النصوص الواردة في جل الكتابات العربية ـ الإسلامية في العصر الوسيط. فقد استعملها ابن خلدون بمفهومها المادي حين ربطها بتطور العمران فقال: «كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق. وكل واحدة من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه». انظر: **المقدمة**، ج ٣، ص ٩١٠. كما تحدث المقريزي بدوره عن الطبقات في مصر الإسلامية وقسمها إلى ٧ طبقات. انظر: غريب: **الطبقات الاجتماعية: النظرية والقياس**، ج١، الاسكندرية (د. ت.) ص ٣٢ ـ ٣٣. ناهيك عن إخوان الصفا الذين قسّموا بدورهم المجتمع الإسلامي إلى أغنياء وفقراء ومتوسطين. انظر: **رسائل إخوان الصفا**، نشر خيرالدين الزركلي، طبعة مصر، ١٩٢٨، ج ١، ص ٢٤٨.

(٢) «نوازل ابن الحاج»، م. س، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٣) **الغنية**، م. س، ص ٢٨: ترجمة أبي عبدالله محمد بن عيسى بن حسين التميمي.

(٤) كتاب **الإشارة في تدبير الإمارة**، م. س، ص ١١٣.

(٥) كتاب **تدبير المتوحد**، تحقيق معن زيادة، بيروت، دار الفكر الإسلامي، ١٩٧٨، ص ٧٦ ـ ٧٧.

إلى رؤساء ومرؤوسين[1].

أما الغزالي[2] الذي عاصر الحقبة المرابطية كذلك، فقد نظر إلى المجتمع الإسلامي برمته - بما في ذلك المجتمع المرابطي الذي نحن بصدد دراسته - وقسمه إلى طبقة منتجة تتكون من فلاحين وصناع، وطبقة مستهلكة لا يهمها إلا التلذذ بالنعم، وطبقة تقوم بجمع المال وادخاره، وطبقة تتجمل في الملبس والمظهر، وأخرى تسعى إلى الخطط والولايات لصرف الناس إلى الانقياد إليها. وتأثر به مؤلفو كتب المناقب والتصوف، فصنفوا المجتمع المرابطي - عبر رواياتهم المنقبية - في أهل اليسار والثروة، والفقراء[3].

ولم يخرج أبو الوليد الباجي[4] عن القاعدة ذاتها حين قسم المجتمع الأندلسي إلى ثلاث طبقات، وأوصى ولديه أن يحشرا نفسيهما ضمن الطبقة الوسطى طلباً للأمن والعافية.

والواقع أن التمايز الطبقي اتضح منذ بداية الدولة المرابطية. فقد ذكر أحد المؤرخين[5] أثناء سرد خبر بناء مراكش أن الناس «بدأوا في بناء الديار كل واحد على قدر جهده ومستطاعه». لكن الظاهرة الملفتة للانتباه تتجلى في وضوح الفوارق الطبقية وعمقها في المدن أكثر من البوادي. فكيف يمكن تفسير هذه الظاهرة؟

لا شك أن المدينة اختلفت كلياً عن البادية من حيث طرق وأساليب الإنتاج. وقد فطن ابن خلدون[6] إلى ذلك فذكر أن من سكان المدن «من ينتحل في معاشه الصنائع، ومنهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو، لأن أحوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم». معنى ذلك أن نشاط سكان الحواضر لم يكن موجهاً نحو تلبية الحاجات البسيطة الضرورية المعدة للاستهلاك فقط، بل وجِّه نحو اقتصاد التبادل، وتوفير الفائض عن طريق الزيادة في الإنتاج الذي هو وليد تقسيم العمل، ومن ثم خلق فرص التنافس، وهو ما يؤدي بدوره إلى التفاوت بين الأفراد الذين يصنفون حسب ثرواتهم داخل المجتمع الحضري، بعكس البوادي التي يتقلص فيها التفاوت الاجتماعي بسبب سيادة الملكية الجماعية في الغالب الأعم. فمن خصوصيات التنظيم الاجتماعي في المدينة، الحلول الجزئي لعلاقات العمل والملكية والتبادل، محل علاقات القرابة التي تشكل حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي بالبادية. ففي الحواضر لا يجتمع الناس بمقتضى أرحامهم، بل بموجب المكانة التي يحتلونها في تقسيم

---

(١) فروخ: **ابن باجة والفلسفة المغربية**، م. س، ص ٤٠.

(٢) **إحياء علوم الدين**، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٠، ج ٩، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: ابن صعد: «النجم الثاقب» (مخ خ. ح. رقم ٢٤٩١)، ص ٦١ - ١٩٤؛ ابن عربي: **الفتوحات المكية**، ج ١، ص ٥٧٧؛ ابن الزيات: **التشوف**، م. س، ص ٩٩؛ التادلي الهروي: «أخبار أبي العباس السبتي» (مخ)، ورقة ١٩٣ ب؛ التنبكتي: **نيل الابتهاج**، ص ٦٠.

(٤) «وصية الشيخ الفقيه أبي الوليد الباجي لولديه»، نشرها جودة عبد الرحمن هلال، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية**، ١٩٥٥، ع ٣، م ١، ص ٤٤.

(٥) ابن عذاري: **البيان المغرب**، م. س، ج ٤، ص ٢٠.

(٦) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٠٩.

العمل، ونصيب الثروة التي يملكونها[١]. وتلعب الأرستقراطية التجارية دوراً هاماً في انحلال علاقات العصبية وظهور الطبقات[٢].

ولم يفت إيف لاكوست[٣] رغم تأكيده على الطابع القبلي للبنى الاجتماعية في المغرب القروسطي أن يستثني المدن، رغم قلة المراكز الحضرية في المغرب الأقصى كما لاحظ ذلك بروڤنسال[٤]، وغيره[٥].

وإذا كان من طبيعة الناس عموماً التطلع «إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة»[٦]، فإن ذلك ينطبق بالأحرى على سكان المدن «لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها»[٧]، فضلاً عن وجود علاقات منفعية بينهم[٨]، مما يوفر الفرص لخلق مجتمع طبقي. لكن هل ثمة خصوصية بالنسبة للبنية الطبقية في مجتمع يقوم على أسلوب اقتصاد المغازي كالمجتمع المرابطي؟

أولاً: أسس التفاوت الطبقي، وخصوصية «الطبقة» في المجتمع المرابطي

لا جدال في أن التصنيف الطبقي لهذا المجتمع خضع لمعايير محددة يمكن حصرها فيما يلي:

١ ـ ملكية الأرض: لم تكن حيازة الأراضي تتم بطرق متساوية، وساهمت الدولة المرابطية في ذلك عن طريق إجازة الملكيات الشاسعة إما كملكية شخصية، أو كإقطاع لبعض الأفراد أو الجماعات خاصة الجيش. لذلك بات بديهياً أن تشكل هذه الثروة العقارية بعداً هاماً في التصنيف الطبقي، إذ أصبح هؤلاء في قمة الهرم الاجتماعي بفضل ما درته عليهم أملاكهم العقارية من ثروات هائلة، وهو ما سنعرض له مفصلاً عند دراسة طبقة الخاصة.

٢ ـ ملكية رأس المال: ضاعف بعض التجار أنشطتهم التجارية، فنجحوا في تكديس رؤوس أموال تفاوتت أهميتها بين تاجر وآخر، ومن جماعة لأخرى[٩]. كما أن بعض الأفراد

---

(١) جغلول: **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ترجمة فيصل العباس، بيروت، دار الحداثة، ط ٣، ١٩٨٢، ص ١٠٥.

(٢) **نفسه**، ص ٩٢.

(٣) في كتابه: **العلامة ابن خلدون** (بالفرنسية)، ص ٢٩.

(٤) **سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها** (بالفرنسية)، ص ٧٧.

(٥) Deverdun: *Marrakech des origines...*, op. cit., p. 31.

(٦) ابن خلدون: م.س، ج ١، ص ٢٦٢.

(٧) **نفسه**، ج ٢، ص ٤١٤.

(٨) الزجالي: **ري الأوام**، م. س، ج ١، ص ٢٦٨. مثل رقم ٧٣٨: «تعطيني الجميّل، قال حتى ترحل الحميّل». وانظر كذلك مثل رقم ١٣١٨: «ما تقال الفوائد إلا على الموائد».

(٩) لا يقتصر الأمر هنا على التجّار فحسب، بل حتى بعض الأشخاص العاديين، إذ يذكر محمد بن عياض أن =

تمكنوا من تنمية رؤوس أموالهم عن طريق الأسهم[١]، أو بواسطة التسليف بالفوائد[٢]. وحاز بعض اليهود قصب السبق في هذا الميدان، فتبوأوا نتيجة ذلك مكانة اجتماعية خاصة.

٣ ـ **الوظيفة والدخل:** فقد تمكن العديد من الأفراد بواسطة الوظائف التي احتلوها داخل أجهزة الدولة من الانتماء إلى هذه الطبقة أو تلك، حسب أهمية الوظيفة والدخل. وغالباً ما كان الاشتغال في وظائف الدولة وراء ارتقاء الشخص في السلم الاجتماعي.

وإذا كنا لا نجادل في هذه الأسس التي تجعل من الثروة المحدد الأساسي للوضع الطبقي، فثمة خصوصيات ارتبطت بطبيعة المجتمع المرابطي وتطوره على كافة الأصعدة، أعطت للطبقة الاجتماعية بعض الخصوصيات التي يمكن استنتاجها من خلال النصوص على اختلاف مظانها، واستناداً الى نمط الإنتاج السائد.

أسلفنا القول إن الدولة المرابطية بنت اقتصادها على أسس هشة «غير طبيعية» ولا قابلة للنمو، تمثلت في المغانم والمغارم والمكوس والجزية والخراج، فضلاً عن المصادرات. وكلما شعر الأمير المرابطي بفراغ بيت المال، واحتاج إلى النفقات لتحقيق مشروعاته التوسعية، لم يجد غضاضة في مصادرة «خدام الدولة» من وزراء وكتاب وولاة. كما عرفنا أن الدولة قامت على أساس احتكار السلطة من قبل الأمير وأقربائه وعشيرته، وتطبيق مبدأ «استبداد الدولة» في السياسة الداخلية. لذلك لم يكن غريباً في ظل مجتمع يتميز بعدم استقرار الوضعية الاجتماعية للفرد، وانعدام الثقة، أن تصبح الطبقة ذاتها غير طبيعية في تطورها، لأنها رهينة الحاكم، ولا تشكل كياناً مستقلاً عن الدولة. كما أنها لا تمتلك وسائل الإنتاج إلا عن طريق ارتباطها بالحاكم أيضاً. فالأرض أو الثروة أو رأس المال الذي يملكه الشخص، يكون أصلاً بيد الأمير، ومن ثم فإن وسائل الإنتاج ذاتها تشكلت من «الأموال السلطانية» التي يوفرها اقتصاد المغازي، أي أن الحاكم ـ أمير المسلمين ـ يستولي على الأراضي، ويجبي خراجها، ويجمع الغنائم، ومن هذه الثروة ذاتها يمنح الأموال، أو يقطع الأراضي لرجال الدولة. ثم يعود إلى انتزاعها منهم كلما ظهرت منهم زلة أو هفوة.

نجد مصداقاً لظنوننا وصية أبي الوليد الباجي[٣] لابنيه التي يقول فيها: «وإياكما من الدنيا وحطامها، فإن الجمع لها والاستكثار منها مع ما فيه من الشغل بها، والشغب بالنظر فيها، يصرف وجوه الحسد إلى صاحبها، والطمع إلى جامعها، والحنق على المنفرد بها. فالسلطان يتمنى أن يزل زلة يتسبب فيها إلى أخذ ما عظم في نفسه من ماله». وهو ما أكده الحضرمي[٤] بقوله: «ولا تفرح بالمال والسلطان، فإنهما ظلان زائلان».

= امرأة توفيت وهي معروفة بمال وحلي وحال. انظر: «مذاهب الحكام»، م. س، ورقة ١٢ ب.

(١) ابن الحاج: م. س، ص ٤٢ ـ ٢٤١.

(٢) نفسه، ص ٢٧٧.

(٣) «وصية ابي الوليد الباجي إلى ولديه»، م. س، ص ٤٤.

(٤) الحضرمي: م. س، ص ٧٤.

وبتفحص النصوص يتأكد ما نذهب إليه. فكتب التراجم تزخر بذكر نماذج من الكبراء والأعيان الذين تغير وضعهم الطبقي بين عشية وضحاها، نتيجة النكبات التي تعرضوا لها من قبل الأمراء المرابطين لهفوة صدرت منهم أو لأسباب قد تكون تافهة أحياناً، لا تعبر سوى عن رغبة هؤلاء في احتجان أموالهم وضمها إلى بيت المال. وقد تنبه ابن خلدون[١] إلى أن المصادرة تشتد في مرحلة هرم الدولة حين يفرغ بيت المال، فيتحايل الأمير في إيجاد أي زلة للانقضاض على أموال الشخص المُصادر. ففي ترجمة ابن الوكيل اليابري، يقول ابن الأبار[٢]: «كان أبو بكر عيسى بن الوكيل الكاتب مستعملاً في غرناطة في الدولة اللمتونية، فحكي أنه انكسر عليه مال جليل يبلغ عشرة آلاف دينار، فقبض عليه، وأشخص منكوباً إلى مراكش».

ولعل أبرز مثال لهشاشة الوضع الطبقي بسبب المصادرة، يقدمه نموذج عبد الملك بن زهر. فبعد أن كان «وجيه بلده، جليل القدر في أهله، نبيه السلف، حظياً عند الملوك والأمراء»[٣]، «أدركته مطالبة عند أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين كانت سبب اعتقاله بسجن مراكش مدة»[٤].

وكل مصادرة تلحق أحد رجال الدولة، كانت تمتد إلى حاشيته وأتباعه، وهذا ما تعكسه رواية عن ابن أبي ليلى الذي استصفى الأمير علي بن يوسف أمواله «وتخطى ذلك إلى حاشيته ورجاله»[٥]. وهو ما حدث كذلك لبعض الفقهاء الذين آزروا تمرد أمير قرطبة اللمتوني ابن الحاج وتلكؤه عن بيعة علي بن يوسف، ومنهم ابن المرخي[٦]، وأبو عبد الله بن أبي الخصال. ويعبِّر أحد المؤرخين[٧] عن ذلك بقوله: «والذي قعد بأبي عبد الله بن أبي الخصال هو قيام ابن الحاج أمير قرطبة على ابن تاشفين وثورته التي نكب عنها، ونجا، ولكن كيف منها وكان حينئذ أوثق حاشيته وأسبابه وألصق وزرائه به وكتّابه». كما أن عبد الرحمن بن أحمد بن خلف الأنصاري صودر مع إسحاق بن تاشفين إبان نكبته بإشبيلية[٨].

وثمة نصوص أخرى تعكس ظاهرة النكبة والمصادرة لا يسع المجال لعرضها[٩]. وقد

---

(١) **المقدمة**، ج ٢، ص ٦٧٦.

(٢) **إعتاب الكتاب**، تحقيق صالح الأشتر، دمشق، المطبعة الهاشمية، ١٩٦١، ص ٢٤٤.

(٣) ابن عبدالملك: **الذيل والتكملة على كتابي الموصول والصلة**، تحقيق محمد بنشريفة، بيروت، (د. ت.)، ج ٢، ص ١٨؛ ابن عذاري: م. س، ص ٦٥؛ الذهبي: **العبر**، م. س، ج ٤، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٤) **نفسه**، ص ١٩؛ الذهبي: م. س، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٥) ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ص ٥٦.

(٦) **نفسه**، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٧) المقري: **أزهار الرياض**، م. س، ج ٥، ص ١٦٩.

(٨) ابن الخطيب: **الإحاطة: نصوص جديدة**، تحقيق عبدالله شقور، طنجة، مؤسسة التغليف والطباعة للشمال، ١٩٨٨، ص ١٧٧، ترجمة ١٨٣؛ ابن الأبار: م. س، ص ٢٤١.

(٩) انظر: ابن الأبار: **التكملة لكتاب الصلة**، م. س، ج ١، ص ٦٤: ترجمة أحمد بن محمد بن زيادة الثقفي، ص ٣٥٠، ترجمة لب بن عبد الملك، ص ٥٠٩، ٥١٠؛ ترجمة محمد بن عبد الله بن الجد الفهري، ص ٥٤٢.=

عبَّر أحد شعراء الفترة أصدق تعبير عن الهشاشة التي ميزت الوضعية الطبقية في المجتمع المرابطي بسبب تحكم الأمراء فيها حين قال:

وإن أمير المسلمين وعتبه ... لكالدهر لا عار بما فعله الدهر[1]

وتفيض المصادر كذلك بذكر أخبار العزل عن المناصب، وعلى الخصوص القضاة، بسبب جهلهم أحكام القضاء[2]، أو نتيجة تعصب المرابطين ضد من ظلوا على ولائهم للمعتمد ابن عباد[3]، أو بسبب وشاية[4]، وأحياناً نتيجة تنافس نساء البلاط[5]. وفي كثير من الحالات، عزل بعض القضاة بسبب إقامتهم الحدود، والسير على جادة الحق.

وتعرَّض الولاة أنفسهم للعزل؛ ولنا في هذا الصدد نص هام يبين كيف أن العزل يسفر عن انحطاط الوضعية الاجتماعية للولاة الذين كانوا يصولون ويجولون. فقد بعث علي بن يوسف برسالة قصيرة إلى أحد ولاته يقول فيها: «وقد عزلناك عزلة تحط قدرك، وتخمل ذكرك»[6]. ولعل هذه الوضعية غير الثابتة هي ما حدا بالشاعر حبلاص الرندي[7] إلى القول:

لا تفرحن بولاية سوغتها ... فالثور يُعلف أشهراً كي يذبحا

فضلاً عن قصائد أخرى عبرت عن الظاهرة نفسها خلال الحقبة موضع الدراسة[8].

= وانظر كذلك كتابه: **المعجم**، م. س، ترجمة ١٦٦، ص ١٨٧؛ ترجمة ٢٠٣، ص ٢٢٤؛ ترجمة ١١٦، ص ١٢٦. وانظر كذلك عباس بن إبراهيم: **الأعلام**، ج ٣، ص ٢، ٣.

(١) هو الشاعر ابو بكر بن عبدالعزيز الاندلسي (ت ٥٣٦هـ). انظر: الأصفهاني: **خريدة القصر**، ق ٤، ج ٢، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ٤٣٤.

(٢) انظر رسالة علي بن يوسف إلى أهل غرناطة التي يدور موضوعها حول عزل القاضي أبي الحسن بن أضحى الغرناطي. السقلي: **أخبار وتراجم أندلسية**، م. س، ص ٧٨ - ٧٩؛ ابن عذاري: م. س، ص ٩٢؛ أعراب: «من الرسائل المرابطية»: «رسالتان لم تنشرا بعد». مجلة **دعوة الحق**، عدد ٢٤٥، سنة ١٩٨٥، ص ٣٥ - ٣٦.

(٣) مؤلف مجهول: «طبقات المالكية»، م.س، ص ٢٨٥. ويذكر بخصوص القاضي أبي عبد الله محمد بن فتوح: «نفذ قوله إلى أن دخل قرطبة المرابطون فاسقط عن الفتيا لتعصبه عليهم مع العبادية فلم يستفت إلى أن مات»؛ ابن فرحون: **الديباج المذهب**، م. س، ص ٢٧٥.

(٤) انظر حالة القاضي ابن شبرين: المقري: **أزهار**، م. س، ج ٣، ص ١٥٦.

(٥) انظر حالة القاضي ابن خلوف الذي عزلته زينب زوجة يوسف بن تاشفين لأنه مدح حواء زوجة سيرين أبي بكر؛ **نهاية الإرب**، م. س، ج ٢٤، ص ٢٦٦.

(٦) ابن ليون: «لمح السحر من روح الشعر وروح الشحر». (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم د ١٠٣٣)، ورقة ٧٩ ب.

(٧) المقري: **نفح**، م. س، ج ٤، ص ١٢٣.

(٨) ينقل ابن دحية قول الشاعر السميسر:

الناس مثل حباب ... والدهر لجة ماء

فعالم في طفو ... وعالم في انطفاء

ثم قول الخفاجي:

ما للزمان يجور في ابنائه ... حكماً ويرمقهم بعين الغائب =

وعلى المستوى غير الرسمي، ثمة إشارات إلى تغير الوضعية الطبقية لبعض التجار. فقد أصبح أحد التجار الكبار مجرد دلال في قيسارية مراكش[١]. وفي المعنى ذاته يقول الأصفهاني[٢] عن ابن قزمان الذي عاش في الحقبة المرابطية أنه «مني بالمذلة بعد الاعتزاز». لذلك لم يكن غريباً أن يعقد الموثّقون عقوداً تشهد بإملاق بعض الأشخاص بعد أن كانوا يحتلون مكانة اجتماعية حسنة[٣]، وهو ما عكسته الأمثال الشعبية[٤].

نستخلص من حصاد هذه النصوص أن الوضعية الطبقية في المجتمع المرابطي تميزت بالميوعة بسبب إقدام السلطة على مصادرة وسائل إنتاج الرعية عن طريق القوة، ودون سبب أحياناً، وهو ما يسميه ابن خلدون[٥] بـ «المعاطب». فيذكر أن رجال الدولة يلوذون بالقرار لما يتوقعونه من هذه المعاطب للتخلص من ربقة السلطان بما حصل في أيديهم، مما يزيد وضعيتهم الطبقية ميوعة. ولم يفت المقري[٦] التأكيد على هذه الظاهرة أثناء حديثه عن أهمية صاحب الأشغال الخراجية الذي ظل معرّضاً - رغم نفوذه - للمصادرة والنكبة حسب مزاج الحاكم وأهوائه.

كل هذه القرائن تنهض دليلاً على أن أهم الأسس التي ارتكز عليها الوضع الطبقي في نمط اقتصاد المغازي هو الارتكاز على الحاكم والجاه، إلى جانب الثروة بطبيعة الحال[٧]. لكن الثروة بدون جاه تؤدي إلى تسلط الحاكم على الشخص ونكبته، لذلك كان «لابد لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تذود عنه، وجاه يستند عليه من ذي قرابة للملك أو خالصة له أو عصبية يتحاماها السلطان ليستظل بظلها ويرتع في أمنها من طوارق التعدي، وإن لم يكن له ذلك أصبح نهباً بوجوه التحيلات وأسباب الحكام»[٨] وهو ما عبَّر عنه

= فيحط علوهم ويرفع سفلهم   فكأنهم قلم بيمنى كاتب

انظر: **المطرب من أشعار أهل المغرب**، م. س، ص ٩٣ - ٩٤.

(١) ابن الزيات: م. س، ص ٣٩٣.

(٢) **خريدة القصر**، م. س، ق ٤، ج ٢، ص ٤٨٧.

(٣) ورد في بداية أحد العقود ما يلي: «الحمد لله وحده، ومن شهوده المذكورة أسماؤهم عقب تاريخه يعرفون فلاناً بن فلان الفلاني معرفة كافية، وشهدوا معها أنهم يعلمونه كان قبل هذا الوقت مستور الحال، يتعيش على نفسه وعلى أولاده بما في يده، فتوالت عليه الوظائف المخزنية وإعطائها المرة بعد المرة وغلاء الأسعار والكساد إلى أن ذهب ما بيده...» انظر: مجهول: «التقييد الأبي»، م. س، ورقة ١١٢ ب.

(٤) قالت هذه الأمثال: «الخير طير» وكذلك: «ارفع ما ثبت، يقلك الزمان هيت». انظر: الزجالي: م. س، ج ٢، ص ٨٤ - ٩٦.

(٥) **المقدمة**، ج ٢، ص ٦٧٦.

(٦) **نفح الطيب**، م. س، ج ٢، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٧) عبر ابن قزمان عن أهمية المال والجاه في صياغة الوضعية الطبقية فقال:

من يعطيكم شي قبّلتم ايديه   ومن كان معدوم لم تلووا عليه

انظر: **ديوان ابن قزمان**، م. س، ص ٢٣٠.

(٨) ابن خلدون: م. س، ج ٣، ص ٨٧١. ويعرف الجاه بأنه القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت =

الغزالي[1] بقوله إن «التوصل بالجاه إلى المال أيسر من التوصل بالمال إلى الجاه». بل إن العامة اعتبروا الجاه أجلّ قدراً من المال[2].

وإذا كان الجاه يعد معياراً ثابتاً لتحديد طبقات الناس ووضعهم في السلم الاجتماعي، فإن ابن خلدون[3] يضع الملوك «الذين ليس فوقهم يد عالية» في أعلى مراتب السلم الطبقي. وفي أسفل المراتب يضع «من لا يملك ضرراً ولا نفعاً». وكل من لا يملك جاهاً أو صلة بالأمير تكون وضعيته معرضة للهزات العنيفة ولو امتلك الأموال الطائلة. وحسبنا دليلاً على ذلك أن أحمد بن عمران بن نمارة (ت ٤٣٦هـ) وُصف «**بالانقباض** عن خدمة السلطان على **كثرة ماله** وسعة حاله، وامتحن **بالسجن** ثلاث وثلاثين»[4]. ولعل ابن قزمان[5] وابن خفاجة[6] فطنا بحكم معايشتهما لأحداث الحقبة إلى ضرورة الاحتماء بالجاه لضمان ثبات الوضعية الطبقية، فعبَّرا عن ذلك أحسن تعبير. كما لم يفت العامة أن يعبِّروا عن الاتجاه نفسه في أمثالهم[7].

وتقدم بعض التراجم التي يوردها ابن خاقان نماذج حية لدور الحاكم في تحسين الوضعية الطبقية للفرد، نكتفي بذكر ثلاثة نماذج:

يتعلق **الأول** بأبي عبد الله بن عائشة، أحد كتاب دولة المرابطين الذي كان خاملاً غير معروف إلى أن أنهضه يوسف بن تاشفين من خموله وبوأه المكانة العالية، ووضع في يده مقاليد الأعمال، وحكّمه في الأموال، فعظم قدره ونبه ذكره[8]، بعد أن كان «في زمن عطلته ووقت اضطراره وقلبه ومقاساته من العيش أنكده، ومن التحرف أجهده»[9].

= أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة على دفع مضارهم وجلب منافعهم. انظر أيضاً ص ٩١٠.

(١) **إحياء علوم الدين**، م. س، ج ١٠، ص ٨٦.

(٢) قالت العامة: «الثنيا خير من الغنا»، والثنيا معناها السمعة. انظر الزجالي: م. س، ج ٢، ص ٦٢. وقالوا أيضاً: «إذا كنت فضولي كن في جهة المخزن». انظر مقداد: «أمثال العامة وحكمها في الاندلس من كتاب «حدائق الازاهر»» لابن عامر الغرناطي»، مجلة **التراث الشعبي**، صيف ١٩٨٨، ص ١٠٣.

(٣) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩٠٩.

(٤) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ١١٧.

(٥) انظر **ديوانه** ص ٣٠٤ قصيدة ٤٤ وفيها يقول:

إن مــن حــبــبــه الله	عــنــد ذا الأمــيــر مــحــبــوب
وتــكــون أنــت غــالــب	ومــعــانــدك مــغــلــوب

(٦) انظر **ديوانه** ص ٢٢٢. ويقول في إحدى قصائده:

حسب الفتى حلية أن يستقل به	ملك عزيز فلا يقعد به العطل
فما احتمى جانب ما لم يحمه ملك	ولا مضى صارم لم يمضه بطل

(٧) ابن عاصم: **حدائق الأزاهر**، م. س، مثل رقم ٦٣، ص ١٢٤.

(٨) **مطمح الأنفس**، م. س، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٩) ابن بسام: **الذخيرة**، م. س، ق ٣، م ٢، ص ٨٨٩.

أما **الثاني** فيمثله أبو عامر بن عقال (ت ٥١٥هـ) الذي تعلق بآل بني القاسم في سلا، وتحسنت وضعيته الاجتماعية، «فلما خوت نجومهم وعفت رسومهم انحط عن ذلك الخصوص وسقط سقوط الطائر المقصوص». غير أن إبراهيم بن يوسف بن تاشفين رقّاه «أسمى ربوة وأقعده أبهى حظوة»(١).

ويتمثل النموذج **الثالث** في أبي بكر بن بقي الذي تعلق بيحيى بن علي بن قاسم أحد أفراد آل بني عشرة، «فأرقاه إلى سمائه» بعد أن كان راكب صهوات وقاطع فلوات(٢).

ومعلوم أن الكاتب ابن القصيرة كان قد نكب مع حاشية المعتمد بن عباد. غير أن الحظ ابتسم له عندما ورد كتاب على يوسف بن تاشفين من الخليفة الفاطمي صاحب مصر، فلم يجد الأمير من يجيب عليه، فتفقد أعلام الكتّاب، وأشير إليه، فاستدعاه لحينه «وولاه كتبة دواوينه ورفع شأنه حتى أنساه زمانه»(٣). ولم يخف على العامة دور السلطة في عملية الحراك الاجتماعي الرأسي، فعبّروا عن ذلك في أمثالهم(٤).

ومن العوامل المؤثرة كذلك في تحديد الوضعية الطبقية والمرتبطة بالجاه والتعلق بالحاكم، كثرة الفتن والاضطرابات. فدولة المغازي هي أصلاً دولة قامت بحد السيف، لذلك فإن الخضوع لها غالباً ما كان مؤقتاً وظرفياً في انتظار الفرص المواتية، حتى إذا ما تضعضع اقتصادها وانهارت عصبيتها، بدأت الفتن والقلاقل تستشري في مختلف الأنحاء، مما يؤدي حتماً إلى زوالها، وبالتالي تغيير الوضعية الطبقية لكثير ممن استظلوا بجاهها وحمايتها. ولا غرو فإن أبا جعفر أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي كان من أعيان غرناطة، لكنه انتقل بعد اندلاع الفتن إلى الاسكندرية «بعدما جرى على بلده ما يجل عن الوصف من القتل والنهب وخراب أملاكه وذهاب أمواله»(٥). والشيء نفسه وقع للفقيه علي بن عبد العزيز الإمام الأنصاري الذي اضطر إلى ترك بلده ومفارقة أهله وضياع أمواله(٦). كما اضطر فقيه آخر، تحت ضغط الفتن وزوال الدولة التي كانت تمده بالحماية والجاه، إلى التخلي عن منصب القضاء «فاعتزل بكسبه لمعاشه وإقباله على شأنه»(٧). وبالمثل أرغم العديد من الفقهاء المالكيين على الهروب نحو بني حماد بالمغرب الأوسط أو نحو مصر، تاركين ثرواتهم نهباً للثوار(٨). وتعطينا إحدى الرسائل صورة واضحة عن التحول الذي حدث إبان الفتنة الكائنة في السنين الأخيرة من عصر المرابطين، وما خلفته من أثر على الوضع الاجتماعي إذ جاء فيها:

(١) ابن خاقان: م. س، ص ٣٥١؛ المقري: أزهار، م. س، ج٥، ص ١٤٦.
(٢) ابن خاقان: م. س، ص ٤٠٧.
(٣) ابن بسام: م. س، ق ٢، م ١، ص ٢٤٠.
(٤) قالوا: «القمل دبت»، وهو مثال يضرب للإنسان إذا سمن وحسنت حاله. انظر الزجالي: م. س، ج ٢، ص ٩.
(٥) السلفي: م. س، ص ٢٧.
(٦) ابن الزبير: صلة الصلة، م. س، ص ٨٢.
(٧) نفسه، ص ١٦٣.
(٨) ابن فرحون: م. س، ص ١٧٦ ـ ٣٢٢.

«أما بعد، فإن الأيدي قد امتدت ودواعي التعدي قد اشتدت، وأموال الناس تُنتهب»[١].

وعلى العكس، مكّنت الفتنة للذين كانوا لا يملكون شيئاً إبان استقرار الدولة من الإثراء السريع، وامتلاك وسائل الإنتاج إما في شكل رأس مال[٢]، أو في شكل عقار كما هو الحال بالنسبة لصاحب حصن شقورة[٣].

وبعد سقوط المرابطين، تغيرت الوضعية الطبقية لبعض الأشخاص رأساً على عقب. فأبو جعفر بن عطية كان كاتباً لإسحاق بن علي. فلما دخل الموحدون مراكش، توارى عن الأنظار «ودخل في غمار الناس»[٤].

وقد لمح ابن خلدون[٥] في نظرياته التاريخية إلى هذه الوضعية فذكر أنه «قد يقع في الدول اضطراب في المراتب من أجل هذا الخلق، ويرتفع فيها كثير من السفلة وينزل كثير من العلية».

ونحن في غنى عن التذكير بالمصير الذي آل إليه المعتمد بن عباد وأبناؤه وبناته الذين تحولوا من أمراء إلى مجرد أجراء ومستخدمين[٦].

وترتبط بالجاه أيضاً مسألة الشرف وأصالة النسب. فالحضرمي[٧] قسم الناس إلى صنفين: صنف معروف الأصل والأبوة والمنشأ، وصنف طارىء غير معروف الأصل. ولذلك ظل النسب معياراً للتصنيف الاجتماعي[٨]. وحسبنا أن بعض العائلات ورثت مكانتها الاجتماعية من نسبها وشرفها، وهذا ما يفسر قول ابن الابار[٩] عن عبد الله محمد بن العربي ابن القاضي أبي بكر بن العربي بأنه «من أهل النباهة والجلالة وجيهاً بذاته وبسلفه»، مما يعكس مبدأ وراثة الوضع الطبقي من الأجداد إلى الأحفاد. وخير ما نستدل به على ذلك وثيقة تولي خطة الشورى للقاضي أبي جمرة وهي مؤرخة في ٩ ذي الحجة سنة ٥٣٩هـ/ ١١٤٤م جاء فيها على الخصوص: «ولكون هذه المرتبة ليست طريقة له، بل تليدة متوارثة عن أسلافه الكريمة وآبائه...»[١٠].

---

(١) الأصفهاني: **خريدة**، م. س، ق ٤، ج ٢، ص ٦١٤.

(٢) ابن الخطيب: **الإحاطة: نصوص جديدة**، م. س، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠: ترجمة عبد الرحمن بن عيسى بن محمد (ت ٥٥٧هـ).

(٣) الونشريسي: م. س، ج ٩، ص ٥٣٩.

(٤) ابن الابار: **إعتاب**، م. س، ص ٢٢٧؛ ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٢٧١.

(٥) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩١٢.

(٦) عن أبناء المعتمد، انظر: ابن الصيرفي: **المختار من شعر شعراء الأندلس**، عمان، دار البشير، ١٩٨٥، ص ٣٠ ـ ٣١. أما عن بناته اللائي أصبحن يشتغلن في غزل الصوف، فانظر: الزياني: «الروضة السليمانية»، م. س، ورقة ٨٨ ب.

(٧) **كتاب الإشارة في تدبير الإمارة**، م. س، ص ١١٧.

(٨) انظر «وصية أبي الوليد الباجي إلى ولديه»، م. س، ص ٣١.

(٩) **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٨٢٩.

(١٠) انظرها كاملة في **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٥٦٢، ٥٦٣.

ومعلوم أن كثيراً من العائلات احتلت وضعية طبقية متميزة عن طريق النسب والوراثة، نذكر من بينها أسرة بني القبطرنة الذين نعتوا بأنهم «أركان المجد وأثافيه لهم قوادم الحمد وخوافيه»[1]. ولما كان نظام الإرث يؤمن انتقال الثروة ضمن العائلة، ونظراً لأن العائلات الثرية كانت أكثر قدرة من غيرها على الاستفادة من الظروف المستجدة والتحولات الاقتصادية، فإنها نادراً ما فقدت موقعها ومكانتها في ظل النظام المرابطي، وبذلك صار للنسب الشريف وزن داخل المجتمع، وانتقلت الوجاهة من جيل إلى آخر تماماً كالموروثات المادية والمعنوية الأخرى.

ويورد المقري[2] نصاً له مغزاه في الدلالة على أهمية النسب داخل التكوين الاجتماعي حين ترجم لأسماء العامرية، فذكر أنها كتبت إلى الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي بعد إطاحته بالمرابطين تسأله رفع الإنزال عن دارها والاعتقال لمالها متذرعة بنسبها، وهذا ما يؤكد أهمية النسب في تحديد الوضعية الطبقية.

وغير خاف أن الأسر الشريفة كانت تعفى من الضرائب، وتمنح لها ظهائر التوقير. وتُقدم أسرة آل أمغار نموذجاً لذلك، حتى أنها عُدّت من فئة الشرفاء والأعيان[3].

بيد أن ابن خلدون[4] يربط أصالة النسب والشرف بمعيار آخر هو المعيار الأخلاقي، «فمن استحكمت فيه صنعة الرذائل بأي وجه كان، وفسد خلق الخير فيه لم ينفعه زكاء نسبه ولا طيب منبته». وعلى هذا الأساس الأخلاقي، تمكن البعض من احتلال مكانة اجتماعية حسنة[5].

وبالمثل، فإن الدراسة وتحصيل العلم أتاحا للبعض فرصة الارتقاء الاجتماعي. وحسبنا أن طاهر بن نيفون قاضي شاطبة «نهض به علمه حتى صيّره علماً وأبرزه في بلده حكماً»[6]؛ وتتضمن بعض القصائد الشعرية من الحجج ما يزكي هذا التخريج[7].

كما أن مذهب الدولة لعب دوراً جوهرياً في تحديد الوضعية الطبقية لبعض الأفراد، إذ أصبح الفقه المالكي مطية لنيل المناصب العليا والإثراء السريع، حتى إن عبد العزيز التونسي

---

(١) الأصفهاني: م. س، ص ٣١٢.

(٢) **نفح الطيب**، م. س، ج ٤، ص ٢٩٢.

(٣) يرى الأستاذ مفتاح أن شرف الامغاريين مجرد ادّعاء. انظر: «التيار الصوفي والمجتمع في الأندلس أثناء القرن الثامن الهجري» (بحث مرقون)، ج ١، ص ١٧٠.

(٤) **المقدمة**، ج ٣، ص ٨٧٨.

(٥) محمود مكي: **وثائق تاريخية جديدة**، م. س، ص ١٨٢ ـ ١٨٣، وهي من إنشاء أبي القاسم بن الجد عن علي بن يوسف يستدعي فيها ابن أرزاق للكتابة. ومما ورد فيها: «... وقد ذكر لنا وقدر قبلنا من زكاء خلالك واعتدال أحوالك ما سعيت على استجلابك واستكتابك».

(٦) ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب**، م. س، ج ٢، ص ٣١٦.

(٧) ابن عبدالملك: م. س، ج ٥، ق ١، ص ٣٨٩. وينقل قول الشاعر علي بن محمد بن محمد بن شعيب (ت ٥٣٧هـ) الذي قال:

=

الزاهد الذي درَّس الناس الفقه بأغمات «تركه لما رآهم نالوا به الخطط والعمالات»[1]. وكدليل على أهمية العلم والمذهب المالكي في تسنم الهرم الاجتماعي نورد نصاً هاماً، عبارة عن وصية من أب لابنه يقول فيها: «العلم شيء حسن، فكن له ذا طلب، وابدأه بالنحو وخذ من بعده في الأدب، فإن أردت أن ترى جاهاً ونيل مكتسب، فافهم أصول مالك، واحفظ فروع المذهب، فإن قول مالك سلسلة من ذهب، واعمل بما حفظته تحظى بأعلى الرتب»[2].

ومن العناصر المؤثرة في التكوين الطبقي للمجتمع القائم على نمط إنتاج المغازي كذلك عنصر القرابة، وهو ما عبّر عنه ابن خلدون بالعصبية. ولا يخامرنا شك فيما يكتسيه هذا العنصر من وزن في صياغة البناء الطبقي. فمن خصائص نمط الإنتاج المذكور، سيادة أقوى القبائل على دفة الحكم، وجعل السلطة حكراً على عشائرها وقرابتها. وحسبنا أن المرابطين ولّوا أقاربهم الوظائف والمناصب العليا «فاكتسبوا الأموال وملكوا رقاب الرجال»[3].

يتضح مما سبق أن الطبقة الاجتماعية في العصر المرابطي ارتكزت على عنصر الثروة بالأساس، غير أنها خضعت لجملة عوامل أعطتها خصوصيتها أهمها الجاه والاستناد إلى الأمير والتقرب من ذوي النفوذ. كما لعب المذهب المالكي وعنصر القرابة دوراً في تحديد الهوية الطبقية. وكلما انعدمت هذه المعايير أصبحت الوضعية الطبقية دون معنى.

ونظراً لأهمية الجاه، وضرورة الارتباط بالحاكم لضمان ثبات الوضعية الطبقية في هذا الصنف من مجتمع المغازي، يصبح التزلف للأمراء، والتملق لكل من يحتل مكانة عالية في الهرم الاجتماعي قاعدة عامة، وسلوكاً متبعاً. لذلك عادة ما يسارع الرعايا إلى الاحتماء بذوي الجاه، وهو ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الوساطة للوصول إلى الأهداف وتحسين الوضع الاجتماعي. والنصوص التي بين أيدينا لا تدع مجالاً للشك. ذكر ابن الأبار[4] أن أحد موظفي الدولة المنكوبين احتمى بجاه عائلة كان لها وزن اقتصادي وسياسي، هي عائلة بني عشرة في سلا، فتوسط له زعيمها أبو الحسن بن القاسم، فعاد إلى وظيفته أنبه معاد. كما استجار أحد الذين أثرت الفتنة على وضعيتهم الطبقية بأحد الوزراء، فأكرمه ووهبه أكثر من ألف دينار مرابطية[5]. وذكر أن أحد الفقهاء توسط لدى والي إشبيلية لرد أملاك لأبي بكر بن العربي كان المرابطون قد صادروها من أبيه[6]. وأحياناً لعبت الوساطة دورها في إطلاق سراح بعض

= فادرس تسد وتكن في الناس معقلبا ورح - هديت - لنور العلم مقتبسا

(١) ابن قنفد: **انس الفقير وعز الحقير**، تحقيق محمد الفاسي وادولف فور، الرباط، المركز الجامعي للبحث العلمي، ١٩٦٥، ص ١٠٧؛ ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٥٤٢.

(٢) ابن ليون: لمح السحر»، م. س، ورقة ٣٠ أ.

(٣) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٣٣.

(٤) **إعتاب الكتاب**، م. س، ص ٢٢٤.

(٥) ابن الزبير: م. س، ص ٨٢. والوزير هو علي بن عبد العزيز الأنصاري (ت ٥٢٠هـ).

(٦) ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ص ٥٦.

السجناء[1]، أو الإعفاء من الخدمة العسكرية[2]، والمغارم والمكوس[3]. واستغل الفقيه ابن رشد مكانته ليرفع عن والد محمد بن عبد الله الخشني ضريبة عقارية[4].

وثمة رواية تلقي المزيد من الضوء على ظاهرة الوساطة، وتدل على أن استغلال النفوذ والجاه وقضاء الحاجات اعتبرا مسألة مشروعة ومكتسبة[5]، بل إن بعض مؤلفي كتب التراجم عدّوها مفخرة[6]. وحسبنا أن كل رسائل الإخوانيات المتبادلة بين الفقهاء، تضمنت التماس قضاء الحاجات[7]. وتقدم رسائل ابن أبي الخصال نماذج هامة في هذا الصدد[8].

وانتشرت ظاهرة الوساطة بين الشعراء الذين أطنبوا في مدح الفقهاء أملاً في توسطهم لدى الأمراء. فالأعمى التطيلي[9] مدح الفقيه مالك بن وهيب «يرجو قيامه بشأنه لدى أمير المسلمين». كما مدح ابن خفاجة[10] مريم بنت إبراهيم «يستشفع بها إلى الأمير أبي الطاهر»، وأبا العلا بن زهر الذي توسط له لدى الأمير أبي إسحاق[11]، والقائد العسكري محمد بن عائشة[12]. وتؤكد أزجال ابن قزمان[13] شيوع هذه الظاهرة.

إن الوساطة التي شكلت إحدى قنوات تحسين الوضع الطبقي، أتاحت لذوي الجاه فرصة أخرى للمزيد من الإثراء عن طريق استغلال نفوذهم السياسي والاجتماعي. وفي هذا الصدد ذكرت إحدى النوازل مسألة رجل «له بالبلاد جاه ومقدرة لكون أمناء البلد وعماله أصهاره»

---

(١) الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج ٢، ص ٢١٥: ترجمة ابن الجبير.

(٢) ابن الزيات: م. س، ص ٢٧٧.

(٣) التميمي: «المستفاد في مناقب العباد»، م. س، ص ١٠٥: ترجمة الشيخ أبو علي منصور. ويذكر أن رجلاً زيد عليه في الخراج، فعزم على الاتصال ببعض معارف عامل البلد.

(٤) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ٣٠٨.

(٥) **نفسه**، ص ٣٨٦. ويذكر أن رجلاً كان على صلة وثيقة بأحد الفقهاء من ذوي الجاه والنفوذ. فعرضت لأصحابه حاجة أوجبت السعي فيها فاتجه إلى الفقيه المذكور يطلب منه قضاء حاجة الرجل فتم له ذلك ووعد الفقيه الرجل بقضاء أي حاجة تعن له مؤكداً له أن «لكل مكتسب زكاة، وزكاة الجاه بذله».

(٦) **نفسه**، ج ١، ق ١، ص ٩٨. ويقول في ترجمة أحمد بن الحصين العقيلي: «وكان بصيراً بعقد الشروط، نزه النفس، طاهر السراوة في أحواله كلها، حسن الوساطة للناس فيما يرجعون إليه من أمورهم». وانظر كذلك ترجمة رقم ٣٨٧ عند التنبكتي: **كفاية المحتاج**، م. س، ج ٢، ص ٢٨٤.

(٧) محمد بتصبيح: **التصوير الأدبي للوجود المرابطي في الأندلس** (رسالة جامعية مرقونة)، ق ٢، ص ٢٧٧.

(٨) ابن أبي الخصال: م. س، وانظر نموذجاً آخر عند ابن بسام: **الذخيرة**، م. س، ق ٢، م ٢، ص ٥٤١ ـ ٥٤٢، ٥٦٩ ـ ٥٧٠، وكذلك ق ٣، م ٢، ص ٥٥٠.

(٩) انظر **ديوانه**، قصيدة ٤، ص ١٣ ـ ١٤.

(١٠) انظر: **ديوانه**، ص ٢٤٦.

(١١) **نفسه**، ص ٥٠ ـ ٥١.

(١٢) **نفسه**، ص ١٢٧.

(١٣) انظر: **ديوانه**، ص ٣٠، قصيدة ٥، التي يقول فيها مادحاً أحد الوزراء: كل من يخشى من أمور... الصعاب يحل وثاق.

اغتصب موضعاً من فدان محبس على مقبرة المسلمين[١]؛ كما أن رجلاً آخر عرف بابتزازه واختلاسه الأموال حين كان جابياً للخراج في عصر الطوائف، فلما دخل المرابطون الأندلس «لاذ بأحد من أبناء الدنيا واحتمى به»[٢]. ولهذه النصوص دلالة على أن المجتمع المرابطي عرف ظاهرة استغلال النفوذ والاحتماء بذوي الجاه، وهي مسألة طبيعية إذا ربطناها بالوضعية السياسية التي قامت هي أيضاً على هرمية سلطوية يكون فيها النفوذ للذين يحتلون القمة على حساب من سواهم في السلم الإداري.

خلاصة القول إن «الطبقة الاجتماعية» في المجتمع المرابطي ارتكزت على أساس الثروة وملكية وسائل الإنتاج. غير أن اقتصاد المغازي أكسبها خصائص جعلتها تتميز بميوعتها وعدم ثباتها لأنها ارتبطت بوسائل إنتاج وثروات تعد في ملكية الأمير المرابطي أولاً وأخيراً. ولذلك خضعت لمزاجه وتقلبات أحوال دولته الاقتصادية وإرادته الشخصية. وتدخلت عناصر أخرى مثل القرابة والنسب والجاه واعتناق مذهب الدولة لتعطي للطبقة الاجتماعية ملامحها وقسماتها الخاصة. واستناداً إلى هذه الخصائص كيف كان التصنيف الطبقي في المجتمع المرابطي؟

ثانياً: التصنيف الطبقي

استناداً إلى ما أثبتناه من خصوصيات التكوين الطبقي في المجتمع المرابطي القائم على نمط اقتصاد المغازي، يمكن رصد الطبقات الاجتماعية على النحو التالي:

١) طبقة الخاصة: الكبراء والأعيان

تكونت هذه الطبقة أصلاً من الأمراء وعشيرتهم وقادة الجند ورجال الدولة والولاة وفقهاء السلطة والأعيان وكتّاب الدواوين، فضلاً عن بعض البيوتات الوجيهة المرتبطة بجهاز السلطة.

ـ الأمراء:

بخصوص الأمراء، نجد مادة ضافية عن أحوالهم الاجتماعية لاهتمام المؤرخين برصد أخبارهم. ولا شك أن وضعية الجيل الأول من الأمراء المرابطين اختلفت عن وضعية الجيل الثاني، إذ ظل الأول وفياً لروح العصبية، محافظاً على تراثه الصحراوي، إلى جانب خشونته وبداوته وتقشفه في المأكل والملبس واقتصاره على الضروري من العيش. فيوسف بن تاشفين كان «عديم الرفاهية، تشيب العيش على قاعدة البربر»[٣]، وعرف بلباسه الصوف، واقتصاره في طعامه على خبز الشعير بالماء أو لبن الإبل ولحومها[٤]. لكن هذه الحالة تغيرت

---

(١) ابن رشد: «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ٣٠٧.

(٢) ابن الحاج: م. س، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٣) اليافعي: **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧٠، ص ١٦٣. وانظر ما ذكره ابن خلكان عن بساطة الأمير أبي بكر: **وفيات الأعيان**، م. س، ج ٧، ص ١١٣.

(٤) ابن المعسكر: «الخبر المعرب»، ص ٤ (مخ)؛ ابن أبي زرع: م.س، ص ١٣٦؛ ابن عذاري: م. س، ص ٤٦؛ =

ابتداء من عهد ابنه علي الذي مثَّل مرحلة «الحضارة» والترف، فأصبح التأنق في الأطعمة عادة مألوفة لدى الأمراء[1]. ويقدم صاحب **كتاب الطبيخ** ألواناً من المأكولات الفاخرة التي جبل على أكلها الأمراء وذوو النعمة[2]. كما تفننوا في اللباس، فقلدوا العباسيين في اتخاذ لون السواد في ألبستهم التي شملت اللثم والغفائر القرمزية والعمائم ذات الذؤابات، وحملوا السيوف المحلاة[3]. وأصبح اللثام يرمز إلى وضع اجتماعي متميز.

وتأنق الأمراء المرابطون في تشييد القصور والمنيات[4]. ولا غرو فإن أول ما بنى يوسف بن تاشفين بمراكش قصر الحجر[5]. وقد سمحت الأبحاث الأثرية، وعلى الخصوص الحفريات التي قام بها تيراس ومونييه قرب جامع الكتبيين، بالعثور على بقايا مهمة من القصر الذي شيده علي بن يوسف سنة ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م[6]، وهو القصر الذي وقف عليه الفقيه المتيجي عندما استدعي لتصويب قبلة المسجد المنسوب للأمير الآنف الذكر[7].

وتفنن المهندسون في زخرفة هذه القصور ومختلف الأبنية حتى بدت مراكش في أواخر العصر المرابطي زاخرة بمظاهر حياة الترف، وهو ما يوافق المرحلة التي يسميها ابن خلدون[8] بمرحلة تحصيل «ثمرات الملك». ففي هذه المرحلة يركن الأمراء إلى الراحة والدعة و«تحصيل ثمرات الملك من المباني والملابس، فيبنون القصور ويستمتعون بأحوال الدنيا». وقد قرنت الأمثال الشعبية سعادة الأمير وترفه بشقاء الرعية[9].

وامتلأت قصور الأمراء بالعبيد والخدم والإماء والجواري من الإفرنج[10]، والسودان[11]. وكانوا من الكثرة ما جعلهم يقسمون حسب خدماتهم داخل البلاط، إذ اقتصر عمل بعض العبيد على خدمة الأميرات[12].

= ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، م. س، ج ٣، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(١) انظر ابن أبي الخصال: م. س، لوحة رقم ١٨.

(٢) انظر مؤلف مجهول: «كتاب الطبيخ في المغرب والاندلس»، مدريد، **صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية**، ١٩٦٥، ص ٦٣ ـ ٨٥.

(٣) ابن غازي: **الروض الهتون**، م. س، ص ٦.

(٤) انظر وصف ابن خاقان للمنية التي كان ينزلها علي بن يوسف في إشبيلية: **قلائد العقيان**، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٩٠، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٥) الإدريسي: **جغرافية المغرب العربي**. م. س، ص ٨٤؛ القلقشندي: **صبح الأعشى**، م. س، ج ٥، ص ١٦١.

(٦) Deverdun: *op. cit.*, p. 92.

(٧) «رسالة في تحقيق اتجاه قبلة الصلاة بالمغرب» (مخ خ. ح.) ورقة ٣٥ أ.

(٨) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٨١.

(٩) قالت: «إذا اسمعت الأمير يغني، ادر أن هومومي تبكي» (مثل رقم ٣٢) انظر: الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٢٢.

(١٠) ابن عذاري: م. س، ص ٢٣؛ ابن الخطيب: م. س، ص ٢٥٩.

(١١) ابن عذاري: م. س، ص ٢٣.

(١٢) النويري: **نهاية الإرب**، م. س، ج ٢٤، ص ٢٦٦. ويذكر أن زينب النفزاوية عندما جاءها أحد القضاة =

وأغدق أمراء الثغور على الأمراء المرابطين الهدايا النفيسة والتحف الملوكية. فأمير سرقسطة المستعين أحمد بن يوسف المؤتمن، وجه إلى يوسف بن تاشفين سنة ٤٩٦هـ/١١٠٢م هدية ضمت أربعة عشر ربعاً من آنية الفضة[١]. كما أن ابن هود ظل يتحفه ويهاديه «مما تحصل بيده من نفيس الذخائر واليواقيت والجوهر ورفيع الدنانير»[٢].

وتعكس هدية يوسف بن تاشفين إلى ابن عمه أبي بكر بن عمر مدى الثراء الفاحش الذي عم حياة الأمراء إذ كانت أغلب المواد المهداة محلاة بالذهب[٣]، فضلاً عن مشاركتهم في تجارة السودان. وفي أمثال العوام ما يكشف عن رفاهيتهم[٤]. ولعل هذا ما يفسر ما ذكره الطرطوشي[٥] عن انغماس يوسف بن تاشفين في الملذات والنعيم في الرسالة التي وجهها إليه، مخالفاً بذلك معظم المؤرخين. لكننا نعتقد أن في هذه الرسالة نفحة من المبالغة التي ربما ترجع إلى ما سمعه الفقيه الأندلسي الزاهد عن المظاهر العمرانية في مراكش، وبناء الأمير المرابطي قصر الحجر، دون أن يقف على ذلك بالعيان[٦].

واكتظ البلاط بالشعراء الذين حجوا إليه التماساً للعطايا ورجاء في النوال، خصوصاً أن بعض الأمراء عرفوا بكرمهم وبسط أيديهم[٧]، حتى إن ابن الخطيب[٨]، وصف الأمير أبا بكر ابن إبراهيم صهر علي بن تاشفين بأنه «كان مثلاً في الكرم وآية في الجود، أنسى أجواد الإسلام والجاهلية». ويفيض ديوان ابن خفاجة[٩] والأعمى التطيلي[١٠] وغيرهما[١١] بأروع القصائد التي كالت المدح للأمراء كيلاً، فوصفتهم بالجلالة وعلو الهمة، وأشادت بأخلاقهم المتمثلة في العرض المصون والعطاء المبذول والخير والتقوى، وحسن التدبير والشجاعة،

= يستعطفها لرده لمنصبه اتصل بخادمها.

(١) ابن الأبار: **الحلة السيراء**، م. س، ج ٢، ص ٢٤٩.

(٢) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٧٦.

(٣) **نفسه**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٤) قالوا: «بحل فرس سلطان مليح وعاقل» (مثل رقم ٢٩٢) انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٢٥.

(٥) نقلاً عن ابن العربي: «ترتيب الرحلة للترغيب في الملة» (مخ)، م. س، ص ١٨٣.

(٦) بدليل قوله: «ولقد بلغني» انظر: م. ن، ص. ن.

(٧) ابن الزقاق: **ديوان ابن الزقاق**، م. س، ص ١٨٥، قصيدة ٥٢، وفيها يمدح الأمير أبا بكر بن إبراهيم ويصور كرمه، ومما جاء فيها:

لا ينكر الناس ما أوتيت من كرم ... وكيف ينكر فضل الصبح ديجور

(٨) **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٤١٢. وانظر كذلك أمثلة من كرمه في ص ٤١٤ و٤١٥.

(٩) انظر **ديوانه**، م. س، ص ٤٥ ـ ١٢٦ ـ ١٣٠ ـ ١٥٤ ـ ٢١٤ ـ ٢٧٤.

(١٠) **نفسه**، ص ١٦ ـ ١٠٠ ـ ١١٣ ـ ٢٠٠.

(١١) نقل ابن سعيد قصائد بعض الشعراء الذين تقاطروا على البلاط المرابطي. انظر نماذج لذلك في: **المغرب**، م. س، ج ١، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧، ٢٥٧. ٣٣٦ ـ ٣٣٧، ٣٥٠، ٣٨٦. وانظر كذلك ابن خاقان: **قلائد العقيان**، م. س، ص ١٨٣ ـ ١٨٤؛ ابن بسام: **الذخيرة**، م. س، ق ٣، م ٢، ص ٥٩٢.

ومدافعة الخطوب، فضلاً عن جملة من الصفات الروحية التي لا تكون إلا للأولياء.

غير أن ما يقدمه شعر المدح من معلومات حول فضائل الأمراء وشمائلهم لا يمكن أن يؤخذ إلا بتحفظ، لأن هدف الشعراء انحصر في العطايا والهبات. فمن البديهي أن يسبِّحوا بحمد أولياء نعمتهم. لكن الواقع يؤكد أن بعض الأمراء تعاطوا شرب الخمر والجواري والغلمان. فالأمير أبو بكر بن إبراهيم جبل على معاقرة الخمر والسمر مع قيناته، وتبذير الأموال[١]. ولا شك أن رواج تجارة الجواري همت الأمراء كذلك، فامتلأت بهن رحاب القصور، خاصة الجواري الروميات اللائي أصبحن حظيات وأمهات أولاد بعضهم[٢]، الأمر الذي انتقده ابن تومرت بشدة[٣]، ووظَّفه في دعايته ضدهم بقوله «إنهم يلدون مع الإماء ويستكثرون من الجواري». كما ضم البلاط بعض «الفكاهين» الذين استخدمهم الأمراء للترفيه عنهم[٤].

وبالمثل ساهم بعض الأمراء في مجالس الغناء واللهو، فقد اعتاد الأمير ابن تيفلويت صاحب سرقسطة على منادمة أبي بكر بن باجة، وكانت تطربهما قينة من القينات المجيدات للشعر والغناء[٥]. كما أن الشاعر أبا بكر محمد بن الروح كان ينادم الأمير إبراهيم بن يوسف بن تاشفين[٦].

وتجلت مظاهر ترف الأمراء في ميدان التعليم كذلك، إذ جلبوا لأبنائهم بعض المؤدبين لتدريسهم داخل القصور. واختاروا لهم أجود المدرسين مثل لب بن عبدالواحد اليحصبي الذي انتهى إلى غاية نبيلة من العلم «فصار يقرىء أبناء أعيان دولة اللثام بمراكش»[٧]، وأبي بكر ابن الدوس الذي «اشتهر بالإقراء، واقتصر بذلك على الأمراء ولم ينحط لسواهم»[٨]، ومحمد ابن حسن بن عريب الأنصاري الذي أخذ عنه الأمير أبو بكر بن تيفلويت اللمتوني[٩]، وأبي علي الصدفي الذي جلس منه الأمير إسحاق مجلس الدرس[١٠].

وإذا كان بعض الأمراء تطاولوا على حرمة مدرسيهم كما تشهد بذلك رسالة من علي بن

---

(١) ابن سعيد: **المقتطف من أزاهر الطرف**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ٢٥٧؛ ابن الخطيب **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٤١٥.

(٢) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٥٧ ـ ١٦٥. ويستثني ابن الأحمر الأمير يوسف بن تاشفين ويقول إنه لم يتخذ جارية قط. انظر: **بيوتات فاس الكبرى**، م. س، ص ٣٠.

(٣) انظر: **أعز ما يطلب**، م. س، ص ٢٤٢.

(٤) المقري: **نفح**، م. س، ج ٤، ص ٧٢.

(٥) ابن سعيد: م. س، ص ٢٥٧.

(٦) المقري: م. س، ص ٧٢.

(٧) ابن الخطيب: **الإحاطة: نصوص جديدة**، م. س، ص ٤٥، ترجمة ٣٧.

(٨) ابن خاقان: **مطمح الأنفس ومسرح التانس في ملح أهل الأندلس**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣، ص ٣٠٠.

(٩) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ١٧٤.

(١٠) ابن الابار: **المعجم**، م. س، ص ٥٥ ـ ٥٦.

يوسف إلى ابنه أبي بكر يعنفه ويقرعه على ما صدر منه تجاه شيخه أبي مروان بن زهر[١]، فإننا لا نعدم من النصوص ما يدل على تفاني بعض الأمراء في تحصيل المعرفة والارتشاف من حياض العلوم. فرغم أن يوسف بن تاشفين لم يكن يجيد اللغة العربية[٢]، فقد حاول تعلمها على كبر سنه، فضلاً عن شغفه بمجالسة العلماء[٣]. وكان المنصور بن محمد بن الحاج داود بن عمر الصنهاجي اللمتوني «منافساً في الدواوين العتيقة والأصول النفيسة، جمع من ذلك ما أعجز أهل زمانه»[٤]. كما أن لمحمد بن ياسين اللمتوني «همة رفيعة في اقتناء الكتب». ومعلوم أن السلفي[٥] درّس عبد الله بن تويت بن الوزان اللمتوني وأجاز للأمير تاشفين بن علي. وعلى غراره كان سراج بن عبد الملك «يجتمع إليه للسماع في الأربعين والخمسين من رؤساء الملثمين»[٦]، ناهيك عن أمراء آخرين تعاطوا العلم، وتجشموا عناء الرحلة في سبيله[٧]. أما عن ثقافة الأميرات المرابطيات فقد عالجناها في دراسة سابقة[٨].

ويندرج أقرباء الأمير وعشيرته ضمن طبقة الخاصة كذلك. وحسبنا أنهم حازوا على المناصب العليا، وحظوا بزبد الأراضي والإقطاعات. ذكر المؤرخ المجهول[٩] أن يوسف بن تاشفين دعا أقرباءه سنة ٤٧٠هـ للالتحاق به في مراكش «فوفد عليه منهم جموع كثيرة ولأهم الأعمال، وصرف أعيانهم في مهمات الاشتغال، فاكتسبوا الأموال وملكوا رقاب الرحال»، وهو نص يحمل دلالة قاطعة على المكانة التي تبوأها أقرباء الأمير في السلم الاجتماعي.

ـ قادة الجيش:

ومن البديهي أن يحتل قادة الجيش مكانة مرموقة في الهرم الاجتماعي في دولة اعتمد اقتصادها على موارد الغزو. ولا غرو فإن أهم نفقات بيت المال خصصت للجيش، إذ اهتم يوسف بن تاشفين منذ اللحظة الأولى بتنظيمه بغية تحقيق مشروعاته، حتى إن عدده بلغ في عهده ١٠٠ ألف رجل[١٠].

ومعلوم أن معظم الجيش تألف من القبائل الصنهاجية[١١]، لذلك لم يكن غريباً أن يغدق

---

(١) مؤنس: «سبع وثائق جديدة»، م. س، ص ٧٠.

(٢) ابن خلكان: م. س، ج ٧، ص ١١٤؛ غارسية غومس: **الشعر الأندلسي**، ترجمة حسين مؤنس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٥٦، ص ٥٥.

(٣) الزياني: **الترجمان المعرب**، م. س، ص ٢٨٠.

(٤) ابن الأبار: م. س، ص ١٣٩، ترجمة ١٧٣؛ ابن عبد الملك: م. س، ج ٨، ق ٢، ص ٣٧٨.

(٥) **أخبار وتراجم أندلسية**،م. س، ص ٦٠ ـ ١٤٥.

(٦) ابن الأبار: م. س، ص ٣٠٦، ترجمة ٢٩٥.

(٧) انظر ابن عبد الملك: م. س، ج ٨، ق ٢، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٩.

(٨) انظر كتابنا: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، م. س، ص ٥١.

(٩) **الحلل الموشية**، م. س، ص ٢٣.

(١٠) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٣٩.

(١١) ابن أبي الخصال: «رسائل ابن أبي الخصال» (مخطوط ميكروفيلم خ. ع. ى. م. ر. رقم ١٥): رسالة ٤٣، ٤٥، =

عليهم الأمراء العطايا ويوسعوا عليهم الأرزاق، وهذا ما يفسر قول المؤرخ المجهول عن علي ابن يوسف أنه «لم تنل عنده الحظوة إلا بالغناء والنجدة، وقلد على الأسلحة وأوسع الأرزاق»(١).

وحسب مقولات ابن خلدون(٢)، فإن حاجة الأمراء إلى صاحب السيف (الجند)، تشتد في بداية الدولة وآخرها، «فيكون أرباب السيف حينئذ أوسع جاهاً وأسنى إقطاعاً». ولا جرم فقد أقطعت لهم الأراضي للانتفاع بريعها(٣). وإذا كانت رواتبهم لا تتجاوز خمسة دنانير شهرياً، فإن «من ظهرت نجدته وإعانته وشجاعته أكرموه بولاية موضع ينتفع به»(٤)، وهي إشارة ضمنية إلى إقطاع الأراضي لقادة الجند الذين استطاعوا تحقيق انتصارات عسكرية. ولعل ما يزكي هذا التخمين، نازلة وردت حول أحد رؤساء الجيش تكشف ملكيته لرباع وضياع وأحوال ظاهرة وإماء(٥).

ولا أدلّ على المكانة الاجتماعية التي تبوأها قادة الجيش مما جاء في وصف ابن أبي الخصال(٦) لأحد قادة العسكر بأنه «يد الدولة العزيزة». كما نعت قائد الأسطول بأنه «من أولياء الدولة العزيزة، وسيف من سيوفها». وجرت العادة على توجيه رسائل التهاني إلى قادة الجند نتيجة الانتصارات التي حققوها(٧).

ومن مظاهر ترفهم إقامتهم في القصور(٨)، أو الدور الفخمة بجوار بلاط الأمير(٩)، ولم يختلطوا البتة بعامة الناس، إذ كانت لهم أحياؤهم الخاصة في مراكش، وجل المدن المغربية والأندلسية دون شك. وهذا ما يفسر قول أحد الجغرافيين(١٠) عن تلمسان: «وهما مدينتان إحداهما قديمة، والحديثة اختطها الملثمون ملوك المغرب، واسمها تاقرارت فيها يسكن الجند وأصحاب السلطان وأصناف من الناس، واسم القديمة أقادير يسكنها الرعية».

= لوحة ٣١، ٣٣، ٣٤. بينما تكونت الأقلية من القبائل المصمودية والزناتية انظر: مؤلّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٣٣.

(١) مؤلف مجهول: **الحلل**، ص ١٢١.

(٢) **المقدمة**، ج ٢، ص ٥٠٧.

(٣) الطرطوشي: **سراج الملوك**، القاهرة، المطبعة الأزهرية، ١٣١٩هـ، ص ١٠٧.

(٤) مؤلف مجهول: **الحلل**، ص ٨٢.

(٥) ابن الحاج: م. س، ص ١٢٠.

(٦) «رسائل ابن أبي الخصال»، م. س، لوحة ٣١. أما القائد العسكري فهو أبو الربيع بن سيدامون، ولعلّه نصراني.

(٧) انظر نماذج من ذلك عند ابن أبي الخصال: م. س، رسالة ٤٣، ٤٥، لوحة ٣١، ٣٣، ٣٤.

(٨) الحميري: **الروض المعطار**، م. س، ص ٥٤٠. ويذكر عن مراكش ما يلي: «وكان بها قصور كثيرة لجملة من الأمراء والقواد وخدام الدولة».

(٩) يذكر صاحب كتاب «ذكر بلاد الأندلس...»، م. س، عن قرطبة أن دور أهل الدولة والخدام والاجناد كانت منفصلة عن دور الرعية، ص ٢٧.

(١٠) ياقوت: **معجم البلدان**، م. س، ج ٢، ص ٤٤.

ونظراً لمكانتهم الاجتماعية ونفوذهم، فقد مدحهم الشعراء، وقرنوا مدحهم بالأمراء[1]. ولا أدل على تلك المكانة مما ذكره الوزير ابن شرف على لسان أحد رؤساء الأجناد في الثغر الأعلى يصف وضعيته بقوله: «ولما وضعني أمير المسلمين أدام الله نصره حيث شاء من آلة التشريف والعز المنيف، وألحقني من النعماء، وأسحبني أذيالها، وصرف إلي من عدوه وبلده ما أولاني نعمه، وولاني كرمه»[2].

ومن القرائن على نفوذهم الاجتماعي كذلك أن الأمير المرابطي جعل لهم قاضياً خاصاً عرف بقاضي العسكر. وقد شغل هذه الوظيفة عبد الرحيم بن إسماعيل بمدينة سلا إبان عهد الأمير تاشفين بن علي[3].

واستأثرت بعض العائلات العسكرية بأمور الحرب، وجعلتها حكراً على أبنائها. نذكر من بينها أسرة بني عائشة وبني الحاج[4]، وبني ميمون الذين احتكروا الأسطول البحري[5].

ونظراً لما حظي به قادة الجيش من نفوذ اجتماعي وإمكانيات مادية هائلة، فقد تطلعوا إلى الاستقلال عن الحكم المرابطي، وتأسيس كيانات مستقلة بعد أن بدأ الضعف يدب في جسد الدولة المرابطية، وهذا ما يفسر قول المراكشي[6]: «ولما رأى أعيان بلاد تلك الجزيرة ما ذكرناه من ضعف أحوال المرابطين، أخرجوا من كان عندهم من الولاة، واستبد كل منهم بضبط بلده... واتفق أهل بلنسية ومرسية وجميع شرق الأندلس على تقديم رجل من أعيان الجند اسمه عبد الرحمن بن عياض»، وخلفه في منصبه محمد بن سعد المعروف بابن مردنيش[7]. كما استقل بالمرية قائد عسكري آخر يدعى ابن الرميمي[8]. أما الجند النصراني فقدر له أن يلعب دوراً كذلك في الانتزاء عن الحكم المركزي، وقد مثل هذا الدور ابن همشك الذي استقل بجيان وأعمالها إلى حصن شقورة، وامتد نفوذه إلى قرطبة[9].

غير أن افتقار قادة الجند إلى الدربة السياسية والتمرس بقضايا الحكم جعل إمارات البعض منهم لا تتجاوز بضعة شهور. لكن مع ذلك ازداد وضعهم الاجتماعي تحسناً في إماراتهم التي أسسوها، فتأنقوا في بناء القصور واتخاذ الجواري[10] وإحاطة أنفسهم بالخدم

---

(١) ابن بسام: **الذخيرة**، ق ٣، م ١، ص ٤٠٨؛ ابن حمديس الصقلي: **ديوان ابن حمديس**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر/ دار بيروت، ١٩٦٠، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) حسين مؤنس: **الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين**، م. س، ص ١٢٤.

(٣) ابن الابار: **المعجم**، م. س، ص ٢٢٥.

(٤) حركات: **النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين**، م. س، ص ١٦١ ـ ١٦٣.

(٥) عز الدين موسى: **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٣، ص ٥٨.

(٦) **المعجب**، م. س، ص ٣٠٥.

(٧) **نفسه**، ص ٣٠٦؛ ابن الخطيب: **أعمال ـ القسم الأندلسي**، م. س، ص ٢٠٦.

(٨) المراكشي: م. س، ص ٣٠٧؛ ابن الخطيب: **أعمال**، م. س، ص ٢٦٣.

(٩) **نفسه**، ص ٣٠٨.

(١٠) ابن الخطيب: م. س، ص ٢٦١. ويذكر أن ابن مردنيش كان يراقد أزيد من مائتي جارية تحت لحاف واحد!

والحاشية والوزراء والقضاة[1].

ـ الوزراء والكتّاب:

ويندرج ضمن طبقة الخاصة كذلك الكتّاب والوزراء والولاة. ومعلوم أن وظيفتي الكاتب والوزير تتداخلان إلى حد يصعب الفصل بينهما، لذلك سنعرض لهما معاً.

يعتبر ابن خلدون[2] خطة الكتابة إحدى الصنائع التي تؤدي إلى مخالطة الملوك، «فلها بذلك شرف ليس لغيرها». وتبرز أهمية الكاتب أو الوزير في المرحلة التي يشب فيها عود الدولة، ويشرع الأمراء في تحصيل ثمرات الملك من الجباية والضبط، «فيكون أرباب الأقلام في هذه الحالة أوسع جاهاً وأعلى رتبة، وأعظم نعمة وأقرب من السلطان مجلساً»[3]. وتظهر مصداقية المقولة الخلدونية في ما ذكره ابن الأبار[4] عن ازدهار خطة الكتابة في عهد علي ابن يوسف بعد أن توطدت أركان الدولة حيث يقول: «وفي دولة أخيه ـ إشارة إلى علي بن يوسف ـ نفقت العلوم والآداب، وكثر النبهاء وخصوصاً الكتّاب».

فحاجة الدولة المرابطية للكتابة تجلت في ضرورة توجيه الأوامر للرعية، وبعث الرسائل للملوك، والسهر على قوائم المستحقين للخراج والجزية ومختلف الجبايات، وتحديد الأراضي العنوية والصلحية، والسهر على المواريث وبيت المال، وما يتطلبه ذلك من حسابات دقيقة، فضلاً عن اتساع رقعة الدولة ونقل أخبار المعارك والجهاد عبر المراسلات، وضبط مقدار الغنائم وتوزيعها... كل ذلك أدى إلى بزوغ نجم الكتّاب. وهذا ما يفهم من قول ابن سعيد[5] عن الكاتب أبي عبد الله محمد بن عائشة: «واستدعاه ـ يوسف بن تاشفين ـ فقدمه على حسابات المغرب، ووضع في يديه مقاليد الأعمال وحكّمه في الأموال».

وقد حدد المواعيني[6] بعض الشروط والمواصفات التي ينبغي توفرها في الكاتب، ومن جملتها حلاوة الشمائل وحسن الإشارة وطلاقة العبارة.

وتؤكد جل المصادر المكانة التي حظي بها الوزراء والكتّاب، إذ تم استقدامهم إلى بلاط مراكش بأعداد وافرة حتى اجتمع لعلي بن يوسف من أعيان الكتّاب وفرسان البلاغة ما لم تبلغه مدينة أخرى حتى إن العاصمة المرابطية شبهت لذلك ببغداد[7]. وقد شملتهم جميعاً رعاية الأمراء، وبلغوا منزلة عالية، حتى إن الفتح بن خاقان ترجم لبعض الكتاب الذين جمعوا بين الوزارة والكتابة وأطلق على كل واحد منهم اسم «ذي الوزارتين»[8].

---

(١) ابن عبد الملك: م. س، ج ١، ص ٤٢٥؛ وكذلك ج ٥، ق ١، ص ١٢٩؛ ابن الأبار: م. س، ص ١٩٢.

(٢) المقدمة، ج ٣، ص ٩١١.

(٣) نفسه، ج ٢، ص ٦٣٤.

(٤) المعجم، م. س، ص ٥٦.

(٥) المغرب، م. س، ج ٢، ص ٣١٤.

(٦) «ريحان الألباب وريعان الشباب في مراتب الآداب» (مخ خ. ح. رقم ٢٦٤٧)، ص ١٠٤.

(٧) المراكشي: م. س، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٨) فاطمة طحطاح: «الشعر الأندلسي في عهد المرابطين» (الرباط، رسالة جامعية مرقونة)، ص ٦٣. ومن الكتّاب =

ونعلم يقيناً أن جل الوزراء والكتاب نالوا جاهاً عريضاً لا يقل عن جاه الفقهاء، حتى إن تولي هذا المنصب كان مدعاة للتهنئة[1]. واستعملت في مراسلاتهم العبارات التي تدل على مكانتهم وجلالتهم[2].

وقبل الاستطراد في ذكر مظاهر ترفههم وأحوالهم الاجتماعية، من المفيد أن نعرض لبعض الأسماء اللامعة التي اشتهرت في ميدان الكتابة، ويأتي في طليعتها ابن أبي الخصال الذي «كان أديباً حافلاً فصيحاً، واستعمله ولاة لمتونة في الكتابة بفاس ومراكش»[3]. كما برز اسم الكاتب الشهير عبد المجيد بن عبدون الذي تميز ببلاغته وشعره[4]، وأبي بكر المرخي الذي «ليس عند سلطان المغرب الملثم مثله»[5]، وأبي العلاء عبد الحق بن خلف بن مفرج الجنان الذي «يتحلى الوزراء باسمه، وتشرف الكتابة باسمه»[6]، فضلاً عن كتّاب القضاة[7] وغيرهم[8].

وثمة من الكتّاب من كانوا مغمورين، يعيشون في خمول إلى أن اتجهت إليهم همة الأمراء، فأخرجوهم من خمولهم وبوأوهم المكانة الرفيعة، وفي مقدمتهم ذو الوزارتين ابن القصيرة الذي استدعاه يوسف بن تاشفين، وولاه كتبه ودواوينه، «ورفع شأنه حتى أنساه زمانه»[9]، ثم أبو عبد الله محمد بن عائشة الذي حالفه الحظ حين تنبه إليه المرابطون، فعظم قدره وعلا ذكره[10].

عاش الكتّاب والوزراء حياة البذخ والترف، وتكدست لديهم الثروات الطائلة بفضل الهبات

= الذين لقبوا بهذا الاسم نذكر على سبيل المثال محمد بن الحاج وابا الخصال. انظر: «رسائل ابن أبي الخصال»، م. س، لوحة ٢٦؛ مخلوف: **شجرة النور الزكية**، بيروت، ١٤٩هـ ج ١، ص ١٣٤.

(١) انظر تهنئة ابن أبي الخصال لذي الوزارتين ابي محمد بن الحاج: «رسائل ابن أبي الخصال»، م. س، لوحة ٢٦.

(٢) البلوي: «العطاء الجزيل في كشف غطاء الترسيل» (مخ خ. ح. رقم ٦١٤٨)، ص ١٣٤. ويذكر رسالة الفتح ابن خاقان إلى الرئيس ابي عبد الرحمن بن طاهر التي كتبها القاضي عياض وافتتحها بهذه العبارات: «عمادي ابا النصر مثنى الوزارة وسني الإمارة ووحيد العصر...». وانظر رسالة اخرى من عند ابن خاقان إلى احد الوزراء الكتاب: المواعيني م. س. ص ١٠٠، وكذلك رسالة ابن أبي الخصال إلى ابن هانىء وأبي السقاط: رسائل...، م. س، لوحة ٢.

(٣) ابن القاضي: م. س، ق ٢، ص ٤٤٣؛ عباس بن إبراهيم: م. س، ج ٣، ص ٥ وما بعدها؛ مخلوف: م. س، ص ١٣٤.

(٤) عياض: **الغنية**، م. س، ص ١٧١: ترجمة ٧٤.

(٥) السلفي: م. س، ص ٥٧ ـ ٧٨.

(٦) ابن سعيد: م. س، ج ٢، ص ٣٨١.

(٧) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١٩٠.

(٨) انظر ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ٣٠٦، ٤٠٥؛ ابن سعيد: م. س، ج ٢، ص ١١٦، ٣١٤.

(٩) ابن بسام: م. س، ق ٢، م ١، ص ٢٤٠.

(١٠) **نفسه**، ق ٣، م ٢، ص ٨٨٩؛ ابن سعيد: م. س، ص ٣١٤؛ المقري **نفح**...، م. س، ج ٤، ص ٥٣.

والأعطيات التي أنعم بها عليهم الملثمون[١]. ولا غرو فإن الوزير أبا بكر بن الصائغ حاز من الأمير ابن تفلويت على عطاء قل نظيره في ذلك الوقت، وهو عبارة عن سبعة أحمال من الثياب والفرش والمال أي ما قيمته ١٢ ألف دينار[٢]. وبلغت ثروات الكاتب أبي عامر بن عقال ما جعل ابن خاقان[٣] يعلق عليه بقوله: «وتسنم منزلة لا يتسنمها إلا من تظهر من دربه والحظوظ أقسام لا تسام والدنيا إنارة وإعتام». وبالمثل فإن الكاتب أبا عبد الله محمد بن عائشة قلد من طرف الأمير المرابطي خطة الحسابات «ووضع فيه مقاليد الأعمال، وحكّمه في الأموال فعظم قدره، ونبه ذكره»[٤]. وعلى غرار هؤلاء تمكن أبو بكر محمد بن سعيد من الوصول إلى أعلى الرتب بفضل أدبه[٥].

وتجلت مظاهر ترفهم في إقامتهم بالقصور[٦]، والمنيات، وهي دور فخمة تحفها البساتين[٧] وحازوا على الضياع والإقطاعات. ولعل وصف ابن خاقان[٨] لضيعة الوزير أبي الحسن بن أضحى وإيراده نصاً حول إقطاع الوزير المشرف أبي محمد بن عبد الملك[٩] غني عن كل بيان. كما ملكوا الخدم والخول والعبيد والغلمان[١٠]. لذلك لم يكن غريباً أن يستخلص ابن أبي الخصال[١١] قاعدة اجتماعية هامة في تلك الحقبة وهي أن «من جمع بلاغة وخطاً، لم يخش في دولة الأفاضل حطاً».

ونظراً للثروات الهائلة التي حاز عليها الكتّاب، حج إليهم الشعراء طلباً للنوال والعطايا[١٢]. وتدل أشعارهم على المكانة الاجتماعية المرموقة التي تمتعوا بها[١٣]. وبجلهم

(١) لا جدال في أن ثمة استثناءات من هذه القاعدة العامة. انظر على سبيل المثال نموذج الكاتب علي بن خلف ابن غالب الأنصاري الذي استكتبه صاحب شقورة اللمتوني: ابن الزبير، م. س، ص ٩٩.

(٢) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٤١٥.

(٣) برواية المقري: **أزهار**، م. س، ج ٢، ص ٣١٤.

(٤) ابن سعيد: م. س، ج ٢، ص ٣١٤.

(٥) **نفسه**، ج ٢، ص ١٦٣.

(٦) يفهم ذلك من قول الحميري عن مراكش: «وكان بها قصور كثيرة لجملة من الأمراء والقواد وخدام الدولة». **الروض المعطار**، م. س، ص ٥٤٠.

(٧) ابن خاقان: **مطمح**، م. س، ص ٢١٧: ترجمة الوزير أبي أيوب بن أمية، وص ٢٤٧: ترجمة أبي بكر بن عبد العزيز.

(٨) **قلائد**، م. س، ص ١٩٩.

(٩) **نفسه**، ص ١٩٤.

(١٠) المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ٢٣٢. ويذكر عن الكاتب الوزير أبي محمد عبد الرحمن بن مالك المعافري أحد وزراء الأندلس (ت ٥١٨هـ) أنه «كان كثير الخدم والأهل... وقطف غلام من غلمانه نوارة...».

(١١) ابن الأبار: **إعتاب**، م. س، ص ٢٤٩.

(١٢) ابن قزمان: م. س، ص ٥٩٤، قصيدة ٨٩، وفيها يمدح ويستجدي الوزير أبا الوليد.

(١٣) ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ق ١، ص ٣٨٩. وينقل قول الشاعر علي بن محمد بن شعيب (ت ٥٣٧هـ) الذي قال: =

الناس وعظموهم حتى إن أحدهم ترامى على الكاتب عبد المجيد بن عبدون «وجعل يقبل رأسه ويديه»[1]. لكن في إطار الصراع الاجتماعي، لم يرحمهم العوام إذ صبوا عليهم جام غضبهم عبر أمثالهم، ووصفوهم بالانتهازية والخبث[2].

مع ذلك تثبت النصوص أن الكتّاب الأندلسيين ظلوا يضمرون في صدورهم المقت والكراهية للمرابطين. شفيعنا في ذلك رسالة أبي عبد الله بن أبي الخصال الذي اغتنم فرصة توجيه علي بن يوسف الأمر إليه لكتابة رسالة تقريع إلى الجيش المرابطي بسبب هزيمة مني بها، ليفجر ما كانت تكنه نفسه من حقد دفين على الملثمين[3]، وهذا ما يفسر الاغتيالات التي تعرضوا لها أحياناً[4].

ولا يخامرنا شك في أن نفوذهم على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي جعلهم يطمحون إلى لعب بعض الأدوار السياسية كما تدل على ذلك مشاركة الكاتب ابن أبي الخصال في ثورة أبي عبد الله محمد بن داود بن الحاج اللمتوني في مطلع حكم علي بن يوسف[5]. كما لعب الكاتب ابن القصيرة دوراً سياسياً إذ كان سفير يوسف بن تاشفين إلى ملوك الطوائف، وقام بمهمته الدبلوماسية أحسن قيام[6].

ـ الولاة:

ولم تكن وضعية الولاة أقل شأناً، خاصة وأن معظمهم ينتمون إلى لمتونة. ذكرت إحدى الروايات أن عامل دكالة رغب إلى أحد الفقهاء الزهاد أن يصحبه معه واعداً إياه بألف دينار مرابطية إن هو قبل عرضه، غير أن الفقيه امتنع[7]. ما يهمنا من هذه الرواية أن المبلغ الهائل

=

يحاول أن يسود على الصحاب	عليك بصحبة الأدباء يا من
ولا في الأرض أرفع من كتاب	فما في الناس أرفع من أديب

(١) المراكشي: م. س، ص ١٣٤.

(٢) قالوا: «بقية خليع أخْيَر من بقية كاتب» (مثل رقم ٥٧٥). وقالوا أيضاً: «الكاتب المنحوس يلقى الرق من عنده» (مثل رقم ٣٠٣)، انظر: الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٢٨.

(٣) المراكشي: م. س، ص ٢٥٩. وقد أثبت المرحوم عبد الله كنون خطأ ما نسبه المراكشي إلى أبي مروان بن أبي الخصال من أنه هو صاحب الرسالة وأثبت أنها لأخيه أبي عبد الله. انظر: كنون: «رسالة الكاتب ابن أبي الخصال التي نال فيها من كرامة المرابطين»، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، اكتوبر ١٩٦٠، ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣.

(٤) انظر عن اغتيال الكاتب ابن خاقان بإشارة من علي بن يوسف: المقري: **أزهار**، م. س، ج ٥، ص ١٠٠؛ وكذلك اغتيال الكاتب محمد بن أحمد بن شعيب الأنصاري سنة ٥٤٠: ابن عبد الملك، م. س، ج ٦، ص ٣٥ ـ ٣٦؛ عباس بن إبراهيم: م. س، ج ٣، ص ٩.

(٥) كنون: م. س، ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠.

(٦) ابن الأبار: **إعتاب**، م. س، ص ٢٢٣.

(٧) ابن عبد الملك: م. س، ج ١، ص ٢٢٧؛ مؤلف مجهول: **طبقات المالكية**، م. س، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩؛ ابن فرحون: م. س، ص ٤٩.

الذي عزم والي منطقة دكالة على منحه للفقيه الزاهد ينهض دليلاً على سعة حاله. ويخبرنا ابن الخطيب[1] أن والي سرقسطة أبا بكر بن إبراهيم وصهر علي بن يوسف «أقام بها مراسم الملك، وانهمك في اللذات، وعكف على المعاقرة. وكان يجعل التاج بين ندمائه ويتزين بزي الملوك». وتكشف الهدايا التي منحها لأبي بكر بن الصائغ مدى سعة ثروته. وحسبنا أنه أقسم - وقد أخذته نشوة الخمر - ألا يمشي أبو بكر المذكور إلا فوق المال والذهب إلى منزله[2].

وأورد ابن الصيرفي[3] رواية تقربنا من معرفة المرتبات التي كان يتقاضاها الولاة. فقبل أن يتولى عبد الله بن الأمير مزدلي غرناطة سنة ٥٠٨هـ/ ١١١٤م، قدم على بعض المدن الأندلسية، فأجري عليه مرتب لم يرضَ عنه، فرحل على التو إلى مراكش قصد الاتصال بالأمير علي بن يوسف الذي «أعلى رتبته وأجزل حُظوته». وفي ذلك دليل على أن الولاة كانوا يتقاضون مرتبات ضخمة لا يقبلون سواها.

كما أن باب الرشوة والاختلاس فُتح أمامهم، ومهد لهم الطريق للمزيد من الكسب والثراء. مصداق ذلك رسالة بعثها علي بن يوسف لأحد القضاة جاءت - على ما يبدو - رداً على رسالة للقاضي المذكور يشكو إليه تصرف بعض الولاة، وفيها يأمر الأمير المرابطي قاضيه بمنع أي عامل تقوم عليه إحدى التهم، وهي إشارة إلى ارتشائهم[4].

وتثبت نازلة وردت عند ابن رشد[5] ما قام به أحد الولاة في الصحراء من اغتصاب أهالي المنطقة في أموالهم وإبلهم. ومن هذه الأموال ذاتها كانت تقدم الهدايا للأمير المرابطي!! ناهيك عن الإقطاعات التي نعموا بها. ولم يجدوا غضاضة في معاداة المرابطين وموالاة خصومهم الموحدين من أجل الحفاظ عليها[6].

لذلك تأنقوا في بناء القصور، وملأوها عبيداً وخدماً وجواري وحشماً[7] وندماء[8]. كما تفننوا في الأطعمة والملابس[9] وأصناف الترف.

وبديهي أن يتمخض عن وضعهم المادي نفوذ سياسي انعكس على الحياة الاجتماعية. فقد أورد ابن عبد الملك[10] أن والي بلنسية أبا بكر بن عبد العزيز تمكن من إطلاق سراح

---

(١) **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٤١٣.

(٢) **نفسه**، ص ٤١٥.

(٣) برواية ابن الخطيب: **الإحاطة: نصوص جديدة**، م. س، ص ٦٢.

(٤) محمود مكي: **م. س**، رسالة رقم ٤ ص ١٧٣؛ دندش: **م. س**، ص ٤٤ - ٤٥.

(٥) «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ٢٤٨.

(٦) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٨٢.

(٧) محمد بن عياض: «مذاهب الحكام في نوازل الأحكام»، م. س، ورقة ٥٨ أ. ويقول في إحدى النوازل: «الجواب رضي الله عنك في رجل عامل بينه وبين رجل خصام. هل لهذا العامل أن يوكل رجلاً من خدامه وحشمه أم لا».

(٨) ابن الخطيب: **الإحاطة: نصوص جديدة**، م. س، ص ٦٢.

(٩) ابن عبد الملك: **م. س**، ج ١، ق ١، ص ١١٣: ترجمة أحمد بن خليل بن إسماعيل.

(١٠) **الذيل والتكملة**، م. س، ج ٥، ق ٢، ص ٥٩٢.

محمد بن إسحاق بن طاهر وتخليصه من السجن. واحتفظ هذا المؤرخ بجزء من الرسالة التي بعثها السجين المسرَّح إلى ولي نعمته.

ويدخل رجال الجهاز المالي وعلى الخصوص مشرفو المدن المكلّفون بجمع الضرائب ضمن طبقة الخاصة كذلك حتى إن تولي هذا المنصب كان مدعاة كذلك للتهنئة والتبريك. مصداق ذلك الرسالة التي بعثها ابن أبي الخصال إلى الوزير المشرف أبي بكر بن أحمد بن رحيم يهنئه فيها بولاية خطة الإشراف سنة ٥١٥هـ/ ١١١٤م[١]. وهذا ما يفسر قول البيذق[٢] عن الجياني مشرف مدينة فاس بأنه كان «له حظ عظيم حتى لم يكن في زمن الحشم أحظى منه». وقد تبين سابقاً أن اليهود والنصارى شغلوا هذا المنصب[٣]، مما يعني أن المجتمع المغربي لم يصنف حسب معيار اثني، بقدر ما ارتكز على العامل المادي.

ـ الفقهاء:

بديهي أن يحتل الفقهاء مكانتهم ضمن طبقة الخاصة كذلك، فهم يُعتبرون «المنظّرين» لسياسة اقتصاد المغازي التي نهجها المرابطون، والعارفين بأحكام الغنائم والخراج والجزية وغيرها من الأحكام الفقهية، وهم الذين يفتون بشرعية توجهات الأمراء المرابطين. وقد أهلتهم ثرواتهم المادية والعقارية لتصدّر الهرم الاجتماعي، واكتسبوا هذه الثروات بفضل تحالفهم مع النظام المرابطي. ولا غرو فإن جل النصوص تجمع على ذلك، فيوسف بن تاشفين عرف بتعلقه بالفقهاء، لذلك «أجرى عليهم الأرزاق من بيت المال طول أيامه»[٤]. كما أن ابنه علي كان شديد التعظيم والإجلال لهم «يقربهم ويكرمهم»[٥]. وتدل الوثائق الرسمية على حمايته لهم[٦]. وثمة فيض من النصوص تبيّن ما حظوا به من عطف وتقدير من جانب الأمراء. يتجلى ذلك من خلال التوصيات التي أكدت على وجوب تعظيمهم[٧]، فضلاً عما حازوا عليه من هبات

---

(١) المقري: **ازهار**، م. س، ج ٥، ص ١٦٥.

(٢) **اخبار المهدي بن تومرت** ص ٢٤. وعن المشرف ووظيفته انظر: هوبكنز: **النظم الإسلامية في المغرب**، ص ١٠٧.

(٣) راجع ما ذكرناه في هذا الكتاب ص ٩٠ وما بعدها، و١٠٩ وما بعدها.

(٤) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٣٧؛ اليافعي: م. س، ص ١٦٤؛ ابن خلكان: م. س، ج ٧ ص ١٢٥؛ ابن الخطيب: **أعمال**، م. س، ج ٣، ص ٢٣٤.

(٥) العيني: «تاريخ العيني»، م. س، ج٢٠، ق ٤، ص ٦٠٠؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، بيروت، (د. ت.)، ج٤، ص ١١٥؛ النويري: م. س، ص ٢٧٣؛ ابن الاعرج: **اللسان المعرب**، م. س، ص ٤٩.

(٦) انظر رسالته إلى أحد عماله عن الفقيه القاضي الوحيدي يدعوه فيها إلى حسم داء من تعصبوا ضده من بني حسون: محمود مكي: **وثائق تاريخية جديدة**، م. س، ص ١٧٨. ولعلها جاءت كرد فعل ضد الشكوى التي تقدم بها أبو عبد الله يلتمس فيها إنصاف القاضي الوحيدي. انظر المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ٣٩٢. وانظر كذلك الرسالة التي أوردها ابن خاقان موجهة من علي بن يوسف إلى ابن حمدين في أمر القاضي عياض قصد الاعتناء به: **قلائد**، م. س، ص ١٢٦ وانظرها عند الأصفهاني م. س، ق٤، ج ٢، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٧) انظر: ابن العربي: م. س، ص ١٦٩، ١٧٧، ١٢٨، ١٧٥، ١٧٦؛ عياض: **الغنية**، م. س، ص ١٥٥: ترجمة ابن شبونة. وانظر كذلك ابن عجيبة: «ازهار البستان»، م. س، ورقة ٣١ ب: ترجمة ابن رشد؛ عياض: **ترتيب** =

وإنعامات. وهذا ما جعل ابن خلدون[1] يخلص إلى القول بأن «لحملة العلم بدولتهم مكان من الوجاهة». في حين استخلص المقري[2] أن خطة القضاء «أعظم الخطط عند الخاصة والعامة»، وأن «سمة الفقيه عندهم جليلة»[3]، لذلك لم يكن غريباً أن يتمسك الفقهاء ببيعة الأمراء المرابطين حتى بعد سقوطهم[4].

وإلى جانب الجاه الذي اكتسبوه عن طريق التحالف مع النظام المرابطي حازوا على ثروات عقارية ومادية هائلة. وحسبنا أن قاضي غرناطة ملك من الضياع والعقار ما عجز ابن السقاط عن إحصائه[5]. ونكتفي بذكر روايات تبين بجلاء ما اكتسبوه من الأموال وسعة العيش والرفاهية. فمحمد بن الحسن بن كامل (ت ٥٣٩هـ) «لم يكن ببلده نظيره في سعة الحال وكثرة المال»[6]. وكان أحمد بن جعفر بن سفيان المخزومي (ت ٥٦٦هـ) «من أهل الثروة واليسار»[7]. وعرف إبراهيم بن ميمون الحضرمي بأنه «ذو نباهة وثروة»[8]. بينما حظي أبو بكر بن خلف الأنصاري بخدمة السلطان «فنال دنيا عريضة واعتقل أموالاً جليلة»[9]. كما أن حجاج بن يوسف «نال دنيا عريضة، وأورث عقبه نباهة»[10]. وعدّ الفقيه أبو عمران الكندي من «أعيان العدوة»[11]. أما الفقيه ابن الجد «فنال دنيا عريضة واستفاد ثروة عظيمة، وإليه كانت رياسة بلده والانفراد بها»[12]. ومن جهته نال الفقيه عبدالله بن محمد الهمذاني «بخدمة السلطان دنيا عريضة»[13]. وبلغت ثروات بعض الفقهاء ما جعلهم يبنون المساجد ويوقفون الديار عليها[14]. ومن القرائن الأخرى التي تعكس ثرواتهم العريضة ما ذكره ابن

= **المدارك**، م. س، ج٨، ص ١٨٦؛ ابن عبد الملك: م. س، ج ٨، ق ١، ص ٣٢٦؛ ابن الابار: **المعجم**، م. س، ص ١٢٨: ترجمة ١١٧.

(١) **المقدمة**، ج ١، ص ٢٤٩.

(٢) **نفح الطيب**، م. س، ج ٢، ص ١٠١.

(٣) **نفسه**، ص ١٠٨.

(٤) النباهي: **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠، ص ١٦ ـ ١٧. وانظر نموذجاً لذلك ثورة القاضي عياض في سبتة.

(٥) ابن خاقان: م. س، ص ٢٣٥: ترجمة ابن أضحى.

(٦) ابن عبد الملك: م. س، ج٦، ص ١٦٢.

(٧) ابن الأبار: م. س، ج ١، ص ٧٦.

(٨) **نفسه**، ص ١٥٠.

(٩) **نفسه**، ص ٢٢١.

(١٠) ابن القاضي: م. س، ق ١، ص ١٠٦.

(١١) السلفي: م. س، ص ١٢٢.

(١٢) ابن الأبار: م. س، ج ٢، ص ٥٤٢.

(١٣) **نفسه**، ص ٩١٧.

(١٤) **نفسه**، ص ٩٣٦؛ المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ٢٣٢.

عسكر[١] عن الفقيه محمد بن الحسين بن كامل الخضر الذي «انتهى من كثرة المال وسعة الحال إلى ما لم يصل إليه غيره». وتبرع أحد الفقهاء من أمواله الخاصة لبناء سور إشبيلية[٢]. بل إن أحدهم لقب «بأمير الحشم»[٣]. [انظر الملحق ٤ في آخر الكتاب].

لا مراء في أن هذه الثروات الواسعة إلى جانب الجاه الذي احتموا به، أعطاهم مكانة اجتماعية ونفوذاً قل نظيره، حتى إن بعضهم صاروا يدخلون المدن دخولاً رسمياً يشبه دخول الأمراء. وفي هذا الصدد وصف الكاتب ابن القصيرة القاضي عياض عند دخوله غرناطة بقوله: «لما ورد علينا القاضي عياض، خرج الناس للقائه، وبرزوا تبريزاً ما رأيت لأمير مؤمَّر مثله، وحرزت أعيان البلد الذين خرجوا إليه ركاباً نيفاً على مائتي راكب ومن سواد العامة ما لا يحصى كثرة»[٤]. وتعكس إحدى الرسائل الغضب والانفعال الذي اعترى الأمير علي بن يوسف لما علم أن أحد ولاته لم يعتن بالقاضي ابن أسود، ولم يقابله بما يستحق من الحفاوة، فبعث له برسالة تفيض باللوم والعتاب على تقصيره في حقه[٥]. كما أن المصادر استعملت عبارات التعظيم لوصف الفقهاء، فنعتت بعضهم «بعلو الرتبة»[٦] و«سمو الرياسة»[٧] و«الحظوة والعزة والرفعة»[٨]، إلى غير ذلك من العبارات التي تعكس المكانة الاجتماعية التي احتلوها داخل المجتمع. كما خوطبوا في المراسلات بأفخم العبارات التي تنم عن الهيبة والجلال[٩]. لذلك لم يكن غريباً أن يقول الباجي[١٠] في وصيته لولديه: «هل تريان أحداً أرفع حالاً من العلماء، وأفضل منزلة من الفقهاء، يحتاج إليهم الرئيس والمرؤوس ويقتدي بهم الوضيع والنفيس».

وبتتبع النصوص، تتضح مصداقية هذه الوصية. فقد عاش الفقهاء حياة البذخ والترف، وحسبنا أنهم سكنوا الدور الفخمة وأحياناً القصور[١١] التي فاقت قصور بغداد جمالاً

(١) «فقهاء مالقة وأدباؤهم» (مخ)، ص ٩.

(٢) الذهبي: **تذكرة الحفاظ**، طبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٣٤هـ، ج ٤، ص ٨٨. ويذكر أن أبا بكر بن العربي هو الذي بنى سور إشبيلية؛ عباس بن إبراهيم: م. س، ج ٣، ص ١٣.

(٣) ابن عسكر: م. س، ص ١٣١. والفقيه هو عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي.

(٤) المقري: **أزهار**، م. س، ج ٣، ص ١١؛ عباس بن إبراهيم: **إظهار الكمال في تتميم مناقب أولياء مراكش سبعة رجال**. (طبعة حجرية)، د. م، د. ت، ص ١٠٨. وعلى الرغم مما يذكره عنه ابنه من أنه مات وعليه دين نحو ٥٠٠ دينار وهي الحصة التي كان يجبر السكان على دفعها للجيش (**التعريف بالقاضي عياض**، م. س، ص ١١٣) فإننا نتحفظ من هذا النص الذي حاول فيه الابن تنزيه أبيه حين أردف قول الشافعي: من ولي القضاء فلم يفتقر فهو سارق. وعلى كل حال فقد أثبتنا سابقاً نصاً يثبت ملكية عياض لثروة عقارية مع عدم إنكار تواضعه وسمعته العلمية التي كانت تزيده هيبة ونفوذاً.

(٥) انظر: حسين مؤنس: **سبع وثائق**، م. س، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٦) ابن عاصم: «جنة الرضى فيما قدر الله ورضى» (مخ خ. ح. رقم ٢٦٤٨)، ص ٢٢٦.

(٧) ابن فرحون: م. س، ص ٣٠٣.

(٨) ابن خاقان: **مطمح**، م. س، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٩) انظر ابن أبي الخصال: م. س، لوحة ٦، لوحة ١٥.

(١٠) الباجي: م. س، ص ٣٤.

(١١) يذكر ابن الأبار في ترجمة محمد بن وهب انه كان فقيهاً مشاوراً يرعاه السلطان ويأتمنه على حرمه =

وروعة[١]، وملكوا العبيد والمماليك[٢]، وتأنقوا في المأكل[٣] والملبس[٤]، وركوب فاره الدواب[٥]، وتسروا بالنساء[٦]، فضلاً عن الجزية التي كانوا يتقاضونها[٧]. واستغلوا نفوذهم الروحي في البيع والشراء[٨]. كما شكلت الرشوة إحدى طرق ثرائهم[٩] فلم يتورعوا عن استعمالها لإطلاق سراح إخوتهم. فالفقيه أبو غالب العبدري «أطلق أخاه من السجن بمالقة بألف دينار رشوة»[١٠]. كما أن بعضهم اشتغل بالتجارة[١١]، بل منهم من رحل إلى الصين طلباً للمزيد من الربح والغنى[١٢].

= وقصره. انظر **التكملة**، م. س، ج ١، ص ٤١٩.

(١) مؤلف مجهول: «ذكر بلادالأندلس»، م. س، ص ٣٥. ويسرد قصيدة لأحد الشعراء يقول فيها عن قصر ابن حمدون:

دع عنك حضرة بغداد وعجتها ... ولا تعظم بلاد الفرس والصين

فما على الأرض قصر مثل قرطبة ... ولا مشا فوقها مثل ابن حمدين

(٢) ابن عبد الملك: م. س، ج ١، ق ١، ص ٢٤٠: ترجمة أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة. ويذكر ابن خاقان انه كان للقاضي غياض عبيد يتصرفون بين يديه: **قلائد**، م. س، ص ٢٥٨.

(٣) ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ص ١٣٤؛ ابن الخطيب: م. س، ج ١، ص ٢٢٦. ويقول على لسان الفقيه أحمد بن عبدالملك بن سعيد بن خلف الذي اعتقل في آخر أيامه فتفجع عليه احدهم فاجابه: «أعلي تبكي بعدما بلغت من الدنيا أطايب لذاتها فاكلت صدور الدجاج، وشربت في الزجاج وركبت كل هلاج ونمت في الديباج، وتمتعت بالسراري والأزواج...» انظر الرواية نفسها عند المقري. **نفح**، م. س، ج ٤، ص ٢٠٤.

(٤) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج٢، ص ٤١٨: ترجمة ابن أبي الخصال التي يقول فيها: قتله بربر المصامدة رجالة أهل دولة اللثام لحسن ملبسه. وانظر كذلك ابن صعد: **النجم الثاقب**، م. س، ص ١٣٤: ترجمة القاضي عياض التي يقول فيها: وكان من تواضعه يلبس الملابس الرفيعة عن حال قضاة الوقت».

(٥) ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ق ٢، ص ٦٦٦: ترجمة محمد بن أحمد الانصاري؛ المقري: **أزهار**، م. س، ج ٣، ص ٢٣٠.

(٦) انظر رواية ابن الخطيب وابن الأبار والمقري السابقة الذكر.

(٧) النباهي: م. س، ص ١٠٤.

(٨) قالت أمثال العامة بهذا الخصوص: «شري فقيه، جيد ورخيص»، مثل رقم ١٨٧٦. انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٣٠.

(٩) ابن عبد الملك: م. س، ج ٤، ص ٨١، وينقل قصيدة لابن الطراوة في فقهاء مالقة:

إذا رأوا جملاً يأتي على بعد ... مدوا إليه جميعاً كف مقتنص

إذا جئتم فارغاً لزوك في قرن ... وإن رأوا رشوة أفتوك بالرخص

وانظر كذلك القصيدة التي أوردها ابن عذاري في **البيان**، م. س، ج ٤، ص ٤٩، وهي لأبي العلاء بن زهر في فقيه إشبيلية ابن منظور:

قد كان جالينوس يمرض دائماً ... فمن الفقيه المرتضى أكل الرشا

(١٠) ابن الأبار: **المقتضب من تحفة القادم**، م. س، ص ١٨٣.

(١١) انظر نماذج عن ذلك عند ابن الخطيب: **الإحاطة: نصوص جديدة**، م. س، ص ٥٠؛ ابن القاضي: م. س، ج ١، ص ٢٧١.

(١٢) ياقوت: م. س، ج ٣، ص ٤٤٠.

ونظراً لثرائهم الفاحش، اتجهت أنظار الشعراء إليهم للمدح والتكسب، والتوسط والشفاعة لدى الأمراء. ومن أبرز الفقهاء الذين تقاطر عليهم الشعراء طمعاً في عطاءاتهم وكرمهم الفقيه ابن حمدين الذي قال عنه ابن بسام[١] واصفاً جوده وكرمه: «أبو عبدالله بن حمدين هذا في وقتنا غرة الزمان الزاهرة وآية الإحسان الباهرة». ولذلك اتجه إليه الشعراء بالمدح والتعظيم[٢]. كما مدحوا الفقيه أبا بكر بن العربي[٣] والفقيهين أبا أمية وأبا بكر بن مفوز[٤] وغيرهم، مما أدى إلى نشأة ما يعرف «بأدب الفقهاء»[٥]. وهي ظاهرة فريدة من نوعها في عصر المرابطين تعكس سطوة الفقهاء وهيمنتهم في المجال الاقتصادي - الاجتماعي.

غير أن بعض الفقهاء لم يبسطوا أيديهم للشعراء، فتعرضوا لنقد لاذع وهجاء مقذع من قبلهم، إذ صوروا تسلطهم واستغلال نفوذهم وانتهازيتهم في تسخير المذهب المالكي لنيل المناصب وأكل الرشوة[٦]، والتقرب إلى الأمير والتكالب على الدنيا، والبخل والرياء والنفاق وأكل مال الأيتام، والاغتصاب والحسد والوشاية والشذوذ الجنسي والمجون. وقد صنف أحد الشعراء[٧] مساوئهم في عشر خصال، وهو ما جعل أحد الباحثين[٨] يسميهم «بتجار الدين».

وفي إطار الصراع الاجتماعي، تعرض الفقهاء لسخط العوام الذين انتقدوا سلوكهم وشرههم وطمعهم[٩]. بل تعرضوا أحياناً لاعتداءات كما هو الحال بالنسبة لأبي بكر بن

---

(١) **الذخيرة**، م. س، ق ١، م ٢، ص ٨٣٩.

(٢) ابن سعيد: **المغرب**، م. س، ج ٢، ص ٤٦٢.

(٣) الاصفهاني: م. س، ق ٤، ج ٢، ص ٤٧٦.

(٤) ابن خاقان: م. س، ص ٨٧ - ١٨٩.

(٥) انظر المقري: م. س، ج ٣، ص ٥٣٧، ٥٣٨.

(٦) بنصبيح: م. س، ق ٢، ص ٢٢٥.

(٧) ابن خفاجة: م. س، ص ١١٥. وانظر كذلك ما قاله ابن الزقاق عن القاضي ابن جحاف مصوراً رغبته في الرشوة:

قاضي يجور على الضعيف	وربما لقي القوي يمثل الأحنف
لعبت بطلعته الرشا	لعب الرشا بفؤاد خفاق الجوانح مذنف

انظر كذلك ابن ليون: م. س، ورقة ٣٥ ب. وانظر: م. ن، في هجاء مالك بن وهيب: ورقة ١٣٦ وورقة ١٥٦. وعن هجاء الفقهاء الآخرين انظر: ابن سعيد: م. س، ج ٢، ص ٢٦٧؛ المراكشي م. س، ص ٢٥٤.

(٨) هو أبو بكر يحيى بن سهل البكي الذي قال فيهم:

ثماني خصال في الفقيه وعرسه	وثنتان والتحقيق في الأمر شيق
ويكذب أحياناً ويحلف حانثاً	ويكفر تقليداً ويرتشي ويحمق
وعاشره والذنب فيه لامه	إذا ذكرت لم يبق للشتم منطق

انظر ابن سعيد: م. س، ج ٢، ص ٢٦٧.

(٩) هويدي: **تاريخ الفلسفة الإسلامية في القارة الإفريقية**، القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٦٥، ج ١، ص ٢٠٣.

(١٠) الأهواني: **أمثال العامة في الأندلس**، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢، ص ٢٦٢.

العربي[1] لكن أعنف هجوم زعزع كيانهم، كان من طرف ابن تومرت الذي كشف عوراتهم فنعتهم «بأبناء الدنيا المتذبذبين»[2] و«أولياء الشياطين» الذين باعوا دينهم بعرض الدنيا[3]. واتهمهم بالضلال وأكل السحت والحرام، وحمَّلهم مسؤولية الأوضاع الاجتماعية المتدهورة.

اتضح إذن أن الفقهاء شكلوا شريحة اجتماعية لها وزنها وخطورتها. ولم تعد لهم تلك الصبغة الروحية، بل حلت محلها صبغة مادية سلطوية. ولذلك أصبحوا يتطلعون إلى الاستقلال عن الحكم وتأسيس إمارات خاصة، وهي مسألة لا يمكن اعتبارها «ظاهرة عجيبة» كما ذهب إلى ذلك البعض[4]، بل هي نتيجة تطور طبيعي لفئة تكدست لديها الثروات، وحازت على الأراضي، وتكونت لديها قاعدة مادية أهلتها للمطالبة بالاستقلال والحكم، وهو ما يسميه ابن خلدون[5] «بالملك الأصغر» الذي يعد نتيجة لما «يحدث في الملك الأعظم من عوارض الجدة والهرم» مستلهماً مقولته هذه من دولة المرابطين نفسها.

في هذا الصدد، تزخر حوليات الفترة بأخبار الفقهاء الذين أداروا ظهرهم للحكم المرابطي، فثاروا عليه، وأسسوا كيانات مستقلة نكتفي بذكر نماذج منهم. ففي قرطبة ثار الفقيه القاضي ابن حمدين «وصارت إليه الرياسة عند اختلال أمر الملثمين[6] وفي مالقة انتزى الفقيه أبو الحكم بن حسون الكلبي، ودعا لنفسه واستبد بحكم المدينة[7]. واستقل الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن طاهر القيسي بمدينة مرسية[8]، بعد أن كان قد ثار بها أبو محمد بن الحاج اللورقي[9]. أما في دانية فقد أسس الفقيه أبو عبد الملك بن مروان بن عبد العزيز إمارة مستقلة[10]، أضاف إليها بلنسية وشاطبة ولقنت[11]، إلى غير ذلك من المتامرين الذين لا يسمح المجال للوقوف على تفاصيلهم حتى لا نتجاوز الإطار المحدد للموضوع[12].

---

(١) ذكر هذا الفقيه في إحدى شهاداته ما يلي: «فتألبوا علي - يقصد العامة - وثاروا إلي، فاستسلمت لأمر الله». انظر: **العواصم من القواصم**، الرياض، ١٩٨٤، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) **أعز ما يُطلب**، ص ٢٦٢؛ وانظر كذلك الزركشي: **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تونس، ١٢٨٩هـ، ص ٤٣.

(٣) **أعزّ ما يطلب**، م. س، ص ٢٤٥.

(٤) دندش: **الأندلس في أواخر عصر المرابطين ومستهل دولة الموحدين**، م. س، ص ٩٥. وإن كانت الباحثة قد عادت لتؤكد أن ظاهرة الاستقلال كانت نتيجة احتياز الفقهاء للاراضي.

(٥) **المقدمة**، ج ٣، ص ٨٨٦، ٨٨٧.

(٦) ابن الأبار: **الحلة**، م. س، ج ٢، ص ٢٥٥؛ **التكملة**، م. س، ج ١، ص ٢٨٦؛ ابن الخطيب: **أعمال القسم الأندلسي**، م. س، ص ٢٥٣.

(٧) **نفسه**، ص ٢٧٦؛ ابن الخطيب: م. س، ص ٢٥٥.

(٨) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ٣٣٨؛ ابن الابار: **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٥٢١.

(٩) ابن الابار: **الحلة**، م. س، ج ٢، ص ٢٢٧؛ **المعجم**، م. س، ص ٢٣٢.

(١٠) ابن عبد الملك: م. س، ص ١٦٦.

(١١) ابن الخطيب: م. س، ص ٢٥٦.

(١٢) انظر التفاصيل عند: عنان: **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، م. س، ق ١، ص ٣٠٤ - ٣٢٣؛ دندش، م. س، ص ٧٦ وما بعدها؛ أشباخ: م. س، ص ٢٧٦ - ٢٨٠.

وازداد الوضع الاجتماعي للفقهاء المتأمرين تحسناً، فاتخذوا لأنفسهم ألقاب الخلفاء والتشريفات، فتسمى بعضهم كابن حمدين «بأمير المسلمين وناصر الدين»[١]، «والمنصور بالله» حسب رواية أخرى[٢]، ودوّن الدواوين، وجند الأجناد[٣]. ولقب الشعراء ابن سعد أمير شرق الأندلس بالملك[٤]. كما دعا أحمد بن ملحان المستقل بوادي آش نفسه بالمتأيد بالله[٥]، وأصبح اسمه يذكر على المنابر[٦]. واتخذ هؤلاء الفقهاء لأنفسهم الوزراء والقضاة، ولا غرو فقد استوزر صاحب بلنسية وما يليها أحمد بن جبير[٧]، بينما استوزر صاحب قلعة بني سعيد أبا جعفر بن سعيد[٨]، في حين جعل صاحب مرسية سليمان بن موسى قاضيه ومفتيه في إمارته[٩].

وفي الوقت ذاته، عمد بعض الفقهاء المتأمرين إلى سك عملتهم. وحسبنا دليلاً على ذلك ما تم العثور عليه من نقود مضروبة في قرطبة تحت اسم المنصور بالله أمير المسلمين حمدين بن محمد بن حمدين يرجع تاريخ ضربها إلى سنة ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م[١٠].

وبذلك أصبحت الأندلس تعرف وضعاً شبيهاً بما شهدته خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري حين صارت الإمارات الإقطاعية تمارس سلطاتها بمعزل عن الحكم المركزي، ولو أن عهودها كانت قصيرة العمر بالنسبة للفترة مدار البحث، إذ لم تتشكل سوى في السنتين الأخيرتين من حكم المرابطين.

نجح الفقهاء إذن في تأسيس إمارات مستقلة خوفاً من ضياع أملاكهم وإقطاعاتهم، بعد أن تسربت إلى مسامعهم أخبار استيلاء الموحدين على أراضي القبائل في المغرب الأقصى عن طريق القوة والعنف. أما تأييد الرعية لهم فيُفسّر بسخطهم على المرابطين، وانشغالهم بتأمين معيشتهم أساساً، فوجدوا ضالتهم في الفقهاء الذين كانوا أقدر على تأمين القوت للناس[١١].

---

(١) ابن الخطيب: م. س، ص ٢٥٣؛ مارمول: **إفريقيا**، م. س، ج ١، ص ٣٢٦.

(٢) الضبي: **بغية الملتمس**، م. س، ص ٢٦١؛ ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ج ١، ص ٢٨٧؛ النباهي: م. س، ص ١٠٣.

(٣) ابن الخطيب: م. س، ص ٢٥٣.

(٤) ابن الأبار: **المقتضب**، م. س، ص ١٢١.

(٥) ابن الخطيب: م. س، ص ٢٦٤.

(٦) ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ج ١، ص ٢٨٧.

(٧) ابن عبد الملك: م. س، ج ١، ص ٨١.

(٨) المقري: **نفح**، م. س، ج ٤، ص ١٧٩.

(٩) ابن عبد الملك: م. س، ج ٤، ص ٩٦.

(١٠) Godera: *Decadencia y dicparicion de los Almoravides en Espagna*, Zaragoza, 1899, pp. 387-390.

وقد وجدت في هذه العملة عبارة «لا إله إلا الله»، وفي الوجه الثاني «الإمام عبد الله أمير المؤمنين».

(١١) دندش: م. س، ص ٩٦.

وإذا كان تصدّر الفقهاء للهرم الاجتماعي مسألة لا يرقى إليها الشك، فإن الحقيقة الموضوعية تستلزم عدم تعميم الحكم عليهم جميعاً. فالبعض ممن لا ينتمون إلى شريحة «فقهاء السلطة» وهم أقلية زهدوا في حياتهم ورفضوا تولي مناصب القضاء، وتعيشوا بحِرَف متواضعة. فعلي بن أحمد بن الباذش «كان من أهل الصلاح والزهد والانقباض عن أهل الدنيا»[١]. وكان سند بن عناد «من زهاد العلماء وكبراء الصالحين»[٢]. أما عبد الله بن أحسن التميمي فكان فقيهاً «صادعاً بالحق، حسن الطوية قليل المداهنة»[٣]. وحظي بعضهم بمحبة الخاصة والعامة. ففقيه مراكش وقاضيها موسى بن عبد الرحمن بن حماد الصنهاجي، عندما كان في طريقه من غرناطة نحو مراكش لإقامة صلاة الاستسقاء، رافقه الخاصة والعامة إلى أن وصلوا معه إلى مالقة والجزيرة الخضراء «وودوا ألا يفارقوه»[٤]. وكان أحمد بن محمد ابن عبد الرحمن الأنصاري «فقيهاً فاضلاً، واعظاً كثير الذكر والعمل والبكاء»[٥]، ورغم أن الفقيه عبد الغفور بن إسماعيل عرف بثروته فإنه لم يتمسك سوى بالضروري لمعيشته، وفرّق ما دون ذلك في الفقراء والضعفاء[٦]. وعلى منواله كان ابن فرقد الإشبيلي بن حسون المالقي «قبلة للأيتام وغماماً للعمام»[٧]. ويذكر ابن فرحون[٨] أن عامل منطقة دكالة عرض على أحد الفقهاء مصاحبته إلى ولايته على أن يضمن له ألف دينار ذهباً مرابطية، لكنه امتنع وانقبض عن ذلك «ولم يخلف رحمه الله لا ديناراً أو درهماً أو عبداً ولا أمة ولا عقاراً ولا ثياباً إلا أشياء لا قدر لقيمتها».

ومع أن بعضهم لم يتخل عن منصب القضاء، فإنه استغل ثرواته للأعمال الخيرية كالقاضي أبي عبد الله بن عيسى الذي عرف بإحسانه وكرمه، واشتهر ببناء جامع سبتة، وبقي في قضائه «إلى أن رأى ما لا يعجبه فاستعفى»[٩].

ـ العائلات الوجيهة:

وتندرج بعض البيوتات الكبرى ضمن هذه الطبقة أيضاً. ويلاحظ أنها ورثت مكانتها عن أسلافها. إلا أن بعضها ازداد غنى وثراء في عصر المرابطين كبيت بني عشرة بسلا، وبني زهر بإشبيلية.

---

(١) ابن عجيبة: م. س، ورقة ٣٢ أ.

(٢) نفسه، ورقة ٣٢ ب.

(٣) ابن الزبير: م. س، ص ٥٣١.

(٤) نفسه، ص ٥٢٥.

(٥) ابن فرحون: م. س، ص ٥٥.

(٦) ابن الزبير: م. س، ص ٣٧.

(٧) ابن عسكر: م. س، ص ١٥١ ـ ١٥٣.

(٨) **الديباج**، م. س، ص ٤٩؛ مؤلف مجهول: «طبقات المالكية» (مخ) م. س، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩؛ ابن عبد الملك: م. س، ج ١، ق ١، ص ٢٢٧.

(٩) عياض: **ترتيب المدارك**، م. س، ج ٨، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

وتزخر كتب الطبقات والسير بذكر البيوتات النبيهة مثل بيت بني الأزدي وبني الملجوم وبني الأوروبي بفاس[١]، وبني التجيبي بمرسية[٢]، وبني الخزرجي بغرناطة، وبني حمدين بقرطبة[٣]، وبني بشتغير بلورقة[٤]، وبني عبد العزيز وبني واجب وبني جحاف وبني الفرج ببلنسية[٥]، وغيرها من البيوتات التي تنبو هذه الصفحات عن ذكرها.

ولا سبيل إلى الشك في أنها اكتسبت مكانتها بفضل ثرواتها العقارية أو رأسمالها المتراكم من التجارة، أو بفضل مكانتها العلمية ونسبها الشريف الذي در عليها مداخيل باهظة، أو بسبب احتكارها وظائف سامية في جهاز الدولة[٦]. وقد تجتمع معظم هذه المواصفات في بعض البيوتات كبيت بني المكودي بفاس الذي هو «بيت فقه وعدل وثروة»[٧].

ومن البيوتات الفاسية النبيهة التي اشتهرت بعلمها وثروتها بيت بني دبوس[٨]، وبيت بني حمد الذي هو «بيت علم وثروة»[٩] وكذلك بيت بني الحجاج الذي ينتمي إليه أبو عمران الفاسي[١٠]. وفي قرطبة اشتهر بيت بني مغيث بثروته ونباهته[١١]، كما كان لبني عذرة «حسب شهير ومال عزيز»[١٢].

وقد ورثت بعض البيوتات ثروتها وجاهها مثل بيت يسكر الكنانيين الذين استوطنوا فاس منذ عصر الأدارسة، وهو ما يفسر قول ابن الأحمر[١٣] بأن «بيتهم بيت ثروة قديم». ولم يجد المرابطون غضاضة في تدعيم وضعيته، خاصة أنه أنجب فقهاء مالكيين شدوا أزرهم إبان دعوتهم. والحكم نفسه ينسحب على بيت بني الفرج ببلنسية الذين وصفوا بأنهم «من أعيان بلنسية الذين توارثوا الحسب»[١٤]، وبيت بني العجوز بسبتة[١٥].

---

(١) الكتاني: «زهرة الآس»، م. س، م ١، ص ٢٩، ٩٤، ١١٦.

(٢) ابن الأبار: **المقتضب**، م. س، ص ١٣٤، ١٣٥.

(٣) ابن سعيد: م. س، ج ١، ص ١٦٢.

(٤) ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ص ٩١ ـ ٣٠٥.

(٥) انظر مقدمة **ديوان ابن الزقاق البلنسي**، م. س، ص ١٨ ـ ١٩.

(٦) هذا ما يفسر قول الكتاني الذي جمع كل هذه المعايير في قوله: «وبيت المجد والتعظيم يكون في القبائل بالعلم والولاية والثروة والجود ونحو ذلك». انظر: **زهرة الآس**، م. س، م ١، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٧) ابن القاضي، م. س، ق ١، ص ٢٢٩.

(٨) ابن الأحمر: م. س، ص ٢٦. وكان منهم في عصر المرابطين الفقيه ابن عبد الحق بن عبد الله بن أحمد اليفرني (ت ٥٧٨هـ).

(٩) م. ن، ص. ن. وكان منهم في عصر المرابطين الفقيه أبو علي منصور (ت ٥٦٠هـ).

(١٠) عياض: **المدارك**، م. س، ج ٧، ص ٢٤٣.

(١١) الضبي: م. س، ص ٤٥٥؛ ابن بشكوال: م. س، ص ٥٩٢.

(١٢) ابن سعيد: م. س، ج ٢، ص ١٤٨.

(١٣) **بيوتات فاس الكبرى**، م. س، ص ٤١.

(١٤) ابن سعيد: م. س، ص ٣٠٤.

(١٥) عياض: م. س، ج ٨، ص ٢٠٤.

وتوارث بعض أبناء هذه الأسر الخطط والوظائف مثل بني واجب في بلنسية الذين عرفوا «بشهرة الذكر وجلالة القدر من بين صاحب أحكام وعلم أعلام ووزير مدير وحسيب شهير»[١]. كما عرف عن أبناء بيت بني سعيد بأنهم «تملكوا عنه القيادة وسلكوا طرق السيادة يتوارثون ذلك كابراً عن كابر»[٢]. أما بنو الأفلح الذين بزغ نجمهم منذ عهد بني أمية في الأندلس «فلم يزل منهم مع توالي الأعصار وتصرف الليالي والنهار أعلام علم ودين وأرباب ترفيع وتمكين»[٣]، في حين أن بيت بني زهر غني عن كل بيان إذ هو «بيت علماء رؤساء حكماء، نالوا المراتب العلية، وتقدموا عند الملوك، ونفذت أوامرهم»[٤]، كما عد بيت بني اليحصبي من بين البيوتات التي توارثت الخطط كذلك[٥].

وبالمثل، توارثت بعض البيوتات منصب القضاء كبيت بني الملجوم وبني وشون الهذليين بفاس[٦]، وبنو عشرة بسلا[٧]. وجاء في ترجمة أحمد بن عبد الودود بن عبد الرحمن أنه «كان من بيت علم وقضاء تردد منهم في ثمانية عشر قاضياً من سلفه»[٨]. وورث القاضي ابن جحاف منصب القضاء من أسلافه منذ القرن الرابع الهجري[٩].

بينما كسبت بعض العائلات مكانتها الاجتماعية من نسبها الشريف مثل بني أمغار بعين القطر[١٠] كما تثبت ذلك ظهائر التوقير التي وجهت إلى أحد أعيانها[١١]. وغني عن القول إن هذه البيوتات أعفيت من الضرائب والجبايات، وحظيت بالتوقير والاحترام من جانب السلطة المركزية، فضلاً عما كان يدرها عليها نسبها الشريف من مداخيل.

ولا سبيل إلى الشك في أن معظم هذه البيوتات اكتسبت ثروتها من ملكيتها العقارية. ولم يكن النسب الشريف أو تولي الخطط إلا مظهراً من مظاهرها. ونذكر في هذا الصدد بعض

---

(١) ابن سعيد: م. س، ص ٣١٥.

(٢) ابن عسكر: م. س، ص ١٢٣.

(٣) ابن سعيد: **اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلّى**، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، القاهرة، (ط ٢)، ١٩٨٠، ص ١٤٠.

(٤) ابن خلكان: م. س، ج ٤، ص ٤٣٤؛ عياض: م. س، ج ٨، ص ٢٩؛ المقري: **نفح**، م. س، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٥) السلفي: م. س، ص ١٣٣.

(٦) ابن الأحمر: م. س، ص ٤١. وقد تولى منهم قضاء فاس في عصر المرابطين ابن وشون الهذلي (ت ٥١٩هـ).

(٧) محمد بنشريفة: «أسرة بني عشرة بسلا»، مجلة **البحث العلمي**، ع ١٠، ١٩٦٧، ص ٧١.

(٨) ابن عبد الملك: م. س، ج ١، ق ١، ص ٢٧٢.

(٩) الحميدي: **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، القاهرة، الدار المصرية للتاليف، ١٩٦٦، ص ١٩٠.

(١٠) عن هذه العائلة ونسبها الشريف وأصلها، انظر: الأزموري: «تقييد في ذكر شرفاء المغرب وصلحائه» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم د ١٥٩٥)، ورقة ١٦٦ (من الوجهين)؛ ابن سودة: «إزالة الالتباس عن سكان مدينة فاس» (مرقون)، ص ٣٣ ب.

(١١) الأزموري: «بهجة الناظرين وأنس العارفين» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ج ٣٧٧)، ورقة ١٨ أ.

البيوتات التي حازت على إقطاعات شاسعة مثل بيت بني عبود[1] وبني القوري[2] بفاس، وبني مدرك في ميورقة[3]، وبني زهر وبني الزهري في إشبيلية[4]، وبني عشرة الذين امتلكوا في سلا عدداً كبيراً من الدور والرباع والضياع[5].

لا مشاحة في أن هذه البيوتات الميسورة عاشت حياة الدعة والترف، فسكنت الدور الفخمة. وحسبنا أن الجغرافيين والرحالة ميزوا بين «دور الكبراء» و«دور العامة» في غرناطة. وقد أعجب ابن سعيد بدور أعيان مراكش فوصفها وصفاً دقيقاً مبيناً أنها تحتوي على بساتين وحمامات ومياه واصطبلات. كما كشف عن وجود باب يسمى «باب السادة»[6]، وهي تسمية تدل على انعزال أحياء ودور الأعيان عن باقي مساكن فئات المجتمع. وتفنّنت الأرستقراطية الأندلسية في تزيين دورها بالبسط الفاخرة والستور الجميلة المصنوعة من الديباج، وغلفت الجدران بالحصر الفاخرة. ووجد في قاعاتها نوع من المفصص الذي يشبه الرخام الملون «ذو الألوان العجيبة»[7]. كما أحاطت بمنازلها الحدائق الغناء، وتوسطتها النافورات والبرك والجواسق، فضلاً عن بعض الأشجار التي اعتبرت عناصر حيوية في دور الأعيان[8].

وسخر العبيد والمماليك داخل هذه المنازل الفخمة. وتكشف كتب النوازل عن ملكية العديد من هذه الأسر للخدم والعبيد[9].

وجرت العادة أن يتزّيا أفراد هذه العائلات بأفخم الملابس وأبهى مظاهر التأنق[10]، ويخرجوا للنزهة والصيد بالزوارق في الأنهار والوديان[11]، أو للفرجة والتملي بجمال الطبيعة

---

(١) الشراط: «الروض العاطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس»، (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم د ١٢٦٤)، ورقة ١٢.

(٢) ابن الأحمر: م. س، ص ٥٣.

(٣) ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ص ٣٠٣.

(٤) ابن أبي أصيبعة: **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، م. س، ج ٣، ق ١، ص ١٠٤.

(٥) بنشريفة: م. س، ص ٧١.

(٦) ياقوت: م. س، ج ٤، ص ١٩٥.

(٧) المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ٢٢٠؛ دندش: م. س، ص ٣٢٤.

(٨) المقري: **نفح**، م. س، ص ٢١٤؛ دندش: م. س، ص ٣٢٤. وانظر ما ذكره ابن الزيات عن غرس أشجار الارز في دار أحد الأعيان.

(٩) انظر على سبيل المثال: ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ق ٢، ص ٥٨٤؛ ترجمة محمد بن أحمد بن إبراهيم الذي كان له عبيد يصنعون الهريسة.

(١٠) ابن سعيد: **رايات المبرزين وغايات المميزين**، تحقيق غرسيه غومس، مدريد، ١٩٤٢، ص ٩٣.

(١١) ابن سعيد: **المقتطف**، م. س، ص ٢٦٣. ويذكر أن ابن قزمان ذهب يوماً إلى إشبيلية فوجد أحد وجهائها في زورق برسم الصيد.

وقرض الشعر. وخصصت لأعيان مراكش مقابر خاصة «في نهاية حسن المباني والغراس»[١].

ويجسد بيت بني عشرة في سلا[٢] نموذجاً حياً لحياة البذخ والترف الذي نعمت به هذه البيوتات، حتى أن باحثاً معاصراً[٣] ذكر أنهم «كانوا أشبه بالأمراء»، ووصفهم ابن خاقان[٤] بأنهم صاروا في سلا إبان عصر المرابطين «بدور سمائها وصدور أسمائها»، ووصف أبو العباس بن قاسم بأنه «ركن سلا وحبرها»[٥]. وقد بنى قصراً من الروعة بمكان، أخذ بمجامع قلوب الشعراء، فوصفوه بما ينم عن فخامة البناء وجلالة المظهر، حتى خيل للناس آنذاك أن أي قصر لا يمكن أن يضاهيه عمارة وحسناً[٦].

وبلغ ثراء هذا البيت ما جعل أربابه ينعمون على الشعراء، ويغدقون عليهم الأعطيات كيلاً بلا وزن، حتى إنهم وصفوا «بأرباب السماح وأرباب الأمداح»[٧]. لذلك حج إليهم الشعراء جماعات وأفواجاً يحكون عز مدائحهم، راجين المنح والسنايا. وتمكنوا من تحقيق آمالهم، حتى أن الشاعر أبا محمد بن معدان الركاني اليحصبي «اكتسب المال بمدينة سلا من العدوة»[٨]. وكل من ضاقت به الآفاق، يمم وجهه شطر سلا ليجد في هذا البيت الموئل والرزق[٩]. ومن الشعراء الذين قصدوه ولم يخب أملهم الأعمى التطيلي[١٠]، وابن حمديس[١١]، وابن سناك الملك[١٢]، وأبي بكر بن يحيى بن بقي الذي تحول بفضله من قاطع سبيل إلى شاعر يحظى بالرعاية والعناية إذ إن يحيى بن القاسم، أحد أفراد هذا البيت، «نزعه من ذلك الطيش، وأقطعه جانباً من العيش، وأرقاه إلى سمائه»[١٣].

ومن مظاهر ثراء وكرم آل بني عشرة أن أبا الحسن بن القاسم أحد أركان هذا البيت تمكن من تخليص أحد المنكوبين من السجن لمال انكسر عليه، فتضمن المال الضائع للأمير

---

(١) العمري: م. س، ص ١٣٣.

(٢) يحدد صاحب كتاب **الاستبصار**، م. س، مقر استيطانهم بحومة الجامع. انظر: م. س، ص ١٤٠.

(٣) بنشريفة: م. س.

(٤) **قلائد العقيان**، ص ٣١٦ (طبعة تونس، ١٩٩٠، بتحقيق محمد الطاهر بن عاشور).

(٥) الدكالي: «إتحاف أشراف الملا، ببعض أخبار الرباط وسلا» (أرجوزة مخطوطة خ. ح. رقم ٢٢٧)، ص ٩٧.

(٦) ابن بسام: م. س، ق ٢، ص ١٥٢. ومما قيل في هذا القصر:

يا أوحد الناس قد شيدت واحدة ... فحل فيها حلول الشمس في الحمل

فما كدارك في الدنيا لذي أمل ... ولا كدارك في الأخرى لذي عمل

(٧) ابن الأبار: **إعتاب**، م. س، ص ٢٢٤.

(٨) السلفي: م. س، ص ٦٣.

(٩) ابن بسام: م. س، ق ٢، م ٢، ص ٨١٢ ـ ٨٢٨.

(١٠) من القصائد التي مدحهم بها انظر: **ديوانه**، ص ٩٤، قصيدة ٣٤.

(١١) انظر: **ديوانه**، ص ٥٥٧.

(١٢) **دار الطراز في عمل الموشحات**، تحقيق جودة الركابي، دمشق/ بيروت، ١٩٤٩، ص ٦٤.

(١٣) ابن خاقان، **مطمح**، م. س، ص ٤٠٨.

المرابطي علي بن يوسف، وسأله الصفح عن المنكوب وإعادته إلى منصبه، فجاوبه بالإسعاف فعاد أحسن معاذ[١]. ولهذا الحدث مغزاه في إبراز مدى النفوذ الذي تمتع به بيت بني عشرة، وحسبنا أن أبا الحسن المذكور اكتفى بمكاتبة علي بن يوسف في قضية خطيرة دون الذهاب إليه شخصياً ونجح في مسعاه[٢].

وبالمثل لعب هذا البيت دوراً في تشجيع العلماء الذين حطوا به الرحال، فلقوا العناية والحفاوة، ومنهم عبد الله بن أحمد المعروف بابن شبونة[٣] الذي أصبح مستشاراً لابن القاسم[٤]، وكذلك أبو محمد بن القاسم الذي آثر أن يبقى بين أحضان آل بني عشرة التماساً لعطفهم وكرمهم[٥].

ومن المظاهر الأخرى التي تترجم ثراء البيت المذكور وغناه، افتداؤه الأسرى الموجودين في قبضة النصارى[٦]. ونعلم أن الأمير الحمادي يحيى بن عبدالعزيز المنصور التجأ إليه بعد زحف الموحدين على إمارته[٧].

وعلى غرار بيت بني عشرة، توافد الشعراء على البيوتات الوجيهة الأخرى لنيل العطايا والإنعامات. فقد مدح ابن الزقاق[٨] بيتي بني واجب وبني عبد العزيز. وكان البيت الأخير محط آمال عبد المجيد بن عبدون[٩]. كما أن ابن قزمان[١٠] خصص بعض أزجاله لمدح بيت بني حمدين.

ونظراً لما تمتعت به هذه البيوتات من مكانة ونفوذ اجتماعيين بفضل ثرواتها، فإنها أخذت تتطلع إلى الاستقلال وتأسيس إمارات حين كانت الدولة المرابطية تلفظ أنفاسها الأخيرة. وقد فطن ابن خلدون[١١] إلى العلاقة الجدلية بين مركز البيوتات الكبرى وطمعها في الرئاسة والاستقلال فقال: «وهذا التغلب يكون في أهل السروات والبيوتات المرشحين للمشيخة والرياسة». وحسبنا أن كثيراً من الذين أسسوا كيانات مستقلة كانوا من هذه البيوتات بالذات، نذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر ما ورد في ترجمة أبي عبد الله بن أبي جعفر المستقل بمرسية. فقد «كان من أهل البيوتات الكبيرة بمرسية، استقضي بها، ثم تقلد رياستها

---

(١) ابن الأبار: **إعتاب**، م. س، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥؛ ابن سعيد: **المغرب**، م. س، ج ٢، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.
(٢) بنشريفة: م. س، ص ٧٢.
(٣) عياض: **الغنية**، م. س، ص ١٥٥؛ ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ص ٢١٤.
(٤) عياض: **المدارك**، م. س، ج ٨، ص ٢٠٦.
(٥) الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج ٢، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.
(٦) ابن سعيد: م. س، ج ١، ص ٤١١ ـ ٤١٢. ويذكر أن بني عشرة فدوا محمد بن سوار الأشبوني.
(٧) ابن الخطيب: **أعمال**، م. س، ج ٣، ص ١٠٠.
(٨) انظر: **ديوانه**، ص ٧٦ ـ ٨٢.
(٩) ابن بسام: م. س، ق ٢، م ٢، ص ٥٣٣ ـ ٥٣٤.
(١٠) انظر: **ديوانه**، ص ٢٠.
(١١) **المقدمة**، ج ٣، ص ٨٨٨.

عندما أقام ابن حمدين بقرطبة في أواخر سنة ٥٣٩هـ»[١].

- أطباء وشعراء السلطة:

ويمكن أن نلحق بهذه الطبقة بعض الأطباء الذين خدموا الأمراء وتعلقوا بهم. ومن الخطأ تعميم الحكم على كل الأطباء كما ذهب إلى ذلك البعض[٢]. بل يمكن التمييز بين «أطباء البلاط» مثل ابن زهر والطبيبين اليهوديين سلمون أبي يعقوب، وحسن بن كنوا[٣]، والأطباء الذين زاولوا مهنتهم مستقلين فاقدين للجاه والسلطة، وهم الذين سندرجهم ضمن الطبقة الوسطى.

ورغم أن المصادر سكتت عن ذكر معظم الأطباء، إلاّ أنها أشارت إلى الذين ارتبطوا ببلاط الأمراء، وكشفت عن وضعيتهم الاجتماعية المرموقة. فيوسف بن تاشفين قرّب إليه أبا العلاء بن زهر، و«حلّ من نفسه محلاً لم يحله الماء من الظمآن»[٤]. ولم يقل ابنه عبد الملك عنه شأناً إذ عرف بأنه «وجيه بلده، جليل القدر في أهله، نبيه السلف، حظياً عند الأمراء والملوك»[٥]. ويضيف ابن أبي أصيبعة[٦] أنه «نال من جهتهم من النعم والأموال شيئاً كثيراً». ويذكر مؤرخ آخر[٧] أنه «نال دنيا عريضة ورآسة كبيرة» وبلغ نفوذه شأواً كبيراً حتى صار يقلد الوظائف ويعزل حسب مشيئته[٨]. ولذلك اشرأبت إليه الأعناق، وقصده الشعراء طمعاً في نواله ووساطته[٩]. غير أنه تعرض في أواخر حياته لنكبة على يد علي بن يوسف، وهو ما يثبت هشاشة الوضع الطبقي كما أسلفنا.

وإذا كنا لا نجادل في أن وضعية الشعراء عرفت بعض الانحطاط في العصر المرابطي بسبب تشدد المذهب المالكي، وغلبة العلوم الدينية، فإن أقلية منهم، وخصوصاً أولئك الذين برعوا في أساليب الانتهازية والرياء، تمكنوا من الحصول على ثروات وجاه جعلتهم في عداد الخاصة مثل أبي بكر بن الصائغ الذي كان إلى جانب تبحره في العلوم الفلسفية يجيد الشعر والغناء، فعرف كيف يستولي على قلب ابن تيفلويت صاحب سرقسطة الذي أغدق عليه الأموال والأنعام والهبات، مما عد آنذاك محض خيال، حتى ليقال إن إحدى قيناته ألقت بعض موشحاته أمام الوالي المذكور الذي أقسم ألا يمشي ابن الصائغ إلى منزله إلا على الذهب. وحتى لا

---

(١) ابن الخطيب: **أعمال - القسم الأندلسي**، م. س، ص ٢٥٨.

(٢) بنعبد الله: **الطب والأطباء بالمغرب**، المطبعة الاقتصادية (د. ت)، ص ٢١.

(٣) راجع ص ١١٠ من الفصل الخاص بأهل الذمة.

(٤) ابن عبد الملك: م.س، ج ٢، ق ١، ص ١٨.

(٥) ابن بسام: م. س، ق ١، م ١، ص ٢٢٠؛ المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ٤٣٢.

(٦) **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، م. س، ج ٣، م ١، ص ١٠٧.

(٧) الذهبي: **العبر**، م. س، ج ٤، ص ٦٤ - ٦٥.

(٨) ابن الآبار: **التكملة**، م. س، ج ١، ص ٣٣٥؛ ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٦٥.

(٩) من الشعراء الذين مدحوه: الأعمى التطيلي. انظر: **ديوانه**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٣، ص ٥٦ - ٥٧، قصيدة ١٧؛ وكذلك ابن خفاجة: **ديوانه**، م. س، ص ٥٠ - ٥١. وانظر كذلك ابن سعيد: **المقتطف**، م. س، ص ٢٥٧.

تضيع هذه الفرصة، احتال هذا الأخير بأن جعله في نعله ومشى عليه[1]، ثم زاده الأمير اللمتوني هدية بلغت قيمتها ١٢ ألف دينار، وهو أقصى ما كان يحلم به رجل من الثراء آنذاك[2].

كما حظي بعض الشعراء بعطف الأمراء، فنالوا عطاءاتهم مثل ابن أضحى الذي مدح علي ابن يوسف، فأمر بترفيعه المجلس[3]، والشاعر الجراوي الذي أجازه الأمير نفسه بتنويه كريم وصك بتحرير ماله[4]، وعبدالملك بن هذيل الذي أقره على ولاية شنت مرية الغرب[5]. وذكر ابن سعيد[6] عن الشاعر أبي إسحاق المعروف بالنوالة أنه «بلغ في دولة الملثمين من الجاه والمال والذكر بقرطبة ما لم يبلغه أحد». كما أن يحيى بن علي القاسم أحد وجوه بيت بني عشرة بسلا أقطع الشاعر أبا بكر بن بقي جانباً من العيش «وبقاه طيب نعمائه وفيأه ظلاله، وبوأه أثر النعمة بحوس خلاله»[7].

ومن مظاهر ترف بعض الشعراء المحظوظين أن حفصة الركونية امتلكت جملة من العبيد[8] وهي إشارة واضحة إلى المكانة الاجتماعية التي حازت عليها. غير أن وضعية الشعراء لم تكن ثابتة لارتباطها بالأمراء وعطاياهم. فالشاعر أبو الحسن رغم ما نال من نعم وهبات فقد «كسد نفاقه وأرشدت آفاقه وتوالى عليه حرمانه وآفاقه»[9] لذلك فإن الفئة العريضة منهم أصبحت خلال الحقبة المرابطية في عداد طبقة العامة كما سنبينه.

بعد أن عرضنا لأهم الشرائح الاجتماعية المكونة لطبقة الخاصة والوجهاء، من المفيد أن نبدي بعض الملاحظات:

١) كل هذه الشرائح استندت إلى جانب ثرواتها، على الجاه والسلطة اللذين أعطياها القوة والمنعة.

٢) لم تتسم طبقة الخاصة بالانسجام التام بين شرائحها، فهي طبقة هجينة تألفت من شرائح لا تجمع بينها روابط مشتركة، ولا توحدها أهداف معينة، فضلاً عن انعدام موقف منسجم بينها إذ ظلت لغة التشاحن تسود بين شرائحها المتنوعة. وانتقل هذا التشاحن أحياناً

---

(١) المقري: **ازهار**، م. س، ج ٢، ص ٢٠٩.

(٢) ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ١١٥.

(٣) **نفسه**، ص ٤٠٦.

(٤) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ٣٨٦.

(٥) **نفسه**، ج ٥، ق ١، ص ٥٢.

(٦) **المغرب**، م. س، ج ١، ص ٧١: ترجمة ١٥.

(٧) ابن خاقان: **مطمح**، م. س، ص ٤٠٨.

(٨) انظر قصيدتها التي ذمّت فيها عبيدها. وقد أوردها عفيفي: **المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها**، ج ٣، ص ١٤٧.

(٩) ابن خاقان: م. س، ص ٣٧٥.

إلى الشريحة ذاتها. ولا شك أن مصدر هذا الصراع كان يتمحور دائماً حول المزيد من المكتسبات المادية ومحاولة تحسين الوضعية الاجتماعية على حساب الغير. وفي هذا الصدد يذكر ابن الأبار[1] صراع الفقيه المعروف بالرنجاني مع أبي بكر بن العربي، والسعاية التي حاول الأول الإساءة بها للثاني لدى الأمير المرابطي. كما يذكر في موضع آخر الصراع الذي شجر بين عبد الله بن عبد الملك بن سمحون اللواتي الطنجي وفقهاء غرناطة[2]. وتعرض ابن باجة (أبو بكر بن الصائغ) بدوره لحسد الأطباء حتى «نالوا بقتله مسموماً ما أرادوه»[3].

وتسربت روح التشاحن إلى صفوف الكتّاب، ثم بينهم مجتمعين من جهة والفقهاء من جهة أخرى[4]. ويجسد الصراع الذي وقع بين أبي العلاء بن زهر والزهري مثالاً صارخاً لنقاط الضعف التي ميزت هذه الطبقة. إذ «رمى كل واحد صاحبه بقاصمة الظهر»[5]. وقد احتفظ المقري بنص الرسالة التي بعثها ابن زهر إلى الأمير علي بن يوسف في ذم الزهري[6]. ولدينا نماذج كثيرة عن حالات التشاحن التي سادت أوساط طبقة الخاصة لا يسمح المجال هنا بعرضها[7].

٣) تميزت وضعية هذه الطبقة بعدم الاستقرار والثبات والخضوع لنزوات الحاكم ومزاجه، إذ كثيراً ما تعرضت للمصادرة والنكبات لأسباب تافهة أحياناً أفقدها الجاه والثروة معاً، الشيء الذي جعلها دائماً عرضة للتغيير. وقد أعطينا نماذج من ذلك خلال التحليل. وهذا ما جعل الباجي ينصح ولديه بقوله: «ولا يرغب أحدكما أن يكون أرفع الناس درجة وأتمهم جاهاً وأعلاهم منزلة، فإن تلك حال لا يسلم صاحبها». ولعل الأسر التي استندت إلى النسب الشريف كانت أقل عرضة للتقلبات، وهذا ما يفسر ثبات وضعية أسرة آل أمغار حتى العصر المريني.

---

(١) **المعجم**، م. س، ص ١١٣.

(٢) **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٩١٦.

(٣) الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج ٢، ص ٢٨٤.

(٤) ابن خاقان: **قلائد**، م.س، ترجمة ١٦٢. وقد أورد ما عبر عنه أحد الفقهاء في صراعه مع أحد الكتّاب حينما هجاه بقوله:

رأيت الكناية والجاهلو ... ن قد لبسوا عزها لامه

فقلت لكم فتى كاتب ... بديع الفصاحة علامه

إذا عز غيركم بالمداد ... فلا أنبت الله أقلامه

(٥) ابن عذاري: م. س، ص ٦٥.

(٦) **نفح الطيب**، م. س، ج ٢، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٧) انظر الصراع الذي قام بين ابن زهر وابن الجد، ثم بين ابن زهر وابن خاقان، وبين ابن زهر وابن باجة: المقري: م. ن، ج ٣، ص ٢٤٥، ٤٣٤. وعن التشاحن بين ابن خاقان وابن الحاج انظر ابن خاقان: **قلائد**، م. س، ص ١٨٧. وعن تشاحن ابن خاقان وابن باجة انظر المقري: م. س، ج ٢، ص ٢٤٥. أما عن الخصومة بين الفقيهين الهورني وابن منظور فانظر: التطيلي: م. س، ص ١٣٨، قصيدة ٤٧.

٤) ارتبطت هذه الطبقة ارتباطاً عضوياً بجهاز الدولة، ومن ثم لم تشكل طبقة مستقلة لها تطلعاتها وأهدافها الخاصة، وأي محاولة قامت بها للاستقلال أسفرت عن فقدان وضعيتها.

٥) لم تكن هذه الطبقة طبقة منتجة، بل كانت مستهلكة في المقام الأول، تستهلك ما ينتجه الحرفيون سواء على مستوى الصناعات الغذائية أو وسائل الترف.

٦) تميزت كذلك بطابع الإسراف والبذخ وروح الاستغلال، ولم تعمل على توظيف ثرواتها في مشروعات اقتصادية بعيدة المدى.

٧) كما تميزت بميوعتها الأخلاقية، وعلى الخصوص لدى دخول الدولة المرابطية مرحلة الترف. وابن خلدون[١] كما نعلم يربط بين الحضارة وفساد الأخلاق. وقد عبَّر ابن باجة[٢] عن هذه الظاهرة فوصف «ذوي الأحساب» بالخلود إلى الراحة والابتعاد عن مقاصد النبل. وحسبنا أنهم تفانوا في معاقرة الخمر والجواري والفواحش والزنا[٣]، ناهيك عن هضمهم حقوق العامة[٤]. ولم يولوا أي اهتمام للخطر النصراني الجاثم على الأندلس، بل آثروا قضاء أوقاتهم في سماع الألحان وأغاني القيان[٥]. وهو ما عبَّرت عنه بصدق أمثال العامة[٦].

خلاصة القول إن طبقة الخاصة والوجهاء تكونت من شرائح اجتماعية متنوعة شكلت الثروة والجاه القاسم المشترك بينها. غير أن مصالحها المتضاربة جعلتها تفتقر إلى هدف مشترك ورؤية موحدة لتطوير المجتمع. كما أن ارتباطها بمؤسسة الدولة وعدم استقلاليتها جعلاها لا ترقى إلى مستوى يُمكِّنها من لعب دور تاريخي.

٢) الطبقة الوسطى:

حدَّد ابن الخطيب[٧] هذه الطبقة في صنف من الناس «لا يتشوف إلى المزيد، ولا يحذر

---

(١) **المقدمة**، ج ٣، ص ٨٧٧.

(٢) كتاب **تدبير المتوحد**، م. س، ص ٧٥ - ٧٦.

(٣) العزفي: «دعامة اليقين في زعامة المتقين» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ٣٤١ ضمن مجموع)، ص ١١٥؛ الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج٢، ويقول عن أبي محمد النسر صاحب قرطبة:

نشوان يكرع في فرج وفي قدح ... والملك تحت ليان العود مطرح

انظر كذلك ما يذكره ابن قزمان عن انتشار ظاهرة الزنا بين أرامل الجنود الذين قتلوا في الحروب: **ديوانه**، زجل ٨٧.

(٤) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٤٠. وانظر العقد الذي أورده الجزيري في **المقصد المحمود**، م. س، ص ٢١٣.

(٥) ابن الخطيب: **أعمال**، م. س، ص ٢٤٢. وقد أورد قصيدة لأبي الحسن بن الجد تثبت ذلك.

(٦) قالوا عن الرجل المترف المنغمس في الملذات «بحل ديك يشرب وينيك»: انظر الزجالي: م. س، ج ٢، ص ١٣٦.

(٧) **أعمال الأعلام**، م. س، ص ٥٢.

من النقصان». أما ابن باجة[1] الذي عاصر الحقبة المرابطية فحددها في مجموعة من الناس الذين يتصنعون ويطمسون حقيقتهم بارتداء الملابس الأنيقة فوق الملابس البالية لإخفائها حتى يتقربوا من الكبراء، وهي إشارة واضحة إلى طموحات هذه الطبقة في الوصول إلى مكانة طبقة الخاصة. واعتبر الباجي[2] الطبقة الوسطى أسلم الطبقات «لأنها لا تهتضم من دعة ولا ترمق من رفعة». غير أنها لم تشكل «بورجوازية» على غرار البورجوازية الأوروبية، نظراً لبعض العوامل التي ثبطت مشاريعها، وفي مقدمتها احتكار السلطة لكل المشاريع الاقتصادية والتجارية على الخصوص، وإثقال كاهلها بالضرائب المجحفة وانعدام الأمن.

ضمت هذه الطبقة شرائح اجتماعية متنوعة من تجار وصيارفة يهود وأرباب حرف وأصحاب مهن حرة من مهندسين وأطباء، فضلاً عن أصحاب الوظائف المتوسطة وأهل العلم.

ـ التجار:

تشكّل التجار من صنفين: تجار القوافل وتجار الجملة. ويقصد بتجار القوافل أولئك الذين اشتغلوا بتجارة الترف وتسميهم المصادر بتجار الصحراء[3]. وقد اهتموا بجلب الذهب والجلود والعاج وغيرها من بضائع السودان مقابل حمل الملح والنحاس المسبوك والأصداف وآلات الحديد إلى تلك الآفاق. وقد أشار ابن خلدون[4] إلى أهمية هذا الصنف من التجار بقوله: «ولهذا نجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالاً». ولا غرو فقد جنى هؤلاء أرباحاً طائلة من هذه التجارة. يزكّي الإدريسي[5] ذلك بقوله عن تجار أغمات «وما منهم رجل يسفر عبيده ورجاله إلا وله في قوافلهم المائة حمل والسبعون والثمانون حملاً كلها موقرة. ولم يكن في دولة الملثم أحد أكثر منهم أموالاً ولا أوسع منهم أحوالاً. وبأبواب منازلهم علامات تدل على مقادير أموالهم». ولعل هذا ما أدى إلى تكتلهم وتفانيهم في القتال ضد الموحدين عندما هاجموا مدينتهم[6]. كما وصف تجار سلا بسعة الأموال ونمو الأحوال[7]. وأمدنا جغرافي[8] آخر بصورة عن ثراء تجار سبتة فذكر أنهم «يبتاعون المركب الكبير بما فيه من بضائع الهند وغيرها في صفقة واحدة». وثمة نص هام يشير إلى اشتراك ثلاثة إخوة في تجارة السودان أقام أحدهم في تلمسان والثاني في سجلماسة بينما أقام الثالث في السودان[9].

---

(١) **تدبير المتوحد**، م. س، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) «وصية أبي الوليد الباجي إلى ولديه»، م. س، ص ٤٤.

(٣) الإدريسي: م. س، ص ٦٦.

(٤) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩١٨.

(٥) الإدريسي: م. س، ص ٨٣.

(٦) ابن القطان: م. س، ص ١١٦؛ ١١٧. ويقول في ذلك: «وخرج يوم الأربعاء جميع أهل اغمات حتى التجار فتناوب الموحدون أعزهم الله على القتال».

(٧) الإدريسي: م. س، ص ٧٣.

(٨) ابن سعيد: **كتاب الجغرافيا**، م. س، ص ١٣٩.

(٩) المقري: **نفح**، م. س، ج ٥، ص ٢٠٥.

أما في الأندلس فقد عرف تجار قرطبة بأنهم «مياسير، لهم أموال كثيرة، وأحوال واسعة»[1]. بينما كانت ألمرية قبلة المشتغلين في التجارة بعيدة المدى لذلك وصف أهلها بأنه «لم يكن بالأندلس أيسر من أهلها مالاً ولا أتجر منهم في الصناعات وأصناف التجارات»[2].

ويندرج ضمن هذه الشريحة كذلك التجار اليهود الذين قاموا بدور الوساطة التجارية بين المغرب والأندلس ومصر ودول المشرق والهند، مما جعل سلوش[3] يضعهم في عداد الطبقة الوسطى.

بيد أن وضعية جل هؤلاء التجار تأثرت بالقلاقل والفتن التي استشرت في أواخر العصر المرابطي. دليلنا في ذلك قول الإدريسي[4] عن تجار أغمات: «وأما الآن في وقت تأليفنا لهذا الكتاب، فقد أتى على أكثر أموالهم المصامدة». وتعرضت تجارة اليهود بدورها لانحطاط كبير كما تشهد بذلك إحدى رسائل الجنيزة[5].

أما الصنف الثاني من كبار التجار فهم تجار الجملة الذين اقتصرت رحلاتهم على المدن المغربية. ولما كان بعضهم من الفقهاء أو من أصحاب الخطط الرسمية أو ملاك الأراضي[6]، فقد اضطروا - للتفرغ لعملهم - إلى استعمال وكلاء عنهم أو شركاء بحصص معينة. لذلك تزخر نوازل الفترة ببعض المشاكل التي أثيرت بين أرباب التجارة ووكلائهم[7]، أو بين شريكين أراد أحدهما أن يزيد في رأس المال[8]. ومن الوكلاء من اختص بخدمة تاجر واحد، ومنهم من خدم كل من طلبه من التجار، ويعمل الوكيل بمقتضى اتفاق مكتوب في عقد[9].

أما التجار الشركاء فكانوا على ثلاثة أنواع: التاجر الذي يتساوى مع شريكه في رأس المال والعمل[10]؛ والتاجر الذي يشترك مع آخر على أن يسافر أحدهما لجلب البضائع ويقتسما الربح بينهما على حسب رؤوس أموالهما، وكل منهما يبيعها حسب الطريقة التي يريدها؛ ثم التاجر الذي يقرض آخر مالاً يتجر به مسافراً على أن يكون الربح بينهما مناصفة[11]. وهناك من جعل ابنه شريكاً له كما يكشف ذلك أحد العقود الراجعة إلى الحقبة

---

(١) الإدريسي: م. س، ص ٢١١.

(٢) نفسه، ص ١٩٧.

(٣) Sloush, *Etude sur l'histoire des juifs*, op. cit., p. 49.

(٤) الإدريسي: م. س، ص ٦٧.

(٥) أمين الطيبي: «جوانب من النشاط الاقتصادي»، م. س، ص ٤٧٣.

(٦) ابن الابار: **التكملة**: م. س، ج ١، ص ١١، وكذلك: ج ٢، ص ٦١١، ٩٠٢؛ ابن عبد الملك، م.س، ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٩٠، ثم: ج ٥، ق ١، ص ٤٥٩.

(٧) انظر: ابن رشد: م. س، ص ١٥٢.

(٨) نفسه، ص ١٦٢.

(٩) الونشريسي: م. س، ج ١، ص ٢٣٧.

(١٠) حول هذا النوع من الشركة، انظر صيغة عقد نموذجي ذكره الجزيري: م. س، ص ١٣٤.

(١١) عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، م. س، ص ٢٨٢.

المرابطية[١].

ولا نعدم من النصوص ما يثبت أن بعض التجار المتوسطين وظفوا رؤوس أموالهم في اقتناء العقار. غير أنهم بسبب غيابهم الدائم نتيجة تنقلاتهم أصبحت أملاكهم عرضة للتلف[٢].

ورغم الأرباح التي حصل عليها التجار، فإنهم تعرضوا في أواخر الدولة المرابطية لضرائب باهظة. مصداق ذلك ما ذكره جغرافي معاصر[٣] إبان حديثه عن أهل الصين أنهم «يحترمون التجار من المسلمين غاية الاحترام، ولا يؤخذ منهم أعشار في بيع وشراء ولا مكس. فيا ليت ملوك المسلمين اقتدوا بهذه السياسة الحسنة»، وهي إشارة واضحة إلى الإجحاف الذي لحق بالتجار في عصر المرابطين. وكثيراً ما تعرض هؤلاء للخسارة دون أن يحصلوا على تعويضات أو مساعدة من قبل الدولة[٤]. كما افتقروا إلى جاه يحميهم. وابن خلدون[٥] يؤكد في مقولاته على ضرورة احتماء التاجر بالسلطة، وإلا صار ماله عرضة للنهب والضياع، وهو ما تزكيه النصوص. فقد عرف تاجر بصداقته لأحد الولاة، غير أن سبباً ما عكر صفو علاقتهما، «فخاف التاجر خوفاً شديداً، وندم على عداوته له»، وحاول بكل الوسائل إرضاءه مخافة سجنه وإفقار أبنائه[٦].

ناهيك عن تعرض التجار لمختلف الأخطار وفي مقدمتها قطاع الطرق. ففي رواية لابن الزيات[٧] أن أحد المتصوفة كان يحمي القوافل من خطرهم، «فإذا سمع اللصوص بأنه تقدم رفقة قروا ولم يتعرضوا لها».

هذه الوضعية غير الثابتة تفسّر إفلاس بعض التجار بين عشية وضحاها؛ وحسبنا أن أحد كبار تجار فاس تحول إلى دلال بقيسارية مراكش بسبب سطو اللصوص عليه[٨].

إلى جانب التجار الكبار، وُجد بعض الأثرياء الذين ملكوا ثروات هامة[٩]، ولكنهم ظلوا في عداد الطبقة الوسطى نتيجة افتقارهم إلى الجاه.

- الصيارفة وكبار السماسرة:

ويدخل الصيارفة ضمن هذه الطبقة كذلك. ولا غرو فقد تمكنوا من كسب أرباح هامة

(١) أورده ابن الحاج: م. س، ص ٢٩٠ - ٢٩٧.

(٢) ابن رشد: م. س، ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٣) أبو حامد الغرناطي: **كتاب تحفة الألباب**، م. س، ص ٥٠.

(٤) المواعيني: **ريحان الألباب**، م. س، ص ٩٦. ويورد رسالة من أبي بكر بن عبدالعزيز إلى أبي محمد مالك وهو أحد الأعيان يشكو له فيها خسارته في تجارة قام بها، ويحاول استغلال صداقته لنيل ما يعوض به خسارته.

(٥) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩١٠ - ٩١٧.

(٦) مؤلف مجهول: «مناقب الشيخ أبي العباس السبتي»، م. س، ورقة ١٠٢ ب.

(٧) **التشوف**، م. س، ص ٣٣٩.

(٨) **نفسه**، ص ٣٩٣.

(٩) ابن رشد: م. س، ص ٢٧٣.

بفضل أعمال الصيرفة[١]، واستغلال فرصة تعدد العملات واختلاف حالة الصرف من مدينة لأخرى، ونجحوا في ذلك بمختلف وسائل التحايل والغش للزيادة في نسبة الصرف، حتى إن ابن عبدون[٢] تصدى لهم في رسالته معتبراً عملهم ربا، ومؤكداً على «أن ينهى الصيرفيون عن الربا، وألا يجري في البلد إلا سكة البلد وحدها، فإن اختلاف السكك داعية إلى فساد النقد والزيادة في الصرف، واختلاف الأحوال وخروجها عن عادتها».

وكان صغار التجار يودعون أموالهم عندهم، فيستغلونها لتسليفها إلى التجار الآخرين مقابل فوائد[٣]. وعرف المكان الذي يتجمعون فيه بـ «سوق الصيارفة»[٤].

والثابت أن اليهود كانوا أكثر الشرائح تعاطياً لأعمال الصيرفة[٥] بسبب تحكّمهم في الأعمال المالية، مما مكّنهم من الإثراء، وعلى الخصوص يهود فاس الذين قرضوا رؤوس الأموال[٦] للتجار بفوائد وصلت أحياناً إلى مائة بالمائة[٧].

كما أن بعض السماسرة عرفوا كيف يستغلون ظروف السوق التجارية لكسب الأرباح بوسائلهم الخاصة إذ كانوا يلعبون دور الوسيط بين التجار والمشترين، ويزعمون أحياناً أن بضائعهم تلفت[٨]، وهذا ما جعل القاضي عياض[٩] يفتي بتضمينهم. وجرت العادة أن ينزل عندهم التجار الغرباء فيصرفون تجارتهم بواسطتهم[١٠]، ويتجسسون لمعرفة دخل التجار ويبلّغون ذلك للسلطة التي تفرض عليهم المغارم. لذلك اضطر بعض التجار إلى دفع مبلغ مالي لهم لإخفاء حقيقة دخلهم، فضلاً عن نصف الربح الذي كانوا يؤدونه لهم. ويبيع السمسار السلعة أحياناً أكثر من السعر الذي حدده التاجر[١١]، مما جعل دخله يزداد ويرتفع، خاصة إبان اضطراب الأوضاع الاقتصادية.

وظهر في العصر المرابطي كذلك بعض الوسطاء كالجلاسين الذين قاموا بأدوار مماثلة لما قام به السماسرة. وقد سمح دخلهم بوجودهم ضمن الطبقة الوسطى. ذكر ابن

---

(١) ابن الحاج م. س، ص ٢٧٧.

(٢) ابن عبدون: م. س، ص ٥٨.

(٣) الونشريسي: م. س، ج ٨، ص ٢١١. وانظر ما سبق ذكره عن اليهود في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٤) ابن الزيات: م. س، ص ١٠٠: ترجمة أبو الفضل يوسف النحوي.

(٥) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ٢٠٢.

(٦) ابن يوسف الحكيم: **الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة**، م. س، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٧) عزالدين موسى: م. س، ص ٢٨١.

(٨) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٣٧ ب، ٣٨ أ.

(٩) **نفسه**، ورقة ٣٨ أ؛ ابن رحال: «تضمين الصناع» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ٢١٩٨ ضمن مجموع) ورقة ١٢٣٥.

(١٠) السقطي: م. س، ص ٦٠.

(١١) عزالدين موسى: م. س، ص ٢٨٤.

عبدالرؤوف[١] أنهم كانوا يفتحون الدكاكين ويتخذون فيها بعض الدلالين، فينزل عندهم التجار الغرباء. وكلما أراد أحد شراء السلعة الواردة، زاد عليه الجلاس حتى يبلغ السعر أكثر مما حدده، فيقاسم الجلاس والسمسار الزيادة، أو يشتري الجلاس ما وجده رخيصاً من السلع الواردة إلى أجل، فيربح فيها ويرد السلف إلى التاجر الغريب. ومنع السقطي[٢] دخول الجلاسين إلى الأسواق، ونبه إلى مضارباتهم وحصولهم على الربح عن طريق العمليات الربوية. ولعل كثرة أرباحهم ما جعلت القاضي عياض[٣] يعرض لهم في مجال المرابحة مؤكداً أنهم «كثيرون في البلاد».

وانضم أرباب الحرف في المرحلة الثانية من العصر المرابطي على الخصوص إلى الطبقة الوسطى لأن وسائل الإنتاج التي كانوا يملكونها لم تكن كافية لحصولهم على ثروات كبيرة خاصة وأن الشركة في امتلاك المعادن والمعاصر والآلات[٤] لم تسمح بتكوين فائض يسمح لهم بالتطلع نحو طبقة الخاصة. كما أن انعدام الأمن واستشراء الفتن والحروب عرقلا مشاريعهم إلى جانب الضرائب والمغارم المسلّطة عليهم.

ـ أصحاب المهن الحرة:

وتأتي شريحة أصحاب المهن الحرة من المهندسين والأطباء ضمن الطبقة الوسطى كذلك. فحاجة الأمراء المرابطين إلى الترف والتأنق في العمران والقصور والبساتين، وحرصهم على جلب المياه والإكثار من الحدائق والمساحات الخضراء، جعلتهم يولون أهمية كبرى للفنانين والمهندسين. لذلك تمّ استدعاؤهم من الأندلس، فحظوا برعايتهم وتشجيعاتهم المادية. فعندما وفد عبد الله بن يونس الأندلسي على الأمير يوسف بن تاشفين سنة ٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م، لم يكن بمراكش غير بستان واحد لأبي الفضل مولى أمير المسلمين لكون المياه في هذه المدينة بعيدة الغور. لذلك قام المهندس الأندلسي باستجلاب المياه بطريقة هندسية ذكية بواسطة حفر آبار مربعة، «فاستحسن ذلك أمير المسلمين من فعل عبد الله بن يونس المهندس، وأعطاه أموالاً وأثواباً، وأكرم مثواه مدة بقائه عنده»[٥].

أما الأطباء الذين لم يرتبطوا بالبلاط المرابطي، فعدّوا ضمن الطبقة الوسطى. وقد مارسوا مهنتهم في حوانيت خاصة[٦]، وانتشروا في بعض المدن المغربية والأندلسية.

---

(١) رسالة في الحسبة، م. س، ص ٨٥.

(٢) م. س، ص ٥٩ ـ ٦١.

(٣) وردت عند ابن رحال: م. س، ورقة ٢٣٣ ب.

(٤) يذكر ابن رشد في إحدى فتاويه أنه كان لرجل نصيب في معدن الفضة مع ١٦ شريكاً. انظر: «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ٢١٩.

(٥) الإدريسي: م. س، ص ٦٨.

(٦) ذلك ما يظهر من خلال رسالة ابن أبي الخصال إلى محمد بن عاشر: انظر: رسائل ابن أبي الخصال، م. س، لوحة ٤٧.

واحتفظت المصادر بأسماء بعض الأطباء مثل أحمد بن مضا اللغمي القرطبي[١]، وإبراهيم بن صفوان الشاطبي[٢]، وأحمد بن عبد الله بن موسى القيسي الإشبيلي[٣] وعلي بن يقطان السبتي[٤]. كما أن بعض الفقهاء الذين آثروا الابتعاد عن مجال السلطة اشتغلوا بالطب. فابن الخطيب يصف محمد بن عبد الرحمن العقيلي الجراوي بأنه «فقيه أديب متطبب»[٥]. كما أن عبد الملك بن علي بن سلمة الغافقي كان «ناظراً في الطب محترفاً به»[٦]. وكان علي بن عبد الرحمن بن يوسف «فقيهاً عارفاً مجتهداً في طلب العلم، ورعاً موفور الحظ في علم الطب»[٧]، بينما كان عبد الملك بن محمد «أحد المهرة في صناعة الطب، معترفاً له بالتقدم فيها»[٨]. في حين وُصف فقيه طنجة وقاضيها أبو الحسن بن زنباغ بأن «له في الطب يد حاذقة»[٩].

وتعاطى بعض اليهود كذلك مهنة الطب نذكر من بينهم السموأل، وأبا جعفر بن حسداي[١٠] ويهودا هاليقي[١١] فضلاً عن أطباء آخرين[١٢].

وتميز بعض الأطباء بمهارتهم الفائقة حتى إن أبا الصلت أمية بن عبد العزيز تمكن من تصحيح بعض الأخطاء التي اعتاد عليها الأطباء الذين سبقوه[١٣].

ورغم أن المصادر تلوذ بالصمت عن ذكر وضعيتهم الاجتماعية، فالراجح أنهم عاشوا حياة متوسطة، وتمتعوا باحترام المجتمع إذ لقبهم الناس بالحكماء[١٤]. ويبدو أن مداخيلهم وفرت لهم العيش المستقر، مصداق ذلك ما حظي به بعضهم من إقبال كبير حتى إن الناس كانوا يزدحمون عليهم[١٥]، وهذا ما جعل بعض الفقهاء يتعاطون هذه المهنة. إلا أن بعض الأطباء لم يحالفهم الحظ رغم مهارتهم، لذلك هجروا الأندلس نحو آفاق أخرى كما هو الحال

---

(١) ابن فرحون: م. س، ص ٦٥.

(٢) ابن القاضي: م. س، ص ٨٦.

(٣) نفسه، ص ٧٠.

(٤) القفطي: **إخبار العلماء بتاريخ الحكماء**، تحقيق J. Lipport، طبعة ١٩٠٣، ص ٢٣٩.

(٥) **الإحاطة**، م. س، ج ٢، ص ٤٧٦.

(٦) ابن عبد الملك: م. س، ق ١، ص ٢٤.

(٧) نفسه، ص ٢٥١.

(٨) نفسه، ص ٤٥.

(٩) الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج ٢، ص ٥٥٦.

(١٠) ابن أبي أصيبعة: م. س، م ١، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(١١) Goitein: "Judaeo - Arabic Letters from Spain", *op. cit.*, p. 337.

(١٢) انظر: ابن قزمان: م. س، ص ٤٨٤؛ ابن عجيبة: م. س، ورقة ٣٢ ب.

(١٣) أبو الصلت بن أمية: «تاليف في الأدوية المفردة» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ق ٢٨١)، ص ١٦٤.

(١٤) ورد ذلك في أمثالهم التي قالوا فيها: «بحل حكيم يعطي الشربة ولا يأخذها» انظر الزجالي: م. س، مثل رقم ٦٣٣، ص ١٤٨.

(١٥) Goitein: *op. cit.*, p. 337.

بالنسبة لأبي الصلت[١] المذكور وغيره[٢].

- **أصحاب الوظائف المتوسطة:**

ويندرج ضمن هذه الطبقة أيضاً أصحاب الوظائف المتوسطة المشتغلون في أجهزة الدولة كصاحب الأحكام الذي كان يعين بصك[٣]، وصاحب المواريث[٤]، ثم «صاحب المدينة» الذي نصح ابن عبدون[٥] أن يكون رجلاً عفيفاً شيخاً، تجنباً لاحتمال فجوره وقبوله الرشوة، واتهم أعوانه بأنهم «يأكلون ويلبسون السحت»، فضلاً عن الحرس والعرفاء (الشرطة) الذين كانوا يروعون الأنفس ويلقون الرعب في قلوب الناس[٦]، وكذلك صاحب الأحباس[٧]، والمحتسب الذي وكل إليه أمر مراقبة الأسواق وتأديب المتلاعبين بالأسعار[٨]. ومن المواصفات التي روعيت في اختياره أن يكون رجلاً عفيفاً خيّراً حتى لا يتعاطى الرشوة، وأن لا يكون من الطبقة الدنيا[٩]. واحتفظت كتب الطبقات بكثير من المحتسبين الذين عاشوا في الحقبة موضع الدراسة[١٠].

ويتم تعيين هؤلاء الموظفين من قبل الفقهاء والقضاة[١١]. ويبدو أنه خصصت لهم مرتبات متوسطة لمساعدتهم في القيام بمهماتهم إلى جانب أجرتهم الخاصة. وفي هذا الصدد يقول ابن عبدون[١٢] عن الحاكم، ويقصد به صاحب الأحكام دون شك: «ويضرب له في بيت المال أجرة تقوم به لاستلزامه ذلك وتركه ما يلزمه من أمر معيشته والنظر في أموره».

---

(١) ابن أبي أصيبعة: م. س، ج ٣، م ١، ص ٨٦؛ ابن الابار: **المقتضب**، م. س، ص ٥٦.

(٢) انظر: القفطي: م. س، ص ٢٣٩: ترجمة علي بن يقطان؛ السلفي: م. س، ص ١٢٣ - ١٢٤: ترجمة أبو الفضل المبارك؛ الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج ١، ص ٤٦٩: ترجمة أبو الحكم المغربي؛ المقري: **نفح**، م. س، ج ٢، ص ٦٥٠: ترجمة أبو عبدالله بن عيشون.

(٣) انظر عن تعيين صاحب الأحكام: ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ق ٢، ص ٥٩٢؛ محمود مكي: م. س، ص ٧٧.

(٤) ابن رشد: م. س، ج ٥، ص ٨٠٤.

(٥) م. س، ص ١٦.

(٦) **نفسه**، ص ١٨؛ ابن قزمان: م. س، زجل رقم ٤١؛ ابن ليون: م. س، ورقة ٧٠ أ؛ الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٢٨. وقد أورد مثل العامة القائل: «بحل شرطي ياكل معك ويكسر الصحفا»؛ المقري: **نفح**، م. س، ج ٢، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٧) ابن الحاج: م. س، ص ١١٤؛ ابن رشد: م. س، ص ٢٩٩.

(٨) الزجالي: م. س، ج ٢، ص ١٤٩. وقد أورد مثل العامة: «بحل المحتسب، يضرب ويطوف».

(٩) ابن عبدون: م. س، ص ٢٠؛ السقطي: م. س، ص ٥.

(١٠) نذكر من بينهم على سبيل المثال: طارق بن موسى بن طارق (ت ٥٦٦هـ). انظر عنه: ابن عبد الملك: م. س، ج ٤، ص ١٤٨؛ ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ج ١، ص ٣٤٤. وكذلك: محمد بن مروان بن يونس (٥٤١هـ): **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٤٦٨. ثم عبدالعزيز بن محمد اليحصبي (ت ٥٨٠هـ) انظر عنه: الضبي: م. س، ص ٣٧٠.

(١١) ابن عبدون: م. س، ص ٢٠.

(١٢) **نفسه**، ص ١١.

ولا شك أن ارتباط هؤلاء الموظفين بجهاز الدولة أعطاهم مكانة وجاهاً داخل المجتمع، ولو أن دخلهم كان أقل بكثير من تجار الصحراء لأن الجاه سهَّل لهم استعمال الوسائل غير المشروعة كاستغلال النفوذ والرشوة للإثراء. ولم تكن دعوة ابن عبدون بعدم استعمال محتسب أو صاحب أحكام إلا ممن عرف بنزاهته وترفعه عن الرشاوى سوى ترجمة أمينة لواقع فرض نفسه. وحسبنا أن الرشوة انتشرت بكثرة داخل هذه الأوساط[1]. مصداق ذلك ما ورد في ظهير كتبه ابن خاقان[2] إلى صاحب الشرطة يحذره بأن يكون صارماً مع الجناة و«أن لا يطمع في صاحب حال موفور».

وهناك من الفقهاء من أبوا أن يكونوا في زمرة «فقهاء السلطة»، فتهربوا من منصب القضاء فأصبحوا في عداد الطبقة الوسطى، ونذكر من بين هؤلاء القاضي أبا علي الصدفي الذي كان يكسب رزقه بكد يده[3]، كما أن بعضهم اشتغل بالوراقة[4] أو عقد الوثائق[5]. وقد رفض أحدهم أجرته التي يخولها له منصب القضاء تورعاً ودفعاً للحرام[6]. وكان من بين هؤلاء الفقهاء من تنزه عن أخذ الرشاوى التي عدت آنذاك وسيلة للإثراء السريع، فظلوا ضمن الطبقة الوسطى[7].

وليس صدفة أن يتعرض هذا الصنف من الفقهاء لبطش السلطة التي زجت بهم في السجون، إذ يلاحظ من خلال تراجمهم أنهم فضلوا الإعراض عن الدنيا والصدع بالحق لذلك نكل بهم[8]، بينما فضل بعضهم الاستشهاد في ساحة الجهاد[9] كالفقيه أبي علي الصدفي

---

(١) عبَّرت أمثال العامة عن انتشار الرشوة في هذا المثل: «الدراهم تجلب الدرهم» انظر: ابن عاصم: **حدائق الأزاهر**، م. س، ص ١٢٦.

(٢) برواية المقري: **أزهار**، م. س، ج ٥، ص ١٠٣.

(٣) الذهبي: **تذكرة الحفاظ**، م. س، ج ٤، ص ٤٨ ـ ٤٩؛ ابن عطية: **فهرست ابن عطية**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٠، ص ٧٥.

(٤) ابن القاضي: م. س، ق ٢، ص ٤٠٩: ترجمة عبد الرحمن بن محمد بن الصقر الأنصاري.

(٥) **نفسه**، ص ٥١٧: ترجمة سليمان بن عبد الرحمن التلمساني.

(٦) مؤلِّف مجهول: **طبقات المالكية**، م. س، ص ٣٣٩؛ ابن فرحون: م. س، ص ٥٤.

(٧) ابن بلكين: **التبيان**، نشرة بروفنسال، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٥، ص ١١٦.

(٨) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦. انظر ص ١٧٠: ترجمة محمد بن الحسن الأنصاري الخزرجي، ص ١٨٢: ترجمة محمد بن خلف، ابن أحمد اللخمي. وانظر كذلك: التنبكتي: **نيل الابتهاج**: م. س، ص ١٢٤: ترجمة عاصم بن خلف ومنهم كذلك محمد بن احمد بن عمر بن تمام الحجري. انظر: ابن عبد الملك: ج ٦، ص ١٧. وعن عبد الله ابن أحمد بن وشون، انظر: ابن القاضي، م. س، ق ٢، ص ٤١٩.

(٩) انظر عنهم: ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ص ٢٩: ترجمة أحمد بن ثابت العوفي، وص ٣١: ترجمة أحمد بن عبد العزيز بن عبد الولي، وص ٢٤٢: ترجمة جعفر بن محمد بن يوسف. وانظر كذلك: الضبي: م. س، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨: ترجمة عبد الرحمن بن فتح اللخمي وكذلك: ابن بشكوال: **كتاب الصلة**، م. س، ج ٢، ص ٥٤٢: ترجمة محمد بن يحيى بن عبد الله بن زكرياء. انظر: الذهبي: **تذكرة الحفاظ**، م. س، ج ٤: ترجمة عبد الله بن علي اللخمي المزني. وانظر أيضاً ابن عبد الملك: م. س، ج ٨، ق ٢، ص ٤٢٥: ترجمة يعلى المصمودي =

المذكور آنفاً الذي استشهد في معركة قتندة سنة ٥١٤هـ/ ١١٢٠م[١]، في حين جند البعض أنفسهم للمرابطة في الثغور ومن بين هؤلاء الفقيه علي بن حمود المكناسي[٢].

من حصيلة ما سبق، يلاحظ أن الطبقة الوسطى رغم مكانتها الاجتماعية التي تبوأتها بفضل الثروات التي حازت عليها عن طريق تحقيق الأرباح كالتجار، أو بطرق غير شرعية كالصيارفة والسماسرة والجلاسين، أو عن طريق مزاولة الوظائف المخزنية، لم تتمكن من أن تلعب دور «بورجوازية» طموحة على غرار البورجوازية الأوروبية لأن الحكم المرابطي لم يتح الظروف الملائمة لنموها. فاقتصاد المغازي أعطى الدولة حق الاحتكار في المجالين التجاري والصناعي إذ هي «السوق الأعظم». وعلى الرغم من أهمية تجارة الذهب في خلق طبقة بورجوازية، فإن الدولة ظلت تهيمن عليها وتخضع التجار لرقابتها، وتكبح جماحهم بالمغارم والمكوس. وإذا كان الإنتاج الصناعي قد وفَّر لبعض أرباب الحرف في فترة الازدهار والأمن «فائضاً»، فإن هذا الأخير غالباً ما كان يعود إلى بيت المال على شكل ضرائب متنوعة، الشيء الذي قلل من فرص تراكم رؤوس الأموال لديهم. كما أن بعض التجار عملوا على إخفاء أموالهم وتكديسها دون توظيفها مخافة أن تمتد إليها يد الدولة[٣]، وهذا ما يفسر لماذا ظلت هذه الطبقة بعيدة عن بذخ طبقة الخاصة وترفها. فرغم الثروات التي حاز عليها بعض التجار، فإنهم أقاموا في بيوتات متواضعة[٤]. كما أننا نجد في بعض مقولات ابن خلدون ما يفيد في تفسير عدم قيامهم بأي دور تاريخي نتيجة موقف السلطة منهم. فعند حديثه عن أخلاقهم، ذكر أنهم يتسمون بالمماحكة والغش والخلابة، وهي أخلاق دنيئة «بعيدة عن المروءة التي تتخلق بها الملوك والأشراف»[٥]. ولم يستثن من هذه القاعدة سوى زمرة ممن اكتسبوا جاهاً بسبب اتصالهم بالحكام، فوكلوا تجارتهم إلى وكلاء ينوبون عنهم وترفعوا عن تلك الأخلاق، لذلك كانت مروءتهم أرسخ وأبعد عن الغش والمماحكة. لكن هذا الصنف من التجار «نادر وأقل من النادر» كما يؤكد ابن خلدون[٦]. معنى ذلك أن معظم التجار ظلوا بسبب تدني أخلاقهم بعيدين من السلطة، مفتقرين إلى جاهها. ومن كان بعيداً عن الجاه يصبح ماله عرضة للضياع و«يصير مأكلة للباعة ولا يكاد ينتصف منهم»[٧] وهذا ما يفسر أيضاً تخلي التجار عن دورهم التاريخي.

= الذي استشهد في وقعه الزلاقة. وانظر ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ص ٣٠٩: ترجمة رقم ٢٧٩.

(١) ابن عطية: م. س، ص ٧٥: ترجمة ٧؛ الضبي: م. س، ص ٢٥٤؛ ابن بشكوال: م. س، ص ١٤٤.

(٢) ابن الزبير: م. س، ص ٥٥٤؛ ابن القاضي: م. س، ق ٢، ص ٤٢٥؛ ابن زيدان: **اتحاف أعلام الناس**، م. س، ج ٥، ص ٤٤٩.

(٣) ذلك ما توضّحه أمثال العامة إذ قالوا: «الكركر والعيش المر» وكركر المال معنى جمعه وكدسه والمثل يقال فيمن يجمع المال دون أن ينتفع به. انظر: الزجالي: م. س، ج ٢، ص ٥٥.

(٤) الإدريسي: م. س، ص ٨٣.

(٥) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩١٧.

(٦) **نفسه**، ص ٩٢٢.

(٧) **نفسه**، ص ٩١٧.

وافتقرت هذه الطبقة كذلك إلى التجانس والانسجام، وذلك بتعدد الشرائح المكونة لها، واختلاف مصالحها وأهدافها، وهو ما جعلها طبقة هجينة لا تملك خطة أو غاية مشتركة. كما أن موقفها من الطبقة العليا الحاكمة اتسم بالتذبذب[1]، ولم تستجمع قواها إلا في أواخر العصر المرابطي.

ونظراً للخصائص السالفة الذكر، فقد ظلت الطبقة الوسطى طبقة ثابتة نسبياً إذ لم تتعرض للمصادرة والنكبات على غرار طبقة الخاصة. ولكنها افتقرت إلى النفوذ والسلطة والتهميش السياسي وهو ما دفعها إلى القيام بثورة في أواخر عصر المرابطين تحت زعامة ابن قسي كما سنفصّل في حينه.

٣) طبقة العامة:

شملت هذه الطبقة السواد الأعظم من الرعية. وقد عرف الصفدي[2] العامة بأنهم «خلاف الخاصة، قيل ذلك لما كانوا كثيرين لا يحيط بهم البصر في ستر عنه». ولم يكتف الأمير عبد الله[3] وهو معاصر للفترة مدار البحث، بالتصنيف الطبقي للعامة، بل رسم لها إطاراً خاصاً يحدد قدراتها العقلية والفكرية حين قرنها بالجهل وسذاجة التفكير والتقصير في الفهم والبعد عن جادة الصواب.

ويلاحظ أن معظم المصادر وقفت موقفاً معادياً من العوام، فاستنزلت عليهم اللعنات، ووصفتهم بالأنذال والسفهاء والأوباش والرعاع والهمج، إلى غير ذلك من عبارات الذم الأخلاقي[4]، وتكتمت عن إبراز أدوارهم الطلائعية في بناء المجتمع، وتطوير الاقتصاد. وعلى عكس ذلك وصفتهم بالتسرع في إثارة الشغب والقلاقل[5] والفتنة والقتل[6]، ودعا الحضرمي[7] إلى تجنب مجالستهم.

وأهم ما ميز هذه الطبقة مستوى عيشها المنحط، والفقر الذي خيم عليها في المرحلة الثانية من حكم المرابطين على الخصوص. فعلي بن يوسف «أهمل الرعية غاية الإهمال»[8]. ولذلك بات بديهياً أن تزداد أوضاعها سوءاً حتى أصبحت «وثائق العدم» مسألة شائعة في تلك الحقبة. وقد طلب ابن عبدون[9] بأن لا تسلم إلا لمن يستحقها من الفقراء. «كما أحدثت خطة

---

(١) قالت العامة بهذا الخصوص: «لا تقل طابت ولاّ احترقت» وكذلك: «العاقل من يرى ويستحسن». انظر: الزجالي: م. س، ج ٢، ص ٦٢.

(٢) **نكت الهميان في نكث العميان**، نشرة أحمد زكي، القاهرة، ١٩١١، ص ١٠.

(٣) **التبيان**، م. س، ص ١٥.

(٤) الحضرمي: م. س، ص ٧٨.

(٥) انظر ما ذكره المقري عن عامة قرطبة: **نفح**، م. س، ج ١، ص ٤٦٢.

(٦) انظر ما ذكره العمري عن عامة فاس: «مسالك الأبصار» (مخ)، م. س، ورقة ١٠٥ ب.

(٧) **الإشارة في تدبير الإمارة**، م. س، ص ٧٠ ـ ٧٨.

(٨) المراكشي: م. س، ص ٢٦١.

(٩) ابن عبدون، م. س، ص ١٣.

الناظر للمساكين»[1]. إذ إن بعض الأثرياء المحسنين حبسوا بعض أملاكهم على الفقراء[2]. ولا غرو فقد شمل كتاب الجزيري[3] بعض عقود التحبيس على هؤلاء.

حوت طبقة العامة شرائح اجتماعية متنوعة شكل دخلها المحدود القاسم المشترك بينها، فشملت الحرفيين وصغار التجار والباعة المتجولين والمستخدمين والأجراء وأصحاب المهن الوضيعة والمزارعين والرعاة والمعلمين والطلبة وأئمة المساجد، وغيرهم ممن تدفقوا على المدن بحثاً عن العمل، فضلاً عن المهمشين والعبيد.

ـ الحرفيون:

ذكر المقري[4] أن «الجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم يجهد أن يتميز بصنعة». لكن يجب أن لا يفهم من كلام هذا المؤرخ أن المجتمع نظر إلى الحرف الصناعية نظرة احتقار وازدراء، بل على العكس، حثت أمثال العامة على السعي والكد، بينما ذمت الكسل والبطالة[5]، واعتبرت الصنعة «أول ما ينبغي للإنسان أن يتعلمه بعد معرفته بدينه»[6]. ولم يفت أحد شعراء الحقبة المرابطية التنويه بأهمية الصنائع والحرف، واعتبارها مصدراً دائماً للكسب والرزق[7]. لذلك لا غرابة أن يكلف أهل السوس «نساءهم وصبيانهم التحرف والتكسب»[8]. بل إن بعض الفقهاء الورعين آثروا الابتعاد عن السلطة، والأكل من كد أيديهم وعملهم[9].

واشتهر صناع المغرب والأندلس بحذق الصناعات اليدوية. فأهل الأندلس «صينيون في اتقان الصنائع العملية وإحكام المهن»[10]، ولأهل فاس «اليد الطولى في صناعة المخروطات

---

(١) ابن رشد: م. س، ص ٢٨١.

(٢) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٤٧ أ؛ ابن القاضي: م. س، ق ٢، ص ٣٩.

(٣) **المقصد المحمود**، م. س، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٤) **نفح الطيب**، م. س، ج ٢، ص ١٠٦.

(٥) ابن عاصم: م. س. مثل رقم ١٧٢ ويقول فيه العامة: «الجلوس بلا شغل يحمق»؛ وانظر كذلك الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٦٦: مثل رقم ١٧١٩: «غبار العمل، أخيّر من زعفران العطلة». وقالوا: «اخدم باطل ولا تجلس عاطل»، مثل رقم ٢٢٠.

(٦) الإشبيلي: «كتاب التيسيير في صناعة التسفير»، نشرة عبد الله كنون، مدريد، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية**. المجلدان ٧ و٨، سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، ص ٤١.

(٧) هو الشاعر أبو بكر البكي (ت ٥٦٠هـ)، وقد قال في شان الحرف والصنائع:

قالوا الكتابة أعلى خطة   قلت الحجامة أعلى عند أقوام

لا تحسبوا المجد في طرس ولا قلم   المجد في صوفة أو مبضع دام

انظر الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج ٢، ص ٦٦٩.

(٨) البكري: م. س، ص ١٦٣.

(٩) انظر ما سبق ذكره عنهم في هذا الفصل.

(١٠) ابن غالب: «فرحة الأنفس من تاريخ الأندلس»، القاهرة، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، ١٩٥٥، ص ٢٨٢؛ أبو حامد الغرناطي: م. س، ص ٢٠٠؛ ياقوت: م. س، ج ١، ص ٢٦٤؛ المقري: **نفح**، م. س، ج ٣، ص ١٥١.

من الخشب والنحاس»[١]. ودلت الأبحاث الأثرية على جهد الصانع المغربي المشتغل في المناجم، إذ تمكن من الوصول إلى عمق ٧٤,٥م من مركز المعادن[٢].

ولا شك أن بناء مدينة مراكش جلب العديد من الحرفيين من مختلف المناطق المغربية، وصناع أغمات على الخصوص[٣]. وقد وجد هؤلاء منافذ عديدة بفضل هذا المشروع العمراني الذي اضطلع به المرابطون. وهنا تصدق مقولة ابن خلدون[٤] في الربط بين الصنائع واستبحار العمران.

وتشير المصادر إلى تنوع أنشطة الحرفيين في هذه الحقبة. فهناك الحداد[٥] والخياط[٦]. والحائك[٧]، والخراز[٨]، والنجار[٩]، والصيقل[١٠]، وصانع أغمدة السيوف والسكاكين[١١]، والصائغ[١٢] والحلاج[١٣]، فضلاً عن اللباد والسجاج والصبّاغ وصانع الأقراق والقوادم وغير ذلك من الحرف التي ذكرها ابن عبدون والسقطي بكثير من التفصيل[١٤]، وكلها تدخل في ما يسميه ابن خلدون[١٥] بـ «المعاش الضروري».

وفي قطاع البناء والتجهيز، لعب البناؤون دوراً أساسياً في بناء العاصمة[١٦] بما حوته من مساجد وحصون[١٧]، كما ساهموا في بناء مدن وقلاع أخرى في مختلف نواحي المغرب والأندلس. وجرت العادة أن يتجمع البناؤون في «الموقف» لانتظار من يستأجرهم[١٨] ويبدأ

---

(١) العمري: م. س، (ق المخطوط، م. س»)، ورقة ١٠٥ أ؛ وانظر كذلك وصف ياقوت الحموي لاتقان صناع أغمات دباغة الجلود: م. س، ج ١، ص ٢٢٥.

(٢) العجلاوي: **من أودغشت إلى مراكش**، المحمدية/ البيضاء، مطبعة فضالة، ١٩٨٩ (نشر مركز الدراسات والأبحاث بمراكش)، ص ١٠٠.

(٣) Deverdun: *op. cit.*, p. 134.

(٤) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩٢٤ ـ ٩٢٥.

(٥) ابن الزيات: م. س، ص ١٩٧؛ ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٤١٤.

(٦) **نفسه**، ص ٣١٦.

(٧) مؤلف مجهول: «مناقب الشيخ أبي العباس السبتي»، م. س، ورقة ٩٨ ب.

(٨) ابن القاضي: م. س، ق ١، ص ١٠٢.

(٩) الرصافي: **ديوان الرصافي**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٦٠، ص ٤٥؛ ابن سعيد: **رايات**، م. س، ص ٨٥.

(١٠) ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ق ١، ص ٢٢٩.

(١١) السلفي: م. س، ص ٢١.

(١٢) المراكشي: م. س، ص ٢٣٧.

(١٣) ابن الزيات: م. س، ص ٣٣١.

(١٤) ابن عبدون: م. س، ص ٤٨ وما بعدها؛ السقطي: م. س، ص ٦٢ وما بعدها.

(١٥) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩٢٤.

(١٦) ابن عذاري: م. س، ص ٢٠؛ ابن أبي زرع: م. س، ص ١٣٨.

(١٧) المتيجي: «رسالة في تحقيق اتجاه قبلة الصلاة» (مخ)، م. س، ورقة ٣٥ أ.

(١٨) مؤلف مجهول: م. س، ورقة ١٥٦ ب.

عملهم من بزوغ الشمس إلى نصف المدة الزمنية الممتدة بين العصر والمغرب[١]، وإذا أخطأوا في البناء ألزموا بهدم ما بنوه وتعويض قيمة ما أتلفوه من جير وغيره من مواد البناء[٢].

ويستشف من بعض النصوص أن وضعية الحرفيين كانت أحسن حالاً في المرحلة الأولى من الحكم المرابطي بفضل الأمن الذي عم المغرب الأقصى والأندلس، وحاجة الدولة إلى الصناعات الحربية. لكن ذلك لا يعني أنهم لاقوا التشجيع والحماية من طرف الأمراء المرابطين كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين[٣]. وحسبنا أن نوازل الفترة لم تبخل في ذكر المضايقات التي تعرضوا لها من قبل المحتسب[٤]، حتى إن بعض الحرفيين أظهروا لصاحب الأحكام «عقداً بأذاه لهم وإضراره بهم وتسلطه عليهم»[٥].

مع ذلك، من الإنصاف القول إن السلطة المرابطية خصصت لأصحاب الصنعة الواحدة حياً خاصاً[٦]، فضلاً عن «أمين» جعلته على رأس كل حرفة حددت مهمته في السهر على مصلحة الحرفيين، والحسم في الخلافات الواقعة بينهم[٧]. ورغم أنهم عاشوا تحت رحمة أرباب المهن المالكين لوسائل الإنتاج من أرحاء ومعادن ومعاصر، فإنهم لم يتعرضوا لاستغلال بشع بحكم الوضع الطبقي لرب المصنع، إذ ظل الطرفان معاً يتعرضان لجشع السلطة التي أثقلتهم بالضرائب. لذلك غالباً ما ظلت العلاقة بين رب الحرفة والمتعلم علاقة تعاضد وتماسك أكثر مما هي علاقة استغلال باستثناء بعض الحالات[٨].

وجرت العادة أحياناً أن يمضي الجانبان عقداً يذكر فيه العمل الذي يقوم به المستأجر لصالح رب الصنعة، والآلة التي يستخدمها، مع الواجب الذي يؤديه له. وفيه يتعهد بالاجتهاد فيما تولاه، وأداء الأمانة، وإن مرض المتعلم لم تنفسخ إجارته إلا إذا كانا قد اتفقا على ذلك في العقد[٩].

وكان الحرفي «المتعلم» يبدأ في تعلم الصنعة منذ الصغر. فأبو العباس السبتي أخذته أمه وهو صبي إلى معلم الحياكة لتعليمه الحرفة، وذلك في السنين الأخيرة من العصر

---

(١) السقطي: م. س، ص ٦٥.

(٢) مؤلف مجهول: «كتاب في الفقه» (مخ)، م. س، ص ١٦١.

(٣) دندش: **دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨، ص ١٤٧؛ حمدي عبد المنعم حسين: **تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، م. س، ص ٣٣٩.

(٤) انظر مظاهر التشدد التي أبداها كل من ابن عبدون والسقطي وابن عبد الرؤوف في رسائلهم عن الحسبة تجاه الصناع.

(٥) ابن سهل: «**نوازل ابن سهل**»، م. س، ص ٢٢.

(٦) ابن عبدون: م. س، ص ٤٣.

(٧) **نفسه**، ص ٢٤، ٥٣.

(٨) ذكر السقطي انه إذا اكتشف المحتسب غشاً في سلعة أرباب الصنائع، فإن هؤلاء يزعمون انها من فعل مستخدميهم. انظر: م. س، ص ٦٢.

(٩) الجزيري: م.س.

المرابطي[١]. كما شهد السقطي[٢] بأم عينه الأطفال الصغار وهم يشتغلون في الأراحي. وكان أطفال مكناسة يتعلمون الحياكة داخل منازلهم[٣].

وغني عن القول إن الأبناء ورثوا الحرف عن آبائهم. فمحمد بن سيدراي (ت ٥٤٨هـ) ورث عن أبيه حرفة الوراقة[٤]. كما ورث الشاعر الرصافي عن أبيه صناعة الرفو التي كان قد دربه عليها إبان حياته[٥]. وقد عكست أمثال العامة هذه الظاهرة، فحضّت على التمسك بحرفة الآباء ولو كانت حقيرة[٦]. لذلك لا عجب أن سمي بعض الأشخاص بأسماء الحرف التي زاولوها أو مارسها آباؤهم. فمحمد بن إبراهيم بن خيرة (ت ٥٦٤هـ) «عرف بابن المواعيني حرفة أبيه»[٧]. كما ورد في ترجمة عتيق ابن محمد بن علي الغساني الجنان أنها «حرفته التي كان يتلبس بها ويتعيش منها»[٨] بينما سمي أحدهم بأبي جعدون الحناوي لأنه «كان ينخل الحناء بالأجرة»[٩].

ويبدو أن أجورهم لم تكن كافية لسد نفقات لزوميات المعيشة، لذلك اضطروا إلى الغش والتماطل في إنجاز ما وعدوا بصناعته[١٠]، أو الجمع بين مهنتين[١١] فأكثر[١٢].

كما عجزوا عن كراء الحوانيت لمزاولة حرفهم، حتى إن بعضهم اضطر إلى ممارسة حرفته داخل المنزل[١٣]. وازدادت وضعيتهم سوءاً في المرحلة الأخيرة من العصر المرابطي حيث لم تتح لهم الاضطرابات السياسية والفتن التي ذرت بقرنها في المغرب والأندلس ظروف السلم الملائمة للإنتاج. وهو ما يؤكد مقولة ابن خلدون[١٤] التي تربط بين ضعف أحوال المصر ودخوله مرحلة الهرم، وانتقاص عمرانه. وانعكس ذلك على الأعراف الخاصة بالحرفيين، فأصبح الصانع المشترك الذي نصب نفسه لخدمة الناس يجبر على ضمان ما تلف من

---

(١) ابن المؤقت: **تعطير الأنفاس** ص ١٠؛ عباس بن إبراهيم **إظهار الكمال**، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢) السقطي: **م. س**، ص ٢٣.

(٣) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٨٨.

(٤) ابن عبد الملك: **م. س**، ج ٦، ص ٢١٩؛ ابن الابار: **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٤٨١.

(٥) إحسان عباس: «مقدمة» تحقيق **ديوان الرصافي**، م. س، ص ٩.

(٦) قالوا: «صنعة ولدك ولو كان حشاش». انظر: الزجالي: **م. س**، ج ١، ص ٢٤٨، رقم ١٥٨٢.

(٧) ابن عبد الملك: **م. س**، ج ٦، ص ٩١.

(٨) **نفسه**، ج ٥، ق ١، ص ١٣٠. وانظر ما ذكره السلفي حول اسم ابن العنان الاندلسي من أنه منسوب إلى عمل الأعنة، وأن ابن الرسان منسوب إلى عمل الارسان: **اخبار وتراجم أندلسية**، ص ١٢٠.

(٩) ابن عربي: **رسالة القدس**، نشرة آسين بلاثيوس، مدريد/ غرناطة، ١٩٣٩، ص ٤٤.

(١٠) السقطي: م. س، ص ٦٢.

(١١) ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ص ٣٢١.

(١٢) **نفسه**، ج ٨، ق ٢، ص ٣٧٢: ترجمة مروان بن عبد الملك بن سمحون اللواتي.

(١٣) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٨٨.

(١٤) **المقدمة**، ج ٣، ص ٩٢٨.

السلع[1]. لكن الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي، فطن إلى أهمية هذا القطاع البشري المنتج، فأمر بالحفاظ على أرواحهم أثناء دخوله مراكش[2].

ـ صغار التجار والباعة المتجولون:

شكلت هذه الشريحة قطاعاً عريضاً من طبقة العامة لما للتجارة من فضل يضمن لصاحبه مغالبة الفقر، ومدافعة نوائب الدهر. وقد جاءت الأمثال الشعبية معبرة عن هذا الاتجاه، فبينت أهمية الحانوت أو الدكان في سد رمق الفرد وضمان عيشه داخل المجتمع[3].

ويأتي على رأس هذه الشريحة التجار الصغار الذين يبيعون السلع بالتقسيط، ويسدون حاجيات السكان من مطالبهم اليومية. ومنهم من اكترى حانوتاً بإحدى القيساريات[4] أو في الأسواق العمومية[5].

وفي هذه الحوانيت، استقر معظم الباعة الذين تصدت لذكرهم مصادر الحقبة موضع الدراسة، فعرضت لبائعي اللحوم[6]، وبينت ما فرض عليهم المحتسب من شروط بدعوى الغش والتحايل[7]، ثم بائعي الحوت (السمك)، إذ يذكر ابن الزيات[8] في إحدى تراجمه أحمد الحوّات الذي نُسب إلى حرفته، فضلاً عن العطارين[9] والعشابين[10]، والصيادلة[11]، وبائعي الأطباق والقدور[12]، وبائعي الحطب[13]، والجير والفحم والقفافين والخبازين[14]، ناهيك عن باعة الخمور[15] والخدم والعبيد[16]. وهناك من انتصب في دكانه لبيع الأطعمة للناس كبائعي

---

(1) ابن رحال: م. س، ورقة ٢٣١ أ.

(2) النويري: م. س، ج ٢٤، ص ٢٩٨.

(3) قالت العامة: «الحانوت هي إن لم تغذ تعش»، مثل رقم ٦٩٢. وقالت كذلك: «صاحب دكان ما يحتاج بنسان»، مثل رقم ١٦٠٢. انظر الزجالي: م. س، ج ٢٤، ص ٢٤٥.

(4) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ٣٢٧: ترجمة محمد بن علي الأنصاري.

(5) ابن الزيات: م. س، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(6) **نفسه**، ص ١٠١: ترجمة أبو جبل يعلى؛ السقطي: م. س، ص ٢٨؛ ابن عبدون: م. س، ص ٥٥.

(7) السقطي: م. س، ص ٣٣. ويذكر المقري أن المحتسب كان يدس على الجزار صبياً أو جارية يبتاع أحدهما منه ثم يختبر الوزن. انظر **نفح**، م. س، ج ٢، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(8) **التشوف**، م. س، ص ٢٤٤. وعن بائعي السمك بصفة عامة انظر: السقطي: م. س، ص ٣٥.

(9) ترجم ابن الزيات لبعض الذين عاشوا في الحقبة المرابطية. انظر م. ن، ص ١٦٨، ٢٥٧، ٤١٤.

(10) **نفسه**، ص ١٧٢.

(11) السقطي: م. س، ص ٤١.

(12) ابن الزيات: م. س، ص ١٦٨، ٢٥٧، ٢٦٨، ٤١٤.

(13) السقطي: م. س، ص ١١.

(14) ابن عبدون: م. س، ص ٣٨، ٤١ ـ ٤٣.

(15) ابن الزيات: م. س، ص ٢٠١.

(16) السقطي: م. س، ص ١١.

الإسفنج والهريسة، وهم الذين يسميهم الإدريسي[١] «بالدخانيين»، وبائعي الحوت المقلي أو المطبوخ[٢] وسائر المأكولات الأخرى[٣]. هذا فضلاً عن أصناف من الباعة الآخرين ممن شملت ذكرهم جميعاً كتب الحسبة[٤].

وبما أن ثمن كراء الحانوت كان مرتفعاً حيث بلغ أحياناً ٦٠ ديناراً[٥]، فإن أكثر الباعة آثروا كسب رزقهم عن طريق بيع السلع متجولين في الطرقات والأماكن العمومية غير مكترثين بمطاردة أعوان المحتسب الذي منعهم من الجلوس في الطرقات الضيقة[٦].

ومما يسترعي الانتباه أن الكثيرين من الباعة نهجوا أسلوب الغش والتحايل. وقد تعرضت كتب الحسبة لكل أشكال الخداع والتمويه التي حاولوا بها خداع المشتري[٧]. وكان باعة الخدم والعبيد أكثر التجار تحايلاً وخداعاً للزبناء[٨].

في هذا السياق، يأتي دور الدلال الذي مارس «التحايل المشروع» بفضل حنكته ومهارته ومعرفته العميقة بأحوال السوق والتجار، إذ كان يدل البائع على المشتري، والمشتري على البائع، ويزين السلعة لبعضهما البعض، ويقوم بعمل الشراء مقابل الحصول على أجرة قد تبلغ نصف السلعة أحياناً[٩]. وقد ورد في إحدى النوازل مسألة الأجرة التي كان يتقاضاها مقابل بيع سلعة من السلع[١٠].

ولم يقلّ دور «الأمينة» أهمية عن دور الدلال، إذ إنها اشتهرت بمكرها وخداعها لكل من رام شراء عبد أو جارية، فتتقاضى أجرة من المشتري، وأخرى من البائع[١١].

وتكشف نوازل الفترة مدار البحث عن مضايقة السلطة للتجار الصغار. فقد وجه الأمر بهدم بعض حوانيت تجار إشبيلية بدعوى أنها مجاورة للمسجد، ويكثر فيها اللغط والكلام الفاحش[١٢]. كما تم تسعير السلع غير المأكولة التي يبيعها العطارون كالحناء والفلفل وأشباه

---

(١) **وصف إفريقيا الشمالية**، م. س، ص ٦٥. وانظر ابن عبدون الذي يطالب بائعي الهريسة أن يرجعوا إلى الطريقة القديمة التي كانت تباع فيها بالسمن والعسل.

(٢) السقطي: م. س، ص ٣٥.

(٣) نفسه، ص ٣٦.

(٤) انظر التفاصيل عند ابن عبدون: م. س، ص ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٥٥.

(٥) ابن الزيات: م. س، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٦) ابن عبدون: م. س، ص ٥٣.

(٧) نفسه، ص ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٥٦؛ السقطي: م.س، ص ١٥، ٢٠ ـ ٢١، ٣٣، ٤١، ٤٦؛ وانظر أساليب التحايل لدى الباعة عند ابن رشد م. س، ص ١٤٤، ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٨) السقطي: م. س، ص ٤٧.

(٩) ابن رشد: م. س، ص ١٤٦؛ ابن رحال: م. س، ورقة ٢٣٣.

(١٠) ابن الحاج: م. س، ص ١٨٧.

(١١) السقطي: م. س، ص ٤٨.

(١٢) ابن الحاج: م. س، ص ١٢٨.

ذلك[1]. ومنع بائعو اللحم والسمك من الحصول على الربح الكثير. وفي هذا الصدد يقول ابن عبدون[2]: «يجب ألا يترك البائعون للحم والحوت وغير ذلك أن يربحوا ربحاً كثيراً»، فضلاً عما تعرض له الباعة المتجولون من مضايقات[3].

وزادت الكوارث وضعيتهم سوءاً. مصداق ذلك ما حدث سنة ٥٣٣هـ/ ١١٣٨م. ففي تلك السنة اندلع حريق مهول بإحدى أسواق مدينة فاس أتى على الأخضر واليابس، والتهمت النيران جزءاً هاماً من السوق، كسوق الثياب والقراقين وغيرها. ويعبر ابن القطان[4] عن هذه المحنة وما خلفته من نتائج على وضعية التجار بقوله: «فتلفت فيه أموال جليلة، وافتقر فيه خلق كثير».

ـ المستخدمون والأجراء:

وثمة من العامة من استأجر نفسه لغيره للقيام بخدمة معينة مقابل أجرة يتقاضاها منه كالحمال الذي يحمل السلع. وقد ورد ذلك في ترجمة أبي عبد الله التاودي[5]. وجرت العادة أن يحمل الحمالون البضائع فوق أكتافهم أو على دابة ويستخدمون الأكياس حماية لثيابهم[6].

واستأجر بعض الأثرياء البوابين لحراسة منازلهم واستقبال الضيوف[7]. أما بواب المدينة فقد خضع لشروط قاسية، إذ أرغم على القيام باكراً لفتح بابها ثم غلقها ليلاً دون أن يتقاضى أجرة أصلاً. لذلك طالب ابن عبدون[8] بضرورة تخصيص أجرة له حتى يترفع عن الهبات والهدايا التي كان يأخذها من الداخلين والخارجين للتعيش بها.

واستأجر بعض الملاحين أنفسهم لنقل البضائع[9]، بينما استؤجر البعض لحراسة المنازل والدروب[10] والأسواق[11] والبساتين[12]، أو لحصاد القمح[13] وقلع الحناء[14] كما

---

(١) ابن الحاج، م. س، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٢) ابن عبدون: م. س، ص ٥٣.

(٣) م. ن، ص. ن.

(٤) **نظم الجمان**، م. س، ص ٢٤٦؛ حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، م. س، ص ٣٤٦.

(٥) ابن الزيات: م. س، ص ٢٧٤.

(٦) حسن علي حسن: م. س، ص ٣٥٠.

(٧) ابن الزيات: م. س، ص ٢٩٠: ترجمة ابو عبد الله محمد بن الأمان الجزولي.

(٨) ابن عبدون: م. س، ص ٣٣.

(٩) ابن رشد: م. س، ج٥ (تحقيق)، ص ٧٩٢ ـ ٧٩٣.

(١٠) ابن الزيات: م. س، ص ١١٩؛ الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٠٩.

(١١) **نفسه**، ص ٣٧٠.

(١٢) **نفسه**، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(١٣) **نفسه**، ص ١٠٣ ـ ١١٣، ٢٧٨.

(١٤) **نفسه**، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

تثبت ذلك نصوص الفترة موضع الدراسة.

ويبدو أن بعض المؤجرين لم يلتزموا بما تم الاتفاق عليه مع مستأجريهم، ولذلك غالباً ما ثارت المشاكل بين الطرفين. فقد أورد ابن رشد[1] أن مؤجراً اتفق مع أجيره على طعام معين في مدينة مجريط، ثم انتقلا بعد ذلك إلى قرطبة، فرفض المستأجر أداء طعام الأجير بدعوى أن ثمنه مضاعف في قرطبة.

وتذكر المصادر حرفاً أخرى زاولها العامة في الحقبة المرابطية من أجل كسب عيشهم. فقد تكفل بعضهم بغسل الموتى[2]، أو بقراءة القرآن على القبور[3]. بينما احترف البعض الحجامة. وبهذا الخصوص ذكر النويري[4] أن يوسف بن تاشفين بعث حجاماً إلى أحد شيوخ القبائل للتحايل عليه واغتياله. وقد مارس الحجام مهنته في حانوت[5]. واعتبر ابن الحاج[6] هذه المهنة من الحرف الرذيلة مثل الحائك والكناس.

وهناك من احترف السقاية. ولعب السقاء دوراً هاماً في توصيل المياه إلى المنازل والدور لسد متطلبات الأسر، وتقديم الماء للمارة في الأماكن العامة[7]. وقد أكد ابن عبدون[8] على ضرورة نظافة الماء الذي يجلبه السقاء.

أما المنادي فقد تمثلت مهمته في الإعلان عن الأوامر والأحكام التي يصدرها ولاة الأمر، وإذاعتها بين الناس. فعندما دخل ابن تومرت مدينة اكرسيف، شكا إليه الرعايا ظلم أحد الوزراء، مما أثار حفيظة ابن تومرت، وجعله ينتقد ذلك علناً أمام الأمير علي بن يوسف الذي رضخ للمصلح الموحدي، فأمر المنادي بأن يعلن أن من كانت عنده مظلمة عند الوزير المذكور فليقبل على دار الأمير[9]. كما كُلِّف أحياناً بإعلان أسماء المتوفين من أهل المدينة[10]، أو مطالبة السكان بالانتقال من موضع إلى آخر[11].

ومن أصناف العامة الذين أشارت إليهم مصادر الفترة أيضاً صاحب الفران الذي فرض عليه المحتسب شروطاً متعددة[12]. ومنهم أيضاً من كسب رزقه عن طريق المشاركة في

(١) «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ١٢٠.

(٢) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ٣٢٩: ترجمة محمد بن عبد الله الغرناطي (ت ٤٨٧هـ)؛ ابن الزيات: م. س، ص ٢٨٥.

(٣) **نفسه**، ج ١، ق ٢، ص ٥٣٢.

(٤) **نهاية الأرب**، م. س، ج ٢٤، ص ٢٧١.

(٥) قالت العامة: «بحل حانوت حجام، ارفع المنديل وادخل». انظر الزجالي: م. س، ج ٢، ص ١٤١.

(٦) مؤلف مجهول: «كتاب في الفقه»، م. س، ص ٢٠٥. وقد نقل ذلك عن ابن الحاج.

(٧) حسن علي حسن: م. س، ص ٣٥٠.

(٨) ابن عبدون: م. س، ص ٣٢.

(٩) البيدق: م. س، ص ٦٢.

(١٠) الناصري: **الاستقصاء**، م. س، ج ٢، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(١١) ابن الزيات: م. س، ص ١٤٩.

(١٢) ابن عبد الرؤوف: م. س، ص ٩١.

المناسبات والأفراح. يخبرنا المقري[1] بهذا الصدد أن القاضي أبا بكر بن العربي أمر بثقب أشداق زامر في الأعراس. كما يمدنا ابن الزيات[2] بعدد من أسماء الذين اشتغلوا بالغناء في المناسبات والاحتفالات.

وهناك من العامة من احترف صيد الأسماك[3]، بينما احترف البعض مهناً وضيعة كجمع الأزبال، وهم الذين يشير إليهم ابن عبدون[4] باسم الكنافين.

وإلى جانب اشتغال العامة بالحرف اليدوية، ثمة من اشتغل منهم بأعمال كتابية كعقد الشروط والتوثيق، إذ تحتفظ كتب الطبقات بعدد ممن مارسوا هذه المهنة[5]. وقد اشترط المحتسب ألا يكتب الوثائق «إلا من شهد بحسن الخط، وترتيب اللفظ، واتساع في العلم»[6]. ونصح الجزيري[7] كتّاب عقود الشروط بتجنب الألفاظ التي تحتمل التأويل والإبهام. غير أن هذه الصنعة عرفت كساداً كبيراً في عصر المرابطين[8].

ـ المزارعون والرعاة:

ظل الزراع يشكلون قطاعاً هاماً من العامة الوافدين على المدن لبيع منتوجاتهم الزراعية، أو بحثاً عن العمل في المدينة بعد أن ضاقت بهم الآفاق وظروف العيش في البادية. وعلى العموم فقد اشتغلوا بفلح الأرض وسقي الأشجار والبساتين، أو خدمة ضياع الأمراء والخواص، سواء في الحواضر أو المناطق المحيطة بها. وقد عرفنا سابقاً كيف أن البيئة المغربية الأندلسية وجهت نشاط السكان نحو احتراف الفلاحة لأنها «بسيطة طبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم»[9]، فضلاً عن أنها محصلة للقوت، ومن معاش المستضعفين[10].

وحسبما يذكره ابن الأحمر[11]، فإن معظم البربر والموالي في الأندلس تعاطوا العمل الزراعي، لكن الذي يهمنا في هذه الدراسة هو محاولة الوقوف على وضعيتهم الاجتماعية

---

(١) **أزهار الرياض**، م. س، ج ٣، ص ٨٨؛ **نفح**، م. س، ج ٢، ص ٢٩؛ عباس بن إبراهيم: م. س، ج ٣، ص ١٤.

(٢) **التشوف**، م. س، ص ٣١١ ـ ٣٦٥.

(٣) **نفسه**، ص ١٦٠.

(٤) ابن عبدون: م. س، ص ٣٧.

(٥) ابن الأبار: **الحلة**، م. س، ج ٢، ص ٧٦ ـ ٧٧، ترجمة ١٢٣ ـ ١٢٤؛ ابن الزبير: م. س، ص ٣ ـ ٤، ترجمة ٦؛ التنبكتي: **نيل الابتهاج**، م. س، ص ٣٣، ترجمة ابن فرقد الإشبيلي وكذلك ص ٢٠٠؛ ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ق ٢، ص ٢٣٩.

(٦) ابن عبدون: م. س، ص ١٣.

(٧) **المقصد المحمود**، م. س، ص ١.

(٨) ابن دحية: **المطرب من أشعار أهل المغرب**، م. س، ص ٧٨؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، بيروت (د. ت)، ج ٤، ص ٥٥؛ ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٧١٨؛ ابن إبراهيم: م. س، ج ١٠، ص ١٩٨.

(٩) ابن خلدون: م. س، ج ٣، ص ٨٩٩.

(١٠) **نفسه**، ص ٩٣٢.

(١١) **بيوتات فاس الكبرى**، م. س، ص ٢٤ ـ ٢٥.

كشريحة من شرائح العامة.

تشير المصادر إلى سعي وكّد المزارعين من أجل الحصول على لقمة العيش[1]. لكن مع ذلك عاشوا وضعية مزرية، إذ إن مدخولهم لم يكفهم لمواجهة متطلبات الحياة[2]، وهو ما تدل عليه شهادة مزارع عاش في تلك الحقبة[3].

وكان كبار الملاكين لا يختارون من المزارعين إلا الشباب لأنهم «أقوى على انحناء الظهور والأتعاب والمداومة»[4]، ومنعوا عليهم الاشتغال في موضع واحد لأنهم «إذا اجتمعوا كثر حديثهم، وأشار بعضهم على بعض بالمكر والخبث»[5]. كما اشترطوا على من يعملون بالفؤوس أن يكونوا طوال القامة، أقوياء الأجسام، وجعلوا عليهم «أميناً» يراقب عملهم ويحثهم على المزيد من العمل والإنتاج[6].

وغني عن القول إنهم تعرضوا لعسف الجباة خاصة المتقبلين والخراص الذين أمعنوا في تحصيل الأعشار، ومختلف المكوس غير الشرعية. ولم تكن هذه المغارم محددة بقدر معين، بل تركت لاجتهاد المتقبلين الذين اغتنموا الفرصة لفرض ما شاؤوا من الضرائب حتى إن ابن عبدون[7] وصفهم بأنهم «أكلة سحت أشرار»، وهو ما سنفصله عند معالجة موضوع الضرائب التي أجبر على أدائها العامة في الصفحات التالية.

والملاحظ أن الكتب الفقهية ربطت حقوق المزارعين بحقوق ملاك الأراضي، فربطت مصيرهم بالأقلية المالكة، وإن كان من الإنصاف القول بأنها راعت - في حالات نادرة - وضعيتهم السيئة، فأفتى الفقهاء مثلاً بسقوط الكراء عنهم في حالة عدم سلامة الزرع من جائحة القحط[8].

وغير خاف أن بعض المزارعين امتلكوا خبرة وتجارب لتحسين مردود الحاصلات الزراعية[9]، ومقاومة الأضرار التي تلحق بالزراعة وجلب المياه، رغم أميتهم[10]، وإن كان

---

(١) انظر ما يفيد ذلك عند ابن الزيات: م. س، ص ١٧٩ - ١٨٠: ترجمة أبو عبد الله محمد بن محيو الهواري.

(٢) نفسه، ص ٢٧٨.

(٣) أورد ابن الزيات نصاً هاماً على لسان أحد المزارعين في الحقبة المرابطية يقول فيه: «كنت مقدوراً علي في رزقي وكان حرثي لا يقوم بي» م. ن، ص ٢٧٨.

(٤) ابن خير الإشبيلي: م. س، ص ٩.

(٥) نفسه، ص ١٠.

(٦) م. ن، ص. ن.

(٧) م. س، ص ٥.

(٨) ابن رشد: م. س، ص ١٦٠؛ الونشريسي: م. س، ج ٨، ص ١٦٦.

(٩) انظر عن هذه التجارب: ابن بصال: **كتاب الفلاحة**، تحقيق بيكروسا، تطوان، ١٩٥٥، ص ٥٣، ١١٣، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠.

(١٠) مارمول: **إفريقيا**، م. س، ج ١، ص ٣١. ونعتقد أن ما ذكره ياقوت الحموي من أن فلاحي شلب كانوا جميعاً يقرضون الشعر يحمل نفحة من المبالغة. انظر: م. س، ج ٣، ص ٣٥٧ مادة «شلب».

الطغنري[1] قد نحا باللائمة على فلاحي الحقبة المرابطية للأخطاء التي ارتكبوها في تزبيل الشجرة وزبرها. وحسبما تبينه بعض النصوص، فقد كان لهؤلاء أزياء خاصة يلبسونها في أوقات العمل[2].

ولم يكن الرعاة يُحسدون في وضع يحسد عليه، فقد استأجرهم كبار الملاك برغيفين في اليوم[3]. وراعوا في استئجارهم عدة شروط جسمانية وخلقية كقصر القامة وخفة الروح وطلاقة اللسان، والشجاعة والصبر والفتوة[4]. واشترط عليهم بعض الملاكين في عقود إجاراتهم ألا يرعوا غير أغنامهم. وأضافوا لهم أحياناً مهمة تزبيل الأرض في فصل الربيع، مقابل الأجرة التي كانوا يتقاضونها في آخر السنة، على أن بعضهم التزم بتسديد نفقة الراعي وكسوته[5].

أما الملاك الصغار، فتكلفوا برعي ماشيتهم بأنفسهم أو بمساعدة زوجاتهم، وأحياناً كان يجتمع بعض ملاك المواشي فيتناوبون على الرعي[6]. وقد ميزت كتب الفقه بين الراعي الخاص الذي يرعى غنم أهل دوار أو مدشر أو جماعة خاصة، والراعي المشترك الذي يرعى غنم كل من قصده[7].

ومن نافلة القول إن الرعاة تعرضوا لمشاكل عدة منها ضياع الماشية أو اختلاطها بمواشي الغير، الشيء الذي شكل نزاعاً دائماً بين رب الغنم والراعي، احتفظت نوازل الفترة ببعض صوره[8]. كما أن ماشيتهم كانت تفسد أحياناً زروع الآخرين[9]، أو تصاب بالأورام[10]، ناهيك عن المشاكل الأخرى المتمثلة في الخصومات المستمرة بينهم حول المسارح (المراعي)[11].

بديهي أن يكون الرعاة كذلك عرضة للتحرشات النصرانية في الأندلس. ولا غرو فإن غنائم القوى النصرانية شملت الماشية والأغنام، فضلاً عن المرايع التي لم تكن تحميها الأسوار ولا القلاع[12]. ولم يسلموا من عواقب الاضطرابات السياسية التي وقعت في أواخر

---

(١) «زهرة البستان ونزهة الأذهان» (مخ خ. ح. رقم ١٥٣٤)، ص ٦١، ٩٧.

(٢) ابن سعيد: **المغرب**، م. س، ج ١، ص ٢٢٢.

(٣) ابن الزيات: م. س، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٤) الطغنري: م. س، ورقة ٢٦ أ.

(٥) الجزيري: م. س، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٦) عز الدين موسى: م. س، ص ٢٠١.

(٧) البويعقوبي: **تحفة القضاة بمسائل الرعاة** (مخطوط مصوّر على طبعة حجرية بالخزانة العامة في الرباط)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٨) انظر ابن رشد: م. س، ص ١٤٦. وفيه يذكر أن رب الماشية زعم أنه استأجر الراعي لرعي مائتي شاة، بينما زعم الراعي أنه لم يستأجره سوى على مائة وخمسين.

(٩) ابن الزيات: م. س، ص ١١٥.

(١٠) ابن رشد: م. س، ص ١٩.

(١١) عز الدين أحمد موسى: م. س، ص ٢٠٢.

(١٢) ذكر صاحب **الحلل الموشية**، م. س، ص ٩٧، ما يؤكد ذلك في قوله عن الفونسو المحارب: «... مع أنه لم =

العصر المرابطي، إذ هلكت مواشيهم وتمخض عن انعدام الأمن تخليهم عن نشاطهم الرعوي. كما تعرضوا لخطر الموحدين الذين اعتمدوا على سلب الخيول منهم لمواجهة المرابطين[١].

ولم تكن الأعراف في صالحهم، إذ غالباً ما فرض عليهم الضمان في حالة ضياع الماشية أو تسببها في خسائر معينة[٢]. وكانت القاعدة المتبعة هي أن «كل ما صنعه الراعي مما لا يجوز فعله فأصاب الغنم ضمنه، وما يجوز فعله لا ضمان عليه»[٣]، وهي قاعدة تترك فرص التأويل وتحميل المسؤولية للراعي.

والجدير بالإشارة أن بعض الأطفال اشتغلوا في الرعي رغم صغر سنهم[٤]. كما أن بعض الرعاة لعبوا دوراً هاماً في الحروب إذ كانوا يسيرون وراء الجيوش ويقودون قطعان الماشية لتوفير اللحوم اللازمة للجند[٥].

ـ المدرسون والطلبة وأئمة المساجد:

تكشف كتب الطبقات والتراجم أن العلماء الذين لم يتولوا الخطط والمناصب واكتفوا بالتدريس، ظلوا يعانون من مدخول هزيل جعلهم في عداد العامة. فأبو عبد الله محمد الدقاق شيخ كبار المتصوفة في العصر المرابطي درس في فاس وعرف بفقره وضيق حاله[٦]. وأملق أحد المدرسين في إحدى السنين إملاقاً شديداً حتى أوشك أن يمدح أحد الولاة طمعاً في هبته لولا أن نفسه ترفعت عن ذلك[٧]. ويقدم نموذج أبي الفضل بن يوسف النحوي مثالاً حياً لما نذهب إليه «فأكثر ما كان يلبس حائكاً، وفيه يصلي الجمعة من شدة الضيق مع غزارة علمه»[٨]. وكان يسكن داره بالكراء[٩]. وأورد القاضي عياض[١٠] قصيدة شعرية كان يرددها أحد المدرسين تزكّي هذا التخريج.

أما وضعية مؤدبي الكتاتيب القرآنية، فكانت أكثر انحطاطاً إذ كانوا يترمقون العيش بما

= يفتح مكاناً مسوراً صغيراً ولا كبيراً إلا أنه أخلى ديار بادية الأندلس».

(١) ابن القطان: م. س، ص ٨٢ ـ ٩١.

(٢) ابن الحاج: م. س، ص ١٢٦ ـ ١٢٧؛ مؤلف مجهول: **كتاب في الفقه**، م. س، ص ٢١٤.

(٣) البويعقوبي: م. س، ص ٦. وانظر التفاصيل الفرعية في الصفحات: ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٣، ١٤ وما بعدها.

(٤) **نفسه**، ص ٨.

(٥) عباس نصرالله: **دولة المرابطين في المغرب والأندلس**، م. س، ص ١٧٢.

(٦) ابن الزيات: م. س، ص ١٥٦.

(٧) ابن بشكوال: م. س، ج ٢، ص ٥٥٤.

(٨) العبدوني: «يتيمة العقود الوسطى» (مخ)، م. س، ص ٣٩٩.

(٩) م. ن، ص. ن.

(١٠) **الغنية**، م. س، ص ١٥٠: ترجمة رقم ٥٤. ومما جاء في هذه الأبيات:

أنا في حالة كما قد تراها ... إن تأملت أسعد الناس حالا

ليست لي كسوة أخاف عليها ... من مغير ولا ترى لي مالا

يجود عليهم آباء الصبيان الذين يعلمونهم القرآن[١]. وقد طرحت في نوازل الفترة موضع الدراسة مسألة الأجرة التي يأخذها المؤدب، فأقر الفقهاء جوازها[٢]. غير أنها لم تكن تسمن ولا تغني من جوع. فقد ظل شبح الفقر يخيم على معظم المؤدبين حتى إن أحدهم «كان يلبس ثوباً خَلِقاً لا يكاد يستره»[٣]. وهذا ما جعل البعض يقوم إلى جانب تعليم صبيته ببيع الأعشاب أملاً في التغلب على صعوبات المعيشة[٤]. وذهب مؤدب آخر إلى احتطاب العزف ليصنع منها حصر الصلاة ثم يبيعها ويشتري ما يقتات به[٥]. في حين احترف بعضهم بيع الأقراق. مما يدل على أن مدخولهم كان لا يفي بأبسط مستلزمات الحياة[٦]. ولذلك حق لبعضهم اعتبار تلك الأجرة رمزية فقط، وأن الغاية هو تعليم القرآن. ويؤكد ابن العريف[٧] ـ أحد المؤدبين ـ ذلك بقوله: «وإني وإن كنت آخذ منهم الأجر، فإني لم أجلس لهم من أجلها، وإنما جلست لتعليمهم كتاب الله». ويستشف من مقتطف آخر من كلامه أن الأجرة التي يتقاضاها لم تكن سوى من أجل كسب العيش ومدافعة الفقر. وربما لهذا السبب بالذات، فضَّل بعض المدرسين ومؤدبي الكتاتيب القرآنية التدريس بالمجان.

في هذا الصدد، ذكر ابن الزيات[٨] أن محمد عبد الجليل بن ويحلان (ت ٥٤١هـ) «درَّس الناس الفقه ثلاثين سنة محتسباً مع شدة فقره وفاقته». كما أن أبا عمر السلالجي «انتصب لتعليم العلم محتسباً»[٩]، أما أبو عبد الله محمد بن سليمان النفزي، وهو من شيوخ الأدب والنحو، فقد «أخذ عنه الناس هذين العلمين كثيراً، ودرّسهما عمره بغير أجر»[١٠]. فضلاً عن مدرسين آخرين لم يأخذوا درهماً واحداً مقابل عملهم إما براً بالطلبة، أو تخلياً عن الأجرة التي لم تكن ذات أهمية، أو احتساباً لوجه الله تعالى[١١].

صحيح أن بعض المدرسين أو المؤدبين تقاضوا أجرة من أبناء الأثرياء، غير أن بعضهم

---

(١) ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ج ١، ص ٢٢٣: ترجمة أبو بكر الصقلبي.

(٢) ابن رشد: م. س، ص ١٤٦.

(٣) التميمي: «كتاب المستفاد» (مخ)، م. س، ص ٧٥.

(٤) ابن الأبار: م. س، ج ١، ص ١٥٨؛ ابن الزبير: م. س، ص ٢١٢؛ ابن القاضي: م. س، ق ١، ص ٩٠.

(٥) ابن الزيات: م. س، ص ٢٩٤: ترجمة أبو إسحاق إبراهيم الإشبيلي.

(٦) ابن الزبير: م. س، ص ٥٣٩، قسم الغرباء.

(٧) «مفتاح السعادة وتحقيق الإرادة» (مخ خ. ح. رقم ١٥٦٢)، ص ٦٤ ـ ٦٥؛ دندش: «معاهد العلم والتعليم بالأندلس في عهد المرابطين»، مجلة **دعوة الحق**، عدد ٢٥٩، ١٩٨٦، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٨) **التشوف**، م. س، ص ١٤٧.

(٩) **نفسه**، ص ٢٠٠.

(١٠) عياض: **الغنية**، م. س، ص ٥٩؛ ابن عسكر: «فقهاء مالقة وأدباؤهم» (م. خ)، ص ٨.

(١١) انظر نماذج من هذا القبيل: ابن الزيات: م. س، ص ٢٩٤: ترجمة إسحق إبراهيم بن يسول الإشبيلي. وانظر كذلك: ابن الزبير: م. س، ص ١٧٣: ترجمة ٣٤١؛ ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ص ١٣٧: ترجمة ١٢٢؛ المقري **نفح**، م. س، ج ٢، ص ١٦٠: ترجمة محمد بن إبراهيم بن وضاح اللخمي.

أنفقها على أبناء الفقراء، ونسوق كمثال على ذلك أبا عبد الله التاودي المعلم[1]، وأبا شعيب أيوب بن سعيد الصنهاجي الذي تصدق بجميع ما حصل عليه من أجرة التدريس[2].

ويبدو أن الأجر الزهيد الذي كان لا يسد رمق كثير من مؤدبي الكتاتيب القرآنية جعل بعضهم يقدمون أنفسهم للشهادة مع أحد الأطراف المتخاصمة. ولم يتورع بعضهم - إذا ما صدقنا ابن عبدون -[3] عن قبول الرشاوي مقابل شهادة الزور. بينما حاول بعضهم الظهور بمظهر الوقار والصلاح حتى يضع الناس عنده ودائعهم[4].

واستشف أشتور[5] من أجوبة «Réponsa» إسحاق الفاسي اليهودي أن أجرة أحد المدرسين اليهود الذي سهر على تدريس خمسة من أبناء الأعيان، بلغت حوالى ٩٦ ديناراً في السنة، وهي أجرة زهيدة باعتراف الباحث نفسه.

وقد تكون حالة المدرسين الذين انتدبهم الأمراء لتدريس أبنائهم أحسن حالاً من نظرائهم. وإذا كانت المصادر لا تكشف عن مرتباتهم، فإنها أماطت اللثام عن استفادتهم من السكن[6].

وازدادت أوضاع المدرسين انحطاطاً إبان الفتنة التي عصفت بالدولة المرابطية، حيث صاروا يتنقلون من مدينة إلى أخرى، فراراً من القلاقل، مما أسفر عن عدم استقرار وضعيتهم[7]، بينما نهبت كتب بعضهم إبان الاجتياح الموحدي[8].

ونعلم أن ظروف مهنة التدريس لم تكن على ما يرام، إذ إن المدرس كان يمارس مهنته إلى آخر لحظة من عمره دون مراعاة شيخوخته أو عجزه. فمحمد بن شريح الرعيني درَّس «إلى أن عطله الكبر والخرف»[9]، وظل كثير من المدرسين يزاولون مهمتهم حتى وفاتهم[10].

---

(١) ابن الزيات: م. س، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٢) نفسه، ص ١٨٧.

(٣) ابن عبدون: م. س، ص ٢٥ - ٢٦.

(٤) نفسه، ص ٢٦.

(٥) Ashtor: «Prix et salaires dans l'Espagne Musulmane au X^{e} et XI^{e} siècles». *A.E.S.C.*, T.XX, 1965, p. 676.

(٦) ابن الزيات: م. س، ص ١٩٩: ترجمة أبو عمر عثمان السلالجي (ت ٥٦٤هـ). وعن المدرسين الآخرين الذين درّسوا ابناء الأمراء انظر: م. ن، ص ١٦٩: ترجمة ابن حرزهم (ت ٥٥٩هـ)؛ ابن الأبار: **المقتضب**، م. س، ص ١٢٢: ترجمة أبو محمد عبدالله بن يحيى الحضرمي؛ ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ١٧٤: ترجمة محمد بن حسن بن عريب الانصاري.

(٧) انظر نماذج عن ذلك: الذهبي: **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار**، تحقيق جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثة (د.ت.)، ج١، ص ٤١٠: ترجمة عبد الرحيم بن محمد بن فرج؛ ابن الزبير: م. س، ص ١٨٢.

(٨) ابن فرحون: م. س، ص ١٨٤: ترجمة الزهري ابو الاصبغ.

(٩) عياض: **الغنية**، م. س، ص ٢١٣: ترجمة رقم ٩٢.

(١٠) انظر بعض النماذج عند ابن بشكوال: م. س، ج ٢، ص ٤٤٠، ٥٣٧؛ ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ق ١، ص =

غير أن وضعية بعضهم عرفت تحسناً بفضل تعاطيهم التجارة، فأصبحوا يجمعون بين التدريس والنشاط التجاري[1] بينما اتجه البعض الآخر نحو الشرق أو السودان، فطارت شهرتهم في تلك الآفاق[2]. إلا أن هذه الاستثناءات لا تلغي القاعدة العامة المتمثلة في سوء وضعية المدرسين.

ويندرج الطلبة كذلك ضمن شرائح العامة بحكم ظروفهم المزرية رغم بعض المساعدات التي قدمت إليهم أحياناً. فمنذ تأسيس الدولة المرابطية، بعث عبد الله بن ياسين بمال عظيم مما اجتمع عنده من الزكاة والأعشار والأخماس إلى طلبة المصامدة[3]. وفي عهد علي بن يوسف تكشف إحدى النوازل أن رجلاً حبس قبل وفاته على طلبة سبته سبعين مثقالاً مرابطية أوصى بتوزيعها عليهم[4]. كما حبس أحد الفقهاء كتبه على طلبة المغرب الأقصى[5].

من ذلك يتبين أن حياة الطالب ظلت تعتمد على الصدقات والهبات التي يجود بها المحسنون. ولم يكن على شاكلة نظيره في المشرق الإسلامي الذي كان يحصل على جراية من الدولة. والسبب في ذلك كما يرى البعض[6] يعزى إلى تأخر الحركة المدرسية بالأندلس والمغرب، وهو ما يفسر قول ابن سعيد[7]: «ليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم، بل يقرأون جميع العلوم في المسجد بأجرة، فهم يقرأون لأن يعلموا لا لأن يأخذوا جارياً». لذلك ظل الفقر يصاحبهم حتى إن بعضهم لم يكن يلبس سوى الثياب البالية[8]. ومما يؤكد أن مصاريف الدراسة كانت على حساب الطالب ما ذكره ابن الأبار[9] من أن القاضي

= ٣٧٠ ـ ٣٧١؛ ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ترجمة ١٥٧.

(١) عياض: م. س، ص ١٨٤: ترجمة الزهري أبو الاصبغ.

(٢) انظر نماذج لذلك: القفطي: م. س، ص ١٠٥: ترجمة توفيق بن محمد بن الحسين (ت ٥٥٦هـ)؛ مؤلف مجهول: **طبقات المالكية**، م. س، ص ٢٨٩: ترجمة محمد بن أبي الفرج المازري (ت ٥٠٦هـ)؛ عياض: م. س، ص ١٥٩: ترجمة عبدالله بن أحمد التميمي (ت ٥٠١هـ)؛ السلفي: م. س، ص ٦٢: ترجمة عبد الله بن حسين. أما عن المدرسين الذين رحلوا إلى السودان فانظر عنهم: دندش: «الثقافة العربية الإسلامية في غرب إفريقيا (السودان) على عهد المرابطين»، مجلة **دعوة الحق**، عدد ٥٨، غشت/ آب ١٩٦٨، ص ٧٥.

(٣) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٦.

(٤) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٤ أ.

(٥) هو الفقيه محمد بن عيسى بن فرج (ت ٤٨٥هـ). انظر: ابن بشكوال: م. س، ج١، ص ٥٢٨.

(٦) محمد عبد الرحمن غنيمة: **تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى**، تطوان، معهد مولاي الحسن، دار الطباعة المغربية، ١٩٥٣.

(٧) برواية المقري: **نفح**، م. س، ج ١، ص ١٠٥.

(٨) ابن سعيد: **رايات**، م. س، ص ١٥. وقد أورد الرواية التالية: «وانشد له ابو بكر بن العربي بن الإمام في السمط وقد دخل عليه من طلبته في زي الفقراء:

لبس الصوف لكي تنكره ... وأتانا شاحباً قد عبسا

قلت إيه قد عرفناك وذا ... حلى سوء لا يعيب الفرسا

(٩) **المعجم**، م. س، ص ٢٩٤: ترجمة القاضي عياض.

عياض توجه إلى مرسية للقاء شيخه أبي علي الصدفي، غير أن هذا الأخير كان قد أخفى نفسه تهرباً من منصب القضاء، فوجد عياض جل الطلبة الذين رحلوا إليه يعتزمون الرجوع، بعد أن نفدت نفقاتهم.

وإذا لم يجد أبناء الأثرياء أي صعوبة في أداء واجبات الدراسة[١]، فإن الطلبة الفقراء، ـ وهم الأكثرية ـ عانوا من الصعوبات المادية التي حالت دون تحقيق طموحاتهم العلمية. ورغم وجود بعض المدرسين البارين بطلبتهم[٢]، فإن التساهل في أداء الواجب لم يكن سوى في المرحلة الابتدائية من التعليم. أما في المرحلة العليا، فإن نفقات الدراسة كانت تتضاعف، مما شكل عبئاً كبيراً على أبناء الطبقة الوسطى وطبقة العامة التي وجد أبناؤها في التعليم وسيلة لفتح أبواب الآمال أمامهم[٣].

ويضاف أئمة المساجد وسدنتها، وكذلك المؤذنون والقائمون بشؤونها إلى طبقة العامة كذلك. ولعل إلقاء نظرة على مدخول هؤلاء لا يدع مجالاً للشك. فإمام المسجد الذي ينتدبه أهل المدينة أو القرية[٤]، كان يحصل على أجرته إما من أحباس القرية[٥]، أو عن طريق الإجارة حيث يقوم الناس الذين انتدبوه بجمع أجرته[٦] (اكتتاب)، أو يحصل عليها من أحباس المسجد نفسه[٧].

ويستشف من نازلة أن راتب أحد الأئمة بلغ ٣ مثاقيل وثلث مثقال مرابطية، وهو مبلغ اعتبر في النازلة نفسها خروجاً عن المألوف لأن غيره من الأئمة كانوا يتقاضون أقل من هذا المبلغ بكثير، ومنه يشترون زيت القناديل التي تضاء بها المساجد[٨].

وقد أثارت طريقة اكتتاب الأهالي في أجرة إمام المسجد بعض المشاكل بسبب انعدام الصيغة الإلزامية فيها. وحسبنا أن الفقهاء اعتبروا الإجارة على الإمامة بهذه الطريقة مكروهة[٩]. بل إن ابن رشد أفتى بضرورة انتقال سكان القرية التي انعدمت فيها إمكانية توفير أجرة إمامها نحو مسجد آخر[١٠].

---

(١) حسن علي حسن: «التعليم بالمغرب الأقصى في عهدي المرابطين والموحدين»، القاهرة، **مجلة كلية دار العلوم**، ١٩٧٤، ص ٧٤.

(٢) مثل أبو عبد الله التاودي: ابن الزيات: م. س، ص ٢٧٢، وأبو عبد الله الفخار الذي درس عنه أبو العباس السبتي بالمجان.

(٣) دندش: «معاهد العلم...»، م. س، ص ٩٥.

(٤) انظر: ابن الابار: **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٨٤٢: ترجمة ابن برطلة (ت ٥٦٣هـ).

(٥) ابن الحاج: م. س، ص ١٢١؛ البرزلي: م. س، ص ٦.

(٦) **نفسه**، ص ١٢٢.

(٧) ابن رشد: م. س، ص ٢٨٧.

(٨) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٧٦ أ.

(٩) البرزلي: م. س، ص ٦.

(١٠) رواية الزياتي: «الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة»، (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم =

وثمة نازلة هامة تلقي مزيداً من الأضواء على هذا المشكل. فقد اتفق أهل بعض القرى على تخصيص أجرة لأحد الأئمة من أحباس قراهم. غير أن صاحب الأحكام في تلك النواحي أقام رحى أنفق عليها من أحباس القرية نفسها، فلم يجد الأهالي ما يؤدون به أجرة الإمام فاضطروا لقطعها عنه[1]. ولا ينبغي أن نتصور بأن أحباس المساجد كانت مرتفعة، بل ظلت في الغالب الأعم ضعيفة[2]. مصداق ذلك ما جاء في نازلة معاصرة مفادها أن إماماً كان يؤم في أحد المساجد التي لم تتجاوز أحباسها ثلث مثقال مرابطي، الشيء الذي جعله يطلب الإعانة من القضاة[3].

ومن القرائن الأخرى التي تنهض دليلاً على عدم وجود راتب مستقر لدى إمام المسجد ما ذكرته النصوص الفقهية من أن بعض الرحل المنتجعين بمواشيهم خارج قريتهم امتنعوا عن أداء القسط الذي كانوا يدفعونه مساهمة في أجرة إمام مسجدهم مع كافة أهل القرية بدعوى أنهم يغيبون عنها ولا يعودون إليها إلا نادراً[4]. ولعل هذه الوضعية فرضت على بعض الأئمة الجمع بين الإمامة والتدريس في المسجد[5].

ولم تكن تراعى البتة ظروف شيخوخة أئمة المساجد، وحسبنا أن أحدهم «أسن وعمر وثقل حتى كان لا يرقى المنبر للخطبة إلا بمعين»[6]. وظل إمام آخر يؤم في أحد المساجد حياته كلها[7].

ويُستنتج من حسبة ابن عبدون[8] أنه لم يخصص للقائمين بخدمة المسجد أي راتب يضمن لهم العيش. ولذلك دعا إلى تخصيص قدر من مال الأحباس كأجرة للكنافين المكلفين بنظافته. أما بخصوص المؤذن الذي ورد ذكره في بعض كتب المناقب والتصوف[9]، فلم يطالب بتخصيص راتب ثابت له، بل أمر جمهور المصلين أن «يجمعوا كل يوم جمعة شيئاً يستعين به في معيشته»[10]، مما يدل على أنه ظل يعيش تحت رحمة المحسنين.

ـ **الشعراء:**

إذا كان بعض الشعراء قد حالفهم الحظ في كسب ود الأمراء ونيل عطاياهم التي

= ١٦٩٨)، ص ٦٦.

(١) ابن الحاج: م. س، ص ١٢١ ـ ١٢٦.

(٢) مؤلِّف مجهول: «نبذة من مناقب أبي العباس السبتي» (مخ)، م. س، ورقة ١٥٥ ب.

(٣) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٧٦ أ.

(٤) م. ن، ص. ن.

(٥) ابن الأبار: **المعجم**، م. س، ص ٢٨٣، ترجمة ٢٦٤.

(٦) ابن الأبار: **التكملة**، م. س، ج ٢، ص ٥٤٧. وانظر نموذجاً آخر في مؤلفه **المعجم**، م. س، ص ١٧١.

(٧) عياض: **الغنية**، م. س، ص ٢١٣؛ ابن الزبير: م. س، ص ٦١.

(٨) ابن عبدون: م. س، ص ٢٣.

(٩) ابن الزيات: م. س، ص ١٦٨.

(١٠) ابن عبدون: م. س، ص ٢٣.

أكسبتهم ثراء فاحشاً جعلنا نصنفهم ضمن طبقة الخاصة، فإن السواد الأعظم من الشعراء تدنت وضعيتهم في العصر المرابطي، فأصبحوا في عداد العامة. وقد بيّنا العوامل التي أدت إلى خلخلة وضعهم الاجتماعي، ونضيف إلى ذلك أن المرابطين الذين جعلوا من مبدأ الغزو والجهاد حجر الزاوية في سياستهم الاقتصادية، قربوا إليهم الشعراء الذين تغنوا بانتصاراتهم العسكرية، وأجزلوا لهم العطاء، بينما أغمضوا أعينهم عن الشعراء الآخرين، واعتبروا إنتاجهم مجرد حشو وتطويل[1]. لكن مع ذلك ظل معظم الشعراء ـ بمن فيهم الذين مدحوا المرابطين وخلدوا انتصاراتهم ـ يعانون من الحرمان وألوان البؤس.

وخيرما يؤكد ذلك الأعمى التطيلي ومعه مجموعة من الشعراء الذين عبَّروا عن ذلك بما يعرف بـ «شعر التذمر». فقد رثى في إحدى قصائده الشعر والشعراء، مشيراً إلى الحظوة التي انفرد بها الفقهاء دونهم[2]. وبيّن في قصيدة أخرى الحالة التعسة التي وصل إليها الشاعر، وهي تبعث على الشفقة بما حوته من شكاوى يتجلى فيها الحرمان والأسى وألوان الفقر والخمول[3]. وعندما حثته زوجته على السعي لطلب الرزق أجابها في قصيدة أخرى تصور بصدق المصير المفجع الذي آل إليه شعراء الفترة المرابطية[4]. وحسبنا أن أحمد بن بقي القرطبي الذي عاش في الأندلس، لم يجد مبتغاه، فأخذ يطوف بالمغرب الأقصى، غير أن طالعه السيء كان مصاحباً له كظله، فأنشد من القصائد ما ينمّ عن وضعيته المزرية[5]. وكذلك الشاعر أبو تمام غالب بن رباح، فقد بنى قصائده على أساس التساؤل عن المصير الذي آل إليه الشعراء وأسباب الخمول الذي أصبحوا يعيشون فيه[6]. ورغم ما نعرف عن مكانة ابن

---

(١) هذا ما نلمسه في الموقف المتناقض للمرابطين كما صوّرته لنا القصائد الزجلية لابن قزمان إذ يقول في إحدى قصائده وهو يصف بروز تاشفين بن علي للحرب إن هذا الأمير انعم على الشعراء. بينما يقول في موضع آخر في قصيدة مدحية ما يعاكس ذلك:

ربما ضرك الكلام الطويل ... اهنا نقطع كلامي حده بعد

انظر: **ديوانه**، ص ٦٩٠. ومما يؤكد انحياز المرابطين للشعراء الذين تغنوا بالأمجاد العسكرية قول ابن عذاري عن يوسف بن تاشفين: «وقد امتدحته الشعراء في حركاته وغزواته وصدوره وووروده فأجزل لهم العطاء» انظر: م. س، ص ٤٧.

(٢) قال في هذا المعنى:

أبا رحمتا للشعر اقوت ربوعه ... على أنها للمكرمات مناسك

وللشعراء اليوم غلت عروشهم ... فلا الفخر مختال ولا العز تامك

ويا «قام زيد» اعرضي أو تعارضي ... فقد حال من دون المنى قال مالك

انظر: **ديوانه**، ص ٩٠ ـ ٩١، قصيدة ٣٤.

(٣) **نفسه**، ص ٤٢ قصيدة ١٣.

(٤) **نفسه**، ص ١٦، قصيدة ٥ التي يقول فيها:

فقلت كفى فما تغني مقارعتي ... في أزمة ضاع في أثنائها الأدب

(٥) محمد بنصبيح: م. س، ص ٤٦٥.

(٦) **نفسه**، ص ٤٦٨.

خاقان، فقد وصفه المقري[١] بأنه «كان مقدوراً عليه في الرزق محروماً في الدنيا على غالب عادة أهل الأدب» وهو نص غني عن كل بيان.

ويقدم ابن قزمان[٢] مثالاً صارخاً على الوضعية المنحطة التي آل إليها شعراء العصر المرابطي، فقد ظلّ يشكو لباس الثوب المرقع والغلاء الفاحش الذي عم كل السلع، فلم يعد له طاقة على اقتنائها، فضلاً عن الديون التي تراكمت عليه[٣]. ولعل هذه الوضعية ما حدت بابن بسام[٤] إلى القول بأن الشاعر أبا الفضل جعفر بن محمد بن شرف «طلق الشعر ثلاثاً».

وتحول أحد الشعراء في ظل هذه الأزمة من شاعر مجيد مرهف الحس، إلى مهرج يجمع الناس حوله في «حلقة» ويحتال عليهم في بيع الأدوية «حرصاً على الحياة واحتيالاً لهذه الملابس والأقوات»[٥]. في حين فضّل بعضهم هجرة الديار طلباً للرزق، مثل الشاعر أبي الحسن عبد الودود (ت ٥٥٣هـ) الذي «انتجع مصر معتقداً أنه يحمد بها المراد، وينال المراد لنكد الزمان وحظ الحرمان»[٦]. بينما التحق بعض الشعراء بالمعتمد بن عباد في المغرب راجين نواله رغم ظروف أسره[٧].

ـ الأيتام:

ضمت طبقة العامة كذلك الأيتام الذين فقدوا آباءهم إما بسبب الحروب أو نتيجة وفاة طبيعية، فأصبحوا دون ولي يعيلهم. بالنسبة للحالة الأولى، ذكر صاحب **الحلل الموشية**[٨] أن الجند العرب تطوعوا لقتال نصارى الشمال، لكنهم اشترطوا على الأمير تاشفين بن علي أن يعيل أبناءهم، مما يدل على أن اليتامى من أبناء الجنود المستشهدين في الحروب لم يكونوا قبل هذا الحدث يلقون العناية والاهتمام بشؤونهم من طرف السلطة، وأن ذلك طرح كمشكلة اجتماعية. وهذا ما جعل هؤلاء الجنود المتطوعين يشترطون على تاشفين بن علي كفالة الدولة

---

(١) **أزهار الرياض**، م. س، ج ٥، ص ٩٨.

(٢) انظر: **ديوانه**، ص ٦٩٤. ويقول في إحدى قصائده الزجلية:

لـبـس عـلـي قـمـيـص ذاب	إلا قـمـيـص مـرقـع
وطـويـسـر غـفـاره	الـسـطـر كـل مـقـطـع

(٣) **نفسه**، ص ٧٠٤، قصيدة ١٠٥.

(٤) **الذخيرة**، م. س، ق ٣، م ٢، ص ٨٦٧.

(٥) **نفسه**، ص ٦٥٣.

(٦) الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج ١، ص ٤١٤.

(٧) انظر: **ديوان المعتمد بن عباد**، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٥، ص ١٥٤، الذي يقول في بعض قصائده:

شـعـراء طـنـجـة كـلـهـم والـمـغـرب	ذهـبـوا مـن الأغـراب أبـعـد مـذهـب
سـالـوا الـعـسـيـر مـن الأسـيـر وأنـه	بـسـؤالـهـم لاحـق مـنـه فـاعـجـب

(٨) مؤلّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٢٣؛ ابن عذاري: م. س، ص ٩٤.

لأبنائهم أن لاقوا حتفهم في ساحة المعركة.

وبالنسبة للحالة الثانية، يقدم نموذج أبي العباس السبتي أحسن مثال. فقد نشأ هذا الصبي يتيماً، وتذكر الرواية أن أمه حملته إلى أحد البزازين لتعلم صناعة يتعيش منها، ولم تكن الأم تملك شيئاً سوى غزل الصوف الذي تبيعه[1]، وهو أمر بالغ الدلالة على ما قاساه الأيتام من معاناة وما ذاقوه من ألوان البؤس والفقر. وتزخر كتب النوازل بأحكام الوصايا حول الأيتام، لكن كثيراً من التجاوزات سجلت في حقهم[2].

ـ المهمَّشون:

تكَّون هذا القطاع الاجتماعي من المتسولين والعاطلين واللصوص والشحاذين والمهرجين والسحرة والدعرة والمرضى والعاهرات، وغير ذلك من الشرائح الاجتماعية غير المنتجة التي عجزت السلطة عن استيعابهم، وإدماجهم داخل المجتمع. وينتمي هذا القطاع في الغالب إلى أصول اجتماعية فقيرة ومظلومة نشأت عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المرابطي، واستفحال الفوارق الطبقية، وازدياد حركة البذخ والترف في المرحلة الثانية من عصر المرابطين وما تمخض عن ذلك كله من غلاء فاحش في الأمور الحياتية. وسنحاول رصد بعض الشرائح من هذا القطاع المهمَّش حسب ما تتيحه النصوص.

تعدّ كتب المناقب والتصوف والحسبة من أهم المصادر التي تمد الباحث بمعلومات عن المتسولين، ولو أنها جاءت مبعثرة. وبتجميعها يتبين أن أعدادهم تضخمت حتى إنهم أثاروا انتباه ابن عبدون[3] في إشبيلية. فقد لاحظ أنهم يستغلون يوم الجمعة للدخول إلى المساجد لاستدرار عطف المصلين، لذلك منعهم وطلب من قَوَمَة المسجد والمؤذنين «ألا يُترك ساع في رحاب الجامع».

ومع أن ابن سعيد[4] أكد أن عددهم ظل ضئيلاً في الأندلس بحجة أن عادة الأندلسيين «إذا رأوا شخصاً قادراً على الخدمة يطلب سبّوه وأهانوه»، فالواقع يثبت أن عددهم تكاثر في الحقبة المرابطية كما تدل على ذلك شهادة ابن عبدون الآنفة، فضلاً عما تؤكده أمثال العوام[5].

وجرت العادة لدى بعض متسولة الأندلس أن يقوموا بجولات في الطرقات، وينشدوا مقاطع من الأغنيات الشعبية أو الزجل كسباً لعطف ورحمة المارة[6].

---

(١) مؤلِّف مجهول: «أخبار أبي العباس السبتي»، م. س، ورقة ١٩٧ ب؛ عباس بن إبراهيم: **تعطير**، م. س، ص ٩.

(٢) أنظر ابن رشد: م. س، ص ٢٢٠.

(٣) ابن عبدون: م. س، ص ٢٤؛ البرزلي: م. س، ص ١٠.

(٤) رواية المقري: م. س، ج ١، ص ٢٠٥.

(٥) قالوا: «بحل من سعا واهترق» مثل رقم ٢٧٧. وقالوا أيضاً: «سمعت بنت السلطان الساعي يسعى قالت كتعمل شبات بشحم». مثل رقم ١٨٤٥. انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٦٢. وقالوا أيضاً: «إذا تبليت بالسعي، قصد الديار الكبار» انظر مقداد: م. س، ص ١٠٢.

(٦) بالنثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة حسين مؤنس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥، ص ١٦٠.

أما في المغرب الأقصى، فقد انتشروا في مختلف المدن كفاس ومراكش وغيرهما، واستغلوا المناسبات والأعياد الدينية لكسب عطف الناس. ففي فاس ذكر التميمي[١] في ترجمة أحد الزهاد أن والده خرج في يوم عاشوراء قاصداً المسجد الجامع، فرأى جماعة من المتسولين يتضورون جوعاً.

ووجد المتسولة في المتصوفة خير معين. وحسبنا أن المتصوف الزاهد أبا عبد الله التاودي آثر سائلاً فتصدق عليه بثيابه وبقي دون ملابس[٢]. وتذكر رواية منقبية أخرى أن متصوفاً نزع ميزره وأعطاه لأحد المتسولين[٣]. وفي السياق نفسه أورد ابن الزيات[٤] في ترجمة أبي شعيب أيوب بن سعيد الصنهاجي (ت ٥٦١هـ) أن سائلاً وقف عليه، واشتكى له مرضه وفقره وكثرة عياله، فطلب من أحد مريديه أن يحسن إليه. وجاء في ترجمة أبي إسحاق الأندلسي أنه اشترى مع مريديه طعاماً للعشاء، فإذا بمتسولة تشكو ما ألم بأبنائها من جوع، فآثرها بالطعام المذكور[٥].

وبذلك يمكن القول إن قيم الرحمة والإحسان في مجتمع هرمي كالمجتمع المرابطي أصبحت أكثر رسوخاً من قيم العدالة والمساواة. والتصدق على السائلين هو في حد ذاته اعتراف ضمني بطبيعة التفاوت في الفقر والغنى، ومن شأنه أن يزيد من ضعف الوعي الطبقي بتخفيف الضغوط عن المتسول الذي يضطر إلى التخلي عن كفاحه أو النقمة على أوضاعه.

وبالمثل، شكل قطّاع الطرق في العصر المرابطي شريحة أساسية من هذه الشرائح المهمشة. ونعتقد أن حركة اللصوصية لم تكن سوى انعكاس للتمايز الاجتماعي الذي أفرز هذا القطاع الاجتماعي العاجز عن تحصيل عيشه، الناقم على الأوضاع، المتمرد على شروط الحياة الجديدة التي أفرزتها مرحلة الحضارة والترف منذ بداية القرن السادس الهجري. ولا غرو فإن حركة قطع الطرق اشتدت وصلب عودها خلال هذه المرحلة التي كثر فيها «التعدي في الطرق والدوائر في السبل والفتك بالرفاق»[٦]. لذلك بات بديهياً أن تتجه أنظار اللصوص في المقام الأول نحو كبار الملاك من أصحاب الأجنّة[٧]، والأثرياء[٨]، وأرباب المواشي[٩]. لكن بعض

(١) **كتاب المستفاد**، م. س، ص ٢٩.

(٢) ابن الزيات: م. س، ص ٢٨٨.

(٣) التميمي: م. س، ص ١٣٦.

(٤) **التشوف**: م. س، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٥) **نفسه**، ص ١٣٠.

(٦) ابن الخطيب: م. س (**أعمال: القسم الأندلسي**)، م. س، ص ٢٤٩.

(٧) وردت نازلة في هذا الشأن عن القاضي عياض نصها كما يلي: «جوابك وفقك الله في أصحاب جنات قاموا بعقد أثبتوه مضمنه أن إحداث الأرحى على الجنات ضرر لكثرة ما يأوي إليها من أهل الفساد والشر وأنهم يتسلطون سكانها على أذى الجنة وسرقتها». انظر محمد بن عياض: م. س، ورقة ١٨ أ.

(٨) انظر نازلة أوردها الونشريسي حول رجل ثري كان لا يرى ضرورة الحج ويفضل تنمية عقاره حتى سرق ماله: انظر: م. س، ج ٢، ص ٣٠٨ ـ ٣١٠.

(٩) الصومعي: م. س، ورقة ٦٣ أ؛ مؤلف مجهول: «نبذة من مناقب أبي العباس السبتي»: م. س، ورقة ١٥٦ أ.

النصوص تحدثت عن قتل أو سلب بعض الأشخاص دون تحديد هويتهم الطبقية، وإن كان من المرجح أنهم كانوا من أهل الثروة واليسار[١].

وجرت العادة أن يكمن اللصوص في الأماكن الخالية[٢] والمقابر بعد تدربهم على طرق الاختلاس[٣]، وكان معظمهم يربون الشعور الطويلة[٤]. ورغم أن السلطة المرابطية أطلقت يد الحرس والعرفاء في تتبع اللصوص، إلا أن هؤلاء لم يقوموا بدورهم على الوجه المطلوب، لذلك طالب ابن عبدون[٥] بأن لا يكتفوا بدورة واحدة في المدينة. بل عليهم القيام بدورات متعددة «لأن السراق والذعرة والطائفين بالليل يرتقبون مشي الحرس وينطلقون بعد ذلك لطلب الشر والفجور». كما طالب بقطع عمل الخناجر لأن اللصوص يتخذونها سلاحاً[٦].

وتكشف إحدى الرسائل التي كتبها ابن خاقان[٧] على لسان الأمير المرابطي اهتمام هذا الأخير بظاهرة قطاع الطرق. يفسر ذلك توجيه أمره لصاحب المدينة بتعقبهم والضرب على أيديهم دون رحمة،... و«أن يذكي العيون على الجناة، وينفي عنها لذيذة السناة، ويفحص عن مكانهم حتى يغص بالروع نفس أمنهم، فلا يستقر لهم موضع ولا يقر منهم مخب ولا موضع».

ومن القرائن التي تدل على حزم السلطة في محاربة حركة اللصوصية ما ذكره أحد المؤرخين[٨] عن ابن قنونة الذي كان لا يتهاون في الفتك بقطاع الطرق. كما ذكر مؤرخ آخر[٩] أن أحمد بن علي بن رزقون «اشتدت وطأته على أهل الفساد والدعارة» وغالباً ما عوقب اللصوص الذين تم إلقاء القبض عليهم بالصلب. وبهذا الخصوص وصف أحد الشعراء ثلاثين لصاً صلبوا على نهر قرطبة[١٠].

لكن جهود السلطة لم تفلح في قطع دابرهم حتى اضطر السكان إلى تحصين أنفسهم بإصلاح الأسوار والدروب تحسباً لحركاتهم بعد أن روعوا خواطرهم، وأشاعوا الذعر فيما

---

(١) انظر ابن عبد الملك: م. س، ج ٨، ق ١، ص ٣١٢: ترجمة محمد بن الصقلي (ت ٥١٨هـ)؛ ابن عجيبة: م. س، ورقة ٣٢ أ: ترجمة ابن الطاهر بشرة (٥٢٦هـ).

(٢) انظر ابن الزيات: م. س، ص ٢٨٨، ٢٨٩: ترجمة ١٣١.

(٣) استهزأت بعض أمثال العامة من السرّاق الذين يكتشفون أو يتم القبض عليهم فنعتتهم بالغفلة فقالت: «اش يضرب السارق على سرقة إلا قلة دربة». انظر ابن عاصم: م. س. مثل رقم ١١٩ ص ١٢٥.

(٤) ابن عبدون: م. س، ص ٥٥.

(٥) **نفسه**، ص ١٨.

(٦) **نفسه**، ص ٥٧.

(٧) برواية المقري: **أزهار**، م. س، ج ٥، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٨) ابن القطان: م. س، ص ١٩٧.

(٩) ابن فرحون: م. س، ص ٥٣.

(١٠) ابن سعيد: **اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى**، م. س، ص ٩٠.

بينهم كما تبيّن ذلك إحدى النوازل[١]، وهو ما أكده ابن عذاري[٢] الذي تحدث عن أهل قرطبة فذكر أنهم «كانوا في بلاء عظيم يتحارسون الليل كله، ويكابدون من روعات طرّاقه ما لا يكابد أهل الثغور من العدو». وفي الاتجاه نفسه ذكر أحد المؤرخين[٣] أنه «لا تكاد في الأندلس تخلو من سماع دار فلان دخلت البارحة وفلان ذبحه اللصوص على فراشه»، مما يدل على أثرهم الواضح داخل المجتمع.

وانتظمت فرقة أخرى من قطاع الطرق وأهل الشر في سلك القنيبطور الذي جمع بعض الأندلسيين وحرّضهم على قتل الرجال وسلب النساء والأطفال وبيعهم للنصارى بأثمان رمزية[٤]. كما انتظمت فرقة أخرى منهم مع البرهانس، فاستأسدت في العدوان على الرعايا الأندلسيين[٥].

ولم تكن حالة المغرب الأقصى أكثر أمناً من الأندلس حتى إن المكان الذي بنيت فيه مراكش كان مأوى للصوص[٦]. وإذا ما أخذنا برواية المراكشي[٧]، فإن اسم مراكش اقتبس من اسم عبد أسود كان يكمن فيها مع عصابته ويخيف الطريق.

وفي أواخر العصر المرابطي، أصبح اللصوص يلجأون إلى النساء المرابطيات للاحتماء بنفوذهن[٨]. لذلك لم يكن غريباً أن تجنح السلطة المرابطية إلى استعمال بعض قطاع الطرق في ضرب الموحدين. وحسبنا أن علياً بن يوسف استخدم رجلاً يعرف بالفلكي الأندلسي «كان فاتكاً شهماً قاطع سبيل، وعفا عنه وسد به ثغور مراكش»[٩].

ويأتي المهرجون والمشعوذون وأصحاب الحلقة[١٠] ضمن هذه الشرائح المهمشة، إذ عرفوا كيف يتحايلون في استخراج الأموال من جيوب أصحابها، حتى إن الشعوذة شكلت حرفة لها نظمها وتقاليدها. فمنهم من كان يتعمم ويظهر في «زي حاج» ويموه على العامة بحيله ومهارته الطبية[١١]، فيحصل بهذه الطريقة على عيشه. ومنهم من كان يدرب القرود على

---

(١) ابن الحاج: م. س، ص ٢٨٩. وهاك نص النازلة: «نزل عندنا في بعض الأعوام خوف شديد من كثرة السراق بالليل فذهب بعض جيران حومة إلى التحصين على انفسهم بإصلاح دروب وإقامتها، وأبى آخرون منهم أن ينفقوا معهم في إصلاحها...».

(٢) **البيان**، م. س، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٣) ابن سعيد: برواية المقري: **نفح**، م. س، ج ١، ص ٢١٩.

(٤) ذكر ابن الكردبوس انهم كانوا يبيعون المسلم بخبزة وقدح خمر ورطل سمك. انظر: **تاريخ الأندلس**، م. س، ص ١٠٤، وكذلك دوزي في: *Historia Abbadidarum*, T. 2, Paris, 1852, p. 25-26.

(٥) م. ن، ص. ن.

(٦) الشراط: «الروض العاطر الانفاس» (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ١٢٦٤)، ورقة ١٣ أ.

(٧) **المعجب**، م. س، ص ١٤٨.

(٨) المراكشي: م. س، ص ٢٦٠.

(٩) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١١٣.

(١٠) مؤلف مجهول: «كتاب في الفقه»، م. س، ص ٣٣٤.

(١١) السقطي: م. س، ص ٤٥؛ ابن بسام: م. س، ق ٣، م ٢، ص ٦٥٣.

بعض الألعاب، فيعرضها أمام الجمهور أو المنازل[١]. ومنهم من تظاهر بالسحر والكهانة ومعرفة الغيب ليصل بهذه الطريقة إلى جيوب المغفلين أو بعض النساء اللاتي يردن كسب محبة أزواجهن[٢].

وتندرج ضمن هذه الشرائح كذلك العاهرات اللائي كن يمارسن البغاء تكسباً للعيش، ويقمن في بعض الفنادق المعروفة بدور الخراج[٣]، لذلك سموا «خرجيرات»[٤]. واشتهرت بعض الدروب التي تقع فيها هذه الفنادق كدرب ابن زيدون[٥]، وكن يخرجن إلى الطرق لإظهار زينتهن وإغراء الرجال، مما جعل ابن عبدون[٦] يدعو إلى منعهن من كشف رؤوسهن خارج الفنادق. وأشار إلى نوع آخر من المومسات اللائي سماهن الطرازات[٧]. وكان بالإمكان استدعاؤهن إلى المنزل بدل الذهاب إلى أماكنهن[٨]. ولا سبيل إلى الشك في كثرة أعدادهن حتى إنهن أصبحن مذكورات على ألسن العامة[٩]. كما انتشرت أيضاً الراقصات اللائي كن يغنين ويرقصن في الأعراس لكسب رزقهن[١٠].

أما العامة من غير الأحرار فقد تشكلوا من أسرى الحروب والعبيد.

ـ أسرى الحروب والعبيد:

لا يخامرنا شك في أن أسرى الحروب عاشوا وضعية مأساوية في «دار الحرب» إذ فرضت عليهم الأشغال الشاقة، وأجبروا على اعتناق المسيحية وإن كانت بعض النوازل تؤكد وجود مبادرات لافتكاكهم من الأسر عن طريق الفدية[١١]. وفي هذا الصدد ذكر ابن عذاري[١٢] أن الأمير تاشفين بن علي ترك الأسرى النصارى الذين وقعوا في قبضة الجيش المرابطي خلال المعركة التي وقعت سنة ٥٢٦هـ/ ١١٣١م بقلعة رباح «ليفادوا بها في دار الحرب من أسراهم» وهو ما نسميه اليوم بتبادل الأسرى. كما تتضمن رسائل **ابن أبي الخصال** رسالة

---

(١) الكرسيفي: **رسالة في الحسبة**، م. س، ص ١٢٣.

(٢) السقطي: م. س، ص ٦٧.

(٣) ابن عبدون: م. س، ص ٥٠.

(٤) الاهواني: **الفاظ مغربية**، م. س، ص ١٥٥.

(٥) ابن قزمان: م. س، قصيدة ١٤٧؛ ابن سعيد، م. س، ج ١، ص ١٧٧.

(٦) ابن عبدون: م. س، ص ٥١.

(٧) **نفسه**، ص ٤٧. وقد قال عنهن: «قطع الطرازات عن السوق واجب فإنما هي قحاب».

(٨) السقطي: م. س، ص ٤٩؛ ابن قزمان: م. س، قصيدة ٩٠؛ دندش: م. س، ص ٣٣٨.

(٩) قالوا: «ري قحبة سكرانه طرفه محلول ووسطه مبلول» انظر: ابن عاصم: م. س، ص ١٣١.

(١٠) ابن سعيد: **المغرب**، م. س، ج ١، ص ٣٨٤: ترجمة أبو القاسم احمد. وانظر كذلك ابن حمديس: م. س، ص ١١٢؛ وابن بسام: م. س، ق ٣، م ٢، ص ٧٩٥.

(١١) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٩ أ. وتقول أمثال العامة: «أسير الصلح أش لوفدي». انظر ابن عاصم: م. س، مثل رقم ٢٢٦، ص ١٢٨.

(١٢) **البيان**، م. س، ج ٤، ص ٨٥ ـ ٨٦.

حول مسجون يرغب في إطلاق سراحه[1].

أما العبيد فيأتون في أدنى سلم الهرم الاجتماعي. ورغم طمس أخبارهم من قبل المؤرخين، فإن نصوصاً فقهية وجغرافية وأمثالاً شعبية لا يستهان بها تُمكِّن الباحث من إماطة اللثام عن وضعيتهم في العصر المرابطي.

فمن خلال رصد مختلف تلك النصوص يتضح أن أهم العوامل التي أدت إلى تواجدهم في المغرب والأندلس تكمن في احتياج طبقة الخاصة والوجهاء إليهم للخدمة داخل البلاط والدور، أو للمتعة والترفيه، أو لاستخدامهم كحرس وأدلاء للقوافل التجارية، أو لاستعمالهم في الحروب. وتندر الإشارات حول استعمالهم في خدمة الأرض.

أسلفنا القول عند دراسة طبقة الخاصة بأن قصور الأمراء والحاشية اكتظت بالعبيد والجواري والخدم، مما يغنينا عن التفاصيل. كما ذكرنا بخصوص استعمالهم في الحروب أن يوسف بن تاشفين بمجرد ما تولى السلطة اشترى من عبيد السودان حوالى ألف عبد[2]. وتميز بنو قوقو ـ من غانة ـ عن كافة عبيد السودان بمهارتهم العالية في الحروب[3]. ونعلم أن ملكية عبيد ملوك الطوائف آلت إلى المرابطين بعد استيلائهم على الأندلس[4] فأضيفوا إلى العبيد المشتغلين داخل البلاط في مراكش.

أما بالنسبة لدورهم في السهر على تجارة القوافل وحراستها، فيبدو ذلك واضحاً من خلال نص الإدريسي[5] عن تجار أغمات الذين يقول عنهم: «وما من رجل يسفر عبيده ورجاله إلا وله في قوافلهم المائة حمل، والسبعون والثمانون حملاً كلها موقرة»، بينما يذكر البكري[6] ـ مع شيء من المبالغة فيما نعتقد ـ أن لتجار أودغشت «أموال عظيمة، ورقيق كثير كان للرجل منهم ألف خادم وأكثر».

ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تواجدهم كذلك استعمالهم في الخدمة المنزلية، حتى إن أبا حامد الغرناطي[7] ذكر أن «سائر السودان ينتفع بهم في الخدمة والعمل». ومن ثم يمكن القول استناداً إلى النص، وكما تثبت الوقائع، إن العبيد لم يلعبوا دوراً كبيراً على صعيد الإنتاج، وانحصرت مهمتهم في الخدمة داخل القصور أو الخدمة المنزلية[8]، فضلاً عن بعض

---

(١) «رسائل ابن أبي الخصال»، م. س، لوحة ٤٥.

(٢) ابن عذاري: م. س، ص ٢٣.

(٣) أبو حامد الغرناطي: م. س، ص ٤٣.

(٤) ابن بلكين، م. س، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٥) **وصف إفريقيا الشمالية**، م. س، ص ٦٦.

(٦) **المغرب**، م. س، ص ١٦٨.

(٧) **كتاب تحفة الألباب**، م. س، ص ٤٣.

(٨) هناك نصوص كثيرة تثبت استخدام العبيد من السودان داخل المنازل. انظر على سبيل المثال: ابن عبد الملك: م.س، ج٥، ق٢، ص ٥٨٤: ترجمة محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت ٥٤٦هـ) الذي كان له عبيد يعملون =

الأعمال الصناعية المحدودة[1]. وحسبنا أن الأمثال الشعبية أشارت إلى كثرتهم داخل البيوت[2]، وكشفت أن الرعايا فضلوا العبيد السود عن البيض لصبرهم وتحملهم الأشغال الشاقة[3].

أما مصادر جلب العبيد فتتجلى إما في الحروب والغزوات، أو بواسطة أسواق النخاسة التي أشرف عليها اليهود في الغالب الأعم.

لا سبيل إلى الشك في أن الحروب التي خاض غمارها المرابطون وفرت عدداً هائلاً من رقيق الإفرنج[4]. كما أن حروبهم مع الموحدين حولت عدداً كبيراً من الأحرار إلى عبيد[5] وأصبح رقيق المرابطين يسمون عبيد المخزن[6].

وبالمثل، شكلت أسواق النخاسة سبباً هاماً من أسباب كثرتهم[7]. وتزخر كتب الحسبة بذكر أسواق الجواري والعبيد المجلوبين من كافة أنحاء المعمور، وإبراز ما أصاب بعضهم من عيوب[8] عمل التجار على إخفائها[9]، حتى إن السقطي[10] حاول محاربة هذه الظاهرة بتحديد الشروط اللازمة لبيعهم.

وتم جلبهم من طرف تجار الصحراء بأعداد هائلة[11]، وهذا ما يفسر انتشار عقود بيع العبيد، لذلك لم يكن غريباً أن يمتلك الأثرياء وحتى الطبقة الوسطى عبيداً داخل منازلهم[12]. ولم يكن ثمة ما يحول دون ملكية أهل الذمة كذلك للرقيق، فقد ورد عند ابن زكون[13] مسألة «في غلام ادعى أنه مسلم بن مسلم وهو في خدمة يهودي وادعى اليهودي أنه عبده».

بعد أن أبرزنا المناطق التي جلب منها العبيد نتساءل عن وضعيتهم الاجتماعية.

= الهريسة؛ البكري: م. س، ص ١٥٨؛ ابن الحاج: م. س، ص ١٠٨.

(١) البيدق: م. س، ص ٥٣.

(٢) قالت العامة: «أسود على أسود، هم أن لا يرفد». انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢١٨.

(٣) قالت العامة بهذا الخصوص: «طل ما تجد أسود، لا تسخر بيض». انظر: م. ن، ج ١، ص ٢١٩، مثل رقم ١٠٦٢.

(٤) الناصري: م. س، ص ٦٩. ويذكر أنه في سنة ٥٣٢هـ حمل علي بن يوسف معه سبعة آلاف سبية من اشكونية.

(٥) ابن عاصم: «جنة الرضى فيما قدر الله ورضى» (مخ)، م. س، ص ١٦٣؛ ابن دحية: م. س، ص ١٤٣.

(٦) البيدق: م. س، ص ٦٦.

(٧) السقطي: م. س، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٨) ابن الحاج: م. س، ص ١٨ ـ ١٩.

(٩) انظر نماذج لذلك عند السقطي: م. س، ص ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٣، ٥٤.

(١٠) نفسه، ص ٥٧.

(١١) الإدريسي: م. س، ص ٣٣.

(١٢) ابن الزيات: م. س، ص ٢٦٠؛ الونشريسي: م. س، ج ٢، ص ٦٥.

(١٣) «اعتماد الحكام في مسائل الأحكام» (مخ)، م. س، ص ١٥٩؛ ابن سهل: م. س، ص ٧٤ ـ ٧٥.

تجمع النصوص على خضوع العبد لسيده خضوعاً مطلقاً إذ لم يكن بمقدوره أن يتصرف في أمر من أموره الشخصية إلا بإذن مالكه. وفي هذا الصدد ذكر الجزيري[١] أنه «لا يجوز للعبد حكم في ماله إلا بإذن سيده». كما كان للسيد حق تزويج العبد أو الأَمَة[٢]. وينص في عقد الزواج على موافقة السيد الذي يدفع عنهما الصداق، كما ينص كذلك على الشروط التي يفرضها عليهما[٣]، وله كامل الصلاحية في تزويجهما ولو دون رضاهما[٤]. وحسبنا أن «الأَمَة إذا تزوجت بغير إذن سيدها فالنكاح فاسد»[٥].

واستناداً إلى إحدى الفتاوى، لم يسمح لأحد العبيد أن يقدم على إنكاح أَمَة «لأن العبد لا يستبد بعقد نكاح نفسه فلا يجوز تقديمه على إنكاح غيره». بل إن الفتوى ذاتها اعتبرته مجرد «سلعة من السلع»[٦]. ومن مظاهر هذا التشييء اشتراك شريكين في أَمَة واحدة[٧].

وتجلت سلطة السيد على مماليكه ـ ذكوراً وإناثاً ـ فيما أوردته إحدى النوازل من أن رجلاً ابتاع أَمَة مع ابنتها فوطئها، ثم وطيء ابنتها بعد أن كبرت[٨]. أما شتم الأَمَة أو ضربها فكان من الأمور العادية[٩].

علاوة على السلطة المطلقة للسيد على عبيده، ثمة مظاهر أخرى تعكس روح الاحتقار وضروب المهانة التي عوملت بها هذه الطبقة. فمنذ بداية العصر المرابطي حذر الحضرمي[١٠] من مجالسة الخدم والعبيد. واستمرت هذه الظاهرة طيلة العصر، بل وحتى العصور اللاحقة كما تعكس ذلك أمثال العامة التي دعت إلى عدم الاختلاط بهم[١١]، واستعمال الشدة والقسوة معهم[١٢]. وعُدّ زواج العبد الأسود بالمرأة البيضاء أيضاً من المسائل النادرة التي كانت محل انتقاد وسخرية[١٣]. ولم يتورع بعض الشعراء عن ذم عبيدهم وصب جام غضبهم عليهم.

---

(١) «المقصد المحمود»، م. س، ص ٢٣٢.

(٢) ابن رشد: م. س، ص ٧٠.

(٣) الجزيري: م. س، ص ٩ ـ ١٠.

(٤) ابن سلمون: «العقد المنظم للحكام» (مخ)، م. س، ورقة ٢٦ ب.

(٥) نفسه، ورقة ٢٧ ب.

(٦) ابن الحاج: م. س، ص ٥٨.

(٧) ابن رشد: م. س، ص ٦٨.

(٨) ابن الحاج: م. س، ص ٨٤.

(٩) انظر ما وقع لابن قزمان مع خادمته السودانية: م. س، ص ٥٧٩؛ الأهواني: **الزجل في الأندلس**، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٧١ ـ ٧٢.

(١٠) **كتاب الإشارة في تدبير الإمارة**، م. س، ص ٧٨.

(١١) قالوا: «من خالط الخدم ندم»، «الخديم لا يكون نديم». انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٢١.

(١٢) قالوا: «أسود بلا سياط، بحل جامع بلا حصور»، م. ن، ص ٢٢١؛ ابن عاصم: م. س، ص ١٢٨؛ مثل رقم ٢٣٣؛ الأهواني: م. س، ص ٢٦٤.

(١٣) قال القاضي ابن حمدين في عبد أسود تشاجر مع زوجته البيضاء:

ولم يكن من حق بعض العبيد حمل أسماء الأحرار بل يختار لهم اسم من الأسماء الملائمة للرقيق[1]. ولعل أبشع صور المهانة والازدراء التي تعرضوا لها من قبل أسيادهم تجلى في استخدامهم حتى في قضاء حاجتهم الطبيعية[2]. لذلك لا عجب أن يكون الشتم بالعبودية والرق عادة تجري على ألسن المتخاصمين أثناء انفعالاتهم في الحقبة المرابطية[3].

والغريب أن الأَمَة السوداء منعت من قضاء حتى بعض الواجبات الاجتماعية كالعزاء أو ما شابهه، فإذا فعلت، عُدّ ذلك فضولاً وتطاولاً، ولقيت سوء الجزاء[4]. وأحياناً بيعت مع ابنها الصغير في صفقة واحدة[5]، دون مراعاة أدنى شروط الإنسانية. كما أن بعض الرقيق أصيبوا بأمراض أدت إلى وفاتهم[6].

وغني عن القول إنهم استُغلوا استغلالاً فظيعاً، وسُخروا في العمل في الحقول والخدمة المنزلية، فلا يكادون ينتهون من عمل حتى يجدوا عملاً ينتظرهم[7]. ومع ذلك اهتضمت حقوقهم كما سلف الذكر، فكان العبد يورث كما تورث الأملاك ما عدا إذا ترك السيد وصية بتحريرهم.

لذلك بات بديهياً أن يشعروا بهذا الحرمان والاستغلال الممارس عليهم من طرف مالكيهم. لكن رغم إحساسهم بوضعيتهم الاجتماعية المتدنية، لم يحوِّلوا السخط الكائن في الصدور إلى هبّة تعبر عما تكنه نفوسهم من سخط وغضب. ولعل الأمثال التي خلفوها تعكس ذلك[8]، وهذا ما يفسر انعدام أخبار أبوقهم إلا نادراً[9]. وأقصى ما قام به عبيد المرابطين في

= رايت غرابا على سوسنة فكان بشيرا بسوء السنة
فيامر دود الساج زد عزة ويا مكحل العاج زد مهونة

انظر: ابن سعيد: رايات المبرزين، م. س، ص ٣٩.

(١) قالت العامة: «أش اسود إذا أقل سيدي أحمد»، مثل رقم ٧٢. انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٢١.

(٢) قالت أمثلة العامة ما يصور هذا الواقع المؤلم على لسان سيدة تنادي أمتها: «عفرا، خذي بيد سيدك يخرا». انظر: الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢١٢.

(٣) محمد بن عياض: م. س، ورقة ١٤ ب؛ ابن رشد: م. س، ص ١٩٩.

(٤) قالت العامة في هذا الشان: «فضول سود في خيبر، مشت تعزي، ابيعت في الاكفان»، مثل رقم ١٧٤٣. انظر: الزجالي: م. س، ص ٢١٣.

(٥) الجزيري: م. س، ص ٩٦.

(٦) ابن الحاج: م. س، ص ٢٢.

(٧) قالت العامة في هذا الشان: «طلق الفاس، خذ المصحا»، مثل رقم ٤٤٢. انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٢١.

(٨) قالوا: «شتمت مولاي تحت كساي»، مثل رقم ١٨٨١. انظر: الزجالي: م. ن، ص ٢٢٢.

(٩) وردت إشارة عند صاحب «كتاب في الفقه» نسبها إلى ابن الحاج المعاصر للحقبة المرابطية تقول: «مسئلة: رأيت لابن الحاج إذا جاء خطاب قاض على عبد ابق». انظر: م. س، ص ٢٠٩. وفي أمثال العامة ما يفيد ذلك: «أفتش عن أسود في الظلمة»، مثل رقم ٤٢٤. كما نجد في بعض العقود التي خلفها الجزيري ضمن شروط العتق المؤجل، عدم أبوق العبيد. انظر: م. س، ص ٢٣١.

الأندلس تجلى في قتلهم أحد الفقهاء حسب ما لدينا من نصوص[١].

من حصيلة ما تقدم يتضح أن وضعية العبيد كانت سيئة للغاية. ولعل ما ذهب إليه البعض[٢] من أنهم عوملوا معاملة طيبة لا تنسحب إلا على العبيد المعتقين.

والواقع أن أسباب العتق تنوعت حتى إن ابن زكون[٣]، وهو معاصر للمرابطين، خصص أبواباً هامة من مصنفه لذكر الأحكام الخاصة بعتق العبيد.

فحسب ما يستشف من النصوص، كان بإمكان العبد شراء حريته بالمال[٤]، أو بوصية سيده بعد وفاته[٥]. ولدينا في هذا الصدد نص وصية كتبها رجل في شأن عتق أَمَته[٦]. وبإمكانه كذلك أن يحصل على حريته إذا ثبت فساد أصل شرائه[٧] أو إذا ثبتت حريته. فقد ورد في إحدى نوازل الفترة أن أمة أثبتت حريتها، وأنها حرة من أبوين حرين، فحكم القاضي «بالرجوع على صاحبها بحكم حريتها وإطلاقها من الرق»[٨]. كما تم عتق العبيد أحياناً قضاء لكفارة[٩]، وأحياناً أخرى تقرباً إلى الله. وفي هذه الحالة يصبحون موالي لمعتقيهم، يتساوى في ذلك العبد المسلم والذمي[١٠]. ويكون العتق في بعض الحالات إلى أجل[١١]. وبالمثل أتاحت فرصة الانتصار في معركة من المعارك مناسبة لتحرير الأرقاء، وبهذا الخصوص ذكر أحد المؤرخين[١٢] أنه بعد معركة الزلاقة «أخرج الناس الصدقات وأعتقوا الرقاب». وجرت العادة بعد عتق الأَمَة أن تخير بين البقاء مع زوجها المملوك أو الانفصال عنه[١٣].

وأثيرت في نوازل الحقبة المدروسة مسألة الأسبقية في استحقاق العتق وما إذا كانت هذه الأسبقية تعطى للأَمَة أم العبد، وهل تكون لصالح العبد المسلم، أو العبد الإفرنجي. ويبدو أن المعيار الأساسي في المفاضلة هو قيمة العبد من ناحية الثمن. فقد أجاب ابن رشد[١٤] عن

---

(١) هو الفقيه أبو عبدالله بن أبي الخصال. انظر: الأصفهاني: م. س، ق ٤، ج ٢.

(٢) عزالدين أحمد موسى: م. س، ص ١٢٠.

(٣) «اعتماد الحكام في مسائل الاحكام»، م. س، ص ١١٥، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٨.

(٤) كانت تكتب عقود خاصة في العبد الذي يشتري حريته بالمال ويلتزم باداء المبلغ المالي لسيده. انظر: الجزيري: م. س، ص ٢٣٣.

(٥) ابن رشد: م. س، ص ٢٧٣، ٢٧٩.

(٦) نفسه، ص ٢٧٦.

(٧) البرزلي: م. س، ص ١٤٧، وقد نقل النازلة عن ابن رشد.

(٨) ابن الحاج: م. س، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٩) ابن الزبير: م. س، ص ١٠٩: ترجمة ٢٢٠.

(١٠) تؤكد بعض صيغ العقود النموذجية ذلك: انظر: الجزيري: م. س، ص ١٥٧، ٢٣١؛ مؤلف مجهول: «التقييد الأبي»، م. س، ورقة ١٩١.

(١١) نفسه، ص ٢٣١.

(١٢) مؤلّف مجهول: «نبذة من تاريخ المغرب الأقصى» (مخ)، م. س، ص ١٩٥.

(١٣) انظر صيغة عقد نموذجي لذلك: الجزيري: م. س، ص ٥٠ ـ ٥١.

(١٤) «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ٥٠؛ ٥١ الأزدي: «مفيد الحكام في نوازل الأحكام» (مخ)، م. س، ص ١١٧.

سؤال أهل سبتة حول ما إذا كان عتق الإماء والعبيد في الأمر سواء، بأن «عتق الأكثر ثمناً منهما أعظم في الأجر عبداً كان أم أنثى». وإذا استويا في الثمن يكون عتق العبد الذكر أسبق. أما بالنسبة لأهل الذمة فإن عتق الأنثى أفضل لأن عتق الذكر يحرم بيت المال من الجزية[1] مما يعكس ارتباط الفتاوى بالسياسة الجبائية.

يتضح مما سبق أن العبيد شكلوا في العصر المرابطي أدنى طبقة في السلم الاجتماعي، وتعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال، ولم تراع لهم في معظم الحالات حقوقهم الاجتماعية أو الإنسانية، غير أن بعضهم تمكن من الحصول على حريته بوسائل الفدية أو العتق.

قصارى القول إن طبقة العامة شكلت السواد الأعظم من سكان المغرب والأندلس، وتكونت من شرائح اجتماعية متنوعة جمع بينها قاسم مشترك يتجلى في مدخولها الهزيل، والفقر المدقع والحرمان. وإذا كنا قد ركزنا من خلال ما سبق على إبراز مختلف الشرائح المكونة لطبقة العامة مع إبراز مدخولها المادي، فإننا سنتصدى الآن لمعالجتها كطبقة واحدة من خلال المحن التي ألمت بها خلال العصر المرابطي.

ثالثاً: محن ومشاكل العامة

إلى جانب الدخل الهزيل الذي لم يمكّن العوام من استيفاء أدنى لزوميات المعيشة، عانوا من مشاكل متعددة ساهمت في المزيد من متاعبهم، لعل أهمها يتجلى في الكوارث الطبيعية والمجاعات والأوبئة. كما كانوا أول ضحايا الفتن والحروب. وتعرضوا أيضاً للاضطهاد والسجن، فضلاً عن الاستغلال الجبائي.

١) أثر المجاعات على العامة:

تفيض المصادر بذكر السنوات العجاف التي ألمت بالمغرب والأندلس، حتى إن صلوات الاستسقاء أصبحت نغمة متواترة في حوليات الفترة المرابطية. ففي السنة التي نفي فيها المعتمد بن عباد إلى المغرب الأقصى، شاهد موكباً من الناس يصلون صلاة الاستسقاء[2]. وفي سنة ٤٩٨هـ «تناهى القحط في بلاد الأندلس والعدوة حتى أيقن الناس بالهلاك»[3].

وعمت موجة من الجفاف مدينتي فاس وغرناطة سنة ٥٢٤هـ/ ١١٢٩م[4]. كما أصيبت هذه الأخيرة بقحط في السنة التالية[5]. وخلال الحصار الموحدي لمراكش، كان الجفاف يخيم

(١) «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ٥٠؛ الأزدي: م. ن، ص ١١٧.

(٢) ابن عباد: **ديوانه**، م. س، ص ١٥٦؛ Dozy: *Historia Abbadidarum*, op. cit., T. 1, p. 383؛ أمين توفيق الطيبي: **دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس**، ليبيا/ تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٨٩.

(٣) ابن عذاري: م. س، ج ٤، ص ٤٥.

(٤) عن مدينة فاس انظر: ابن القطان: م. س، ص ١٨٣، وعن غرناطة انظر: ابن الزبير: م. س، ص ٥٤٥: ترجمة عبد المنعم بن مروان.

(٥) ابن الزبير: م. س، ص ٢٢٥.

على العاصمة المرابطية، مما زاد وضعية المحاصرين تأزماً[١].

وتضيف كتب المناقب نصوصاً جديداً حول بعض سنوات الجفاف دون تحديد تاريخها، وتبين عادة التجاء العامة إلى الصلحاء، يلتمسون منهم الاستسقاء[٢]، كما أن كتب النوازل أثارت بدورها قضايا الجفاف وكيفية الاستسقاء[٣]. وانعكس ذلك على مشكل الماء الذي أصبح التزود به يشكل هماً اجتماعياً ومشكلاً حيوياً عانى منه العوام رغم ما قام به الحكم المرابطي من محاولات لتأمينه[٤].

وصور ابن قزمان[٥] ما كان يعتري العامة من يأس وقنوط حين تتوالى أيام الصحو في الوقت الذي ينتظرون بلهفة ما تجود به السماء من قطرات الرحمة.

نجم عن الجفاف المستمر مجاعات عصفت بالعديد من أرواح العامة. صحيح أن المجاعات كانت تطال كل الطبقات، غير أن طبقة الخاصة كان لها من الوسائل ما تقاوم به مثل هذه الشدائد كخزن الحبوب في الأهراء[٦]. أما العامة فلم يكونوا يملكون حتى قوتهم اليومي، فكم بالأحرى ادخار ما يواجهون به هذه الكوارث. وفي هذا الصدد ذكر ابن غازي[٧] أنه خلال حصار الموحدين لمكناسة، نقل والي المرابطين يدر بن ولجوط إلى حصن تاكرارت «وجوه الناس وأغنياءهم ولم يترك من الأقوات شيئاً، وترك جمهور الناس في مواضعهم دون أقوات». ومعلوم أنه خلال الحصار الموحدي كانت مجاعة شديدة تجتاح المغرب والأندلس. ولهذا النص دلالة عميقة في إثبات ما نذهب إليه. وقد عبرت أمثال العامة عن المجاعات التي بقيت بعضها راسخة في ذاكرتهم[٨].

والملاحظ أن هذه المجاعات اقترنت زمنياً بأواخر العصر المرابطي. وقد فطن ابن خلدون[٩] إلى ظاهرة وقوع المجاعات في المرحلة الأخيرة من عمر الدول، ففسر ذلك بانقباض

---

(١) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١١٩ ـ ١٢٠؛ الناصري: م. س، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) الصومعي: «المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى» (مخ خ. ح. رقم ٢٤٦٧)، ورقة ٦٣ أ ـ ب؛ ابن الزيات: م. س، ص ١٠٤، ١٢٤، ١٣٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٥.

(٣) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٧٦ ب.

(٤) Deverdun: *op. cit.*, pp. 86, 87.

(٥) انظر: **ديوانه**، م. س، ص ٤٣٨، قصيدة ٦٨.

(٦) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٤٨. ويذكر عن مراكش أنه «عندما يدخل المرء من الباب الاول من جانب الوادي، يجد ساحة صغيرة فيها عدة مخازن أو أهراء كان الملوك القدامى ـ إشارة إلى المرابطين والموحدين ـ يخزنون فيها حبوبهم».

(٧) **الروض الهتون**، م. س، ص ٦.

(٨) قالوا: «الجوع مالو عينين». انظر الزجالي: م. س، ج ٢، ص ٨٦. وعن بقائها في ذاكرتهم قالوا: «أشط من عام الجوع»، انظر مقداد: «أمثال العامة وحكمها في الأندلس من كتاب **حدائق الأزاهر** لابن عاصم الغرناطي»، مجلة **التراث الشعبي**، صيف ١٩٨٨، ص ١٠٣.

(٩) **المقدمة**، ج ٢، ص ٧٠٩.

الناس عن الإنتاج بسبب ما يقع من العدوان في الأموال والجبايات وكثرة الفتن والاضطرابات. وهو ما ينطبق تماماً على المرحلة الأخيرة من الحكم المرابطي الذي استشرت فيه الفتن وتعددت المغارم والمكوس. وتزخر حوليات الفترة بذكر المجاعات التي عصفت بالمغرب والأندلس في هذه الحقبة. ففي سنة ٥٢٦هـ/ ١١١٣م «اشتدت المجاعة، وكثر الموتى بقرطبة وبلغ مد القمح خمسة عشر ديناراً»[١]. وعوض أن يقدم والي المدينة معونات للمتضررين أقدم على قتل العديد من الأرواح البشرية البريئة[٢].

واجتاحت المغرب الأقصى مجاعة أخرى امتدت إلى السنة التالية[٣]. وتقدم شهادة أبي بكر بن العربي[٤] صورة مؤلمة عما قاساه العوام في هذه المجاعة من محنة حقيقية بقوله: «كنت بإيلان ـ أغمات ـ في مجاعة خمس وست وثلاثين وخمسمائة وقد ضاقت الأرض برحبها على المساكين، وسادت بعطفي شرقيها وغربيها على المحتاجين، فحشرت إلينا منهم زمر وعمهم الوباء، وكنت بدار غربة في حال كربة، فرأيت الذي يلزمني منهم واحد، فأخذت اثنين وكنت آتيهم كل يوم برغيفين».

وانعدمت الأقوات خلال بعض أعوام المجاعات حتى اضطر العوام إلى أكل جذور النباتات[٥]، بينما أجبر البعض على بيع منزله بثمن زهيد للحصول على ما يسد به رمقه[٦]. وقد عبَّرت أمثال العامة عن هذه المحنة[٧].

وإبان الحصار الموحدي قاسى العامة الأمرين حتى «جهدهم الجوع»[٨]. ويزودنا صاحب **الحلل الموشية**[٩] بصورة مأساوية عن المحاصرين داخل مراكش بقوله: «نفد طعامهم وفنيت مخازنهم حتى أكلوا دوابهم، ومات منهم بالجوع ما ينيف على مائة وعشرين ألفاً. ولما طال عليهم الحصار، واشتدت أحوالهم هلكوا جوعاً حتى أكلوا الجيف، وأكل أهل السجن بعضهم بعضاً». أما عن عامة مكناسة فيمدنا ابن غازي[١٠] بصورة لا تقل بشاعة عن الأولى إذ يذكر أنهم اضطروا إلى «أكل خسيس الحيوان حتى عدم كل ذلك وهلك الناس قتلاً وجوعاً».

وغني عن القول إن كل مجاعة كانت تعقبها أوبئة غالباً ما أدت إلى الموت[١١]. ولم يكن

---

(١) ابن القطان: م. س، ص ١٩٧.

(٢) م. ن، ص. ن.

(٣) ابن الزيات: م. س، ص ١٨٣.

(٤) «سراج المريدين»، م. س، ورقة ٩، نقلاً عن: **آراء أبي بكر بن العربي الكلامية**، ص ٨٥.

(٥) ابن الزيات: م. س، ص ٢٦٣: ترجمة أبو مهدي وين السلامة (ت ٥٦٠هـ).

(٦) ابن إبراهيم: م. س، ج ١، ص ٢١٥.

(٧) قالوا: «أش تكل صايم تربح»، مثل رقم ٧٨. وقالوا أيضاً:«اش تعمل الكيس في البيت الفارغ»، مثل رقم ٧٥.

(٨) الزركشي: **تاريخ الدولتين**، م. س، ص ٥.

(٩) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣٨.

(١٠) **الروض الهتون**، م. س، ص ٩.

(١١) ابن العربي: **سراج المريدين**، م. س، ص ٩؛ ابن القطان: م. س، ص ١٨٣.

غريباً أن تكون الوفيات في صفوف العامة أكثر من غيرها؛ عبَّر عن ذلك ابن عذاري[١] بصريح العبارة في معرض حديثه عن محنة المحاصرين في مراكش بقوله: «وكثر الموتى في الضعفاء».

٢) أثر الحروب على العامة:

لا سبيل لإنكار أن العامة كانت أكثر الشرائح التي تحملت وزر الاضطرابات والفتن، وأول ضحايا الحروب، إذ إن مزارع الفلاحين وحقولهم شكلت الهدف الأول في هجومات الجيوش النصرانية التي استأسدت في تخريبها وانتساف زروعها وإحراق أشجارها ضمن خطة عامة استهدفت استنزاف طاقتهم الاقتصادية[٢]، خاصة وأن تلك المزارع لم تكن محصنة بقلاع وأسوار.

وبالمثل تم تجنيدهم قسراً في الحروب التي خاضتها الدولة المرابطية ضد نصارى الشمال، وتم أسر عدد منهم. وتعرض بعضهم للتنكيل والبطش والصلب وهم أحياء[٣]. أما من ظل منهم على قيد الحياة، فقد تعرض في أواخر العصر المرابطي للهلاك والاسترقاق. بهذا الخصوص تذكر إحدى الروايات أن جملة من عامة مكناس تعلقوا بشجرة أملاً في النجاة من سيوف الموحدين، غير أن هؤلاء جمعوا الحطب تحت الشجرة فأحرقوهم عن آخرهم[٤]، ثم دخلوا المدينة وسفكوا الدماء حتى بقيت «خالية إلا من قل الموت قتلاً وجوعاً»[٥].

أما في مراكش فقد «جرت أنهار الدم في سكك المدينة»[٦]، وقتل عدد لا يحصى من عامتها[٧] عن طريق الازدحام أمام باب الشريعة[٨]. واستمر القتل والبطش فيهم ثلاثة أيام حتى بلغ عدد القتلى أكثر من سبعين ألفاً[٩]. وكان الرق مصير من قدر لهم النجاة إذ بيعوا بيع أسارى المشركين[١٠]، «وبيع عيال مراكش وأولادهم بيع العبيد»[١١]، حتى ليقال إن الحرة الجميلة بيعت بدجاجة!![١٢]

---

(١) **البيان**، م. س، ج ٤، ص ١٠٠.

(٢) انظر ما قام به الفونسو المحارب في غزوته المشهورة سنة ٥١٩هـ: مؤلِّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٣) البيدق: م. س، ص ٢١.

(٤) ابن غازي: م. س، ص ٦ ـ ٧.

(٥) **نفسه**، ص ١٠.

(٦) ابن دحية: م. س، ص ٢٧.

(٧) الوزان: م. س، ج ١، ص ١٠٣.

(٨) ابن القطان: م. س، ص ١١٧.

(٩) مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٣٩.

(١٠) ابن إبراهيم: م. س، ج ١، ص ٢٣٠.

(١١) البيدق: م. س، ص ٦٦؛ مؤلَّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ١٤٣.

(١٢) ابن دحية: م. س، ص ٢٧.

ويذكر مارمول[١] أن عامة مدينة تزنيت أخفوا أحد الأمراء المرابطين، فلما علم بذلك عبد المومن بن علي «حرق كل شيء دون أن يرحم سناً ولا جنساً»، كما نفى عامة سبتة إلى أماكن مختلفة[٢].

٣) تعرّض العامة للاضطهاد والسجن:

وبالمثل، ظل العوام يعانون من هاجس السجن حتى انعكس ذلك في أمثالهم[٣]. وقد أشار ابن عبدون[٤] إلى السجن وأحواله فطالب أن يُتفقد مرتين أو ثلاث مرات لمعرفة أحوال السجناء. وإذا ما كثر عددهم، نصح أن يطلق سراح من كان ذنبه خفيفاً، ويتم العفو عن بعض السجناء خاصة في شهر رمضان وغيره من المناسبات الدينية من كل سنة. كما طالب بألا تطول مدة سجن المعتقلين وألا يجعل أحد في الخشبة ممن استوجب ذلك من الذعرة واللصوص، وألا يختلط الرجال مع النساء في السجن، وأن يكون السجان شيخاً عفيفاً، وألا تمنع زيارة السجناء. كما طالب بأن لا يصلب أحد حتى يشاور الأمير في أمره ثلاث مرات.

غير أن مثل هذه الأحكام تعكس واقعاً حدث فعلاً، إذ ثمة تجاوزات تعرض لها السجناء. ولعل وصف ابن قزمان[٥] لعذاب وهول السجن خير دليل على ما جرى في الواقع.

وتعج المصادر بأخبار السجناء من عامة المدن ولو أنها تنسب إليهم تهم الخروج عن الجماعة والفساد والانحراف كما هو الحالة بالنسبة لعامة قرطبة الذين رفضوا أداء ضريبة التعتيب، فضلاً عن جماعة من السجناء الذين زج بهم في سجن أغمات مع المعتمد بن عباد بعد اتهامهم بالتمرد على الحكم المرابطي[٦]. ويشير أحد المؤرخين[٧] إلى بعض السجناء الذين تم اعتقالهم في تلمسان، تمكن ابن تومرت من تحرير أحدهم أثناء عودته من الشرق الإسلامي. وفي رسالة أبي بكر الطرطوشي[٨] إلى يوسف بن تاشفين إدانة صريحة للأمير المرابطي عما قام به من سجن الفقراء وأصحاب الديون. وهو ما تزكيه نازلة وردت حول مديان تم سجنه بعد أن رفعه غرماؤه[٩].

---

(١) **إفريقيا**، م. س، ج ٢، ص ١١٤.

(٢) **نفسه**، ص ٢١٧.

(٣) قالوا: «أزهق من قباب الحبس»، مثل رقم ٥١٣. وقالوا أيضاً: «الهم في أسطوان الحبس» رقم ٥٢٣. انظر الزجالي: م. س، ج ٢، ص ١١٥.

(٤) ابن عبدون: م. س، ص ١٨ ـ ١٩.

(٥) انظر ديوانه، ص ٢٨٢، قصيدة ٤١، ومما جاء فيها:

اش يرى من ناحس ... من ذاك الحبس لا كان

اش لقي فيك غلامك ... من عذاب كل سجان

(٦) ابن خاقان: **قلائد**، م. س، ص ٧٧.

(٧) المراكشي: م. س، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٨) **ترتيب الرحلة**، م. س، ص ١٨٤.

(٩) ابن رشد: م. س، ص ٢٢٧.

كما أن مجموعة من الفقهاء والقضاة عرفوا بنزاهتهم وصلابتهم في الحق وتعاطفهم مع العامة تعرضوا للسجن، نذكر من بينهم عاصم بن خلف (ت ٥٤٧هـ) الذي «كان مهيباً صادعاً بالحق»[١]، وجعفر بن يحيى عقال (ت ٥٣٩هـ)[٢]، وعيسى التميمي (ت ٥٠٥هـ) الذي «كان من أحسن القضاة سيرة وأنزههم»[٣]، لذلك تعلق به العامة شديد التعلق حتى إنه عندما توفي «احتفل الناس بجنازته وولعت بنعشه مسحاً بالأكف ولمساً بأطراف الثياب»[٤].

ومن العامة من سجن ظلماً من طرف والي غرناطة عمر بن يناله قبل إطلاق سراحهم فيما بعد[٥]، بينما أدخل البعض السجن نتيجة القتل المتعمد[٦]. أما سجن المعتمد بن عباد فهو غني عن البيان[٧]، غير أنه لا يهمنا، اللهم إلا إذا اعتبرنا وضعيته في المرحلة الأخيرة من عمره حيث أصبح في غمار العامة.

٤) الاستغلال الجبائي:

غير أن أكبر المتاعب التي تعرض لها العامة تجلت في الاستغلال الجبائي. ومن البديهي أن يتعرضوا لابتزاز ضرائبي في ظل دولة بنت اقتصادها على الموارد الحربية من غنائم وجزية وخراج، علاوة على ضرائب أخرى غير شرعية.

سبق القول إن الجاه والقرابة والنسب والشرف لعبت دوراً في إعفاء بعض الأشخاص أو بعض البيوتات الكبرى من الضرائب. أما العوام الذين افتقروا إلى هذا السند أو ذاك، فلم يكن لهم خيار آخر غير أدائها طائعين أو مكرهين. وتتضمن إحدى رسائل ابن أبي الخصال[٨] شهادة صريحة بأن العامة كانوا يؤدون الضرائب دون غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى، وعلى الخصوص طبقة الخاصة. فما هي هذه الضرائب التي استأسد المرابطون في انتزاعها منهم انتزاعاً؟

ذكر ابن أبي زرع[٩] أن المرابطين لم يفرضوا أي ضريبة حاشا الزكاة والعشر. غير أن

---

(١) ابن عبد الملك: م. س، ج ٥، ق ١، ص ١٠٢.

(٢) الذهبي: **معرفة القراء**، ج ٢، ص ٤٠٦.

(٣) مؤلف مجهول: «طبقات المالكية»، م. س، ص ٢٨٧.

(٤) م. ن، ص. ن.

(٥) ابن عذاري: م. س، ص ٧٥.

(٦) ابن رشد: م. س، ص ٣٣٥.

(٧) انظر عن سجنه: المواعيني: م. س، ص ٣٩٠؛ ابن حمديس: م. س، ص ٢٦٧؛ ابن الخطيب: **الإحاطة**، م. س، ج ٢، ص ١١٧ - ١١٨؛ النويري: م. س، ج٢٣، ص ٤٦٢ - ٤٦٣؛ علي أدهم: **المعتمد بن عباد**، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، مكتبة مصر، ص ٢٨٩ - ٢٩١.

(٨) ابن أبي الخصال: م. س، رسالة ٨١، ورقة ٤٢. وهي رسالة كتبها لأحد أصدقاء أبي يحيى بن ورقة وأهم ما جاء فيها: «فأصبحت محاشى من المحاشاة، خلواً من المراعاة، أعامل في المغرم معاملة السواد...».

(٩) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٦٧.

هذا المؤرخ ابتعد عن جادة الصواب فيما نعتقد. وحسبنا أنه ذكر في موضع آخر ما يكشف أن حكمه هذا لا ينطبق إلا على عهد يوسف بن تاشفين[1] الذي تجمع معظم الروايات أنه لم يفرض سوى الضرائب الشرعية مما «أوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكوات والأعشار وجزية أهل الذمة وأخماس الغنائم»[2]. وانساق وراء هذا الحكم معظم الدارسين المحدثين[3].

ويخيل إلينا أن العمل الجهادي ليوسف بن تاشفين أعمى المؤرخين، فخلطوا بين إلغائه بعض المغارم الجائرة التي سادت في عصر الطوائف والمرحلة الزناتية، وما قام به من محاولات لإرجاع تلك المغارم نفسها، وإن لم تكن بالحجم نفسه الذي ساد سابقاً. فرغم ما وصف به من ورع وتقوى، ثمة نصوص تؤكد أنه فرض مكوساً جديدة غير شرعية[4]. وما محاولته إجبار الرعية على أداء ضريبة المعونة إلا دليل على ما نذهب إليه[5].

وعلى كل حال، فإن هذه المحاولة كانت من قبيل الابتزاز الاقتصادي، لأن بيت المال لم يعرف آنذاك أي عجز[6] بفضل استمرار تدفق الغنائم والجزية حين كانت الدولة لا تزال في عنفوان انطلاقتها، الشيء الذي جعل السياسة الضرائبية التي سلكها يوسف بن تاشفين تجاه العامة تبدو معتدلة وغير مجحفة مقارنة مع عهد ابنه علي.

ففي عهد هذا الأمير، اشتطت السلطة في فرض أصناف من الضرائب على المزارعين والصناع وصغار التجار. وقد ربط ابن خلدون[7] بين قلة المجابي في المرحلة الأخيرة من

---

(١) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٣٧.

(٢) ابن الخطيب: **اعمال**، م. س، ج ٣، ص ٢٣٤؛ ابن خلدون: **المقدمة**، ج ٢، ص ٦٧١؛ ابن أبي دينار: م. س، ص ١٠٤؛ ابن القاضي: م. س، ق ٢، ص ٥٤٥؛ الناصري: م. س، ص ٦٠.

(٣) انظر الجنحاني: «السياسة المالية للدولة المرابطية»، مجلة **المؤرخ العربي**، عدد ١٣، ١٩٨٠، ص ١٥؛ دندش: م. س، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢؛ شعيرة: م. س، ص ٨٢؛ سامي النشار: «مقدمة» **كتاب الإشارة في تدبير الإمارة**، م. س، ص ٢٦؛ حركات: **المغرب**، م. س، ج ١، ص ١٨٤، ٢٩٩؛ عباس نصرالله: م.س، ص ١٧٩؛ Laroui: *Histoire du Maghreb*, T. 1, p. 151. ومن المستشرقين: أشباخ: **تاريخ الأندلس على عهد المرابطين والموحدين**، م. س، ص ١١٥؛ جان كارو: **أزهار البساتين**، م. س، ص ٥٩؛ Dozy: *L'histoire de l'Islam*, op. cit., p. 361.

(٤) ابن العربي: م.س، ص ١٨٤؛ مارمول: م. س، ج ١، ص ٣٢٩. ويقول: «ظل يتعاطى لملذاته ويستغل شعبه بالضرائب لإرضاء خلاعته».

(٥) ابن خلكان: م. س، ج ٧، ص ١١٨؛ المريني: **كتاب الأبحاث السامية**، م. س، ج ١، ص ٤٥. وانظر نص الرسالة التي كتبها قاضي المرية إلى يوسف بن تاشفين حول عدم شرعية ضريبة المعونة عند: الزياتي: **الجواهر المختارة**، م. س، ص ٦٦؛ اللجائي: «مقمع الكفرة» (مخ)، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥؛ الناصري: م. س، ص ٥٩. وقد نشرها الأستاذ أعراب من مخطوط «الجواهر المختارة» في بحثه الموسوم بـ: «من الرسائل المرابطية: رسالتان لم تنشرا بعد»، مجلة **دعوة الحق**، عدد ٢٤٥، سنة ١٩٨٥، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٦) ابن القاضي: م. س، ق ٢، ص ٥٤٥. ويذكر أنه بعد وفاة يوسف بن تاشفين وجد في بيته ١٣ الف ربع من الورق و٤٥ الف ربع من الذهب. انظر الرواية نفسها عند ابن أبي زرع: م. س، ص ١٣٧.

(٧) **المقدمة**، ج ٢، ص ٦٦٧، ٦٦٩ ـ ٦٧٠.

عمر الدول وحاجة الحاكم إلى الزيادة في الضرائب لتحقيق التوازن ومستلزمات الملك من أبهة وترف وإنفاق على الجند.

ويخيل إلينا أن الرؤية الخلدونية انبثقت من التجربة المرابطية نفسها، إذ إن الدولة بدأت منذ العقد الثاني من القرن السادس الهجري تفقد مداخيلها من غنائم وخراج وجزية، في الوقت الذي وصلت فيه إلى مرحلة البذخ والترف. لذلك احتاجت إلى المزيد من المداخيل، فلم تجد وسيلة لتنفيذ خطتها سوى إثقال الرعية بالضرائب والمكوس، فضلاً عما دهمها في هذه المرحلة من أخطار داخلية وخارجية. ولم تعد الحروب مربحة كما كانت من قبل، بل أصبحت دفاعية تستلزم الأموال[1]، وهو ما جعلها تتفنن في ابتكار كل الوسائل لامتصاص الضرائب من عامة المدن والبوادي على السواء، حتى إن هؤلاء صاروا يسمونها «حق السلطان»[2]. وللعبارة مغزى ودلالة تعكس أنها كانت تذهب لحساب الأمراء.

مهما كان الأمر فالمصادر تفيض بذكر أنواع شتى من المغارم التي فرضت على العامة، إذ تذكر ضريبة القبالة التي فرضها المتقبلون على المزارعين. وقد ندد ابن عبدون[3] بطريقة جبايتها، وحدد بعض المقاييس المعقولة تجنباً للإجحاف بالفلاحين. والشيء نفسه لاحظه على القبّاض الذين أمعنوا في تحصيل الأعشار من المزارعين دون أي قاعدة معقولة[4]، كذلك الحال بالنسبة للخراص الذين مارسوا عليهم أبشع أنواع الاستغلال.

ويبدو أن عدم تخصيص راتب ثابت للمتقبلين جعلهم يشتطون في فرض المغارم حسب «اجتهاداتهم». كما أن عدم مراقبة القاضي أسماء الذين أدوا واجباتهم الضرائبية، رغم وجود زمام لتسجيل ذلك، لم يؤخذ بعين الاعتبار، ولذلك نعتوا بالظلمة الفساق أكلة السحت الحرام[5].

واستغل المتقبل ضريبة الرحاب، فبالغ في تقسيطها زاعماً أنها أوامر السلطان «وعياذاً بالله أن يأمره السلطان». وتحت غطاء الأمير، مارس كل أشكال الاستغلال الفظيع، وأكل أموال الفلاحين بغير حق[6]. ويظهر أن تصرفه كان يتم باتفاق مع بعض الوزراء الذين سعوا إلى جمع أكبر مقدار من الجباية لمصلحة الدولة في الظاهر، بينما سعوا في الحقيقة إلى تكديس ثرواتهم بهذه الوسيلة[7]. ولعل هذا ما جعل الأمير علي بن يوسف يستنكر هذه الطريقة في الجباية، ويوجه رسالة إلى أحد القضاة يدعو فيها إلى جمع الزكوات بالطرق الشرعية[8].

---

(١) Laroui: *op. cit.*, p. 154.

(٢) الزياتي: «الجواهر المختارة» (مخ)، م. س، ص ٦٦.

(٣) ابن عبدون: م. س، ص ٣٠. ومن الغريب ألا يفطن بعض المتخصصين إلى مثل هذه النصوص فيزعمون أن وضعية المزارعين عرفت ازدهاراً بفضل السياسة الضريبية الحكيمة!! انظر حمدي: م. س، ص ٣٣٩.

(٤) نفسه، ص ٦، ٧.

(٥) نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(٦) نفسه، ص ٣١.

(٧) دندش: م. س، ص ٢٢٦.

(٨) محمود مكي: م. س، رسالة رقم ٤، ص ١٧٣.

واختلفت طريقة تحصيل العشور من المزارعين، إذ كان الجباة من إشبيلية يخرصون الزرع بالجملة، ويحصّلون منه العشور دون معيار معين، فتعرض هؤلاء لحيف واضح، لذلك طالب ابن عبدون[١] بألا يخرصوا الزرع إلا في الفشقار أي حسب حزمات الزرع المحصود حتى يكون هناك معيار محدد لجباية العشور.

وكانت ضريبة الخراج في ازدياد مستمر إذ تذكر إحدى الروايات أن والي فاس زاد على صاحب عرصة ضعف المقدار الذي كان يؤديه، مع أن صاحبها «ضعيف ورجل صالح»[٢]. وثمة نصوص تكشف أن بعض الملاكين الصغار رفضوا أداء المغارم الواجبة عليهم فانتزعت منهم أملاكهم[٣].

أما داخل الأسواق، فقد تعرض العامة لأبشع أشكال الاستغلال الجبائي إذ فرض على جميع الصنائع والسلع المعروضة للبيع صغيرة كانت أم كبيرة ضريبة القبالة[٤]. ومن الغريب أن هذه الضريبة فرضت حتى على الجراد!!. وفي هذا الصدد يقول الحميري[٥]: «وأهل مراكش يأكلون الجراد، ويباع فيها كل يوم منه أحمال وعليه قبالة. وكانت أكثر الصنائع بمراكش متقبلة عليها حال لازم مثل سوق الدخان والصابون وغيرهما. وكانت القبالة على كل شيء يباع. فلما صار الأمر للموحدين، قطعوا تلك القبالات وأراحوا منها». ورغم ما تحمله هذه الرواية من مبالغة حول الجراد، إذ لا يمكن أن نصدقها إلا بتحفظ، خاصة وأننا نعرف أن ظاهرة الجراد لا تحدث عادة إلا عبر عقود، بينما ينص الحميري على وجودها في مراكش يومياً، فإن لها دلالة على التشدد في المجال الضرائبي، وهو ما تؤكده أقوال المهدي بن تومرت ويتماشى مع المقولات الخلدونية.

واشتط العشار - وهم رجال الجمارك - بدورهم في فرض الضرائب على السلع المستوردة. وبهذا الخصوص تذكر إحدى النوازل أن رجلاً شكا إلى عشار ثقل ضريبة القبالة التي فرضها عليه، فتحداه هذا الأخير بعبارات نابية[٦]. لذلك اعتادت أمثال العامة على وصف جباة الضرائب بعبارات الذم والانتقاد[٧].

وتتعدد في المصادر الإشارات إلى ضريبة التعتيب المفروضة على العامة لإقامة أسوار جديدة، وإصلاح القديمة منها، خاصة بعد غزوة ألفونسو المحارب لمدن وبوادي الأندلس سنة

---

(١) ابن عبدون: م. س، ص ٦.

(٢) التميمي: «كتاب المستفاد» (مخ)، م. س، ص ١٠٥. وانظر كذلك ابن رشد: م. س، ص ٢٣٨.

(٣) ابن عبد الملك: م. س، ج ٦، ص ٣٠٨: ترجمة محمد بن عبدالله الخشني (ت ٥٤١هـ).

(٤) الإدريسي: م. س، ص ٧٠؛ Marcais: *La Berberie Musulmane*, op. cit., p. 150.

(٥) الروض المعطار، م. س، ص ٥٤١.

(٦) ابن رشد: م. س، ص ٣٢١؛ البرزلي: م. س، ص ٢٩١ - ٢٩٢؛ الونشريسي: م. س، ج ٢، ص ٢٦٦؛ ٢٦٧.
أما العبارة الجارحة التي استعملها العشار في وجه الرجل فهي «اغرم واشتك للنبي».

(٧) قالوا: «أثقل من غريم». انظر: مقداد: م. س، ص ١٠١.

٥١٩هـ/ ١١٢٥م[١]. وتذكر إحدى الروايات أنه بعد ما تم جمع المال من قبل رعايا غرناطة لإصلاح أسوارها، قدم للسهر عليه وإدارته رجل من بني نجبة. غير أنه تلاعب به واختلس قدراً كبيراً منه. وعوض أن يجبر والي المدينة المختلس على رد ما أضاعه، ذهب إلى فرض ضريبة تعتيب جديدة على العامة «وشد الناس في دفع المال، وتهيب يناله ـ والي غرناطة ـ فكان الناس يخافونه لضغطه وشدته»[٢].

وإذا كان عامة غرناطة قد أدوا ضريبة التعتيب تحت سنان السيوف، فإن عامة قرطبة امتنعوا عن أدائها بسبب أحوالهم المادية المتدهورة، بل رجموا قاضيهم ابن المناصف بالحجارة حتى أمر بالإلقاء بهم في غياهب السجون، فكان من بين السجناء الزجال ابن قزمان[٣]. وبالمثل ثار عامة إشبيلية على قاضيهم أبي بكر بن العربي عندما طالبهم بتقديم جلود أضحياتهم لترميم أسوارهم بعد السيل الجارف الذي أتى على جانب من المدينة[٤].

أما ضريبة المعونة فهي غنية عن البيان. وقد حاول يوسف بن تاشفين إجبار العامة على أدائها، غير أن أحد الفقهاء تجرأ على معارضته، وكتب له رسالته الشهيرة التي طلب منه فيها أن يقسم في الجامع بحضرة أهل العلم بأن ليس له درهم واحد في بيت المال، فلم تُجبَ هذه الضريبة في تلك السنة[٥]، لكنها أقرت في عهد ابنه علي[٦].

كما فرضت ضرائب على دواب النقل، بل حتى على أضحية العيد[٧]. ومن المكوس الغريبة التي فرضت كذلك على العامة ما يمكن تسميته بضريبة المرور على الأنهار. فحينما أراد ابن تومرت وأصحابه المرور عبر نهر أم الربيع، طلب منهم أداء ضريبة تدعى المكرى، وهي تفرض عادة على كل رأس، ويترك تقديرها حسب اجتهادات الجباة[٨].

على أن أغرب ضريبة فرضت في الحقبة المرابطية برمتها تتمثل في تلك التي فرضت على عامة أكرسيف، وذكرها البيدق[٩] في رواية طويلة خلاصتها أن وزيراً قتلت له نعامة، فألزم عامة المدينة بغرامة الف مثقال!

وحين استفحلت الاضطرابات والفتن، سن الأمراء المستقلون سياسة ضرائبية مجحفة

---

(١) ابن عذاري: م. س، ص ٧٣ ـ ٧٤. وانظر من الدراسات الحديثة محمود إسماعيل: **مقالات في الفكر والتاريخ**، البيضاء، دار الثقافة، ١٩٧٩، ص ٨٨؛ عبد العزيز سالم: **تاريخ مدينة المرية الإسلامية**، م. س، ص ٩١؛ شعيرة: م. س، ص ١٥٢.

(٢) ابن عذاري: م. س، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٣) انظر **ديوانه**، ص ٢٨٢، قصيدة ٤١.

(٤) المقري: **نفح**، م. س، ج ٢، ص ٢٧.

(٥) **نفسه**، ج ٣، ص ٣٨٦.

(٦) ابن القطان: م. س، ص ١٩١؛ Marcais: *op. cit.*, p. 250.

(٧) ابن عبدون: م. س، ص ١٣١.

(٨) البيدق: م. س، ص ٢٦.

(٩) **نفسه**، ص ٢١ ـ ٢٢.

بحق عامة المدن والبوادي الأندلسية على الخصوص، ومن هؤلاء أحمد بن زيفل الذي استقل بحصن شقورة حيث «رأس فيه واستولى عليه وعلى جميع جهاته أعواماً كثيرة يجبي فوائد ذلك البلد، ويضرب الضرائب على الرعايا»[١].

وبديهي أن تمعن السلطة المرابطية إبان هذه الفترات الحرجة في فرض المزيد من الضرائب لملء خزائنها الفارغة. وهذا ما يفسر قول ابن عذاري[٢] «وقلّت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين». أما عامة أهل الذمة فقد سبق أن عرضنا للضرائب المفروضة عليهم في الفصل السابق.

ولا تعوزنا النصوص التي تفصح عن المحاولات التي قام بها بعض القضاة للتخفيف من الضرائب عن العامة، ورد مظالمهم. فقد أورد ابن رشد[٣] نازلة حول «رجل من المرابطين كان ممن يغرم بعض الرعية، فبعد ذلك ـ أبقاك الله ـ انخلع ما كان فيه وتقرب إلى الله تعالى وحسن حاله وتاب وصرف ما بيده». كما أن القاضي ابن حمدين «قطع الضرائب والمعاون على أهل قرطبة»[٤]. وقام القاضي عياض بالدور نفسه عندما جاز إلى الجزيرة الخضراء، «فأزال ما كان فيها من مظالم وقبالات»[٥].

غير أن هذه المحاولات لم تكن إلا صيحة في واد، فقد ظل الاتجاه العام هو التشديد في فرض الضرائب. واستغل ابن تومرت نقطة الضعف هذه، «فهاجم المرابطين دون هوادة، وألب عليهم العامة موضحاً لهم ما أخذ منهم من الأموال قهراً وعدواناً»[٦]، واعداً إياهم بأن الموحدين سيلغون هذه الضرائب «فلا يبطلون إلا بما توجبه السنة وتطلبه ولا يلزمون ـ ومعاذ الله ـ مكساً ولا مغرماً ولاسيما ما تسميه الظَلَمة بأسمائها وتلقبه»[٧] لذلك لم تكن ثورة العامة وخاصة المصامدة سوى ثورة على الضرائب التي ابتدعها المرابطون. ويتأكد هذا الرأي إذا عرفنا المهن التي زاولها أنصار ابن تومرت ولا غرو فقد كانوا من الجبليين البسطاء الذين أرهقتهم المغارم والفقر، لذلك ظهرت ثورة ابن تومرت في البداية ثورة طبقة فقيرة أرهقتها المكوس وطرق جبايتها[٨]، وهذا ما يفسر امتناعها عن دفعها عندما كانت دولة المرابطين تلفظ أنفاسها الأخيرة[٩].

---

(١) ابن رشد: م. س، ص ٢٤١.

(٢) البيان ـ القسم الموحدي، م. س، ص ١٦.

(٣) «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ٢٢٤.

(٤) ابن القطان: م. س، ص ١٨.

(٥) محمد بن عياض: «التعريف بالقاضي عياض»، م. س، ص ١١٥.

(٦) انظر: أعز ما يطلب، م. س، ص ٢٤٤ ـ ٢٦٠.

(٧) بروفنسال: رسائل موحدية، م. س، الرسالة ٧ مؤرخة بسنة ٥٤٧هـ، ص ٢٢. وانظر كذلك ابن عذاري: م. س، ص ٣٧.

(٨) دندش: م. س، ص ٣٧.

(٩) ابن خلدون: العبر، ج ٦، ص ٣٠٦.

ولابد من الإشارة أيضاً إلى ما تعرض له العامة من ظلم وعسف من طرف بعض القضاة حتى إن القاضي أبا بكر بن العربي «انتدب أنفساً جمة صلباً وضرباً»[١]، وغالباً ما لجأوا إلى المتصوفة لحل ظلاماتهم[٢]. لكن شفاعة هؤلاء[٣] لم تقبل. لذلك لم يكن غريباً أن تنتشر عقود الشكوى من ذوي الجاه والنفوذ[٤]. غير أن هذه الشكاوي لم تجد الآذان الصاغية. بل إن ابن عبدون[٥] أعطى نوعاً من المشروعية والتبرير للظلم الذي مارسه الوجهاء والأعيان تجاه العامة، ويتضح ذلك من قوله: «ولا يقيل على أحد عثرة في معصية إلا لذوي الهيئات».

رابعاً: مستوى المعيشة

تشح المعلومات التي تقدمها المصادر حول مستوى معيشة طبقة العامة، وإن كان من المؤكد أنها تميزت بمستوى منحط، وظهر بون شاسع بينها وبين مستوى عيش طبقة الخاصة التي تفننت في شتى ألوان البذخ والإسراف، واستهلاك مواد الترف كما سبق الذكر.

ومن البديهي أن يتأثر مستوى معيشة العامة بالوضعية الاقتصادية السائدة. وحسبنا أنه كان يتحسن نسبياً إبان فترات الرخاء، ثم ينحط كثيراً إبان الأزمات، حتى إن ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة ظل نغمة متواترة ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس الهجري[٦].

ومن أسف أن النصوص لا تكشف عن الأسعار العادية لبعض السلع والمواد الغذائية، ولا تذكرها إلا في حالة رخصها أو غلائها، وإن كانت بعض كتب التصوف والحسبة تسعفنا في ذلك أحياناً، ولكن في حالات نادرة، مع ملاحظة أن سعر السلعة الواحدة يتفاوت من مدينة إلى أخرى. كما يصطدم الباحث أحياناً بتنوع المصطلحات المستعملة لتحديد أسعار المواد.

حاول ابن خلدون[٧] البحث عن العلل الكامنة وراء غلاء الأسعار فعزاها إلى كثرة المكوس، لأن السوقة والتجار يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه، فيكون المكس داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها. ولعله لم يبتعد عن الصواب بالنسبة للحقبة المرابطية إذ إن موجة الغلاء اشتدت في فترة الاضطرابات، وهي فترة عجت بالمكوس والضرائب والاحتكار الذي ساهم بدوره في غلاء الأسعار.

---

(١) ابن عذاري: م. س، ص ٩٣. وقد وصف ابن الزقاق أحد القضاة من بني جحاف بقوله:

قاض يجور على الضعيف وربما ... لقي القوي بمثل حلم الأحنف

انظر ابن ليون: م. س، ص ٣٧.

(٢) الحنفاوي: **تعريف الخلف برجال السلف**، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٩٧.

(٣) انظر: ابن خاقان: **قلائد**، م. س، ص ١٩٨.

(٤) انظر: الجزيري: م. س، ص ٢١٣.

(٥) ابن عبدون: م. س، ص ١٧.

(٦) عبرت العامة عن ذلك في هذا المثل: «إذا غلا القمح أش لو حصاله». انظر: مقداد: م. س، ص ١٠٢.

(٧) **المقدمة**، ج ٣، ص ٨٦٥ ـ ٨٧٧.

تدخلت الدولة أحياناً لتحديد أسعار السلع[1]. غير أن هذا الإجراء لم يشكل القاعدة العامة، بل غالباً ما تجنبت ذلك لأن بعض التجار كانوا يعمدون إلى إقفال مخازنهم وإخفاء بضائعهم فترتفع الأسعار، وتجبر السلطات على التراجع عن قرارها.

من ناحية أخرى، ظلت القدرة الشرائية للعامة ضعيفة جداً بسبب الأجور الزهيدة التي كانوا يتقاضونها مقابل خدماتهم، وهذا ما يفسر كثرة التعامل بالسلف والدين[2].

شكل القمح والشعير والحنطة المواد الغذائية الأساسية لدى عامة المغرب والأندلس. وتذكر بعض النصوص رخص أسعار هذه المواد إبان فترات الرخاء، وتفصح عن أثمانها. فابن أبي زرع[3] يؤكد أن القمح بيع أربعة أوسق بنصف مثقال، والثمار ثمانية أوسق بنصف مثقال. وصارت القطاني من كثرة الرخص لا تباع ولا تشترى. وذكر أحد الجغرافيين[4] أن الفواكه والمأكولات كانت رخيصة في متناول المستهلكين.

ويستشف من أمثال العامة أنهم لم يستهلكوا اللحم حتى في الأوقات العادية لغلاء ثمنه[5]. وحسبنا أنهم سموا الجزار بالطرّار، أي الذي يشق الجيوب من الدنانير والدراهم[6].

غير أن الأسعار كانت تعرف ارتفاعاً مهولاً إبان مرحلة الاضطرابات، أو كلما حوصرت مدينة من المدن الأندلسية من طرف القوى النصرانية كما وقع في بلنسية سنة ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م، إذ بلغ سعر رطل القمح مثقالاً ونصف[7]. وبلغ سعر الشعير إبان الاجتياح الموحدي للمدن المغربية ثلاثة دنانير للسطل[8].

أما أسعار الألبسة والمنسوجات فقد تأثرت كذلك بالظرفية السياسية وبأحوال السوق. وغالباً ما أدت الفتن إلى الاحتكار، ومن ثم ارتفع ثمن الحرير والملبوسات بصفة عامة كما تؤكد ذلك رسائل الجنيزة[9].

---

(١) ابن الحاج: م. س، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٢) ابن قزمان: م. س، ص ٧٠٤، قصيدة ١٠٥، ويقول فيها:

فرغ مني بالجملة نفع الثياب
واخذني الديون والرهن والسلف

(٣) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٦٧؛ الناصري: م. س، ج ٢، ص ٧٣.

(٤) الإدريسي: م. س، ص ٦٧.

(٥) قالوا: «إن اللحم غالي اما تستر الثياب». انظر: ابن عاصم: م. س، مثل رقم ٢٤٥، ص ١٢٨. وقالوا كذلك: «افتح كرنب سقتلكم إن اللحم غالي» مثل رقم ٣٩٣ وكذلك: «بالأسباخ تستغنوا عن الأفراخ»، مثل رقم ٥٨٤ انظر: الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٣٧.

(٦) الأهواني: **الفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي**، م. س، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٧) ابن عذاري: م. س، ص ٣٨.

(٨) البيدق: م. س، ص ٥٣.

(٩) انظر: أمين الطيبي: **جوانب من النشاط الاقتصادي**، م. س، ص ٤٦٦.

بينما يلاحظ أن أثمان العقار كانت في تزايد مستمر ولو أنه تم بيع بعض المنازل بثمن رخيص إبان المجاعات[١]. وحسب ما تبينه أجوبة أبي إسحاق الفاسي اليهودي[٢] «Réponsa»، فإن ثمن شراء المنزل تراوح ما بين ١٦٠ و ٢٨٠ ديناراً. في حين بيعت المنازل الصغرى بـ ٥٠ إلى ٦٠ ديناراً[٣].

أما أثمان الكراء فكانت دوماً في ازدياد[٤]. فقد اكترى ابن قزمان[٥] دويرة صغيرة بربع مثقال مرابطي. وطلب منه مالك الدار زيادة ثلاثة أثمان مثقال. وجرت العادة أن يعقد عقد الكراء الذي يحدد فيه موضع المنزل ومواصفاته وثمن كرائه إن كان شهرياً أو سنوياً[٦]. واكترى أحد المتصوفة منزلاً بعشرة أواقٍ للسنة حتى اجتمع له في كراء عشرين سنة مائتي أوقية[٧]. وعلى العموم فقد عرف ثمن الكراء تصاعداً كبيراً حتى إن العامة شبهته بالشراء[٨]، وهذا ما يفسر سكنى بعض عامة إشبيلية بجوار المقابر[٩].

ولمعرفة المستوى الحقيقي لمعيشة العامة، يجب مقارنة هذه الأسعار بالدخل اليومي للعامل والمستأجر. وللأسف فإن المصادر تتميز بالبخل والتقتير في هذا المجال، ولا تمدنا سوى بنزر يسير من المعلومات. فقد استؤجر أحد الحدادين بنصف درهم في اليوم[١٠]، وبلغ مدخول خياط في جبة صنعها لأحد الزبناء خمسة دراهم[١١]. أما الأطفال الصغار «المتعلمين» الذين تم استئجارهم، فقد بلغت أجرتهم الشهرية ١٠ دراهم[١٢]. وعلى العموم لم تتجاوز الأجرة اليومية للعامل درهمين كما تثبت ذلك أمثال العامة[١٣]. وهو ما يزكيه السقطي[١٤] حين يذكر أن على الجزار ألا يربح في خروف أكثر من درهمين، مع العلم أن الكراء كان يمتص ما

---

(١) ابن الزيات: م. س، ص ١٥٣.

(٢) Ashtor: *op. cit.*, p. 669.

(٣) *Ibid.*, p. 670.

(٤) مؤلف مجهول: «كتاب في تراجم الأولياء»، (مخ خ. ع. و. م. ر. رقم ج ١٢٧١)، ص ٢٩١. انظر ما يثبت ذلك في ترجمة محمد بن علي العمراني.

(٥) انظر: ديوانه، قصيدة ٨٧.

(٦) الجزيري: م. س، ص ١٠٦؛ ابن عبدون: م. س، ص ٣١.

(٧) الصومعي: «المعزى»، م. س، ورقة ٤ ب.

(٨) قالوا: «الكرا مثل الشرا»، مثل رقم ١٢٤. انظر: الزجالي: م. س، ج ٢، ص ٣٤.

(٩) ابن عبدون: م. س، ص ٢٦.

(١٠) ابن الزيات: م. س، ص ١٩٧: ترجمة رقم ٦٨.

(١١) **نفسه**، ص ٣١٦.

(١٢) مؤلَّف مجهول: «مناقب الشيخ أبي العباس السبتي»، م. س، ورقة ٩٩ أ؛ ابن المؤقت: **تعطير الأنفاس**، م. س، ص ١٠.

(١٣) قالوا: «الأجر درهمين، والبقل من أين»، مثل رقم ١٨٤. انظر الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٣٧.

(١٤) السقطي: م. س، ص ٣٤.

بين ١٠ إلى ١٢٪ من مدخوله[١].

وقد لاحظ أحد الباحثين[٢] أن دخل العامة في الأندلس كان أحسن من دخل نظرائهم في المشرق. ومع ذلك فالواقع يبين أن العامل ظل يعاني من الفقر، ويتقشف في معيشته، بل حتى فيما يتعلق بعلاجه وسلامة صحته[٣]. ولعل ما يزكي هذا التخريج أن التجار الصغار لم يستطيعوا دفع كراء حوانيتهم في بعض الأعوام[٤] كما أن البعض عجز عن أداء كراء منزله[٥]. بل إن والد الشاعر الرصافي وجد صعوبة في شراء زيت القنديل لإضاءة بيته، ولذلك اضطر إلى الاقتصاد في إيقاده[٦].

ويمدنا السقطي[٧] بنموذج طريف عن تكاليف أجور معمل صغير لصنع الخبز في معرض الحديث عن الأسعار المعقولة للخبز في تلك الفترة، مما يعكس صورة جيدة عن مستوى الحياة وتكاليف المعيشة في الحقبة المرابطية. فهو يذكر أن سعر القنطار من الطحين بلغ ٣٠ درهماً في السوق. ولكي يستغل صاحب معمل الخبز هذه الكمية يجب عليه أن يدفع درهماً ونصف درهم لثلاثة من العجانين، و٣/٨ درهم للرفاد، وهو عامل مساعد، و١/٢ درهم للوقّاف، و١/١٦ درهم لشراء الملح والماء، و٥/٨ للخشب، أي ما مجموعه ٣٢ درهماً.

ويستنتج من ذلك أن رب معمل الخبز يحتاج لصنع قنطار من الطحين إلى خمسة عمال يؤدي لكل واحد نصف درهم مع نفقات الحطب والماء أي ما مجموعه ثلاثة دراهم، بالإضافة إلى كمية الطحين التي تساوي ٣٠ درهماً أي ما يساوي ٣٣ درهماً، ويبيعه خبزاً بمقدار ٣٦ درهماً فيكون ربحه ثلاثة دراهم. ويمكن أن يكون الإنتاج اليومي أكثر من هذه الكمية التي قد تصل إلى ثلاثة أضعاف، فيكون مدخول العامل في المخبزة آنذاك درهماً ونصف[٨].

ورغم هذه الأوضاع المزرية لم تقم العامة بثورات تذكر باستثناء ثورة قرطبة عام ٥١٤هـ/ ١١٢٠م[٩] التي لم تسفر عن نتيجة تذكر، ثم ثورة غمارة التي قادها رجل عرف باسم ابن الزنر ضد الأمير علي بن يوسف. وللأسف فإن المصادر لم تخلف حولها سوى إشارة باهتة[١٠].

---

(١) Ashtor: *op. cit.*, p. 678.

(٢) *Ibid.*

(٣) ابن بسام: م. س، ق ٣، م ٢، ص ٩٠٥. ويورد بيتين لرجل يساوم طبيباً في الأجر الذي طلب منه دفعه.

(٤) ابن رشد: م. س، ج ٥، ص ٨٠٩ (تحقيق).

(٥) نفسه، ص ٢٢٨.

(٦) المقري: نفح، م. س، ج ٣، ص ٣٨٩.

(٧) السقطي: م. س، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٨) صلاح خالص: إشبيلية في القرن الخامس الهجري، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٥، ص ٥٥ ـ ٥٦؛ دندش م. س، ص ٢٨٢.

(٩) انظر التفاصيل حول هذه الثورة: حمادي: م. س، ص ١٣٧ وما بعدها.

(١٠) انظر: ابن عذاري: م. س، ص ٥٨.

ويخيل إلينا أن هذه الثورات افتقرت إلى برنامج محدد وهدف واضح وقيادة محنكة كما تشهد على ذلك رواية هامة عن ثورة قرطبة[1]، فضلاً عن افتقارها إلى «وعي طبقي» يؤطرها لخوض كفاحها ضد خصومها. فهي لم تستوعب مفهوم الصراع الاجتماعي كمحرك في عملية التغيير[2]. واعتقدت اعتقاداً جازماً بفكرة القدر، وعجز الإنسان عن مغالبة مصيره المحتوم. وآمنت بأن الأرزاق مقسّمة ومقدرة[3]. كما اعتقدت بالخرافات والشعوذة[4]، وهي مسألة بديهية في مجتمع حارب التيار العقلاني كما أسلفنا الذكر. ولكنها مع ذلك لم تتكتم عن إظهار موقفها تجاه خصومها من الأعيان والوجهاء. ولا غرو فإن أمثالها عبرت - بما فيه الكفاية - عن عدائها المكشوف للأمراء حيث صورت خضوعها لهم بأنه مفروض بالحديد والنار[5]. وصورت القاضي في صورة الظالم الجائر[6]. وصبت سخطها على الكتّاب الذين شغلوا المناصب السياسية في الدولة[7]. وبالمثل، عبّرت عن كراهيتها ومقتها للفقهاء المرتبطين بالسلطة[8]، في حين بجّلت الفقهاء الورعين التقاة، حتى إنها كانت تتمسح بنعوشهم بعد وفاتهم[9].

ورغم هذا «الوعي الطبقي الخفي» فإنهم لم يتعاملوا مع الأحداث بالطريقة التي يستلزمها الموقف. فعامة مكناسة تعرضوا بالشر لابن تومرت، مع أنه جاء لتغيير الأوضاع[10]. وعلى الرغم من إحساسهم بوجودهم في أدنى سلم الهرم الاجتماعي، فإن بعضهم كان يتظاهر بمظاهر مزيفة تفوق إمكانياته الحقيقية، وهو ما عبرت عنه أمثالهم بوضوح[11].

---

(١) اللجائي: «مقمع الكفرة» (مخ)، م. س، ص ٣٥٥. وإليك نصّ الرواية: «قال الإمام الطرطوشي: لما قامت العامة على السلطان بقرطبة، ولبسوا السلاح كان شيخ حداد جالس على كيره يعالج صنعته فقال: ما بال الناس؟ قالوا: قامت العامة على السلطان. فقال لهم: ولهم رؤساء؟ قالوا: لا. قال: سق الكير يا صبي».

(٢) تقول أمثالهم: «من خرج عن بز زحان زز»، انظر: الأهواني: م. س، ص ٢٦٧.

(٣) قالوا: «الرزق والأجل ما فيهم عمل»، مثل رقم ٢٥٧. وقالوا أيضاً: «الذي خلق الاشداق، ياتي بالارزاق»، مثل رقم ٣٥٣، انظر: الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٦٦.

(٤) يقول ابن عذاري في هذا الشأن: «وفيها - سنة ٥١٠هـ - أرجف العوام بانه سيكون في شهر رمضان خطب عظيم وحادث كبير وقطع على الدولة شديد وأن السلطان يموت فيه، وفشا القول فيهم وانتشر فاكذب الله قولهم» انظر: م. س، ص ٦٢.

(٥) يقول مثلهم: «عبيدك أسدنا قال بالزز لا بالرضى»، مثل رقم ١٦٤٥. انظر: الزجالي: م. س، ج ١، ص ٢٢٢.

(٦) يقول مثلهم: «إذا كان القاضي خصيمك لمن تشتكي»، مثل رقم ٣١، انظر: م. ن، ص ٢٢٨.

(٧) يقول مثلهم: «بقية خليع خير من بقية كاتب»، مثل رقم ٥٧٥، انظر: م. ن، ص ٢٢٨.

(٨) قالوا: «خاف الله واتقيه، ولا تعامل الفقيه»، مثل رقم ٩٢٤. وكذلك: «الفقيه الدكالي، أعمل بقولي ولا تعمل بحالي» مثل رقم ١٦٠. انظر الزجالي: م. س، ص ٢٣٠. وانظر كذلك: الأهواني: م. س، ص ٢٦٢.

(٩) عياض: الغنية، م. س، ص ٢٩. وانظر نماذج أخرى عند ابن بشكوال: م. س، ج ١، ص ٣٥٠؛ ابن الزبير: م. س، ص ١٦٢.

(١٠) البيدق: م. س، ص ٢٢.

(١١) قالوا: «الفلاس والانفاس» مثل رقم ١٨٠، وكذلك: «العري والجري»، مثل رقم ١٨٤. انظر الزجالي: م. س، ج ٢، ص ٤٦ - ٥٦.

خلاصة القول إن طبقة العامة شكلت أهم طبقة منتجة خلال العصر المرابطي. ومع ذلك عرفت وضعية اجتماعية منحطة. ولم يكن مدخولها لِيَفِي بأبسط مستلزمات المعيشة. كما أنها ظلت عرضة للاستغلال الجبائي والأوبئة والمجاعات والحروب. ولم يتسنَ لها القيام بثورات لتحسين وضعيتها نتيجة افتقارها إلى وعي طبقي، وانعدام أهداف منسجمة وواضحة لديها.

الخلاصة العامة أن المجتمع المرابطي، عرف تدرجاً طبقياً على أساس الثروة وملكية وسائل الإنتاج كما أبانت عن ذلك نصوص الحقبة المرابطية نفسها. غير أن جملة عوامل أعطت الطبقة الاجتماعية خصوصيتها، وتدخلت لتكسبها قسماتها الخاصة، وأهمها الجاه والقرابة والنسب والشرف والوراثة ومذهب الدولة الرسمي. وبما أن اقتصاد المغازي الذي تبناه المرابطون تميز بتقلباته وعدم ثباته بسبب انقطاع موارد الغزو أحياناً، فإن الطبقة الاجتماعية ذاتها تميزت بميوعتها وعدم ثباتها، لأنها ارتبطت بوسائل إنتاج وفرها هذا الاقتصاد نفسه (الأرض، الأموال السلطانية المكتسبة من المغانم والخراج والجزية). وهي في الوقت ذاته غير مستقلة عن الأمير الذي كان يتحكم فيها، ويمنحها متى شاء ويصادرها متى شاء. لذلك انتشرت بعض الظواهر كظاهرة الوساطة والتزلف واستغلال النفوذ للحفاظ على الامتيازات الطبقية والارتقاء الاجتماعي.

وتم تصنيف المجتمع المرابطي عبر هرم تتسنمه طبقة الخاصة والوجهاء التي تكونت من شرائح اجتماعية متنوعة شكلت الثروة والجاه القاسم المشترك بينها، وعاشت حياة البذخ والترف. غير أنها افتقرت إلى هدف مشترك، ورؤية موحدة لتطوير المجتمع. تأتي بعدها الطبقة الوسطى التي رغم تكدس أرباحها التجارية، لم تتمكن من لعب دور تاريخي على غرار البورجوازية الأوروبية، لأن اقتصاد المغازي حدَّ من طموحها نتيجة احتكار الدولة للمجال الاقتصادي. مع العلم أن هذه الأخيرة لم تهتم بالتجارة سوى في حدود عائدات الأرباح التي تجنيها منها دون توظيفها في مشاريع تجارية بعيدة المدى. أما بالنسبة لطبقة العامة التي شكلت السواد الأعظم من السكان، فقد بيَّنا أنها لعبت دوراً أساسياً في الإنتاج، غير أنها عرفت وضعية مزرية بسبب مدخولها الهزيل الذي لم يف بأبسط مستلزمات حياتها خصوصاً في فترة الأزمة التي اشتد فيها الغلاء، فضلاً عما تعرضت له من محن ومتاعب إذ ظلت الضحية الأولى للمجاعات والأوبئة وخطر الحروب والاضطهاد والسجن إلى جانب الاستغلال الجبائي. وتبين أن العبيد اشتغلوا في القصور والمنازل، وتعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال، بل «شُيِّئوا»، ولم تراع لهم حقوق اجتماعية أو إنسانية إلا من ساعده الحظ في الحصول على حريته. كما لاحظنا أن التفاوت الطبقي ارتبط بالمدن، فهل يعني ذلك أنه انعدم في البوادي؟ ذلك ما سنجيب عنه من خلال الفصل التالي.

الفصل الرابع

التكوين القبلي في البوادي

تعد دراسة النظام القبلي في المغرب في العصر الوسيط عموماً، والمرابطي على الخصوص، من المواضيع الملغزة التي لا يمكن للدارس سبر غورها دون الاصطدام بمجموعة من المثبطات والعوائق، وفي مقدمتها شحة المادة التاريخية الخاصة بالمجتمعات البدوية. فإذا استثنينا كتابات ابن خلدون التي تُعتبر حجر الزاوية في الموضوع، فإن المصادر التاريخية الأخرى لم تهتم في الغالب الأعم سوى بالحواضر والمدن الكبرى، عدا بعض الإشارات التي جاءت في سياق الحديث عن بداية الدعوة المرابطية، فزودتنا ببعض المعلومات عن قبيلة لمتونة والقبائل الصنهاجية الأخرى. ورغم أن المصادر الجغرافية والفقهية تجود أحياناً ببعض الأخبار المتناثرة عن مواطن استقرار القبائل[1]، فإنها لا تمد الباحث سوى بصورة باهتة عن النظام القبلي السائد. وجل من عارك الموضوع[2] وقف على ما يلفه من تعقيد وغموض. لذلك حاول البعض[3] تبني رؤية خاصة تعول على دراسة البنية القبلية في العصر الحديث كحل لإشكالية الحياة القبلية في العصر الوسيط، طالما أن البنى الاجتماعية للمغرب ظلت راكدة حتى الفترة الاستعمارية الحديثة.

ولا سبيل لإنكار ما يحمله هذا التصور من مزالق منهجية تعبر عن قصور في الرؤية، وتعسف في أدوات التحليل، ناهيك عما يتضمنه من نفحة استعمارية تحاول وصف المجتمع المغربي بـ «السكونية» والركود في تطوره الاجتماعي.

---

(١) سبق أن أبرزنا مواطن استقرار القبائل وأثر الحركة المرابطية على الخريطة البشرية. انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٢) اعترف جاك بيرك باستعصاء فهمه لبعض المظاهر القبلية. انظر: «في مدلول القبيلة بشمال إفريقيا» المنشور في كتاب **الأنتروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**، الترجمة العربية، البيضاء دار توبقال، ١٩٨٨، ص ١٢٥. وبالنسبة للأندلس عبّر غيشار P. Guichard عن معضلة قلّة المصادر لدراسة النظام القبلي في الأندلس. انظر كتابه: *Structures «orientales» et «occidentales» dans l'Espagne Musulmane*, Paris, Edi. Mouton, 1977, p. 352. كما أكد أن جلّ مؤرّخي المغرب الإسلامي يتحدثون عن «قبائل» بربرية، غير أن انعدام الدراسات الدقيقة حول بنية هذه القبائل يجعلهم لا يذهبون بعيداً في تحليلاتهم. انظر: م. ن، ص ٦٤، ٦٥.

(٣) انظر: دو شوروبيير C. De Chaurebière، الذي حاول عند دراسته لقبائل مصمودة أن ينطلق مما وجدت عليه في القرن التاسع عشر. انظر كتابه: *Histoire du Maroc*, op. cit., p. 193.

وقد سبق لبعض الباحثين[1] أن بينوا زيف هذا المنظور، مما يغنينا عن معاودة ذلك اللجاج. ونعتقد أن الرؤية السليمة تكمن في استقصاء النصوص التاريخية الخاصة بالحقبة المرابطية، وقراءتها على ضوء نمط الإنتاج السائد، دون الاستغناء عن بعض الاجتهادات المعاصرة التي أسفرت عنها الدراسات الأنتروبولوجية الجادة.

قبل طرق الموضوع، من المفيد الإشارة إلى صعوبة منهجية أثارها بعض السوسيولوجيين الذين اهتموا بموضوع القبيلة في العصر الحديث، وهي مسألة الاختلاف بين القبائل، لأن دراسة قبيلة ما، في مكان وزمن معينين، قد لا ينطبق على قبيلة أخرى في الزمان والمكان نفسيهما، فكم بالأحرى إذا اختلفت العصور والأمكنة. في هذا الاتجاه، حذر بول باسكون[2] من مغبة السقوط في هذا الفخ. ونحن نوافقه في طرحه، ونعتقد أن الحل الأنسب - في ظل انعدام إمكانية دراسات مونوغرافية وافية للقبائل في العصر الوسيط - يكمن في لمّ شتات النصوص المتناثرة، حول القبائل برمتها في فترة زمنية محددة، ومحاولة رسم الخطوط العامة في إطار عملية تركيبية، تمكّن من الوقوف على الثوابت والمتغيرات بين مختلف القبائل.

ولعل أول تساؤل يواجه الباحث هو: كيف يمكن تفسير سيادة البنى القبلية في بوادي المغرب الأقصى وبعض البوادي الأندلسية؟

اعتبر الأستاذ العروي[3] القبيلة ظاهرة سياسية سعت إلى الحفاظ على الذات ومواجهة التدخلات الأجنبية عموماً، والرومانية على وجه الخصوص، إذ لم تتمكن أي قوة استعمارية من التسرب إلى الجماعات البربرية. وهو ما يعني حسب تقديره أن الظروف السياسية التي شهدتها المنطقة منذ العصور القديمة وحتى مشارف العصر الوسيط، هي التي تمخض عنها تجذر البنية القبلية.

أما لاكوست[4] فقد حدد أربعة أسباب لسيادة الظاهرة القبلية. يكمن أولها في عدم امتداد الاستعمارين الروماني والبيزنطي إلى داخل البلاد، في الوقت الذي لم تطل مدة الولاة الأمويين والعباسيين الذين دحرتهم ثورات الخوارج. بينما يرجع السبب الثاني إلى العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد الرعوي والنظام القبلي، إذ يعتبر هذا الأخير، الشكل الأنسب لتماسك الفريق الرعوي المعتاد على التنقلات. وحصر العامل الثالث في الروح الحربية التي ميّزت السكان، فهذه الروح في نظره ساهمت في الإبقاء على البنى القبلية، لأن كل قبيلة حرصت - كل الحرص - على توفير الحماية والأمن لأعضائها. في حين عزا العامل الرابع إلى أن الربح الذي كانت تدره تجارة القوافل جعل بعض رؤساء القبائل يسعون إلى تمتين المنظومة القبلية.

على الرغم من أهمية هذه التفسيرات، فإننا نعتقد - تمشياً مع ابن خلدون - أن سيادة

(١) العروي: **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، البيضاء، ١٩٨٣، ص ٤١.

(٢) P. Boscon, *Le Haouz de Marrakech*, T. 1, Rabat, 1977, p. 145.

(٣) مجمل تاريخ المغرب، البيضاء، ١٩٨٤، ص ٩٠ - ٩١.

(٤) العلامة ابن خلدون (الترجمة العربية)، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٤.

البنى القبلية في المغرب الإسلامي تكمن في إحساس سكان البادية - أفراداً وجماعات - بضرورة تأمين العيش والبقاء في بيئة يتميز مناخها بعدم الثبات، وتتعرض مواردها الطبيعية للجفاف والنضوب في أية لحظة، مع غياب شبه تام للسلطة المركزية، وانعدام كلي للأسوار والحصون، الشيء الذي يلزمهم ويدفعهم إلى التجمع من أجل قهر الظروف الطبيعية، وتأمين الرزق، وحماية الذات، وهو ما عبَّر عنه ابن خلدون[1] بالحماية والمدافعة والمطالبة، وكل أمر يُجتمع عليه. وبما أن الظروف المناخية غير مأمونة في الغالب، فإن السكان يلجأون في بحثهم عن القوت إلى القيام أحياناً بعدوان للحصول على المغانم «فتكون أرزاقهم في ظلال رماحهم»[2]. وبتعبير آخر، فإنهم يعتمدون على ما يوفره لهم اقتصاد المغازي من موارد حربية. وبواسطة هذه الموارد نفسها، تصل القبيلة إلى السلطة، فتدعم أسس هذا الاقتصاد الذي أوصلها إلى الحكم، وتجعله حجر الزاوية في توجهها، مكرسة بذلك البنية القبلية. والحاصل، أن النظام القبلي ليس سوى انعكاس أمين لاقتصاد المغازي الذي ظل النمط الغالب خلال العصر المرابطي.

والملاحظ أن البنية القبلية في البوادي المغربية ظلت أكثر ثباتاً منها في البوادي الأندلسية. ويُعزى ذلك إلى الإصلاحات التي أدخلها المنصور بن أبي عامر. وقد عبَّر المقري[3] عن ذلك بقوله: «وكان عرب الأندلس يتميزون بالعمائر والقبائل والبطون والأفخاذ إلى أن قطع ذلك المنصور بن أبي عامر». ويزكّي هذا النص ما ورد في رسالة المعتمد بن عباد إلى يوسف ابن تاشفين[4]. ولم يفت ابن خلدون[5] التأكيد «بأن الأندلس ليست بدار عصائب ولا قبائل»، غير أن ذلك لم يمنع من بقاء ذيول النظام القبلي. لذلك، فإن معظم النتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة المتواضعة تنطبق على المغرب الأقصى انطلاقاً من خصوصية بيئته.

أولاً: الظاهرة القبلية بين المصادر والدراسات الأنتروبولوجية المعاصرة

نظرياً، تمدنا المصادر بسيل من النصوص حول القبيلة ومرتبتها ضمن الشرائح Les couches المكوِّنة للنظام الاجتماعي العام. فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم[6]. ومن المفهوم القرآني استمد مؤرخو الحضارة العربية مفهومهم للقبلية، فجعلوها في المرتبة الثانية ضمن

---

(١) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤١٨.

(٢) **نفسه**، ص ٤٥٤.

(٣) **نفح الطيب**، م. س، ج ١، ص ٢٩٣.

(٤) انظر نص الرسالة عند مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٤٥ - ٤٦؛ عباس بن إبراهيم: **الإعلام**، م. س، ج ١٠، ص ٣٠٢. ومما جاء فيها: «فإنا نحن العرب في هذه الأندلس قد تلفت قبائلنا، وتفرق جمعنا، وتغيرت أنسابنا بقطع المادة من صنيعنا، فصرنا منها شعوباً لا قبائل، وأشتاتاً لا قرابة ولا عشائر».

(٥) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٦٣.

(٦) قال تعالى: ﴿يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾ سورة الحجرات (رقم ٤٩) الآية ١٣.

المجموعات البشرية. فالقلقشندي[١] جعل الشعب في قمة المراتب، ومنه تتفرع القبائل التي سميت كذلك «لتقابل الأنساب فيها». وبعد القبيلة تأتي العمارة فالبطن فالفخذ فالفصيلة والعشيرة. ويسرد هذا المؤرخ كثيراً من التفاصيل حول طرق الانتساب للقبيلة، كما يسهب في تحليل أسماء القبائل العربية. وعلى النهج نفسه أسهب النويري[٢] في ذكر القبائل ونظامها، وما يندرج تحتها من مراتب. وتميز الكتاني[٣] عن المؤرخين السابقين حين جعل القبيلة في الطبقة الرابعة بعد الجدم والجمهور والشعب، ووصفها بأنها «بمنزلة الصدر من الجسد».

أما ابن خلدون[٤]، فيُعتبر حجة بالنسبة للقبائل المغربية، وتقوم رؤيته على أساس نظرية العصبية التي تشكل منطلقاً لتفسير ميلاد الدولة من رحم القبيلة. كما يعد أول مؤرخ فطن إلى العلاقة بين البداوة والعصبية[٥].

وعلى الرغم من أنه انطلق من معاينة دقيقة لظرفية عصره (العصر المريني)، فإن أحكامه تنطبق على المراحل السابقة لتشمل العصر الوسيط برمته. وحسبنا دليلاً على ذلك إعطاؤه نماذج تطبيقية من مختلف الفترات التاريخية، بما في ذلك المرحلة المرابطية التي تهمنا[٦].

أما الدراسات الأنتروبولوجية، فهي عبارة عن أبحاث ميدانية اهتمت ببنية القبائل الحديثة، وانتهت إلى تخريجات حاولت تعميمها على كل العصور التاريخية.

ومن أشهر النظريات التي صيغت حول المجتمع القبلي بالمغرب، نظرية الانقسامية Segmentarité[٧]. وقد ارتبطت هذه النظرية بالأنتروبولوجيا الأنغلوساكسونية التي اهتمت

---

(١) **صبح الأعشى**، م. س، ج ١، ص ٣٠٨.

(٢) **نهاية الأرب**، طبعة القاهرة، ١٢٦٥هـ، ج ٢، ٢٦٩.

(٣) «زهرة الآس» (مخ)، م. س، م ١، ص ١٤.

(٤) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٦١.

(٥) **نفسه**، ج ٣، ص ٨٥٥ ـ ٨٥٦.

(٦) انظر على سبيل المثال ما يذكره عن أثر الدعوة الدينية في تقوية العصبية حيث يضرب مثالاً بالمرابطين. انظر م. س، ج ٢، ص ٤٦٧. وانظر نماذج أخرى في م. ن، ص ٤٦٨، ٤٩٢، ٤٦٣، ٤٦٤.

(٧) المجتمعات الانقسامية هي المجتمعات التي تنشطر بصفة لامتناهية بحيث إن الأجزاء المتولدة على هذا الانشطار تتشابه فيما بينها، ويعاد إنتاجها باستمرار. وهي لا تنشطر فحسب، بل هي قادرة أيضاً على ان تنصهر وتتحد لتخلق مجموعات ذات مستوى أكبر. فعمليتا الانشطار والاتحاد تتاتيان من جراء التنافس حول عدة أهداف، وتؤديان إلى مسلسل مستمر للتوازن. فالشيء الأساسي الذي يميز هذا النموذج الاجتماعي المجرد هو الطابع المشاعي للسلطة. ويمكن حصر أهم مميزات المجتمعات الانقسامية فيما يلي:
١ ـ ضعف تقسيم العمل.
٢ ـ أشكال جماعية للملكية.
٣ ـ تمركز الحياة الاجتماعية حول العلاقات العائلية التي تكتسي أهمية قصوى.
٤ ـ قوة الوعي الجمعي واعتناق الجميع لمنظومة قيم موحدة بسبب تشابه العناصر المكونة لهذه =

بدراسة التشكيلة الاجتماعية السياسية المغربية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تصدى عدة باحثين لدراسة بعض القبائل المغربية مثل جلنر Gellener الذي قام بدراسة مجتمع قبائل آيت عطا وعلاقتها بالزاوية الحنصالية[1]، ودافيد هارت الذي درس قبائل بني ورياغل وآيت عطا ودكالة. بينما عمم واستربري Wasterbury حكمه على المجتمع السياسي المغربي[2]، بل لم يتورع البعض[3] عن إعطاء نموذج لهذه النظرية من قبيلة لمتونة ذاتها.

ينقسم المجتمع القبلي ـ حسب النظرية الانقسامية ـ إلى أجزاء متساوية، على أساس القرابة الدموية الحقيقية أو الوهمية، فتكون القبيلة عبارة عن مجموعة من العشائر، تؤلف مجتمعاً منظماً له اسم خاص ولغة وسلطة، ومجال جغرافي خاص[4]. وتحدث الانقسامات أو الانشطارات داخل القبيلة عن طريق الهجرة الناجمة عن النمو الديموغرافي وقلة الأراضي الزراعية. وتنقسم القبيلة في الأطلس الكبير والأوسط حسب ما استنتجه جلنر إلى عدة أجزاء وأفخاذ إلى أن تصل إلى مستوى الوحدات العائلية. وتتساوى هذه الأجزاء في كل مستوى من مستويات الانقسام إذ لا وجود بينها لأي تقسيم للعمل ذي طبيعة اقتصادية أو سياسية كما لا توجد داخل هذه الأجزاء أي مؤسسات سياسية متخصصة[5].

وبخصوص وظائف هذه الأجزاء، فهي تتوزع من أسفل إلى أعلى إذ تتولى العائلة استغلال الميراث العائلي، بينما يشرف مجلس القرية على قضايا توزيع الأرض وموارد المياه. أما الأشكال المرتبطة بالحدود والمراعي فهي من اختصاص القبيلة. وعلى العموم فإن المجتمع القبلي الانقسامي مجتمع منغلق، تنعدم فيه الملكية الفردية، الشيء الذي يزيد من تماسك أعضائه وتعاونهم. والسكان لا يتجددون إلا عن طريق النسل، وهو ما ولَّد لدى هذه الجماعات الارتباط الوثيق بالأرض، ومن هنا فإن هذه الأخيرة شكلت نقطة أساسية في ضمان وحدة القبيلة وتعاضدها[6]. وكل الصراعات التي شجرت بين القبائل، غالباً ما حدثت بسبب الأرض

= المجتمعات، كما أن الدين يقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي لأنه يخترق جميع مستويات الحياة الاجتماعية. انظر ليليا بنسالم: «التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير» نشر ضمن كتاب **الأنتروبولوجيا والتاريخ**، م. س، ص ١٢.

(١) Gellener, *Saints of Atals*, op. cit.

(٢) انظر عبداللطيف اكنوش: **تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب**، البيضاء، مؤسسة إفريقيا والشرق (د. ت)، ص ٢١.

(٣) Guichard: *op. cit.*, p. 73. كما يعطي مثالاً آخر عن الانقسامية من قبيلة كتامة. انظر م. ن، ص ٦٩، ٧٠.

(٤) محمد حسن: «حول إحدى القبائل البربرية: نفوسة، مجالها الجغرافي وعلاقتها بالسلطة المركزية»، **مجلة كلية الآداب بالرباط**، عدد ١٠، سنة ١٩٨٤.

(٥) جلنر: «السلطة السياسية والوظيفية الدينية في المجتمع المغربي القبلي»، ترجمة المختار بلعربي، **مجلة الزمان المغربي**، عدد ١٨، سنة ١٩٨٣، ص ١٠٥.

(٦) بولقطيب: «التحالف القبلي المصمودي وقيام دولة الموحدين في المغرب والأندلس» (رسالة جامعية مرقونة)، ص ١٧١.

وما يرتبط بها من مراع[1].

تلك هي الخطوط العريضة للنظرية الانقسامية أو التجزيئية. ولعل أهم النتائج التي خلص إليها أنصار هذه النظرية أن المجتمعات الانقسامية لا تعرف تقسيم العمل بين الأفراد، وتكون فيها سلطة الزعماء على الصعيد السياسي سلطة محدودة وضعيفة[2]، الشيء الذي يحول دون بروز مؤسسات مختصة بالمحافظة على النظام ومزاولة «العنف المشروع». وبكلمة مختصرة، فإن المجتمعات الانقسامية لا تعرف تركيز السلطة[3]، كما أنها مبنية على المساواة، ولا تعرف أي تراتب دائم[4]. أما مسألة الرئاسة، فإنها تتميز بمبدأ «التناوب والتكامل». ويعني هذا المبدأ أن كل قبيلة تتكون من عدة عشائر «تنتخب». الرئيس من أحد زعماء تلك العشائر مرة كل سنة. والعشيرة التي تقدم الرئيس لا يصوِّت أفرادها[5]. أما مسألة الحفاظ على الأمن داخل القبيلة، فإن الفقهاء والصلحاء عموماً يضمنون استمرار الأمن والاستقرار[6].

وقد وجهت عدة انتقادات إلى أنصار النظرية التجزيئية[7] مما يكفينا مؤونة الخوض فيها. غير أن ما يهمنا بالنسبة لدراستنا هو معرفة ما إذا كانت الحياة القبلية في البوادي المغربية خلال عصر المرابطين سارت وفق المواصفات المذكورة.

ثانياً: عناصر الحياة القبلية في العصر المرابطي

قامت الحياة القبلية في العصر المرابطي على ثلاثة عناصر أساسية: الأرض والنسب والعصبية. فالأرض هي التي تحدد موطن القبيلة، فضلاً عن كونها وسيلة الإنتاج الرئيسية بالنسبة للقبائل المزارعة، بحكم قيمتها الاستعمالية. وتكون إما عبارة عن مجموعة من الحقول في الأراضي السهلية كما هو الحال بالنسبة لقبائل برغواطة، أو مجموعة من الأشرطة في الوديان أو السفوح كتلك التي احتلتها قبائل المصامدة. وتكون أحياناً عبارة عن مجموعة من المراعي كما هو الحال بالنسبة للقبائل المتنقلة مثل صنهاجة اللثام[8].

---

(١) Montange: *Les berberes et le Makhzen dans le sud du Maroc*, op. cit., p. 31.

(٢) *Ibid.*, p. 159.

(٣) أكنوش: م. س، ص ٢٤.

(٤) الحمودي: «الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحة كلينر»: نشر ضمن كتاب: **الأنتروبولوجيا والتاريخ**، م. س، ص ٦٨.

(٥) ليليا بنسالم: م.س، ص ٢١. ويصف جلنر نظام «انتخابات» رؤساء القبائل على النحو التالي: لنفرض أن ثمة ثلاث عشائر (أ، ب، ج). ففي السنة الأولى ينتمي الرئيس إلى (أ) و«ينتخب» من طرف أعضاء (ب) و(ج). وفي السنة الثانية ينتمي إلى (ب) و«ينتخب» من طرف (أ) و(ج). وفي السنة التالية ينتمي الرئيس إلى (ج) و«ينتخب» من طرف أعضاء (أ) و(ب). ولا يعاد انتخاب الرئيس مرتين متتاليتين.

(٦) الحمودي: م. س، ص ٧٣.

(٧) انظر مثلاً: محمد مفتاح: «التيار الصوفي والمجتمع في الأندلس والمغرب أثناء القرن الثامن الهجري»، ق ١، ص ٧١ وما بعدها (الرباط، أطروحة دكتوراه مرقونة).

(٨) ابن حوقل: **صورة الأرض**، م. س، ص ١٠٠.

وترتبط القبيلة بأرضها ارتباطاً وثيقاً، تحميها وتدافع عنها ضد كل من سولت له نفسه الاعتداء عليها. وهذا ما يفسّر قول النويري[1]، وهو بصدد الحديث عن قبائل صنهاجة: «وكل قبيلة حازت أرضاً تسرح فيها مواشيهم، ويحمونها بالسيوف». وهو نص لا يؤيد رأي بيرك[2] الذي قال: «باستثناء قبائل الأطلس أو البنيات المشابهة، لا تقترن الأشكال الاجتماعية، بالرغم من انطوائها، بأية أرضية مادية وبأي ارتباط بالأرض».

وتكون الأرض في الغالب الأعمّ جماعية. فأرض مراكش قبل شرائها من طرف يوسف ابن تاشفين كانت ملكاً لبعض القبائل المصمودية[3]. تزكّي ذلك رواية ابن القطان[4] الذي ذكر أن المهدي بن تومرت قتل سنة ٥١٩هـ كل من شك في ولائه من قبيلة هزميرة ضمن ما عرف بعملية التمييز، وسبى حريمهم، وغنم أموالهم، وقسم أرضهم وثروتهم، مما يعني سيادة ملكية الأرض الجماعية لدى هذه القبيلة.

وتثبت كتب النوازل سيادة الأراضي المشاعة داخل القبائل. فبالإضافة إلى الأراضي الزراعية التي يتم استغلالها، هناك أيضاً الأراضي الشعراء[5]، والسبخات والمراعي[6] التي قسمت أحياناً بين أهالي القرية[7]، أو بين القبائل المجاورة لها[8]. وبذلك يصبح كل فرد في القبيلة مشتركاً في ملكية الأرض وما عليها من مراعٍ ومياه. إلا أن هذه الملكية من جانب آخر تُعتبر ملكية فردية إذا اعتبرنا القبيلة كلها شخصاً معنوياً. لذلك فإن النزاعات لم تنشب بين الأفراد في الغالب، بل بين المجموعات، وهذا ما توضحه النوازل بكيفية لا غبار عليها. فكل اعتداء على مصدر من مصادر القبيلة يعتبر اعتداء على المجموعة كلها، ولو كان المصدر المعتدى عليه لا يستفيد منه إلا شخص واحد أو أسرة واحدة[9].

أما العنصر الثاني من العناصر التي قامت عليها الحياة القبلية فهو النسب. ونعني به انتساب أفراد القبيلة إلى جد مشترك، سواء أكان هذا الجد حقيقياً أو وهمياً. فصنهاجة نسبت نفسها إلى صنهاج بن عبد شمس[10]. بينما انتسبت زناتة إلى جدها جاناتا بن يحيى بن مولاة ابن مازيغ[11]. أما مصمودة فقد جعلت من مصمود بن مادغس جدها المشترك[12]. في

---

(١) **نهاية الأرب**، م. س، ج ٢٤، ص ٢٥٥.

(٢) «في مدلول القبيلة في شمال إفريقيا»، م. س، ص ١٢٣.

(٣) ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٣٨.

(٤) **نظم الجمان**، م. س، ص ٩٤.

(٥) الزياتي: «الجواهر المختارة» (مخ)، م. س، ص ٢٤٤.

(٦) محمد بن عياض: «مذاهب الحكام» (مخ)، م. س، ورقة ١٠ أ.

(٧) ابن رشد: «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ١٥٧.

(٨) النويري: م. س، ص ٢٥٥.

(٩) بنمنصور: **قبائل المغرب**، م. س، ج ١، مقدمة الكتاب.

(١٠) ابن عذاري: **البيان**، م. س، ج ٤، ص ٤٦؛ ابن خلدون: **العبر**، ج ٦؛ ابن أبي زرع: م. س، ص ١١٩.

(١١) أبو علي صالح: «كتاب الأنساب» (مخ)، م. س، ص ٢٠.

(١٢) **نفسه**، ص ٢٣.

حين أن غمارة سميت بهذا الاسم نسبة إلى جدها غمار بن مصمود[١].

وانتسبت بعض القبائل إلى امرأة. وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون[٢] عن لمطة وجزولة وهسكورة «هؤلاء القبائل الثلاث قد تقدم لنا أنهم إخوة لصنهاجة وأن أم الثلاثة تصكي العرجاء بنت زحيك بن مادغيس».

وحرصت كل قبيلة على ضبط نسبها. وأصبحت رابطة الدم هي الرابطة الجامعة بين أفخاذ القبيلة والقبيلة الأم، وبين الأفراد أنفسهم. فهؤلاء جميعاً يعتبرون أنفسهم منحدرين من جد واحد. وهذا ما يفسر قول ابن أبي زرع[٣] بأن «جدالة ولمتونة إخوة يجتمعون في أب واحد». واعتبر عدم الانتماء إلى جد مشترك نقيصة وعيباً تُعَيَّرُ به القبائل. فعندما وصل عبدالله بن ياسين إلى قبائل برغواطة «أخبر بديانتهم الخسيسة التي تمسكوا بها وقيل له إن برغواطة قبائل كثيرة **وليس لهم أب واحد وأم واحدة**»[٤]. فوظيفة الانتساب إلى جد مشترك تتمثل في تحديد هوية القبيلة، كما تساعد على تحديد واجب كل فرد من أفرادها، ومكانه في دائرة الصراع، بالقدر نفسه تحدد الأشخاص الواجب الدفاع عنهم وعن ممتلكاتهم حسب وضعية الفرد وموقعه في القبيلة، وما إذا كان أصيلاً فيها أو طارئاً عليها.

وبديهي أن يتمخض عن الانتساب إلى جد واحد، ظهور العصبية بين كل الأفراد المنتمين إلى هذا الجد أو ذاك. وهو ما يعبر عنه ابن خلدون بالعصبية القبلية، ثالث عنصر من العناصر المكونة للحياة القبلية. فكيف نفسر ظاهرة العصبية داخل المجتمع البدوي القبلي في عصر المرابطين على ضوء مقولات ابن خلدون، وبعض نصوص الفترة موضع الدراسة؟

تظهر العصبية القبلية من أول وهلة في كتابات ابن خلدون أنها تقوم على رابطة النسب. فهي تعبر عن الاستعداد الطبيعي الفطري الذي يدفع الفرد إلى نصرة قريبه في الدم والدفاع عنه، «وما جعل الله في قلوب عباده من الشفقة والنصرة على ذوي أرحامهم وقربائهم موجودة في الطبائع البشرية، وبها يكون التعاضد والتناصر، وتعظم رهبة العدو لهم»[٥]. ولا نعدم من النصوص ما يدعم هذه المقولة. فعندما انتصرت جيوش المنصور بن علانس الحمادي الصنهاجي على عساكر تاشفين بن علي قرب تلمسان، كاد أن يعتقل هذا الأخير وينكل بجيشه، لولا أن زوجته خرجت راغبة إلى المنصور الحمادي «متوسلة **بوشائج الصنهاجية**، فأكبر قصدها إليه، وأكرم موصلها، وأفرج عنه في صبيحة يومه»[٦].

وتكون العصبية أقوى بين الأفراد الذين يجمعهم نسب قريب، بينما تخف بالنسبة

---

(١) ابن خلدون: م. س، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٢) نفسه، ص ٧٠.

(٣) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٣٠.

(٤) اعتبر ابن أبي زرع عدم انتمائهم إلى أب أو جد مشترك، فقدح فيهم في هذا النص. انظر م. ن، ص ١٣٠.

(٥) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٢٣.

(٦) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ٢٣٤.

للأفراد الذين يجمعهم نسب عام. فالفرد في القبيلة أشد ارتباطاً بإخوته من أب واحد، من بني العم الأقربين، «فهؤلاء أقعد بنسبهم المخصوص، ويشاركون من سواهم من العصائب في النسب العام. إلا أنها في النسب الخاص أشد لقرب اللحمة»[١].

لكن ابن خلدون[٢] يوسع مفهوم النسب إلى درجة أنه يدخل في إطاره كل رابطة تنشأ بين الأفراد بسبب طول المعاشرة، وبذلك فهو لا يقيد العصبية بالقرابة الدموية، بل بالالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة. فالنسب ليس مجرد الانتماء إلى جد مشترك، بل المقصود الانتماء إلى جماعة معينة. فليست القرابة الدموية وحدها التي تولد العصبية، بل كل ما يكون باعثاً «للأنفة التي تلحق النفس من اهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب»[٣]. فالعصبية تصبح بهذا المعنى رابطة اجتماعية، يشعر الفرد من خلالها أنه جزء لا يتجزأ من العصبية التي ينتمي إليها، وهو في الوقت ذاته يجسد هذا الانتماء إليها بفنائه فيها فناءً كلياً، فيفقد شخصيته ويتقمص شخصية العصبية[٤]. وهذا ما جعل الجابري[٥] يعرّفها بأنها «رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولاشعورية معاً تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة». ويصبح هذا الشعور شعوراً جماعياً يعم أفراد العصبية كلها، فهو أشبه بـ «الوعي الطبقي»[٦].

غير أن هذا التعريف على أهميته، اقتصر على التفسير الاجتماعي ـ النفسي دون إدراك خلفيته الاقتصادية. وقد فطن أحد الباحثين[٧] إلى أن الإحساس بالانتماء القبلي لم يكن شرطاً كافياً للشعور بالعصبية إلا إذا دخل حيز التطبيق والعمل، فيصبح آنذاك دفاعاً عن المصالح المشتركة. وأكد لاكوست[٨] بدوره أن العصبية تعني «واقعاً اجتماعياً وسياسياً معقداً جداً».

وإذا كان ابن خلدون قد ربط بين العصبية وسعيها لإقامة السلطة، فإنه لم يخف الهدف المادي من هذا المسعى. فإذا غلبت العصبية «استولت على النعمة بمقداره وشاركت أهل النعيم والخصب في نعمهم وخصبهم»[٩]. ومن ذلك يتضح أن الهدف من العصبية لا يكمن في قرابة دموية محضة، بل في السعي إلى المُلك الذي «يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٢٨.
(٢) نفسه، ٤٢٤.
(٣) م. ن، ص. ن.
(٤) محمد عابد الجابري: **العصبية والدولة**، البيضاء، دار النشر المغربية، ط ٢، ١٩٧٩، ص ٢٥٣.
(٥) نفسه، ص ٢٥٤.
(٦) م. ن، ص. ن.
(٧) بنعبود: **جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري**، تطوان، مطبعة النور، ص ١٣، ١٤.
(٨) **العلاّمة ابن خلدون**، م. س، ص ١٣٢.
(٩) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٤١.

البدنية والملاذ النفسانية»[١].

وفي الوقت الذي ترتبط فيه العصبية بالمطالبة بالترف والبذخ، يكون ذلك سبباً في انهيارها لأن «عوارض الترف والغرق في النعم كاسر من سورة العصبية». ولعل هذا ما يكشف عن أهمية العامل الاقتصادي في العصبية، لا في عصر ابن خلدون فحسب، بل في العصر المرابطي كذلك[٢].

على أن العصبية قبل وصولها إلى المُلك تكون مدافعة عن مصلحة الجماعة، وهذا ما يفسر ربط ابن خلدون ربطاً مستمراً بين العصبية والعدوان. ولا تبرز هذه العصبية إلا عندما يكون هناك خطر يهدد مصالحها المشتركة المرتبطة دائماً بأمور المعيشة[٣]. ونعلم أن البادية لا تحميها أسوار ولا حاميات، تقي المجموعات القبلية من شر أي عدوان محتمل. ومن هنا تنشأ ظاهرة العصبية كإفراز لمعطيات اجتماعية واقتصادية ودفاعية. فالبادية تتميز بقساوة العيش، ومواردها الاقتصادية غير ثابتة ولا قادرة على توفير الضروري من العيش باستمرار، لذا فالبدوي يعيش حياة الصراع من أجل البقاء والحصول على لقمة العيش. وبما أن إمكانياته الفردية غير قادرة على ضمان نجاح سعيه، فإنه يضطر للاحتماء بالجماعة دفاعاً عن نفسه وسلامة مكتسباته. ومن هنا تصبح العصبية القبلية أداة لحماية الفرد والمجتمع القبلي وتوفير القوت له.

معنى هذا القول إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبادية فرضت وجود علاقات تضامن، لكنه تضامن من داخل القبيلة فحسب. أما خارج القبيلة فقد ظل الفرد ينظر نظرة عدائية إلى كل الأشخاص، ويعتبرهم غرباء يجب الحذر منهم، بل قتالهم. هذا التناقض هو الذي أعطى القبلية قوتها. فمن التضامن السائد داخل القبيلة، تستمد هذه الأخيرة تماسكها وقدرتها على دفع عدوان الغير عليها. ومن الشعور العدائي إزاء الآخر، تستمد وحدتها، وتتجدد شخصيتها. لكن أهم عامل يضمن استقرار الكيان القبلي يتجلى في شعور أفراد القبيلة بمصالحهم المادية المشتركة. وتستمر هذه المصالح كهدف وغاية طالما استمر الإطار الذي يضمنها، الشيء الذي يؤكد العلاقة الجدلية بين القبيلة ككيان اجتماعي متجانس، وبين مصلحة المجموعة التي يتشكل منها هذا الكيان. ولا يسمح هذا التضامن المتبادل بين الفرد وقبيلته بقيام فوارق أو درجات تقوم على المصلحية والاستغلال[٤]. لكن هل يمكن الحديث عن مجتمع قبلي ينعدم فيه التفاوت الاجتماعي؟

ثالثاً: الإطار الاقتصادي للقبيلة ومسألة المساواة والتمايز الاجتماعي

إن ظاهرة المساواة التي غلّفت المجتمع القبلي جعلت البعض ينعته بـ «الديموقراطية

(١) المقدمة، ج٢، ص ٤٦١.

(٢) محمد عابد الجابري: م. س، ص ٢٨٢.

(٣) نفسه، ص ٢٦٠.

(٤) نفسه، ص ٢٥٥.

العسكرية»[1]، أو يسحب عليه بعض المواصفات المعاصرة كالديموقراطية[2]. لكن إلى أي حد تصحّ مقولة المساواة داخل القبيلة؟

لا يتأتى الجواب عن ذلك إلا من خلال رصد الإطار الاقتصادي للقبيلة. فخلال الحقبة المرابطية التي تهمنا، حدد الإطار الاقتصادي لكل قبيلة من القبائل حسب البيئة التي وجدت فيها. وعلى العموم، فإن القبائل البدوية عاشت في صراع مع الطبيعة من أجل تحصيل المعاش، فهي غنية إذا ما جادت الظروف الطبيعية بالأمطار، فقيرة إذا شحت. وتضطر في حالة الجفاف إلى التنقل والترحال، أو القتال من أجل البقاء[3]. وفي هذا الصدد ذكر ابن الأثير[4] أن قحطاً ألمّ بقبيلة لمتونة فخرجت إلى قبائل السوس لقتالها طلباً للرزق.

وعلى العموم، يمكن القول إن الأنشطة الاقتصادية التي مارسها أفراد القبيلة تنوعت لتشمل النشاط الرعوي والزراعي، وأحياناً الحرفي والتجاري، فضلاً عن النشاط الحربي الذي مكّنهم من الحصول على الأسلاب والمغانم، الشيء الذي يسمح بوصف النشاط الاقتصادي القبلي أنه قام أحياناً على أسس غير طبيعية، فضلاً عن عدم ثباته وعدم ضمان أرباحه. لكن كيف كانت العلاقات الاقتصادية بين أفراد القبيلة؟

من خلال رصد النصوص، يمكن استنتاج صورتين متناقضتين: تمثل الأولى علاقات التضامن والتعاضد بين أبناء القبيلة. ولا غرو فإن الباحث يستشف من خلال بعض الفتاوى سيادة الملكية الجماعية بين سكان القرية الواحدة، واستغلالها إما في رعي الماشية أو الزراعة[5]. وتم تقسيمها أحياناً بالتساوي[6]. ولم يكن للأمير المرابطي حق إقطاع هذه الأرض، لأنها وقف «لأهل القرية في مسرحهم ومحتطبهم»[7].

وبالمثل، سادت روح التعاون والتضامن بين القبائل الضاربة في القرى، فتعاون السكان في زراعة حقولهم، أو جمع محصولهم. واستعاروا الدواب بعضهم من بعض لحرث الأرض[8] أو إعارة موضع في منزل أحدهم قصد حفر مطامير لخزن الحبوب[9]. واستغلوا موارد السقي استغلالاً جماعياً إما عن طريق اقتسام الحصص[10]، أو بواسطة التداول

---

(١) لاكوست: **العلامة ابن خلدون**، م. س، ص ١٣٧.

(٢) ناصح: «جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب خلال القرن السادس الهجري»، (الرباط، رسالة مرقونة رقم ر. ج. ٩٥٦٠٠٥) ص ٢٢٠.

(٣) محمد عابد الجابري: م. س، ص ٢٨٢.

(٤) **الكامل في التاريخ**، م. س، ج ٨، ص ٧٥.

(٥) محمد بن عياض: م. س، ورقة ١٠ أ، ورقة ١٥ أ.

(٦) ابن رشد: م. س، ص ٢٥٧.

(٧) الطغنري: «زهرة البستان ونزهة الأذهان»، (مخ)، م. س، ص ١٥.

(٨) الونشريسي: م. س، ج ٩، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٩) **نفسه**، ص ١٠٨؛ دندش: م. س، ص ٣٠٥.

(١٠) ابن الحاج: «نوازل ابن الحاج»، م. س، ص ١٤٧.

والمناوبة[١]، أو حسب الأعراف القاضية بتسليف الماء حيث يأخذ المزارع مياه مزارع آخر يوماً كاملاً أو طول الليل على أن يرد له ما أخذ منه بعد أربعة أو خمسة أيام [٢].

ويتضح من خلال ما أورده ابن حوقل[٣] شيوع المراعي والمياه بين أفراد القبيلة إذ يقول عن قبائل المصامدة بالسوس: «وجميعهم يبيحون البلاد للمراعي والزرع والمياه لورود الإبل والماشية».

بيد أن نصوصاً أخرى تثبت صوراً من علاقات الاستغلال نتيجة التسلط وانحلال مظاهر الملكية الجماعية التي حلت محلها الملكية الفردية. فقد ورد في إحدى النوازل مسألة «الذي يريد أن يحول ماءه الذي يمر في أرض رجل إلى موضع آخر منه هو أقرب إليه لأنه يريد أن يتحكم عليه في أرضه»[٤]. وقامت أحياناً بعض النزاعات حول المراعي المشاعة بسبب ادعاء البعض ملكيتها[٥]، أو بسبب تجاوز المزارعين حدود أراضي القبيلة التي استؤجروا على خدمتها[٦]. وكثيراً ما تردد في نوازل الفترة موضع الدراسة أخبار الصراع المزمن بين أصحاب الأرحاء ومالكي الأجنات حول طريقة الانتفاع بالماء. فعلى الرغم من اتفاق الجانبين على استغلاله بالتناوب أياماً معلومة من السنة، فإن ظروف القحط والجفاف التي كانت تبعث الخوف والقلق في نفوس الجنّانين جعلتهم يخالفون الاتفاق، ما أدى إلى اندلاع النزاعات[٧].

في هذا السياق، استفتى القاضي عياض الفقيه ابن رشد حول جماعة من الجنّانين خاصموا رجلاً من الرحويين قطع الماء عن جنانهم، وزعم أن لا حق لهم فيه[٨]. كما أن بعض أفراد القبائل في إحدى القرى تسببوا في إفساد المياه بإقامة مراحيض فوقها[٩]، وقاموا بتغيير مجراها[١٠]، واحتكارها لأنفسهم[١١]. مما يدل على أن الماء شكل الدعامة الأساسية في الاقتصاد القبلي إذ حدد المجالات الرعوية الموسمية للقبائل الرحل، وساهم في تحديد مواقع التجمعات السكنية في المناطق شبه الجافة مثل الواحات، وعلى طول الأودية. وهذا ما جعل

---

(١) الصومعي: «المغزى في مناقب الشيخ أبي يعزى»، م. س، ورقة ٢٤ أ.

(٢) ابن رشد: م. س، ص ٢٧٠.

(٣) **صورة الأرض**، م. س، ص ١٠٠.

(٤) ابن رشد: م. س، ص ٢٧٢.

(٥) الونشريسي: م. س، ج ١٠، ص ٣٠٤.

(٦) ابن الحاج: م. س، ص ٢٨٠، وإليك نص النازلة: «جوابك في رجل زارع أقواماً في قرية له، فتجاوز المزارعون حدود القرية التي زورعوا فيها إلى أرض قرية أخرى تجاورها وحرثوها فشكى رب القرية إليها تجاوز أولئك المزارعين إلى أرض قريبة».

(٧) محمد بن عياض: م. س، ورقة ٦٠ ب؛ ابن رشد: م. س، ص ٢١٥.

(٨) ابن رشد: م. س، ص ٢٦٦.

(٩) **نفسه**، ص ٢٧١؛ محمد بن عياض: م. س، ورقة ١٨ أ.

(١٠) م. ن، ص. ن.

(١١) **نفسه**، ص ٢٦٩.

البكري لا يذكر منطقة من المناطق التي تقطنها قبيلة من القبائل في وادي درعة دون ذكر المياه الموجودة فيها.

وغني عن القول إن الاقتصاد القبلي اعتمد أيضاً على تربية الماشية في المناطق المستفيدة من الماء والكلأ في المناطق الجبلية والأودية. بينما اقتصرت القبائل الجنوبية على تربية الإبل لقلة المياه، «فمنهم من لا يقدر لعوز الماء على غير الإبل واليسير من المعز لنأي الماء عنه»[1].

من حصاد العرض السابق، يتبين أنه رغم سيادة علاقات الملكية الجماعية داخل القبيلة، لم تنعدم الملكية الخاصة، لذلك بات بديهياً أن يبرز التفاوت الاجتماعي داخلها، خاصة وأن تقسيم المهام والوظائف الاقتصادية ساعد على استفحاله، ولو أنه لم يبلغ درجة التفاوت الطبقي في المدن. ولم تخف النصوص هذا التفاوت الاجتماعي داخل الكيان القبلي، فقد عبَّر النويري[2] عن ذلك حين ميز بين العامة والخاصة داخل قبيلة لمتونة. وذكر في موضع آخر أن الذين استقبلوا عبدالله بن ياسين عند حلوله بديار صنهاجة الجنوب «أعيان لمتونة وأكابرهم»[3]. وفي المنحى نفسه ذكر ابن أبي زرع[4] أن زعيم قبيلة مغراوة ببلاد درعة مسعود المغراوي كان يملك ألف ناقة. كما أن إحدى الأسر الحاكمة في الصحراء كانت إلى جانب مكانتها تمتلك مجموعة من قطعان الإبل، يقوم بتربيتها عدة رعاة[5]، مما يدل على التفاوت بين الزعامة القبلية والقاعدة.

وكانت فترات الحرب تخفي التناقضات داخل القبيلة لانشغال جميع أفرادها في التصدي لعدوان خارجي، أو المساهمة في هجوم للحصول على الأسلاب والمغانم. لكن كلما حلت فترات السلم طفت هذه التناقضات على السطح. وإذا كنا قد أكدنا أن ظهور الملكية الفردية للأرض خلخل التوازن الاجتماعي داخل القبيلة، فما هي العوامل الأخرى التي تمخض عنها هذا التفاوت، وأضعف مبدأ التضامن؟

بإلقاء نظرة على التدرج الطبقي داخل القبيلة، نلاحظ تصدر شيوخ القبائل والأعيان قمة الهرم الطبقي بفضل الثروات التي تكدست لديهم عن طريق الأرباح التي جنوها من تجارة القوافل. فالتجار كانوا يؤدون عادة ضريبة كلما مروا على قبيلة من القبائل. وبهذا الخصوص يذكر ابن حوقل[6] أن «لهم لوازم على المجتازين من فاس إلى سجلماسة يلزمونهم على ما معهم من التجارة ويخفرونهم». ويخيل إلينا أن نصيب الشيوخ من هذه الضرائب شكل نصيب

---

(١) ابن حوقل: م. س، ص ١٠٠.

(٢) **نهاية الأرب**، م. س، ج٢٤، ص ٢٥٤.

(٣) م. س، ص. ن.

(٤) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٢٨.

(٥) ابن حوقل: م. س، ص ٩٧.

(٦) **صورة الأرض**، م. س، ص ٩٩.

الأسد، فضلاً عن الجاه الذي تمتعوا به بسبب علاقتهم بالأمراء المرابطين. ولا غرو فهم المكلفون بجمع الضرائب من أفراد قبائلهم للحكم المركزي. كما أنهم كانوا يحضرون البيعة[1]، مما يدل على علاقتهم الوطيدة بالنظام المرابطي الذي منحهم الجاه، وحظوا برعايته رغبة أو رهبة. ومن القرائن التي نسوقها كدليل على دور النفوذ والجاه في ثرائهم، ما ورد في إحدى النوازل من أن رجلاً عاوض فداناً بكرم كان بحوزة مقدم القرية. وكان للرجل أخت لها نصيب في الفدان، فلما علمت بذلك أرادت أن تطالب مقدم القرية بحقها، فلم تجرؤ عليه حتى زال من خطته[2].

كما أن الحروب شكلت وسيلة أخرى من وسائل الإثراء، وبالتالي توسيع الفوارق الاجتماعية، إذ سمحت لشيخ القبيلة باحتكار نصيب الأسد من الغنائم، وعملت على تناسي الهيمنة الحقيقية التي تسمح باسترقاق القبائل المهزومة والاستيلاء على أرضها وثرواتها. وبهذه المعطيات، ترسخت السلطة المادية لشيوخ القبائل نتيجة الغنائم، وما درته عليهم من أرباح. وبالمثل فإن الهدايا شكلت مورداً آخر من موارد ثراء الأرستقراطية القبلية، فقد جاء في إحدى النوازل أن قوماً من قبائل الصحراء أهدوا بعض الحكام والشيوخ إبلاً وأموالا[3].

بهذه القنوات المتنوعة، تكدست لدى شيخ القبيلة ثروة طائلة، فأصبح بواسطتها فوق أعضاء القبيلة. وبقدر ما ازداد عدم التكافؤ في الثروة، زالت المساواة، وترسخت جذور الأرستقراطية القبلية التي أدت إلى إجهاض «الديموقراطية العسكرية» حسب تعبير إيف لاكوست[4]. وكلما تقوت سلطة الأرستقراطية، ظهرت كطبقة تتناقض مصالحها مع مصلحة أعضاء القبيلة، ومن ثم تصدعت المساواة. ومن هذا التصدع استمدت قوتها حين بسطت سلطتها على صنائع أو موالٍ، أصبحوا تابعين لها، وحازت بعض وسائل الإنتاج كالأرض والماشية. وكل هذه العوامل ساهمت في دفعها نحو المطالبة بالمُلك وهو ما حدث للقبائل الصنهاجية المرابطية.

في وسط الهرم القبلي، يوجد السواد الأعظم من المزارعين وبعض الحرفيين والسوقة، فضلاً عن «الغرباء» الذين التجأوا إلى القبيلة للاحتماء بها بعد أن تركوا قبيلتهم الأصلية فراراً من العار أو بسبب جريمة ارتكبوها. وفي هذا السياق ذكر مارمول[5] أن قبائل جبال البرانس «يجيرون المجرمين الذين يحتمون بهم». لكن هؤلاء اللاجئين يفقدون بعض حقوقهم داخل قبيلتهم الجديدة، ودورهم الحربي على الخصوص، مهما بلغت درجة كفاءتهم القتالية لأن العرف القبلي يفرض أن يكون المقاتل من صلب القبيلة[6].

---

(١) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٤٢.

(٢) ابن الحاج: م. س، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) ابن رشد: م. س، ص ٢٤٨.

(٤) العلامة ابن خلدون، م. س، ص ١٣٧.

(٥) إفريقيا، م. س، ج ٢، ص ٢٨٥.

(٦) بولقطيب: م. س، ص ٨٠.

وغالباً ما يكون دخل هذه الفئة محدوداً جداً، لا يتعدى ما تقيم به الأود. أما مصدره فهو المحصول الزراعي وتربية المواشي[1]. وقد يحصل بعض أفراد القبيلة على نصيب من دخل الضرائب المفروضة على القوافل التجارية، ولكنه نصيب ضئيل خصوصاً بعد توزيعه على جميع أعضاء المجموعة، ولذلك وجدت هذه الفئة في الغزو أهم مصدر لكسب رزقها.

أما في قاعدة الهرم القبلي فيأتي العبيد الذين رمت بهم الأقدار إلى البوادي، أو تم استرقاقهم من القبائل المهزومة، فاشتغلوا في الأعمال المضنية كحفر السواقي وقلع الأحجار والحرث والدرس، فضلاً عن المهن الخسيسة. ولا يساورنا شك في أنهم عاشوا ظروفاً أسوأ من عبيد المدن.

لكن ما يسترعي الانتباه والملاحظة، أن عملية الحراك الاجتماعي الرأسي داخل القبيلة ظلت بطيئة جداً لغلبة الطابع الجماعي لوسائل الإنتاج من جهة، وإمكانيات الفرد المحدودة من جهة ثانية. فالفرد قلما يستطيع اكتساب مصالح شخصية داخل القبيلة، لأن هذه الأخيرة تعتبر أي ضرر يلحق الفرد ضرراً يمسها مباشرة، فتقوم برده ومقاومته. لكنها في الوقت ذاته تعد كل مصلحة أو منفعة أو كسب حققه الفرد ملكاً لها من الناحية المبدئية على الأقل، يحق لها التصرف فيه أو الاستفادة منه بكيفية مطلقة، كما لو أن القبيلة هي التي شاركت في تحصيل ذلك الكسب أو المنفعة. وكل من حاول الخروج عن تقاليد قبيلته يصبح عضواً غير مرغوب فيه، بل يتعرض للطرد والنبذ[2]. غير أن مكانة الفرد داخل القبيلة ـ رغم ذوبانها في إطار الجماعة ـ غالباً ما تعطيه مكانة في الهرم السياسي في حالة ما إذا وصلت القبيلة أو القبائل المتحالفة إلى السلطة. وحسبنا أن يحيى المسوفي «كان مقدماً عند يوسف بن تاشفين لمكانه في قومه»[3].

نستنتج مما تقدم أن القبيلة في البادية شكلت نموذجاً لمجتمع تراتبي تتفاوت فئاته نتيجة تفاوتها في الثروة والجاه، مما يفند تخريجات أنصار النظرية الانقسامية التي أكدت على فكرة المساواة القبلية. فلكل فرد في القبيلة موقع اجتماعي خاص به، لا يستطيع تجاوزه بسبب الموروث القبلي. أما التفاوت بين القبائل المكونة للحلف الواحد، فيبرز عندما تصل القبيلة إلى الحكم، وهو ما وقع للقبائل الصنهاجية إذ انفردت لمتونة بالسلطة والخيرات المادية، تاركة وراءها القبائل الصنهاجية الأخرى تعاني مرارة الخيبة.

رابعاً: التنظيم القبلي

ظلت القبيلة المغربية على امتداد العصر الوسيط تشكل وحدة اجتماعية، لها نظام يكاد يكون قاسماً مشتركاً بين جميع القبائل. فهي تتكون في القاعدة من الخلية الأولى وهي الأسرة

---

(١) انظر عن قبيلة لمتونة: البكري: م. س، ص ١٦٤؛ مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ٢١٣.

(٢) محمد عابد الجابري: م. س، ص ٢٥٥.

(٣) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

المؤلفة من أب وزوجة أو عدة زوجات وأبناء، ثم ترتفع إلى مستوى العشيرة المشتملة على عدد من الأسر المنتمية إلى جد واحد، وترتبط برابطة القرابة الوشيجة، ثم ترقى إلى مرتبة العمارة أو البطن الذي يجمع عشائر شتى بواسطة المصاهرة أو الجوار والمصلحة المشتركة. وتنتهي في القمة بالقبيلة التي تضم عدة بطون تجمع بينها وحدة الدم والنسب. وفي بعض الحالات تشمل عدداً من البطون التي لا تؤلف بينها وشائج النسب والدم، بل التحقت بها لسبب من الأسباب، فأصبحت معدودة منها بحكم الحلف والولاء. وكان لها شيخها ومجلس قريتها وعرافها وجماعتها التي تنظر في مصالحها وتتحكم في الخصومات، وتقرر في شؤون السلم والحرب. ولها لهجة تتميز بها عن سائر اللهجات، ومطامر عمومية لخزن الحبوب والغلات والأقوات، وأسواق أسبوعية ومواسم وأعياد تقترن غالباً بالأعمال الفلاحية[١].

تلك هي الأسس التنظيمية للقبيلة المغربية في العصر الوسيط عموماً. أما بالنسبة للعصر المرابطي، فلا نجد للأسف سوى معلومات هزيلة لا تسمح بالوقوف سوى على الخطوط العامة للتنظيم السياسي والوحدات والخلايا المكونة للقبيلة.

فالمصادر تتحدث في إشارات مقتضبة عن التنظيمات الصغرى المكونة للهرم القبلي الممتد من الأسرة إلى العشيرة فالفخذ والبطن ثم القبيلة[٢]. وتدل بعض النصوص الخاصة بالحقبة موضع الدراسة أن الفخذ يأتي في المرتبة الثانية بعد القبيلة[٣]. وقد تتحالف مجموعة من القبائل فيما بينها لتشكل حلفاً أو كونفدرالية قبلية تعد أعلى مستوى من التنظيم السياسي والاجتماعي، وتنشأ عادة بدوافع اقتصادية وعسكرية، تتجلى في سعي بعض القبائل المندرجة تحت لواء الحلف إلى تحسين وضعيتها المعاشة والدفاع عن كيانها[٤].

وتستعمل بعض نصوص الحقبة المرابطية عبارة «قوم» للدلالة على القبيلة إذ يقول القاضي عياض[٥] في ترجمة عبدالرحيم بن أحمد الكتامي أنه «كان أكثر مدته في قومه كتامة رأساً فيهم وهم له على طاعة، وقتله المرابطون».

وقبل الاستطراد في ذكر التنظيمات والخلايا التي تندرج تحت القبيلة، يلاحظ الدارس أن المصادر قدمت بخصوصها معلومات تتسم بعدم الدقة. فحتى ابن خلدون[٦] الذي يعد أكبر

---

(١) بنمنصور: م. س، ص ٩.

(٢) ابن حوقل: م. س، ص ٩٧. وعن العشيرة انظر: ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٠، ١٢٥. ويذكر ابن خلدون أن للمتونة بطوناً كثيرة. انظر: **العبر**، ج ٦، ص ٢٤١.

(٣) النويري: م. س، ص ٢٥٥. وفيه يقول: «وكان بالصحراء قبائل العرب وهي لمتونة وجدالة ولمطة وانبيصرو واينواي ومسوفة وأفخاذ عدة».

(٤) Boshvila: *Les Almoravides*, op. cit., p. 64.

(٥) **المدارك**، م. س، ج ٧، ص ٢٨٠.

(٦) انظر على سبيل المثال قوله عن قبيلة غمارة: «هذا القبيل من بطون المصامدة»، **العبر**، ج ٦، ص ٢٨٠. أما عن خلطه بين القبيلة والشعب فانظر: م. ن، ص ٢٨١.

مؤرخ سبر غور القبائل وحلل مكوناتها بالمعاينة والمعايشة، عادة ما يخلط بين القبيلة والبطن، فتصير القبيلة أحياناً هي البطن، والبطن فوق القبيلة، دون تمييز واضح بينهما. والملاحظة نفسها تنسحب على مؤرخ عاصر الحقبة المرابطية وهو ابن بسام[1] الذي خلط بين القبائل والبيوتات. كما أن الرسائل الرسمية ذاتها جعلت القبيلة مرادفاً للفصيلة[2]، الشيء الذي يجعل مهمة رصد هذه التنظيمات من الصعوبة بمكان.

ومهما كان الأمر، فإن الخلية الأولى التي شكلت قاعدة التنظيم القبلي تتمثل في الأسرة التي تكونت من مجموعة من الأفراد، وتشير إليها المصادر بعبارة «كانون»[3]. وتتجمع كل الأسر التي تعتقد بانحدارها من جد واحد، وتربطها علاقات دموية وطيدة بالعشيرة فيما يعرف بالأخس[4]. والميزة الأساسية التي تميز الأخس هو التضامن المطلق لأفراده في أوقات الشدة والرخاء على السواء[5]. ويتولون مهمة الإشراف على توزيع الماء والأرض وتطبيق الأعراف[6] ويبدو أن القرارات الحاسمة التي تلزم الجماعة تكون من اختصاص سلالات معينة في الأخس لطابعها الديني المقدس (البركة)، بينما تترك أمور السياسة والتنظيم الزراعي وسن الأعراف للنخبة[7]. ومن ذلك يتبين أن الأخس رغم ضآلة عدد أفراده، فإنه يعد الخلية الأكثر حيوية داخل القبيلة[8].

يأتي بعد ذلك الفخذ الذي يضم مجموعة من العشائر. وحسب البيدق[9]، فإن لكل فخذ شيخه أو مزواره[10]. وتتنوع أسماؤه حسب المناطق. ففي الريف والأطلس الصغير يطلق عليه اسم التربيع[11] والخمس، وهما اسمان مقتبسان من عدد الأفخاذ المكونة للقبيلة. فالتربيع

---

(١) انظر ما ذكره عن ابن حزم حيث قال: «ومن أبناء هذه القبيلة وشعراء هذه البيتة الأصيلة ابن عمه أبو الوليد محمد بن حزم»: **الذخيرة**، م. س، ق ٢، م ٢، ص ٥٩٨.

(٢) بروفنسال: **رسائل موحدية**، م. س. الرسالة الرابعة التي بعثها عبدالمومن بن علي إلى ابن غانية يقول فيها: «وإنما ينبغي أن يقع موقع البدر المتمكن، ويتخلل جذله جوانحكم تخلل المبالغ الممعن ما خص الله به مسوفة - أكرمهم الله - الذين من قبيلتكم وفصيلتكم».

(٣) الوزان: **وصف إفريقيا**، م. س، ج ١، ص ١٠٠.

(٤) يعني في اللغة المصمودية العظم أي مجموع الأفراد الذين ينحدرون من جد واحد، وتربطهم علاقات دموية وطيدة. انظر بولقطيب: م. س، ص ١٩٨، هامش ٦٤.

(٥) Surdon: *Institution et coutumes des berberes du Maghreb*, Tanger/ Fès, 1936, p. 285.

(٦) بولقطيب: م. س، ص ١٧٥.

(٧) Berque: *Structures sociales de haut Atlas*, Paris, P.U.F., 2: édi., 1978, p. 370.

(٨) بولقطيب: م. س، ص ١٧٦.

(٩) **المقتبس من كتاب الأنساب**، م. س، ص ٥٥.

(١٠) نفسه، ص ٤٤، ٤٥. ويعلق الأستاذ بنمنصور على كلمة «مزوار» بأنها تعني عريف القوم ومقدمهم. انظر هامش رقم ٧٢ من: **قبائل المغرب**، م. س.

(١١) نفسه، ص ٤٦، ٤٧.

يعني القبيلة المكونة من أربعة أفخاذ، والخمس كناية عن القبيلة المكونة من خمسة أفخاذ[١]، وإن كان البعض[٢] يرى أن تسمية الخمس هو مجرد وحدة عسكرية لا إدارية ويطلق عليه في الأطلس الكبير اسم تاقبيلت. بيد أن بعض القبائل تآلفت من عدد كبير من الأفخاذ. فقبيلة كدميوة ضمت ٤٦ فخذاً، وصنهاجة القبلة ٤١ فخذاً[٣]. ويمدنا البيذق[٤] بإحصاء دقيق لعدد الأفخاذ التي تتكون منها كل قبيلة من القبائل التي والت الموحدين، وناهضت المرابطين.

ويشمل الفخذ مجموعة من القرى التي هي وحدة سياسة وإدارية[٥] يقوم على رأس كل واحدة منها حاكم عرف باسم «المختار» الذي هو ممثل الحكم المرابطي على صعيد القرية في الأندلس. وقد ورد في أمثال العامة[٦]. أما في المغرب الأقصى فعرف بـ «شيخ القرية»، ومهمته تتجلى حسبما يتبين من إحدى الروايات في مراقبة المرافق الاجتماعية، والاهتمام بأحوال المساجد[٧]، إلى جانب مهام أخرى لم تذكرها المصادر دون شك.

وتوفرت كل قرية على مسجد وسوق أسبوعية يتبادل فيها المزارعون منتوجاتهم، ويقتنون لوازم الحياة[٨]، فضلاً عن مخزن كبير تشترك فيه الأسر المكونة للفخذ[٩]. ونستطيع من خلال نازلة وردت على ابن رشد[١٠] تحديد عدد المنازل التي ضمتها الوحدة القروية ما بين ١٢ و ٣٠ داراً. وأحياناً قسمت القرية إلى حارات «كل حارة منها منسوبة إلى قوم معروفة لهم ولآبائهم»[١١]. مما يدل على أن التنظيم القبلي ظل سائداً في بعض القرى الأندلسية على غرار القرى المغربية.

ثم يأتي بعد ذلك البطن الذي يضم عدة أفخاذ يجمعها النسب المشترك كذلك. ويسهب ابن خلدون[١٢] في تحديد مختلف بطون القبائل وتفرعاتها، ومن مجموع هذه البطون تتكون القبيلة الأم.

---

(١) بولقطيب: م. س، ص ١٧٦. وعن الاخماس أيضاً انظر: ليليا بن سالم: م. س، ص ٢٣.

(٢) عبد العزيز بن عبدالله: **المعجم التاريخي**، البيضاء/ الرباط (د. ن. و. د. ت)، ص ٣.

(٣) البيذق: م. س، ص ٥٣.

(٤) **نفسه**، ص ٤٣ وما بعدها.

(٥) بنمنصور: م. س، ص ٢٨١.

(٦) يقول مثلهم: «أعز من مختار قرية». انظر: ابن عاصم: **حدائق الأزاهر**، م. س، مثل رقم ١١، ص ١٢٤. انظر كذلك: الاهواني: **أمثال العامة في الأندلس**، م. س، ص ٢٦٣.

(٧) ابن المؤقت: **تعطير الأنفاس**، م. س، ص ٣١.

(٨) كانت هناك أسواق أسبوعية تؤمّها القبائل في جلّ بوادي المغرب. انظر على سبيل المثال ما يذكره البكري عن سوق قرية نصر بن جرو: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، م. س، ص ١٠٨.

(٩) Surdon: *op. cit.*, p. 285.

(١٠) «نوازل ابن رشد» م. س، ص ٢٧.

(١١) «نوازل ابن رشد»، م. س، ص ١٤٨.

(١٢) انظر بعض الأمثلة في: **العبر**، ج ٦، ص ١٩٢، ٢٠٢ ـ ٢٩٩.

هذا على مستوى الخلايا الاجتماعية المكونة للقبيلة. أما على صعيد التنظيم السياسي، فكل المصادر تجمع على وجود شيخ - أمغار - على رأس كل قبيلة[١]. ففي سنة ٤٦٤هـ «وجه يوسف بن تاشفين إلى أمراء المغرب وأشياخ القبائل من زناتة والمصامدة وغمارة وسائر قبائل البربر فبايعوه»[٢]. وقبل ذلك كان عبدالله بن ياسين قد مر ببعض القبائل المصمودية وتحاور مع أشياخها حول أسباب النزاعات المستعرة بين قبائلهم[٣]، مما يعني أن كل قبيلة توفرت على شيخ كان لسان حالها والناطق باسمها. لكن قد تشترك أحياناً عدة قبائل في شيخ أو «مزوار» واحد[٤]. ولم يكن غريباً عند القبائل التي ترتكز على النظام الأمومي أن تترأسها امرأة كما يتبين ذلك من خلال إحدى الروايات[٥].

ويستشف من خلال نص لابن أبي زرع[٦]، وجود رؤساء العشائر إلى جانب أشياخ القبائل. فعندما جمع عبدالله بن ياسين المرابطين لتوجيه الأمر إليهم للصدع بالدعوة المرابطية قال لهم: «يا معشر المرابطين، إنكم جمع كثير، وأنتم وجوه قبائلكم ورؤساء عشائركم».

لكن النصوص لا تفصح عن شكل التنظيم السياسي داخل القبيلة، وكيفية «انتخاب» شيخها، كما أنها لا تحدد بدقة سلطاته واختصاصاته. فابن حوقل[٧] يزودنا بنص فيه نوع من التعميم، إذ ذكر في معرض حديثه عن النظام الاجتماعي للبربر أن «فيهم ملوك ورؤساء ومقدمون في القبائل يطيعونهم فلا يعصونهم ويأمرونهم فلا يخالفونهم». ولعل الشطر الثاني من النص يحمل مغزى عميقاً عن نوعية العلاقة بين «عامة» القبائل وأشياخهم، ويبين أن طاعتهم لأشياخهم كانت مطلقة، وهو ما أكده مارمول[٨] حين تحدث عن مغراوة في الأطلس الكبير، فذكر أنه «كان يحكمهم قديماً شيخ يخضعون لأوامره». غير أن النصين معاً لا يوضحان مصدر هذه الطاعة وما إذا كان أساسها القوة والاستبداد، أم الخضوع للتقاليد الديموقراطية التي تفرض على الفرد داخل القبيلة الانصياع والطاعة وهو الأرجح.

لحسن الحظ، فإن البكري[٩] أمدنا بنص لا يفصح عن هذه الإشكالية فحسب، بل يحدد

---

(١) ذكر ابن خلدون أسماء بعض أشياخ القبائل في أواخر عصر الموحدين مثل عمر بن وقاريط شيخ قبيلة هسكورة. انظر: **العبر**، ج ٦، ص ٢٧١. كما ذكر شيخ قبيلة مطماطة في عصره وهو إهاص بن عصفراص، ولكنه لم يذكر أسماء أشياخ القبائل في العصر المرابطي.

(٢) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٤٢.

(٣) ابن عذاري: م. س، ص ١٠.

(٤) البيدق: م. س، ص ٤٦.

(٥) القزويني: **آثار البلاد وأخبار العباد**، م. س، ص ٢٦. ويذكر أن أهل تغارة جنوبي المغرب قرب المحيط الأطلسي قبيلة تتكون من عبيد مسوفة في طاعة امرأة.

(٦) **الأنيس المطرب**، م. س، ص ١٢٥.

(٧) **صورة الأرض**، م. س، ص ٩٧.

(٨) **إفريقيا**، م. س، ج ٢، ص ١٢٢.

(٩) **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، م. س، ص ٥٣.

المدة الزمنية التي يتولى فيها شيخ القبيلة رئاستها إذ يقول بخصوص قبائل أغمات: «ويتولى الرجل سنة، ثم يديلونه بآخر عن تراض واتفاق». ولعل عبارة «التراضي والاتفاق» تحمل مغزى عميقاً في الدلالة على مبدأ التشاور في اختيار شيخ القبيلة.

ويلقي ابن خلدون[1] مزيداً من الأضواء على هذه الإشكالية، فيؤكد أن «الرئاسة إنما هي سؤدد، وصاحبها متبوع، وليس له عليهم قهر في أحكامه»، مما يدل على أنه ظل معرضاً للنقد والمؤاخذة، بل العزل والقتل أحياناً كما حدث للجوهر بن سحيم في بداية تأسيس الدولة المرابطية حين تم عزله ثم قتله[2]. لكن نصاً آخر يوضح أن أبا بكر بن عمر «استبد بسلطته على لمتونة في المرحلة الصحراوية»[3].

وعلى كل حال فإن «انتخاب» شيخ القبيلة لم يكن يتم بصفة عشوائية، بل كان يجري وفق معايير ومواصفات محددة، وفي مقدمتها النسب الصريح للقبيلة التي رشح نفسه لرئاستها، لأن بعض الأفراد ـ كما أسلفنا ـ كانوا يلجأون إلى قبائل غير قبائلهم للاحتماء بها. فلا يمكن لهؤلاء «الغرباء» حسب العرف القبلي أن يرشحوا أنفسهم لرئاسة القبيلة، لأنهم يعتبرون في مرتبة أقل من الأفراد المنتسبين لها، «فالرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم»[4].

بيد أن هذا المعيار لم يكن شرطاً مطلقاً، فصراحة النسب لا تعني بالضرورة نقاوة الدم، وإنما تعني أن الشخص المرشح قديم الانتماء للقبيلة، فيصبح المعيار الحقيقي للانتماء وبالتالي «لانتخاب» الشيوخ هو طول المدة التي قضوها بين أحضان القبيلة و«لبسوا جلدتها كأنها عصبيتهم وحصل لهم من الانتظام في العصبية مساهمة في نسبها»[5]. لكن الواقع التاريخي يكشف أن بعض «الغرباء» تمكنوا من الوصول إلى أعلى قمة الهرم السياسي. ولعل عبدالمومن بن علي يجسد أحسن نموذج لذلك، وهو أمر يرجع دون شك إلى الدور الطلائعي الذي لعبه في الإطاحة بالمرابطين.

أما المعيار الثاني الخاص بالترشيح لمشيخة القبيلة فهو الشرف والحسب، فالمرشح ينبغي أن يكون منتمياً لأحد البيوتات عريقة النسب، معروفاً بمجد سلفه وخلالهم التي تمده بالإجلال والاحترام، وهي خلال مكمّلة للنسب[6]. وهذا ما يفسر زعامة ابن تومرت للقبائل المصمودية لأن قبيلة هرغة التي ينتمي إليها «من قوم يعرفون بإيسَرْ غِينْ وهم الشرفاء بلغة المصامدة»[7].

---

(١) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٣٩.

(٢) ابن الأثير: م. س، ج ٨، ص ٧٥؛ النويري: م.س، ص ٢٥٨.

(٣) م. ن، ص. ن.

(٤) ابن خلدون: **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٢٩.

(٥) **نفسه**، ص ٤٣٤؛ محمد عابد الجابري: م. س، ص ٢٧٣.

(٦) ابن خلدون: **المقدمة**، ص ٤٤٥.

(٧) المراكشي: **المعجب**، م. س، ص ٢٦٢.

والخلال الحميدة كما كان يفهمها المجتمع القبلي آنذاك ينبغي أن تكون موروثة أباً عن جد، وهي وحدها القمينة بتحقيق مصلحة القبيلة، ومن ثم فإن مسألة النسب أو الشرف لم تكن مرتبطة بشيخ القبيلة قدر ارتباطها بمصلحة الجماعة. ومما يؤكد صحة هذه القاعدة أنه بعد وفاة يحيى بن إبراهيم الجدالي خلفه يحيى بن عمر ثم أخوه أبو بكر بن عمر(١)، وهم ينتمون جميعاً إلى البيت اللمتوني الذي اكتسب حسبه ونسبه من تراكم ثرواته من عائدات التجارة الصحراوية؛ ويورد النويري(٢) في هذا الصدد نصاً بالغ الدلالة حول أهمية الجاه والحسب في اختيار رئيس القبيلة إذ ذكر على لسان عبدالله بن ياسين قوله: «فهذا أبو بكر بن عمر رأس لمتونة وكبيرها، وهو رجل **جليل القدر مشكور الحال**، محمود السيرة، مطاع في قومه، نسير إليه ونعرض تقدمة الإمرة عليه، فلحب الرياسة يستجيب إلى ذلك بنفسه. **ولمكان الجاه** ستجتمع إليه طائفة من قبيلته».

والواقع أن رئاسة القبيلة لم تكن من الأمور التي يتوق إليها الأفراد دائماً، فقد رفض الجوهر بن سحيم قبل مقتله زعامة لمتونة(٣).

وفي حالة ما إذا تعلق الأمر برئاسة اتحاد قبلي، فإن معايير اختيار زعيم الاتحاد تكون أكثر تشدداً. ففضلاً عن الشرطين السابقين، يفترض أن يكون الشيخ الذي يتحمل هذه المسؤولية متميزاً بكفاءة حربية عالية، إلى جانب اتصافه بالحلم والشجاعة والقدرة على قيادة الجيوش وغزو الأعداء كما يتضح ذلك من خلال وصية عبدالله بن ياسين(٤).

يضاف إلى ذلك معيار آخر يتجلى في التفوق والغلبة للقبيلة التي ينتمي إليها، إذ ينبغي لرئيس الاتحاد القبلي أن يكون منتمياً إلى عصبية قوية قاهرة، تتميز عن غيرها من العصبيات وتتحكم في رقابها. وبهذا الخصوص ذكر ابن خلدون(٥) أنه «لابد من الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية عالية لعصبياتهم واحدة واحدة لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلبة عصبية الرئيس لهم أقروا بالاذعان والاتباع». وهذا ما يؤكده نموذج قبيلة لمتونة التي رجحت كفتها على القبائل الصنهاجية الأخرى.

لكن رغم هذه المعايير، كثيراً ما أثارت مسألة رئاسة القبيلة أو التحالف القبلي مشكلات عويصة حسمت عن طريق القوة والاستبداد. ويعطينا مثال يوسف بن تاشفين واستبداده

---

(١) ابن عذاري: م. س، ص ١٤؛ مؤلف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٢٣؛ ابن الأحمر: **بيوتات فاس الكبرى**، م. س، ص ٢٩؛ الناصري: م. س، ص ١١.

(٢) **نهاية الأرب**، م. س، ج٢٤، ص ٢٥٦.

(٣) ابن حجر: «منتهى الإعلام بوفاة الصحابة وملوك الإسلام» (مخ خ. ح. رقم ١٥٠٧)، ص ٤٦٤.

(٤) انظر نصّ الوصية التي فاه بها عبدالله بن ياسين إبان احتضاره حول معايير ومواصفات اختيار رئيس الحلف القبلي الصنهاجي: ابن الخطيب: **أعمال الإعلام**، م. س، ج ٣، ص ٢٣٠.

(٥) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٢٩؛ محمد عابد الجابري: م. س، ص ٢٧٧؛ عبدالقادر جغلول: **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون** (الترجمة العربية)، بيروت، دار الحداثة، ط ٣، ١٩٨٢، ص ٥٠.

بزعامة الحلف الصنهاجي أحسن نموذج لذلك[١]. ولعل هذا ما يجعل رؤية أصحاب المدرسة الانقسامية القائلة بـ «انتخاب» رئيس القبيلة بطريقة ديموقراطية مجرد رؤية تأملية نظرية.

وإذا كانت المصادر تمد الباحث ببعض الإشارات حول معايير المرشح لرئاسة القبيلة، فإنها للأسف تلوذ بالصمت حول المؤسسات السياسية التي مورست من خلالها السلطة، وإن كانت قد أفصحت في العصر الموحدي عن المجالس الاستشارية التي أسسها ابن تومرت في قلب القبائل المصمودية[٢]. على أننا لم نتوصل في الحقبة المرابطية إلى نص يوضح هذا الجانب الغامض باستثناء «مجلس القبيلة» الذي سنعالجه بعد قليل. لكن ثمة نصاً قد يعود إلى الحقبة المرابطية تحدث فيه أحد المؤرخين[٣] عن قبيلة جزولة فذكر بأنه «كان له فرع شيخه الذي يدبر شؤونه»، فهل قصد بذلك ما عبر عنه ابن خلدون[٤] بـ «دولة امغارن» دون أن يحلل وظيفة رئيسها أو شيخها؟

يلوح للدارس أنه قصد بذلك إشرافه على الشؤون الداخلية للقبيلة من تنظيم للمجال الزراعي، والبحث عن المراعي، وتقسيمها، وتبادل البضائع، والسهر على تطبيق القوانين والأعراف، والإشراف على حماية القوافل التجارية التي تعبر أراضي القبيلة واستخلاص الضرائب المفروضة عليها مقابل الخفر[٥]، فضلاً عن تنظيم الأمور الحربية وتخصيص ما يلزم من جيوش للسلطة المركزية.

وعلى الرغم من صمت النصوص، فإن الإشارات المقتضبة تسمح للدارس ببعض الاستنتاجات حول الوظائف المتنوعة لشيخ القبيلة. فهو الذي يسهر من الناحية الاجتماعية على ضمان التوازن الداخلي بين الأسر والعشائر، ويحول دون نشوب الصراعات فيما بينها، وحل النزاعات في حالة وقوعها والسيطرة عليها كي لا تتطور. ومن الناحية الاقتصادية يعمل على تنشيط التعاون من أجل المصلحة المشتركة بين أسر القبيلة.

أما من الناحية الدينية فلا يخامرنا شك في أن الإسلام السني لم يتغلغل بما فيه الكفاية في أوساط القبائل الضاربة في البوادي. غير أن المجتمع القبلي يكون عادة أكثر تمسكاً بالدين لشظف ظروف العيش وبساطة الحياة البدوية[٦]. وجرت العادة أن يحظى أحد الأولياء أو الصلحاء بتعظيم وتبجيل أفراد القبيلة[٧]، وهذا التبجيل يفسر تعلقهم الشديد بأرضهم، لأن هذه الأخيرة لا تجوز ملكيتها حسب التشريع الإسلامي إلا للمسلمين، وكل من حام الشك حول عقيدته من مختلف القبائل، يصبح عرضة لطمع الحكم المركزي الذي يتخذ ذلك ذريعة لتجريد

(١) انظر رواية ابن أبي زرع: م. س، ص ١٣٥؛ مؤلِّف مجهول: الحلل، م. س، ص ٢٦.

(٢) ابن أبي زرع، م. ن، ص ١٧٧؛ المراكشي: م. س، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٣) مارمول: م. س، ج ٢، ص ٤٠.

(٤) **العبر**، ج ٦، ص ٢٤٤.

(٥) ابن حوقل: م. س، ص ٩٧.

(٦) ابن خلدون: **المقدمة**، ج ١، ص ٣٤٠.

(٧) انظر ما ذكره مارمول عن قبيلة جزولة: **أفريقيا**، ج ٢، ص ٦٩.

القبائل «المارقة» من أراضيها. لذلك كانت جل القبائل تسعى لإظهار هويتها الإسلامية باتخاذها ولياً من الأولياء. وإلقاء نظرة على كتاب **التشوف** قمين بتأكيد ذلك.

ويتكلف شيخ القبيلة من الناحية السياسية بالدفاع عن أفرادها وتأمين وجودهم ضد أي تهديد خارجي يستهدف مصالحهم الحيوية، سواء كان مصدر هذا التهديد القبائل الأخرى، أو الحكم المركزي الذي يتخذ أحياناً قرارات تتعارض مع مصلحة القبيلة، فهو - بعبارة أخرى - يمارس وظيفة الأمور الحربية[١].

وعلى ذكر الأمور الحربية، يتبادر إلى الذهن تساؤل حول علاقة القبائل بعضها ببعض. من البديهي أن تطلّع القبائل إلى الأراضي الخصبة غالباً ما أدى إلى حروب وصراعات دموية، وعلى الخصوص إبان فترات شغور السلطة المركزية أو ضعفها. وتقدم شهادة عبدالله بن ياسين نموذجاً حياً لتلك الصراعات. فعند رجوعه من الأندلس مر بقبائل المصامدة، فوجدهم يغيرون على بعضهم البعض، ويغنمون الأموال، ويقتلون الرجال، ويسلبون الحريم. ولما حاول معرفة أسباب التصدع السائد بينهم أجابه أشياخ المصامدة: «لا يرضى أحد منا أن ينقاد إلى حكم أحد من غير قبيلته»[٢]. ووصف جغرافي معاصر[٣] قبائل تارودانت بأن «بينهم القتال والفتنة وسفك الدماء وطلب الثأر». وفي المنحى نفسه وردت نازلة حول «قوم يتغاصبون فيما بينهم وليس لهم مال غير الماشية»[٤]. وفي معرض حديثه عن قبائل وريكة ذكر ابن خلدون[٥] أن بينهم «فتنة قديمة وحروب متصلة ودماء مطلولة كانت بينهم سجالاً، وهلك من الفريقين أمم إلى أن غلبهم هنتاتة باعتزازهم بالولاية». أما في منطقة مولاي بوعزة الحالية فإن الصراع القبلي لم ينقطع البتة حتى أصبح من «العوائد مفاتنة القبائل، وتحزبهم للحروب، وقتالهم للعوائل، وغضبهم للعصبية»[٦]. فكل قبيلة كانت تنظر إلى القبيلة المحيطة بها كمنافس يزاحمها على موارد العيش وأسباب الرزق[٧]، فلا غرابة إذن أن تنطوي نظرتها إليها على العداوة والتعصب والمقت والجشع.

وإذا كان الصراع القبلي قد غلف دائماً بغلاف العصبية فإنه لم يكن في العمق سوى صراع من أجل موارد الخيرات، بشهادة ابن خلدون نفسه[٨]. فسكان البادية منهمكون غالباً في تحصيل الضروري من العيش و«اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من

---

(١) جلنر: «السلطة السياسية والوظيفة الدينية في البوادي المغربية». نشر ضمن كتاب **الأنتروبولوجيا والتاريخ**، م. س، ص ٤٣.
(٢) ابن عذاري: م. س، ص ١٠.
(٣) **الإدريسي**: م. س، ص ٧٩.
(٤) ابن رشد: م. س، ص ٢٤٨.
(٥) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.
(٦) العزفي: «دعامة اليقين» (مخ)، م. س، ص ١١٧.
(٧) ابن خلدون: **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٦٧.
(٨) **نفسه**، ص ٤٠٨.

القوت والكن والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة». ولذلك فهم يتنازعون دوماً على مواطن الرزق، ولا يجدون حرجاً في الاعتداء على الأموال والممتلكات، «فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه»[١]. فالصراع القبلي ليس صراعاً بين القرابات الدموية، ولا يرجع إلى مجرد الاعتداد بالأنساب، بل هو صراع من أجل البقاء، صراع من أجل لقمة العيش[٢].

غير أنه خف مع بداية الدعوة المرابطية لأن القبائل ترى دائماً في الدعوة الدينية فرصة لإعادة التوازن، والمساواة في الخيرات المادية، وتذهب بالتنافس والتحاسد، وتوجه طاقتها نحو الجهاد[٣]، وهذا ما يفسر قول أشياخ القبائل الصنهاجية لعبدالله بن ياسين بعد أن تمكنت الدعوة المرابطية من نفوسهم: «مرنا بما شئت تجدنا سامعين مطيعين ولو أمرتنا بقتل آبائنا لفعلنا»[٤].

لكن في الوقت الذي آلت فيه الدولة إلى الهرم، وانقطعت موارد الغزو، وتصدعت طرق تجارة العبور، تضررت القبائل المستفيدة من عائداتها، فحاولت تعويض مداخيلها السابقة بغزو المدن والإنقضاض على السلطة، وهو ما وقع للمصامدة الذين نظموا حملاتهم العسكرية ضد مختلف القبائل واستولوا على الحكم.

إلى جانب هذه العوامل التي أغرقت القبائل في بحر من الصراعات الدموية لاكتساب الرزق، هناك حوافز أخرى دفعت ببعضها نحو الاتجاه المعاكس، فكونت أحلافاً قبلية. والحلف القبلي يضم عادة عدة قبائل تتقارب أنسابها ومصالحها عندما تشعر بعجزها منفردة عن تحقيق هويتها.

ولا نعدم من القرائن ما يبرز الدوافع الاقتصادية التي حدت بالقبائل الصنهاجية إلى التحالف والتناصر. فالمصادر تجمع على أن السيطرة على مكامن التجارة الصحراوية، والصراع الذي احتدم مع ملوك غانة قام لهذا السبب. كما أن إفلاس قبيلة جدالة وعجزها عن المحافظة على مصادر الثروة، دفعها للتحالف مع لمتونة[٥].

وبالمثل، فإن القبائل الضعيفة لجأت إلى القبائل القوية، وتحالفت معها في محاولة لدفع شرها، وحماية نفسها من العوادي، أو بدافع منها لتحقيق طموحاتها والمشاركة في الأرزاق والمغانم. ويذكر البيدق[٦] مجموعة من القبائل التي دخلت في حلف مع قبيلة هرغة في أواخر سنوات الدولة المرابطية. فلكي يبرر المهدي بن تومرت تقديمه لبعض المقربين إليه في الدعوة

(١) **المقدمة**، ج٢، ص ٤٢٢.

(٢) محمد عابد الجابري: م. س، ص ٢٦٤.

(٣) ابن خلدون: **المقدمة**، ج ٢ ص ٤٦٧.

(٤) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٥.

(٥) محمود إسماعيل: **مقالات في الفكر والتاريخ**، م. س، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٦) **المقتبس**، م. س، ص ٢٢، ٢٣، ٢٩، ٤٠، ٤١، ٤٢.

مثل عبد المومن بن علي الكومي والبشير الونشريسي وعمر بن عبدالله أهناك، آخى بين قبائل هؤلاء وقبيلة هرغة، فزعم أنهم ينتمون إلى المصامدة وبذلك أصبحوا في عدادهم، فحل الإخاء محل الانتساب للعصبية[١].

وينشأ الحلف القبلي أحياناً بالضم القسري للقبائل الأخرى عن طريق الغلبة والاسترقاق. فإذا حاربت قبيلة قبيلة أخرى وتمكنت من إحراز النصر، كان ذلك سبباً لإخضاعها لنفوذ القبيلة المنتصرة. وقد لا يقف الإخضاع عند حد التبعية السياسية، بل يتجاوزه إلى حد الاسترقاق. ومع ذلك فإن هذه الهيمنة تُوجد مع الوقت نوعاً من القرابة أو اللحمة التي تعاضد وتساند رابطة الدم والنسب، إذ إن الغلبة العسكرية أو الهيمنة القبلية، تتحول بعد فترة من أسلوب العدوان إلى أسلوب العدالة، وأحياناً إلى أسلوب المدافعة لأن القبيلة المنتصرة تعتبر القبيلة المنهزمة جزءاً لا يتجزأ منها.

كما وجدت طريقة إلحاق قبيلة بأخرى. ويقدم حدث إلحاق عبد المومن وقبيلته بهرغة نموذجاً حياً لهذه الطريقة[٢].

بيد أن الاتحاد القبلي لا يتحقق إلا انطلاقاً من شروط موضوعية تتجلى في مجال جغرافي متصل، ولغة مشتركة، وتشابه في طرق الحكم والتسيير داخل القبائل المكونة للحلف[٣].

خامساً: الأعراف القبلية

من المتعارف عليه أن العرف القبلي عبارة عن ميثاق ينظم المجموعة القبلية لما فيه مصلحتها ومصلحة أفرادها. وهو يشمل مختلف الأمور الحياتية من زواج وطلاق وطعام ولباس وقضايا جنائية، وغير ذلك مما يمس السلوك العام. ويتخذ مصدره من سيرة الأجداد، ويطبق بفعل الضغط الذي تمارسه المجموعة على الفرد. وكل من خرج عن الأعراف، لفظته الجماعة.

ومن الثابت أن القبيلة المغربية سارت وفق أعرافها وتقاليدها غير أن المصادر تبخل للأسف في ذكر تلك الأعراف، باستثناء معلومات هزيلة. وإذا اتخذنا مقولة بول باسكون[٤] القائلة باستمرارية الأعراف داخل القبائل المغربية منذ الفتح الإسلامي دون قطيعة، أمكن التغلب على هذه الإشكالية. لكن الاستناد الى نصوص الحقبة المرابطية يظل صمام الأمان من كل شطط أو انحراف عن الحقيقة الموضوعية.

علاوة على ذلك، تعتور الباحث صعوبة أخرى تكمن في اختلاف الأعراف السائدة من

---

(١) ناصح: م. س، ص ٢١٥.

(٢) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٧٣؛ المراكشي: م.س، ص ٢٦٦.

(٣) محمد حسن: **القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط**، م. س، ص ١٥.

(٤) «تكوين المجتمع المغربي»، مجلة **المشروع**، العدد ٤، يونيه ١٩٨١، ص ٦١.

قبيلة إلى أخرى، بل داخل القبيلة نفسها، إذ إن عرف العشيرة اختلف عن عرف القبيلة، واختلف هذا الأخير مع العرف السائد داخل الأحلاف القبلية[١].

مع ذلك، يمكن القول على العموم إن الأعراف القبلية تميزت بوضوحها وبساطتها، باستثناء بعض المناطق كالأطلسين الكبير والصغير، والسوس، وأعالي درعة التي وقع فيها تداخل بين الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية[٢]. أما سبب شيوع العرف في المجتمعات البدوية القبلية، فيفسر بتركز الفقهاء في المدن، وغيابهم شبه التام عن البوادي، فضلاً عن الموروث التاريخي وعدم تمكّن الإسلام من هذه المناطق. ولعل إلحاح يحيى بن إبراهيم على جلب أحد الفقهاء إلى القبائل الصنهاجية خير دليل على ما نذهب إليه. كما أن تخوف الفقهاء من الذهاب إلى الصحراء عندما عرض عليهم الأمر أبو عمران الفاسي يزكّي ذلك أيضاً[٣].

ومن الواضح أن هذه الأعراف ظلت راسخة في أوساط القبائل إلى درجة أن أحد الفقهاء الذين طلب منهم أبو عمران الفاسي التوجه نحو القبائل الصنهاجية في الجنوب، استعفى من ذلك تحت مبرر أن هؤلاء «ألفوا سيراً نشأوا عليها، فمتى نقلوا قتلوا من أمرهم بخلافها»[٤]. ولم يتمكن عبدالله بن ياسين - رغم نجاحه في تأسيس دولة مترامية الأطراف - من تغيير أعراف قبيلة لمتونة، خاصة عندما طلب منهم معاقبة القاتل بالقتل، والسارق بقطع اليد، والزاني بالجلد حسب ما تقتضيه نصوص الشريعة[٥].

ونستطيع استشفاف بعض العادات والأعراف لدى هذه القبائل، من خلال جواب عبدالله ابن ياسين على رسالة الاحتجاج التي بعثها إليه شيخه وجاج بن زلو حول العنف الذي مارسه ضد القبائل الصحراوية، إذ يتبين من خلال هذا الرد أن هذه الأخيرة كانت لا تؤدي الدية عن القاتل[٦]، وأنه كان بمستطاع الأخ أن يجامع أخته دون مانع، ويتزوج الفرد أنى شاء من النساء. ولعل هذه الشواهد لا تعزز صحة تعميم بيرك[٧] من أن العرف القبلي اقتصر على الديات والغرامات.

والراجح أن «الجماعة» أو «مجلس القبيلة» المتكون من ممثلي أفخاذ وبطون القبيلة هو الذي كان يسهر على تطبيق الأعراف الجاري العمل بها، ويحاكم من ارتكب جريمة القتل أو الخيانة. فعندما شرع الجوهر بن سحيم في تنظيم مؤامرة ضد أبي بكر بن عمر، واكتُشف

---

(١) Montange et Bendaoud: «Documents pour servir à l'étude du droit Coutumier du Sud Marocain», *Hesperis*, T. VIII, 1é Tr., 1928, p. 402.

(٢) بولقطيب: م.س، ص ١٩٠.

(٣) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٣.

(٤) النويري: م. س، ص ٢٥٤.

(٥) نفسه، ص ٢٥٥؛ ابن أبي زرع: م. س، ص ١٢٤.

(٦) يلاحظ نوع من المبالغة في هذه الشهادة لأن ابن خلدون ينص في إحدى الروايات على أن علي المسوفي قتل أحد الرجال من لمتونة ففداه يوسف بن تاشفين بفدية. انظر: العبر، ج ٦، ص ٢٥٣.

(٧) *Structures Sociales*, op. cit., p. 372.

أمره، عقدت «الجماعة» مجلساً انتهى بإصدار الحكم بقتله[1] وحين توفي يحيى بن إبراهيم اجتمع «المجلس» ليعين من يخلفه[2]. فمهمة «الجماعة» أو «مجلس القبيلة» لم تقتصر على تطبيق الأعراف، وإنما شملت أيضاً إدارة القبيلة انطلاقاً من الأعراف المتفق عليها.

والملاحظ أن أعيان القبيلة هم الذين سيطروا على «المجلس». وكان لهم اليد الطولى في اتخاذ القرارات، إذ تم عزل عبدالله بن ياسين وطرده بعد أن تألب ضده الجوهر بن سحيم مع «بعض رجال من كبرائهم»[3]. مما ينفي الطابع الديموقراطي الذي تزعمه النظرية الانقسامية.

واتخذت بعض القبائل المسجد مقراً للتشاور لمناقشة القضايا الحساسة بعد صلاة الجمعة[4]. كما أن أبناء القبيلة كانوا يعقدون فيه عقود زواجهم[5]. ويستنتج من أحد عقود الصداق أن كل قبيلة اتبعت في مراسيم أنكِحَتِها ما يناسب أعرافها. وكان المهر يؤدى إما بالجمال أو النقد. وفي حالة عدم انتماء الزوج إلى القبيلة التي أراد التزوج من إحدى بناتها، تزيد عليه هذه القبيلة في الصداق[6].

وكل من تهاون من أعضاء مجلس القبيلة أو قصر في عمله يُحاسب حساباً عسيراً. وجرت العادة أن يجتمع أعيان مصمودة عند انتهاء كل سنة لانتخاب الشيخ الجديد. وإذا لم يقم بواجبه على الوجه المطلوب، أو سولت له نفسه التلاعب بأموال القبيلة، يلتزم بأداء ما ضيعه من ماله الخاص. فإذا لم يتوفر لديه، وجب على عشيرته أن تغطي نفقاته، ويكون ذلك سبباً في حرمانه من ترشيح نفسه مرة أخرى[7].

ومن الطبيعي أن تعرف القبائل مختلف الجرائم مثل السرقة والقتل والاغتصاب والخيانة وغيرها، مما حتَّم وجود أعراف رادعة لهذه الانحرافات. وقد عرفنا سابقاً كيف عارضت قبيلة لمتونة، تعاليم عبدالله بن ياسين القاضية بقتل القاتل وقطع يد السارق. ومعنى ذلك أن كل قبيلة سطرت عقوباتها الجنائية بما يتناسب مع بيئتها. فبالنسبة لقبيلة لمتونة يستشف من إحدى الروايات أن القاتل كان يلوذ بالفرار إلى أبعد منطقة، ولا يمكنه الرجوع إلا بعد أن يؤدي أهله الدية. وفي هذا الصدد ذكر أحد المؤرخين[8] أن علي المسوفي فر إلى الصحراء بعد أن قتل أحد رجالات لمتونة «ففدى يوسف بن تاشفين القتيل ووداه».

أما بالنسبة لقبائل السوس، فيخبرنا الحسن الوزان[9] أن العرف الجاري عندهم يقضي

---

(١) النويري: م. س، ص ٢٥٨.

(٢) شعيرة: **المرابطون: تاريخهم السياسي**، م. س، ص ٤٧.

(٣) ابن عذاري: م. س، ص ٨، ٩.

(٤) بولقطيب: م. س، ص ١٩٢.

(٥) ابن الزيات م. س، ص ٩٨.

(٦) مؤلف مجهول: «التقييد الأبي» (مخ)، م. س، ورقة ١١٠ ب، ١١١ أ.

(٧) الجيدي: **العرف والعمل في المذهب المالكي**، طبعة المحمدية، فضالة، ص ٢٢٦.

(٨) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ٢٥٣.

(٩) **وصف إفريقيا**، م. س، ج ١، ص ٩٣.

بأن كل شخص قتل آخر، يحق لأهل القتيل الاقتصاص منه وإلا نفي القاتل مدة سبع سنوات أو بقي في قبيلته رغم أنف أهل القتيل.

ومهما تصورنا سهولة عقاب النفي لأول وهلة، فلن يتأتى إدراك خطورته كقصاص صارم إلا إذا علمنا مدى الإجحاف الذي يلحق بأهل القتيل، فضلاً عما يلحق المجرم من مذلة وإهانة في القبيلة التي يلجأ إليها، إذ يصبح غريباً عليها، وتسري عليه أعراف «المواطن من الدرجة الثانية»، ولا يكتسب أي حقوق داخل القبيلة التي التحق بها. ومن هنا تعززت ظاهرة التصاق الفرد بقبيلته[1]، وإخلاصه لأعرافها، وتجنب كل ما من شأنه أن يكون سبباً في نفيه أو طرده منها.

وبعد انتهاء مدة النفي، يرجع الجاني إلى قبيلته «ويستدعي جميع الأعيان إلى وليمة ويتصالح مع خصومه»[2]، وتعود المياه إلى مجاريها.

ويطالعنا البكري[3] بنتف أخرى حول بعض العقوبات التي نهجتها بعض القبائل، إذ يذكر أن رجلاً اشتكى خيانة زوجته إلى عشيرتها فقتلوها، مما يدل على أن عقاب الخيانة في بعض القبائل كان هو القتل. ويذكر في موضع آخر ما يفيد أن قصاص القتل أدى أحياناً إلى فتن ونزاعات بين بعض القبائل[4].

أما بالنسبة لجريمة السرقة، فقد جرى العرف لدى بعض القبائل الصحراوية أن يقبضوا على المتهم ويعمدوا إلى عود فيشف باثنين ويشد على صدغيه في مقدم رأسه ومؤخره، فلا يتمالك أن يقر، ولا يصبر على ذلك الضغط لحظة لشدته[5].

ولا يخامرنا شك في أن أعراف القبائل الأخرى اختلفت عن أعراف القبائل التي ذكرناها، وتمثل القبائل البرغواطية مثالاً صارخاً لمحاولة المزج بين العرف القبلي والشرع الإسلامي.

وظلت بعض القيم الاجتماعية القبلية تسعى للمحافظة على تجنب الرذائل كالعار. وفي هذا الصدد تذكر إحدى الروايات أن أحد الملثمين دخل على ابن عمه في خبائه فوقعت عينه على امرأته وبهت بجمالها. وحين دخل عليه ابن عمه ذكر له اسم امرأته بدل اسم الرجل الذي جاء يطلبه، فلما أشعره الأخير بخطئه «ركب جمله وهان عليه مفارقة وطنه من أجل العار»[6].

سادساً: علاقة القبائل بالسلطة المركزية

من الثابت أن علاقة القبائل بالسلطة المركزية ظلت اسمية فقط. وبما أن اقتصاد

---

(١) بولقطيب: م. س، ص ١٩٤.
(٢) الوزان: م. س، ص ٩٣.
(٣) **المغرب**، م. س، ص ١٨٥.
(٤) **نفسه**، ص ١٨٧.
(٥) **نفسه**، ص ١٧٠.
(٦) **ابن الخطيب: الإحاطة**، م. س، ج ١، ص ٤١٣.

المرابطين ارتكز على موارد الغزو، فإن أهم مظاهر علاقة القبائل بالسلطة المركزية تجلت في إجبارها على أداء الضرائب، ومساهمتها بعدد من الجنود في الحملات العسكرية تعبيراً عن ولائها للحكم المرابطي.

مقابل ذلك منح المرابطون أشياخ القبائل «امغارن» نفوذاً كبيراً، وحرية واسعة. فهم المسؤولون أمام قبائلهم. وفي الوقت ذاته كلفوا بالبطش بها في حالة أي تمرد أو انتفاضة[1]. وتنهض وصية يوسف بن تاشفين لابنه علي «بألا يهيج أهل جبل درن ومن ورائه من المصامدة»[2]، دليلاً على المرونة التي ميزت العلاقة بين الجانبين حتى إن البعض شبَّه هذه الحالة «بدولة خاصة في إطار الدولة المرابطية العامة»[3].

ومن المظاهر الدالة على ولاء القبيلة للحكم المركزي ولو اسمياً، وفود شيخها إلى العاصمة مراكش لتقديم البيعة وتجديد الولاء كلما اعتلى أمير جديد سدة الملك رمزاً لاعتراف القبيلة بسلطته. فعندما انتزع يوسف بن تاشفين السلطة من يد أبي بكر بن عمر «أحضر أشياخ لمتونة الصحراويين، وخلع له أبو بكر نفسه، وشهد بذلك بعض العدول وأعيان القبائل»[4]. وفي سنة ٤٦٤هـ وجه الأمير نفسه إلى «أمراء المغرب وأشياخ القبائل من زناتة والمصامدة وغمارة وسائر قبائل البربر، فقدموا عليه وبايعوه»[5]. وحسب ابن عذاري[6] فإن أشياخ القبائل هم الذين طلبوا من يوسف بن تاشفين أن يتميز باسم خاص، فالتمسوا منه أن يتخذ لقب أمير المؤمنين. كما شارك زعماء القبائل كذلك في بيعة علي بن يوسف[7]، مما يترجم حرص السلطة المركزية على فرض هيبتها على القبائل، عن طريق احتواء شيوخها.

وإذا كان زعماء القبائل قد ظلوا على علاقة وطيدة مع الحكم المركزي المرابطي، يحضرون البيعة والأعياد والمناسبات وانطلاق الحملات العسكرية، فإن قبائلهم بقيت تعيش في نوع من الاستقلالية وتدير شؤونها بنفسها. على أن السلطة المركزية كانت ترغمها على دفع الجبايات، وهو شيء بديهي بالنسبة لنمط المغازي القائم على الابتزاز الجبائي.

ويخبرنا كل من ابن الأثير والنويري[8] أن الحاميات العسكرية المسيحية كانت تصعد

---

(١) بروفنسال: **الإسلام في المغرب والأندلس**، م. س، ص ٢٤٣. وأيضاً مقاله: «Réflexions sur l'empire Almoravide», *op. cit.*, p. 311.

(٢) مؤلِّف مجهول: **الحلل**، م. س، ص ٨٢. ٨٣.

(٣) مصطفى ناعمي: **الصحراء من خلال بلاد تكنة: تاريخ العلاقات التجارية والسياسية**، الرباط، دار عكاظ، ١٩٨٨، ص ٨٣.

(٤) ابن عذاري: م. س، ص ٢٥.

(٥) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٤٢.

(٦) **البيان**، م. س، ج ٤، ص ٢٧.

(٧) **نفسه**، ص ٤٨.

(٨) **الكامل في التاريخ**، م.س، ج٨، ص ٢٩٦؛ **نهاية الأرب**، م. س، ج ٢٤، ص ٢٨٢.

إلى جبال المصامدة وتأخذ منهم الضرائب مرة في السنة. ولا يخامرنا شك في أن معظم القبائل خضعت للضرائب نفسها تعبيراً عن ولائها للحكم المركزي. ونعلم أن ابن خلدون[(١)] يميز بين القبائل الغارمة التي تؤدي المغارم، وتلك التي تمتنع عن أدائها. لكننا لا نعرف بالنسبة للعصر المرابطي القبائل التي تدخل في عداد القبائل الرافضة أداء الضرائب باستثناء قبيلة غمارة.

أما المظهر الثاني لعلاقة القبائل بالسلطة المركزية، فيتجلى في تقديم الطرف الأول عدداً من الجيوش للطرف الثاني. فكلما وصف المؤرخون الجيش المرابطي، ذكروا القبائل المنضوية تحته[(٢)]. وقد عبَّر الحميري[(٣)] عن ذلك وهو بصدد الحديث عن عبور الجيوش المرابطية إلى إشبيلية بقوله: «فلما عبر يوسف وجمع الجيوش، انزعج إلى إشبيلية على أحسن الهيئات جيشاً بعد جيش، وأميراً بعد أمير وقبيلاً بعد قبيل».

وغني عن القول إن القبائل التي شاركت لمتونة في الدعوة المرابطية، وساهمت معها في توحيد المغرب، نالت الرفعة والعزة واستفادت من قاعدة «المساهمة والمشاركة» التي نهجها المرابطون في بداية التأسيس، قبل تصدع العصبية الصنهاجية. ونسوق كمثال على ذلك قبيلة مسوفة التي «دخل في دعوة المرابطين كثير منهم، فكان لهم بذلك في تلك الدولة حظ من الرياسة والظهور»[(٤)].

لكن بعض القبائل الصنهاجية لم تنلْ حظها من «ثمار الغزو»، الشيء الذي جعلها تقف من الحكم المرابطي موقف العداء. ولا غرو فإن صنهاجة غَدُّو وصنهاجة مِصْبَاج الضاربتين في جبال غمارة وكذلك زناكة وصنهاجة الظل في الأطلس الكبير، ساندت الموحدين، نكاية في بني عمومتهم الذين أداروا لهم الظهر، واستأثروا بثروات الملك وحدهم، ومارسوا سياسة التهميش إزاء القبائل الصنهاجية الأخرى[(٥)].

أما القبائل التي لم تساهم أصلاً في الدعوة المرابطية، فقد تعرضت لأبشع صور الاستغلال الجبائي، بينما ظلت القبائل القوية كالمصامدة تفرض نفسها، وتشكل غصة في حلق السلطة المركزية، حتى خيل لابن خلدون[(٦)] أن يوسف بن تاشفين شيد مدينة مراكش لمراقبتها وضبط تحركاتها. ولم تخرج وصيته لابنه علي بعدم إثارتها عن الهدف عينه.

والقول نفسه ينسحب على قبائل غمارة التي ظلت متمردة على الحكم المركزي بفضل الظروف الطبيعية التي ساعدتها على التحصن والمنعة، حتى إن المرابطين اضطروا إلى

(١) **المقدمة**، ج ٢، ص ٤٤٣.

(٢) ابن أبي زرع: م. س، ص ١٣٩.

(٣) **الروض المعطار**: م. س، ص ٢٨٩.

(٤) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦، ص ٢٥٢.

(٥) البيدق: **أخبار المهدي**، م. س، ص ٥٣، ٥٦.

(٦) **العبر**، ج ٦، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

تأسيس عدد كبير من الحصون حولها لإجبارها على الإذعان، بل إنهم بنوا مدينة تاودا، وهي مدينة عسكرية محصنة، لإحكام الحصار عليها. وقد عبَّر عن ذلك أحد الجغرافيين[1] بقوله: «وكانت مدينة كبيرة أسسها الملثمون ليملكوا منها جبل غمارة لتتابع نفاقه عليهم، وكان يسكنها ولاة المغرب منهم بالعسكر».

وأبانت القبائل الغمارية عداءها المكشوف للمرابطين إبان الاجتياح الموحدي حين دخلت في طاعة عبد المومن بن علي، وأنقذته من كمائن المرابطين التي نصبت لجيشه شمالي تازة، لتبادر بعد ذلك إلى الدخول في دعوته[2].

وتحولت بعض القبائل من الولاء الاسمي للحكم المركزي إلى قطيعة تامة معه قبل الثورة الموحدية. فقد ذكر أحد المؤرخين[3] أن يوسف بن تاشفين أرسل إلى شيخ قبيلة جزولة يطلب الاجتماع به، غير أن هذا الأخير تلكأ في ذلك، مما حدا بالأمير المرابطي إلى محاولة اغتياله بكل الوسائل والحيل دون أن يفلح.

غير أن هذه الحالة على ما يبدو كانت نادرة. شفيعنا في هذا الاستنتاج ما جاء في الرسالة التي بعثها هذا الشيخ إلى الأمير المذكور يقول فيها: «إنك أردت قتلي بكل سبب، فلم يظفرك الله، وكشف لي في سريرتك. وقد أعطاك الله المغرب **بأسره**، ولم يعطني إلا هذا الجبل، وهو في بلادك **كالشامة البيضاء في الثور الأسود**، فلم تقنع بما أعطاك الله عز وجل». مما يدل على أن حركة التمرد بين شيوخ القبائل ظلت محاولات خجولة.

قصارى القول إن الدولة المرابطية رغم نجاحها في احتواء القبائل، وإدخالها اسمياً في النظام العام ومؤسساته، لم تظهر كجهاز متغلغل في الوسط القبلي، بل اكتفت بسلطة رمزية في حين بقي التنظيم الداخلي من مهام القبائل. وهنا يطرح السؤال: كيف تمت عملية ضبط الأمن داخل هذه القبائل المرتبطة بالسلطة المركزية بولاء رمزي؟

إلى جانب الأعراف الجنائية التي تطرقنا إليها فيما سبق، ساهم الأولياء في ضبط الأمن داخل القبيلة. فكلما احتدم الصراع بين قبيلتين، تدخل الولي، واستطاع بهيبته وقدسيته أن يخمد لهيب النزاع. ونسوق كمثال على ذلك، الدور الذي قام به الشيخ الصالح أبو يعزى في إطفاء الفتن بين أفراد القبائل إذ كان «لا يجرؤ أحد منهم التخلف إذا أصلح بينهم على أي وجه اقتضاه توفيق الله تعالى وإرشاده إلى ما تحسن عاقبة الخلق على يديه به تلقوه بالقبول»[4].

قصارى القول إن القبيلة ظلت على امتداد العصر المرابطي تشكل وحدة اجتماعية اقتصادية وسياسية أساسية دعم وجودها اقتصاد المغازي الذي تجذر في بيئة بدوية تميزت بعدم ثبات مواردها الاقتصادية، وغياب نفوذ السلطة المركزية، مما ولد الشعور لدى الفرد

(١) مؤلف مجهول: **الاستبصار**، م. س، ص ١٩٠.

(٢) البيدق: م. س، ص ٥٣.

(٣) النويري: م. س، ج ٢٤، ص ٢٥٢.

(٤) العزفي: م. س، ص ١١٧.

بضرورة الاحتماء بكيان يضمن له موارد الرزق فضلاً عن الحماية. وبما أن النظام المرابطي انبثق أصلاً من بنية قبلية، فإنه عمل على تكريسها، وحدد علاقته مع القبائل الخاضعة له بالموارد التي تسمح له بمواصلة سياسة اقتصاد المغازي وهي الضرائب والمساهمة في الجيش.

وتبين أن أهم العناصر التي شكلت دعائم الحياة القبلية هي الأرض والنسب والعصبية. ورغم سيادة الملكية الجماعية فإن وجود الملكية الفردية، ولو بشكل شاحب إلى جانب الثروات التي تكدست لدى شيوخ القبائل عن طريق احتكار الضرائب المفروضة على القوافل التجارية، خلخل قاعدة المساواة، وأفرز تراتباً اجتماعياً واضح المعالم. كما عرفت جل القبائل وحدات وخلايا تبدأ بالأسرة في القاعدة لتصل إلى التحالف القبلي في أعلى القمة. وكان لها تنظيماتها السياسية الخاصة ومجلسها الذي يشرف على تنظيم المجال الزراعي وتوزيع المياه واستخلاص الضرائب. وتميزت أيضاً بأعرافها الخاصة في الميدان الجبائي. وبذلك لعبت القبيلة دوراً هاماً في ضمان التوازن الداخلي بين الأسر والعشائر، وحافظت على الأمن، وعملت على حل النزاعات وإنعاش المجال الاقتصادي وتمثيل مصالح المجتمع القبلي لدى الحكم المركزي.

□ ملحق رقم ١:

القبائل العربية في الأندلس وأماكن استقرارها

(مستخرجة من كتاب «جمهرة الأنساب» لابن حزم)

المدينة أو القرية	القبائل العربية المقيمة فيها	الصفحة
شذونة	بنو كنانة، بنو عرمرم، بنو خنثعم، بنو جدام، بنو زياد اللخميون	١٨٩ ـ ٣٦٥ ٢٩٢ ـ ٤٢١ ـ ٤٢٣
سرقسطة	بنو عبد الدار، بنو كعب التجيبيون، بنو فوارتش	١٢٧ ـ ٣٦٥ ٤٣٠ ـ ٤٥٠
طلبيرة	بنو بعدلة	٢١٨ ـ ٢١٩
قلعة رباح	بنو حارثة	٣٤١
دلاية	بنو عذرة	٤٥٠
دروقة	التجيبيون (فرع آخر)	٤٣٠ ، ٥٠٠
قلعة أيوب	التجيبيون (فرع آخر)	٤٣٠
قرمونة	قبائل نمارة	٣٢٧
قبرة	بنو عمر بن أد	٢٠١
قرية اختيانة بقبرة	بنو قطنين	٣٦٣
البيرة	بنو أسد، بنو مرة، بنو قشير آل عطيف، دار همذان، بنو خولان بنو خشين	١٩٦ ـ ٢٥٢ ٢٩٠ ـ ٣٩١ ٣٩٧ ـ ٤١٨ ٤٥٥
مرسية	بنو ملكان	١٩٩
مورور	دار بلي	٤٣٣
وادي الحجارة	بنو قتيبة	٢٤٦
وادي آش	بنو خويلد (فرع من بني سعد)	٢٩٢ ـ ٤٠٨
بجانة	جرش	٤٣٦
باجة	الزهريون، بنو منذر آل حفص بن أحمد بن عمار	١٣٢ ـ ٢٦٧ ٣٣٣
تدمير	بنو أفصى، بنو منهب بنو جدام	٢٤٠ ـ ٣٨٣ ٢٤١
بسطة	دار طيىء	٤٠٤
بلنسية	آل جحاف	٤١٩
بطليوس	الزهريون من بني زهرة	١٣٢
أريونة	بنو نجبلة	٣٩٠

الجزيرة الخضراء	بنو كنانة، بنو جذام بنو لخم	١٨٩ ـ ٤٢١ ٤٢٤
جيان	فرع من بني ثعلبة، بنو عبد الخالق بنو الضباب، بنو قسير، بنو خويلد، بنو منخل بنو عذرة، بنو خشين	١٩٢ ـ ٢٤٦ ٢٨٧ ـ ٢٩٠ ٢٩٢ ـ ٤١٩ ٤٥٠
إشبيلية	بنو عائشة وبنو سعيد (فرع من بني غطفان) دار بني مرة، بنو مالك بنو بشتغير وبنو يريم بنو مازن	 ١٠٤ ٢٤٩ ـ ٢٥٤ ٣٩٢ ٤١٢
قلعة يحسب مالقة لبلبة	بنو عنس بن مذجح الشعبانيون بنو زيان (من أعقاب عمر بن عبد العزيز) بنو سلول	٤٠٦ ٤٣٣ ١٠٥ ٢٧٢
قرطبة	أعقاب العباس بن الوليد (أحد حفدة الوليد بن عبد الملك الأموي) بنو سعيد الخير (من أعقاب عبد الرحمن بن معاوية) بنو زيان (من أعقاب عمر عبد العزيز)، ولد عمارة، بنو الحسبن الطبنيون	 ٨٩ ٩٥ ١٠٥ ١١٥ ـ ٢٢٠
قرطبة	بنو عك بن عدنان، بنو ربيع، بنو هارون، بنو خولان، داربلي	٣٢٩ ـ ٣٣٣ ٤١٨ ـ ٤٤٣
أونبة (لبلة)	بنو سلول، بنو مطروح قبائل نمارة، بنو حراز، بنو خشن	٣٢١ ـ ٣٢٧ ٤٣٥ ـ ٤٥٥ ٤٥٥
ريّة	أعقاب العباس بن الوليد (أحد حفدة الوليد بن عبد الملك الأموي) بنو النمر، بنو عشيم بنو الأشمر، أعقاب زيد بن يشحب بنو زياد، ذي رعين بنو شهد، بنو قين	 ٨٩ ٣٠٢ ـ ٣٤٧ ٣٩٨ ـ ٤١٩ ٤٢٣ ـ ٤٣٤ ٤٤٧ ـ ٤٥٤

□ ملحق رقم ٢:

القبائل العربية وأماكن استقرارها في الأندلس

(مستخرجة من «فرحة الأنفس» لابن غالب برواية المقري)

المدينة أو القرية	القبائل العربية وبطونها المقيمة فيها
إشبيلية	البلويون، الحضرميون بنو لخم، بنو الباجي، بنو زهرة، بنو الوافد، بنو إياد، بنو هوازن
غرناطة	الحضرميون، بنو المنتصر، بنو القليعي، بنو سماك، بنو عبد السلام، بنو هوازن، الهمذانيون، نمير بن عمر، بنو عطية، بنو عبد البر
شقورة	بنو غافق
قلعة بني سعيد	بنو سعيد اليحصبيون
حصن المدور	المخزوميون
مرسية	الحضرميون، منزل طيىء
وادي آش	ربيعة بن نزار
بلنسية	بنو هوازن
تدمير	بنو هذيل، بنو عذرة
منطقة بين الجزيرة الخضراء وإشبيلية	بنو خولان
قلعة رباح	بنو جرام، بنو تجيب
قرية صالحة (قرب مالقة)	بنو القليعي
قرطبة	بنو سراج، بنو كلب بن وبرة، الحضرميون، الأصبحيون، بنو حمديس، بنو جهينة
أونبة (لبلة)	البكريون
بطليوس	الحضرميون

□ ملحق رقم ٣:

القبائل البربرية في الأندلس وأماكن استقرارها

(مستخرجة من كتاب «جمهرة الأنساب» لابن حزم)

القبيلة	بطونها	منطقة الاستيطان	الصفحة
	أوربة	أليشة	٥٠١
	زواوة	شقندة، البيرة، البونت	٥٠١
مصمودة	بنو طريف	أشونة	٥٠٠
	بنو يحيى	قرطبة (استنتاجاً)	٥٠٠
	بنو دانس	قلنبريه	٥٠١
	بنو سالم	مدينة سالم	٥٠١
صنهاجة	بنو الغليظ	بلكونة	٥٠١
	بنو عبد الوهاب	أشبونة	٥٠٢
هوارة	بنو ذي النون	أقليش، وبذة	٥٠٠
	بو رزين	السهلة	٥٠٠
	بنو جهور المرنايون	قرطبة	٤٩٩
زناتة	زوزة، بنو الليث	شنت برية	٤٩٨ ـ ٥٠٠
	بنو عرون، بنو هذيل	شنت برية	
	بنو الجزولي	لقنت	٤٩٩
زناتة	بنو الزجالي	قرطبة	٥٠٠
	بنو الحليع	تاكرنا	٥٠٠
	بنو عميرة	شاطبة	٥٠٠
	وزداجة	؟	٤٩٨
	مغليلة بنو الياس	؟	٤٩٨
	بنو زروال	؟	
	مكناسة	؟	٤٩٨
	بني والنوس	؟	

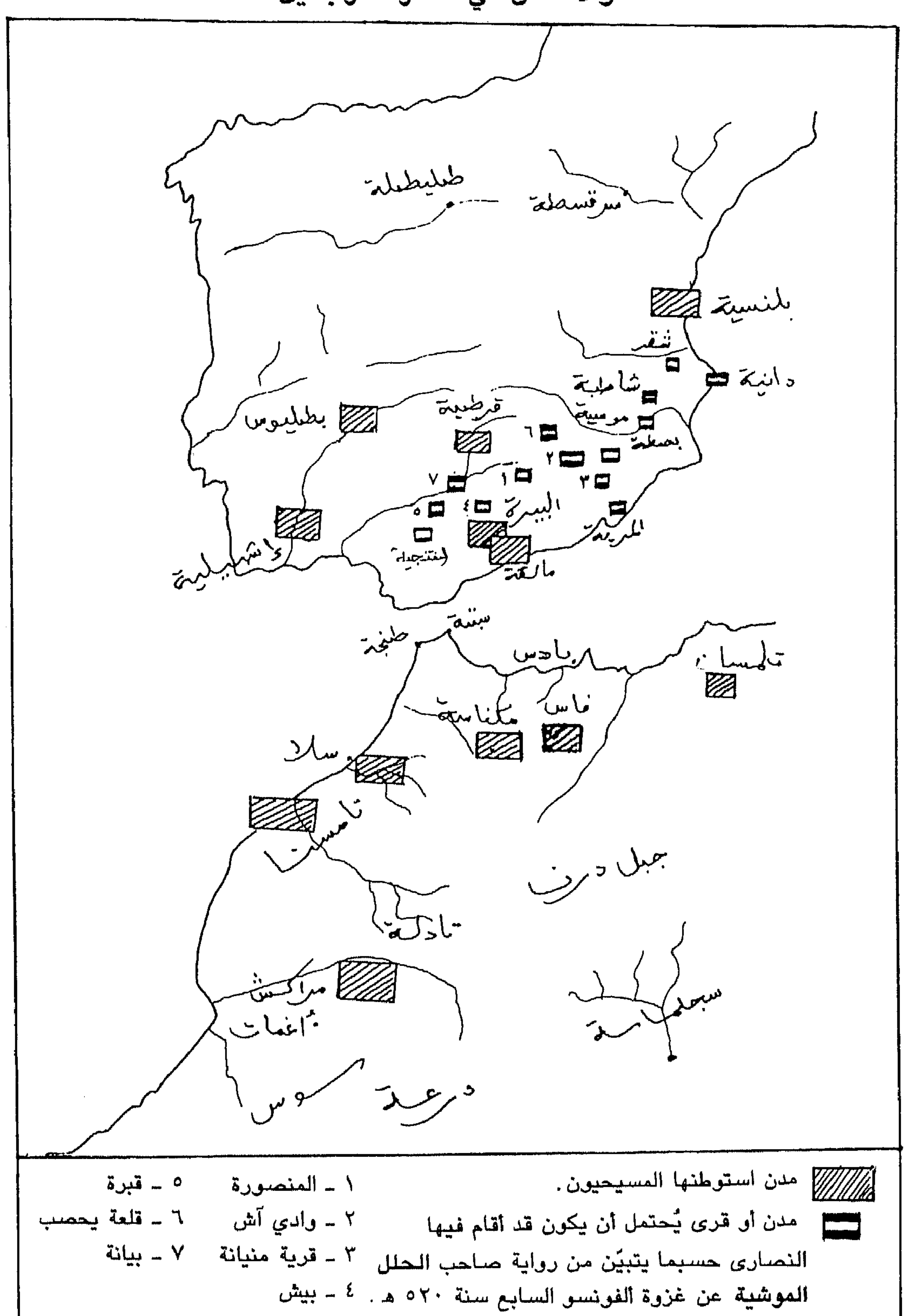
□ **ملحق رقم ٤:**

نماذج من الفقهاء والقضاة الأثرياء في عصر المرابطين

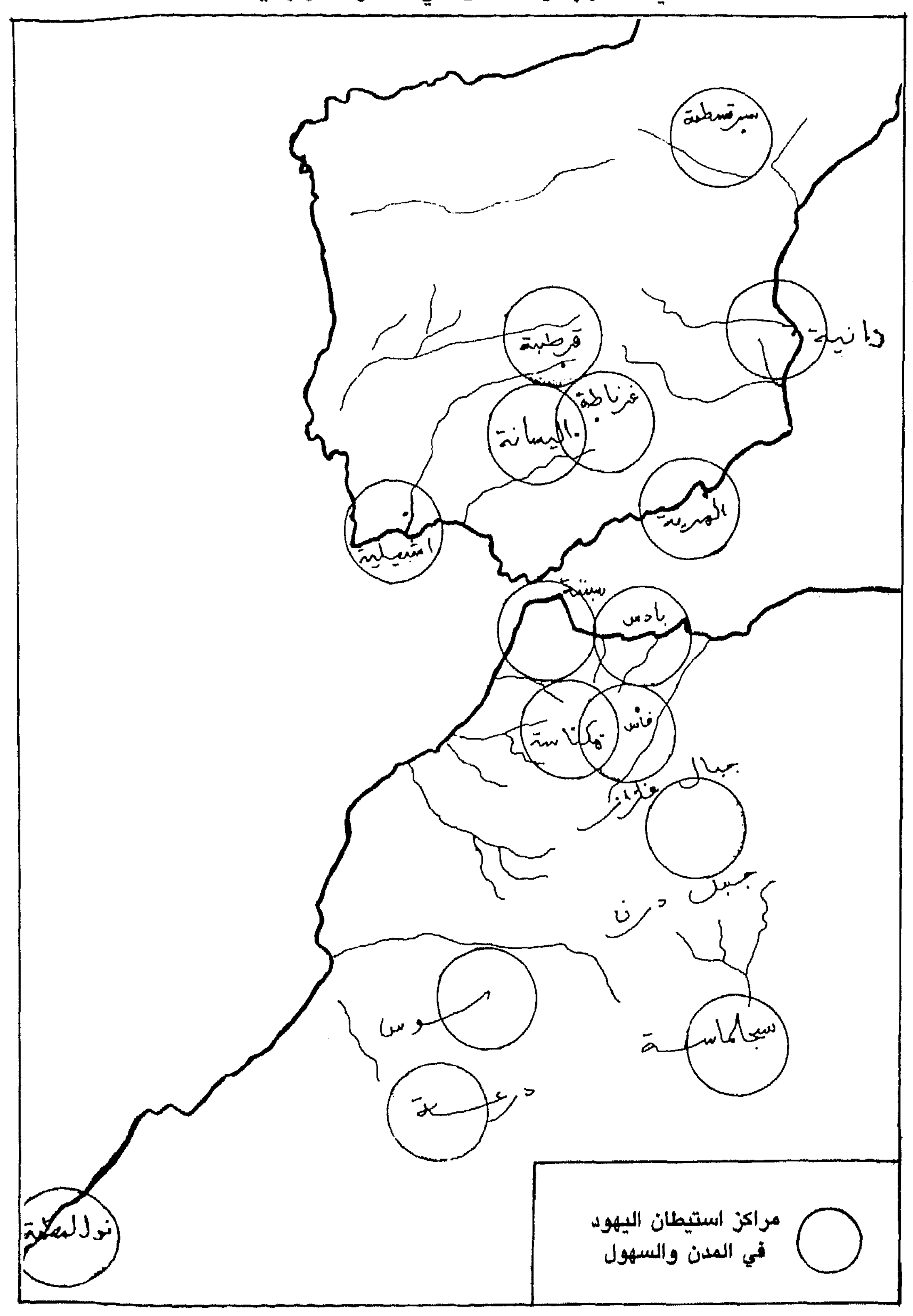
الفقيه	سنة وفاته	النص المعبّر عن ثرائه	المصدر
عبد الله بن محمد بن جبل الهمذاني	غير محددة	نال بخدمة السلطان دنيا عريضة	**التكملة**، ج ٢، ص ٩١٧
عبد الله بن عبد الله بن عيشون المعافري	٥٧٣ هـ	صاحب ثروة ويسار	م. ن، ص ٩٣٦
ابن الرمامة	٥٦٧ هـ	من ذوي اليسار	**صلة الصلة**، ص ٥٠٣
عيسى بن يوسف الأزدي	٥٤٣ هـ	من أعيان فاس	م. ن، ص ٥٤٦
علي بن طويل بن أحمد	٥٦٠ هـ	من أعيان فاس وحسبائها	م. ن، ص ٥٥٢
محمد بن الحسن الكامل	٥٣٩ هـ	لم يكن ببلده نظيره في سعة الحال وكثرة المال	**الذيل والتكملة**، س ٦، ص ١٦٢
محمد بن عبد الله بن حسون الكلبي	٥١٩ هـ	من جلة اعيان بلده وكبار حسبانه	م. ن، س ٦، ص ٣٣١
سعيد بن عبد الله اللخمي	كان حياً ٤٩٤ هـ	من ذوي اليسار	م. ن، س ٤، ص ٣٤
أبو محمد عبد الله بن عيسى الشبلي	٥٤٨ هـ	من بيت شرف وجاه عريض مع سعة الحال والمال	**نفح الطيب**، ج ٢، ص ٦٥٠
محمد بن أصبغ الأزدي	٥٣٦ هـ	كان مشاركاً بجاهه وماله في المعروف والخير	**الصلة**، ج ٢، ص ٥٨٦
سراج بن عبد الملك	٥٠٨ هـ	كان أوسع أهل عصره مالاً وجاهاً	**المعجم**، ص ٣٠٦
محمد بن أحمد بن نمارة الحجري	٥٦٣ هـ	كان كثير المال واسع الحال	م. ن، ص ١٥٧
عبد الغفور بن اسماعيل بن خلف المكوني	٥٤٠ هـ	كان ذا يسار	**صلة الصلة**، ص ٣٧
محمد بن أحمد بن خلف الغساني	٥٠٨ هـ	نبيه البيت رفيع القدر عالي الصيت	**الذيل والتكملة**، س ٥، ق ٢، ص ٦٢٥

أبو الحسن سعد الخير	٥٤١ هـ	كان تاجراً كثير المال	**معجم البلدان**، ج ٣، ص ٤٤٠
أبو بكر العربي المعافري	٥٤٣ هـ	كان كثير الأموال	**تذكرة الحفاظ**، ج ٤، ص ٨٨
محمد بن الحسين بن كامل الخصر	٥٣٩ هـ	كان له أموال وسعة حال لم يصل إليها غيره	**فقهاء مالقة**، ص ٩
محمد بن عبد الرحمن بن سيد	٥٣٩ هـ	بنى مسجداً أنفق عليه أموالاً كثيرة	م. ن، ص ٨
عبد الرحمن بن قاسم الشعبي	٤٩٩ هـ	كانت له مكانة ووجاهة عند الأمراء ويسار	**نيل الابتهاج**، ص ١٦٢؛ **طبقات المالكية**، ص ٢٨٣
أبو جعفر أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي	غير محددة	من أعيان غرناطة	**أخبار و تراجم اندلسية**، ص ٢٧
أبو عبد الملك بن سمجون اللواتي	غير محددة	كان ذا جاه عريض	**الغنية**، ص ١٩٧
علي بن أبي القاسم بن أبي قنون	٥٧٧ هـ	كان نفاعاً للناس بماله وجاهه	**الذيل والتكملة**، س ٨، ق ١، ص ١٦٠
أبو الوليد بن رشد	٥٢٠ هـ	كان عظيم المنزلة مقدماً عند أمير المسلمين	**طبقات المالكية**، ص ٢٩٥
عاشر بن محمد بن عاشر	٥٦٧ هـ	تولى القضاء ونال دنيا عريضة	م. ن، ص ٣٣٠
أحمد بن محمد المخزومي	كان حياً ٥٦٦ هـ	من أهل الثروة واليسار	**التكملة**، ج ١، ص ٧٦
إبراهيم بن ميمون الحضرمي	٥٦٠ هـ	ذو نباهة وثروة	م. ن، ج ١، ص ١٥٠
حجاج بن يوسف الهواري	٥٧٢ هـ	نال دنيا عريضة	م. ن، ج ١، ص ٤١١
محمد بن رزق	غير محددة	كان صاحب يسار وثروة عظيمة	م. ن، ج ١، ص ٤٢٩
محمد بن علي بن بيطش الكناني	٥٥٠ هـ	كان صاحب ثروة ويسار	م. ن، ج ٢، ص ٤٨٣
محمد بن أبي الجليل	٥٨٠ هـ	كان يملك ثروة كبيرة عمل على إخفائها	م. ن، ج ٢، ص ٥٣٢
ابن الجد الفهري	٥٨٦ هـ	كانت له حظوة عند الأمراء. نال دنيا عريضة وثروة عظيمة	م. ن، ج ٢، ص ٥٤٢

مراكز استيطان المسيحيين في المغرب والأندلس في عصر المرابطين



مناطق التجمعات اليهودية
في المغرب والأندلس في عصر المرابطين



المحتويات

تقديم ٥
الرموز والاختزالات المستخدمة في الكتاب ٧
الفصل الأول: السكان والديموغرافيا ٨
ـ أولاً: البربر ٩
ـ ثانياً: العرب ٣٦
ـ ثالثاً: المولدون ٤٣
ـ رابعاً: الأقليات ٤٥
ـ خامساً: التطوّر الديموغرافي ٥٤
الفصل الثاني: أهل الذمّة ٦٥
ـ أولاً: الطائفة المسيحية ٦٧
ـ ثانياً: الطائفة اليهودية ٩٢
ـ ثالثاً: التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين المسلمين وأهل الذمة ١١٢
الفصل الثالث: البناء الطبقي ١١٨
ـ أولاً: أسس التفاوت الطبقي، وخصوصية «الطبقة» في المجتمع المرابطي ١٢٠
ـ ثانياً: التصنيف الطبقي ١٣١
ـ ثالثاً: محن ومشاكل العامة ١٩٩
ـ رابعاً: مستوى المعيشة ٢١٠
الفصل الرابع: التكوين القبلي في البوادي ٢١٦
ـ أولاً: الظاهرة القبلية بين المصادر والدراسات الانتروبولوجية المعاصرة ٢١٨
ـ ثانياً: عناصر الحياة القبلية في العصر المرابطي ٢٢١
ـ ثالثاً: الاطار الاقتصادي للقبيلة ومسألة المساواة والتمايز الاجتماعي ٢٢٥
ـ رابعاً: التنظيم القبلي ٢٣٠
ـ خامساً: الاعراف القبلية ٢٤٠
ـ سادساً: علاقة القبائل بالسلطة المركزية ٢٤٣
ملاحق:
١) القبائل العربية في الأندلس وأماكن استقرارها ٢٤٨
٢) القبائل العربية وأماكن استقرارها في الأندلس ٢٥٠
٣) القبائل البربرية في الأندلس وأماكن استقرارها ٢٥١
٤) نماذج من الفقهاء والقضاة الأثرياء في عصر المرابطين ٢٥٢
خرائط:
مراكز استيطان المسيحيين في المغرب والإندلس في عصر المرابطين ٢٥٤
مناطق التجمعات اليهودية في المغرب والأندلس في عصر المرابطين ٢٥٥

مطبعة دار الكتب. ساحة رياض الصلح. بناية العازارية. ٦٤٥٠٣٩ (٠١). ٢٢٤٢٣٣ (٠٣)
٢٠٠٠/٩٨/١٢٦٠



مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين

□ يهدف هذا الكتاب إلى الحفر في بعض الحلقات المعتمة من التاريخ الاجتماعي للمغرب و الأندلس خلال عصر المرابطين، وسدّ مجموعة من الفجوات التي تخترقه، وذلك اعتماداً على مصادر متنوّعة المشارب، ورؤية منهجية متعدّدة المقاربات.

□ وتروم جملة الأبحاث الواردة فيه إلى محاولة تقديم **مسح شامل لمختلف الإثنيات** التي شكّلت الخريطة البشرية، **والتطوّر الديموغرافي** في تلك الحقبة، انطلاقاً من رصد كافة الهجرات و التحركات القبلية الواسعة، وتتبع العناصر الوافدة التي شكّلت أقليات اجتماعية متميّزة ومتمايزة.

□ كما يطمح مؤلّفه إلى تقديم **قراءة جديدة لأهل الذمّة** وأوضاعهم، تأسيساً على نصوص جديدة، مع توظيف القديمة منها عن طريق إعادة استنطاقها، مما جعله يُسهم في بلورة مجموعة نتائج تُخالف المألوف الذي ارتادته الكتابات الأجنبية المغرضة.

□ وفي المنحى ذاته، يقدّم الكتاب **رؤية جديدة للتشكيلة الطبقية** في المدن و الحواضر، مع وضع اليد على خصوصيتها التاريخية وفق نمط الانتاج السائد في تلك الحقبة، والظرفية التاريخية التي أفرزتها.

□ وبالرؤية نفسها، يُعالج **البنية القبلية في البوادي**، منطلقاً من مناقشة بعض التخريجات الانتربولوجية التي روّجت لها الكتابات الاستعمارية ودحضها، ومرتكزاً على فحص الواقع القبلي العياني من خلال النصوص الموثّقة، بعيداً عن الإسقاطات التنظيرية، مما جعل النتائج التي خرج بها المؤلّف تتميّز بالأصالة والدقة والعمق، ناهيك عمّا تثيره من أسئلة مفتوحة في حقل شائك سيبقى دائماً في حاجة إلى المزيد من البحث والاستقصاء.

دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت